

الهداية في  
شرح البكايه

مع غريبه الدرر المعتبره

تأليف

مولانا ابوالحسن علي بن عبدالحق الانصاري

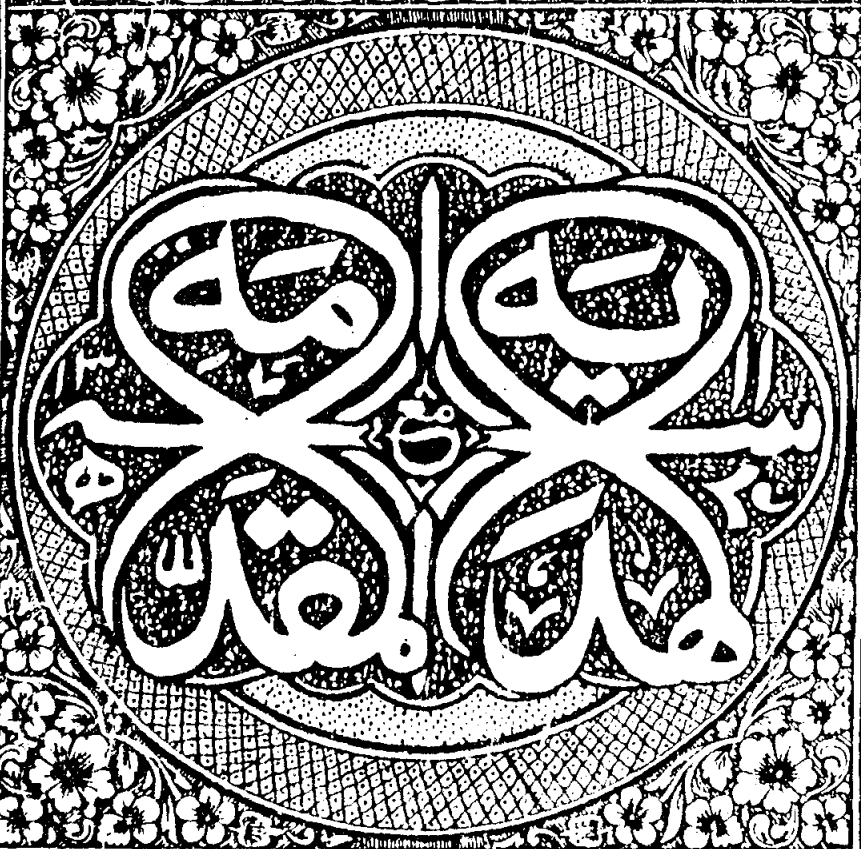
الملك عبدالعزيز آل سعود

مسكني روضه كوكبه فون: ٢٢٢٢٢٣



مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ

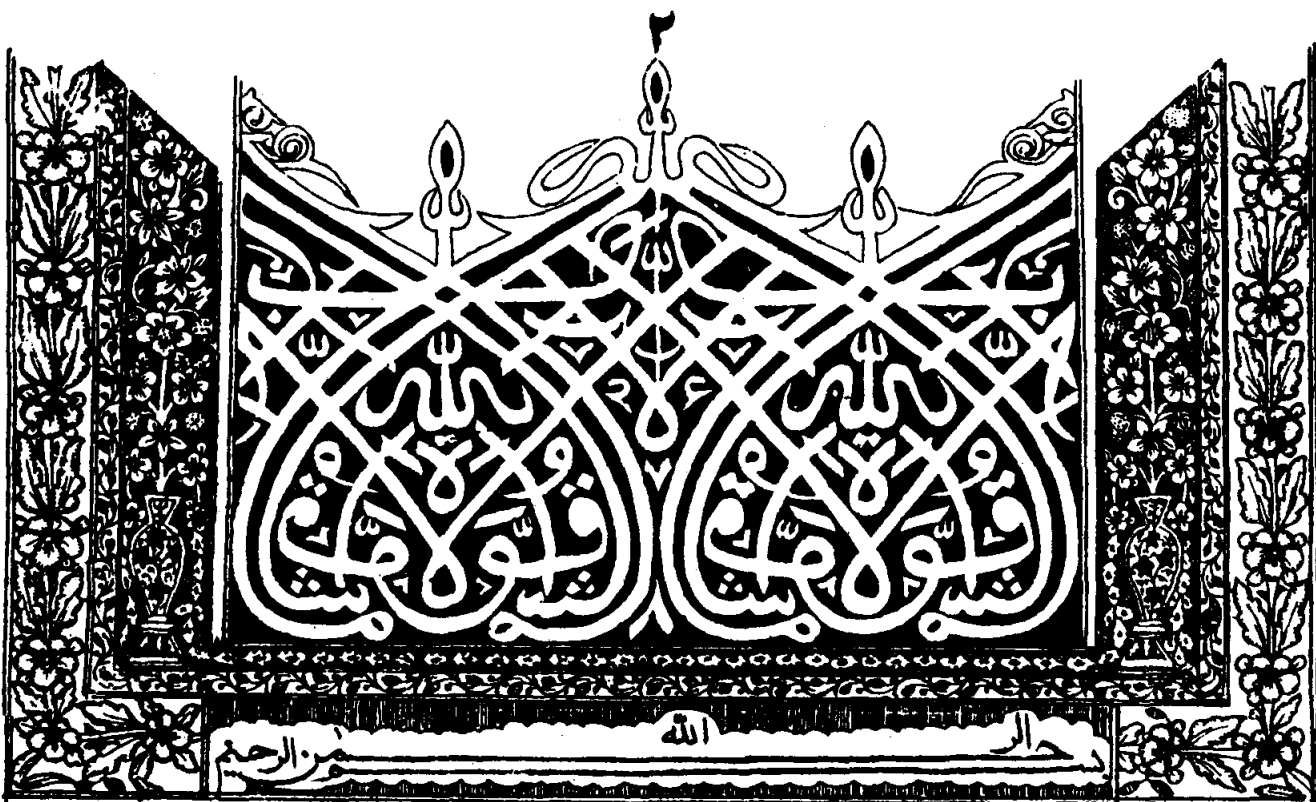
الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مَكْتَبَةُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ

سركي روڈ - کوئٹہ - فون ۸۳۳۲۶۳



حامداً وصلياً اقول ان هذه رسالة سماوية بمقدمة الهلاية تنفيد البصيرة في ادراك مسائل الهداية نغمها متعوا من شوق الى القانع  
 محمد عبدالحى بن النضر الفخيم ذى الفضل الجلى مولانا الحافظ الحاج محمد عبدالحليم الكونى دام الله الكريم فضيلة العيرحين  
 الاقامة في بلدة حيداباد صفاها الله عن الشر الفساد متمسكا بعبادة من بلطفه الكفاية فازالمنى من استظل بظل العناية سدت به  
 السنية مطر حال اسباب الداراية هو المستعان في البداية والنهاية الوزير الجواد الاعظم والدستور الكريم الافخم عال الجناح  
 النواب المستطاب شيخنا عم الدولة مختار الملك تراب علي خان بهادر ساراجنا كمال الشرجى لاجل البركة  
 ويدجوده بأسطة الله عز وجل كما ايدته بحكامه الدارين محمداً الى المنى سيد الثقلين عليه واله صلوات ربنا المشرفة وتبها لعل  
 ست هدايات تحوى المهمات تصرف لقاصدا المتبحر الدرايات هداية في ترجمة مؤلف الهداية وذكر تصانيفه علم ان مؤلفها هو  
 شيخ الاسلام الامام الهرام بهمان الدين ابو الحسن علي بن ابي بكر بن عبدالحليم بن الحليل بن ابي بكر الفراء المروغنى من اولاد سيدنا  
 ابي بكر الصديق رضي الله تعالى عنك متعبداً بارعا في العلوم فقيهها اصوليا ثقة ناسكاً لقي المشايخ العظام وتربا بانفاً الى الامية الكرام تفقه  
 على والده وعلى الشيخ الامام بهمان الدين علي بن محمد بن اسمعيل الاسيبى بالمتوفى بسمرقند سنة خمس ثلثين وخمسمائة وتوكل بعض اجدادى نقله  
 عن خطه علاء الدين سيده ان صاحب الهداية ولد لعقيب صلقه العصر يوم الاثنين الثامن من رجب سنة احدى عشر وخمسمائة  
 ووفق له بيت الله وزيارته قبر الرسول صلى الله عليه وسلم في سنة اربع واربعين وخمسمائة وتوفي ليلة الثلاثاء الرابع عشر من  
 ذي الحجة سنة ثلث وتسعين وخمسمائة كذا في كشف الظنون وقيل سنة ست وتسعين وخمسمائة ودفن في سمرقند وقد نقل  
 ان في سمرقند تربة الحجر بين دفن فيها نحو من اربع مائة نفس كل منهم يقال له محمد صفت وافنى واخذ عنه الجم الغفير ولما مات  
 صاحب الهداية منعواد فنه بها ودفن بقبرها كذا قال المشايخ في رد المحتار في تاليف منها كتاب مجموع النوازل وكتاب في الفرائض  
 كتاب التبيين المزي وكتاب في المبتدئ وكتاب الكفاية المنتهى وكتاب الهداية ومنا سلك الحجر املهاية المبتدئ فقد جمع فيه بين مسائل  
 مختصراً لقد روى الجمع الصغير واختار فيه ترتيباً جامع الصنفين كما بما اختاره الامام محمد بن الحسن وقال في مبدئها وعدا وثقت  
 بشرحها رسمه بكفاية المنتهى ثم وفق لشرحها ورسمه بكفاية المنتهى وهو كتاب عزيز الوجود في تاليف مجلد كذا في مفتاح السعادة

هدایه  
فہرست  
کتابیں  
مکتوبات  
تاریخ  
جغرافیہ  
ادب  
سیاست  
معانی  
نظم و نثر  
قصائد  
شعر  
طب  
حقوق  
اخلاق  
تفسیر  
حدیث  
فقہ  
ریاضیات  
طبیعیات  
فلسفہ  
تاریخ  
جغرافیہ  
ادب  
سیاست  
معانی  
نظم و نثر  
قصائد  
شعر  
طب  
حقوق  
اخلاق  
تفسیر  
حدیث  
فقہ  
ریاضیات  
طبیعیات  
فلسفہ

ولما تبيّن فيه الكتاب خشية ان يجر منه الكتاب شرح المتن ثلثيا مختصا حوايا نافعا وافيها بالهداية جمع فيمن عيّن الرواية وموتون الدراية  
وافترج باليفه ظهر يوم الابعاء من ذي القعدة سنة ثلث وسبعين وخمسائة وهو مقبول بين الانام من الخواص للعوام وقد نشأ عامه الدارين  
شيخ الاسلام صاحب الهداية في حقه كتاب الهداية بهذا العهد الى حقيقته ويحلو العتق فلا يخطئ في ذلك فمن ناله نال اقصا المنى  
كذا قال العلامة الهداية في حاشية الهداية وغيرها ان الهداية كالقرآن قد نضجت بمصنفها قبل ان يشرع من كتب وهو هذا القول لا بما  
روى صاحب الهداية بقى في تصنيفها ثلث عشرة سنة وكان صاحبها في تلك المدة لا يفتطر اصلا وكان يفتطر ان لا يطعم على صومه احد فاذا انى  
خادمه بطعام يوم كان يفتطر لغيره ورحم فان اراح كان يطعمه احدا لطلبه لو غيرهم فاذا انى الخادم وجلا لانه لا يفتطر ان يطعم نفسه وتاول من قرا  
الهداية على مؤلفها شمس الائمة الكثرى كذا قال سعدى في حاشية العناية وقد عني جم غفير من العلماء وجمع كثير من الفضلاء بخير الحواشي  
الشرى على الهداية وتبعوا المشافعية طعنوا على صاحب الهداية بانه اورد فيها الاحاديث التي ليست بتلك وهل هذا الا بعدم الوقوف بجلا  
قد لا وعدم الاطلاع على فحواه وقد خرج احاديثه الشيخ على الدين عبد القادر بن محمد القرشي لمصر وسماه العناية بمعرفة احاديث  
الهداية وتوفى سنة خمس وسبعين وسبعمائة والشيخ علاء الدين وسماه الكفاية في معرفة احاديث الهداية والشيخ جمال الدين عبد الله  
ابن يوسف الرطبي سماه نصب الراية لاحاديث الهداية وتخصه احمد بن علي بن حجر العسقلاني في التوسعة اثني وخمسين وثمان مائة وسماه الهداية  
في منتخب احاديث الهداية كذا في كشف الظنون هذا يتفرع عن احاديث الهداية فيها اعم من الهداية في بابها ومادان لزوما او غلبة من انه  
اذا قال قال رضي الله عنه يريد نفسه كذا قال الشيخ عبد الحق المحدث الدملوي في مدارج النبوة وقال ابو السعوان صاحب الهداية اذا ذكر  
خاصة فتر يقول قال العبد الضعيف عفا عنه الا ان بعض تلامذته بعد وفاته قدس سره فتر هذا العبارة الى ان قال رضي الله عنه انقلنا  
لم يذكر نفسه بصيغة المتكلم تفرع عن توه لا نانية وهذا من العادات المستمرة لسادات الفقهاء والمحدثين رحمهم الله تعالى ومنها ان يفر  
دليل المذهب الذي هو المختار عند كذا في النهاية في آخر كتاب ادب القاضى في العناية في باب البيعة القاسد وفي فتر القدير في كتاب الصلوات  
وفي نتائج الافكار من عادة المصنف المستتر ان يؤخر القول عند ذكر الادلة على الاقوال المختلفة ليقع المؤخر منزلة الجواب عن المقدم وان كان  
قدّم القول في اكثر عند نقل الاقوال ومنها انه اذا قال شيئا يخبر به علماء ما وراء النهر من بخارا وسمرقند كذا في العناية ونقل في وقت  
النهر العلامة قاسم الماراد بالمشايخ في الاصطلاح من لم يذكر الامام ومنها انه اذا قال في ديار يارب به المدن التي وراء النهر كذا  
يفهم من فتر القدير ومنها انه يعبر عن الآية التي ذكرها فيما قبل بما تلوها وعن الدليل العقل الذي ذكره فيما قبل بما ذكرنا وما يند عن الحديث  
الذي ذكره فيما قبل بما ذكرنا كذا في نتائج الافكار في كشف التوفى والاسرار وقلم يقول شاة اليه لما ذكرنا كذا في فتر القدير في كتاب  
الصلوات يقول لما بينا مشيرا الى كتاب السنة والمعقول كذا في فتر من الكفاية في باب ما يوجب لقصاص ما لا يوجب وفي مفتاح  
انه يقول لما ذكرنا فيما هو اعم ويعبر عن قول الصحابي رضي الله تعالى عنه بالاثرة وقد لا يفرق بين الخبر والاشراك كذا في مفتاح السنة  
ومنها انه يجعل كثيرا ما علة النص دليلا مستقلا عقليا على اصل المسألة افادة للفائدتين كذا في نتائج الافكار ومنها  
انه يعبر عن الدليل العقل بالفقه ويقول والفقه فيه كذا كذا في مفتاح السعادة ومنها انه يذكر الدليل العقل بعد  
العقل كانه يومى الى الله قال في نتائج الافكار ادب المصنف انه يقول بعد ذكر دليل على مدعى وهذا لان الخو يريد به ذكر دليل على  
بعدن ذكر دليل لاني ومنها انه حيث ذكر اصل راد به المسوط الامام ابى عبد الله محمد بن الحسن الشيباني الخنف كذا في شرح  
مولا تاحيد الدين وقال في كشف الظنون الاصل الذي كان يستصحبه الامام ابو يوسف معه هو المؤلف المعروف بالمسوط الذي هو اصل  
الشيباني الذي ستم منه الجامع الصغير وهو من رواية الامام ابى حنيفة نفسه وهو اصل الفقه ومنها انه حيث يذكر لفظ المختصر يريد به

منها ان يفر عن توه لا نانية وهذا من العادات المستمرة لسادات الفقهاء والمحدثين رحمهم الله تعالى ومنها ان يفر  
دليل المذهب الذي هو المختار عند كذا في النهاية في آخر كتاب ادب القاضى في العناية في باب البيعة القاسد وفي فتر القدير في كتاب الصلوات  
وفي نتائج الافكار من عادة المصنف المستتر ان يؤخر القول عند ذكر الادلة على الاقوال المختلفة ليقع المؤخر منزلة الجواب عن المقدم وان كان  
قدّم القول في اكثر عند نقل الاقوال ومنها انه اذا قال شيئا يخبر به علماء ما وراء النهر من بخارا وسمرقند كذا في العناية ونقل في وقت  
النهر العلامة قاسم الماراد بالمشايخ في الاصطلاح من لم يذكر الامام ومنها انه اذا قال في ديار يارب به المدن التي وراء النهر كذا  
يفهم من فتر القدير ومنها انه يعبر عن الآية التي ذكرها فيما قبل بما تلوها وعن الدليل العقل الذي ذكره فيما قبل بما ذكرنا وما يند عن الحديث  
الذي ذكره فيما قبل بما ذكرنا كذا في نتائج الافكار في كشف التوفى والاسرار وقلم يقول شاة اليه لما ذكرنا كذا في فتر القدير في كتاب  
الصلوات يقول لما بينا مشيرا الى كتاب السنة والمعقول كذا في فتر من الكفاية في باب ما يوجب لقصاص ما لا يوجب وفي مفتاح  
انه يقول لما ذكرنا فيما هو اعم ويعبر عن قول الصحابي رضي الله تعالى عنه بالاثرة وقد لا يفرق بين الخبر والاشراك كذا في مفتاح السنة  
ومنها انه يجعل كثيرا ما علة النص دليلا مستقلا عقليا على اصل المسألة افادة للفائدتين كذا في نتائج الافكار ومنها  
انه يعبر عن الدليل العقل بالفقه ويقول والفقه فيه كذا كذا في مفتاح السعادة ومنها انه يذكر الدليل العقل بعد  
العقل كانه يومى الى الله قال في نتائج الافكار ادب المصنف انه يقول بعد ذكر دليل على مدعى وهذا لان الخو يريد به ذكر دليل على  
بعدن ذكر دليل لاني ومنها انه حيث ذكر اصل راد به المسوط الامام ابى عبد الله محمد بن الحسن الشيباني الخنف كذا في شرح  
مولا تاحيد الدين وقال في كشف الظنون الاصل الذي كان يستصحبه الامام ابو يوسف معه هو المؤلف المعروف بالمسوط الذي هو اصل  
الشيباني الذي ستم منه الجامع الصغير وهو من رواية الامام ابى حنيفة نفسه وهو اصل الفقه ومنها انه حيث يذكر لفظ المختصر يريد به







في فصل بيان الاستحقاق وهكذا ذكر في الاسرار هذا من المسامحات فان وضع المسألة في الاسرار في استحقاق بعض شائع ومنها الكلام في استحقاق بعض بعينه كذا في الكفاية ومنها ما قال في كتاب الذباخر فانه لما خلقوا مجرى العلف والماء والمرى مجرى النفس هذا ليس بجديد والمحق عكسه فان الملقوم مجرى النفس والمرى مجرى العلف والماء كذا في الايضاح والمغرب وغيرهما ومنها ما قال في كتاب الذباخر والفتح عرق ابيض في عظم الرقبة نسبة صاحب النهاية الى السهمي قال هو خيط ابيض في جوف عظم الرقبة يمتد الى المصلب ومنها ما قال في كتاب الديات في فصل فصل الشجابر وقالوا فروا الحسن الخ هذا التركيب غريباً ولو قال وقالوا فروا الحسن الخ كان صواباً كذا في العناية ومنها ما قال في كتاب الوصايا في آخر باب العتق في مرض الموت فعند الوديعه اقوى وعندهما سواء اقول هذا من المسامحات فان الكبر القدر ماء ذكره والخلاف على العكس قال لفقير ابو الليث السمرقندي في كتاب مختلف الرواية والقدر في كتاب التقريب ونحو الاسرار في شرح الجامع الصغير والصد الشهيدي في شرح الجامع الصغير كما في نسخة الدين ابو جعفر عمر النفسي في كتاب المحصر غيرهما قالوا ان عند الوديعه اقوى وعندهما سواء والتفصيل في غاية البيان ومنها ما قال في كتاب الوصايا في الفصل لباب العتق في مرض الموت وهو قول محمد اقول لعل المصنف وجد رواية والاف القدر في شرح مختصر لكرخي وشمس الائمة البهيمقي في الكفاية وصاحب المتحفه والشير ابو نصر في شرح الاقطر جعلوا قول محمد تقديم الزكوة على الحج كذا في غاية البيان ومنها ما قال في كتاب الوصايا في باب الوصية للاقارب وغيرهم لما روي في التتبع لا تزوير صفية الخ هذا من المسامحات والاصواب جوهرية كذا يفهم من رواية ابي داود وغيره هكذا في بيان ما هو المراد من ظاهر الرواية اعم ان كتبت الرواية المسمى بالاصول هي لكتاب الستة للامام محمد بن الحسن الشيباني المبسوط والزيادات والجامع الصغير والجامع الكبير والسير الصغير والسير الكبير كذا في كشف الظنون وخر المختار فاما سميت بظاهر الرواية لانها رويت عنه بروايات الثقات فهي ثابتة عنه اما متواترة او مشهورة كذا قال المشامي وفي البحر اكتب بظاهر الرواية كتب ستة وبعضهم لم يعد السير الصغير منها في كتبه بظاهر الرواية خمسة كذا اوردته في تاليف الانوار حاشية الدار المختار لعبد المولى الدمشقي وبعضهم لم يعد منها السير بقسميه كذا قال الخطاوي فظاهر الرواية لكتب الاربعة كذا قال مؤيد زاده وفي نتائج الافكار المراد بظاهر الرواية عند الفقهاء رواية الجامعين والزيادات والمبسوط والمراد بغير ظاهر الرواية عند هم رواية غيرها وهذا مع كونه شائعاً فيما بينهم من كونه في مواضع شتى انتهى في العناية المراد بالاصول الجامعان والزيادات والمبسوط ويعبر عنها بظاهر الرواية انتهى وقال في مفتاح السعادة انهم يعبرون عن المبسوط والزيادات والجامع برواية الاصول ومن المبسوط والجامع الصغير والسير الكبير بظاهر الرواية ومشهور الرواية وقال السيد السند الشريف في الاصطلاحات ظاهر المذهب وظاهر الرواية المراد بها ما في المبسوط والجامع الكبير والجامع الصغير والسير الكبير وقال بعض العلماء ان ظاهر الرواية هي المبسوط والزيادات والمحيط انتهى وفيه اما اولاً فبانه يخالف ما قال هو في موضع آخر ظاهر الرواية هي الرواية المذكورة في الجامع الصغير والجامع الكبير والزيادات والسير قصانيف محمد واما تصانيفه الاخرى كالمبسوط وغيره فيطلق على ما فيها غير ظاهر الرواية انتهى فلما ثانياً فبانه المحيط ليس من ظاهر الرواية عندنا حد ولا يستبعد امثال هذا الخطاء عنهم فانهم قال في حاشيته مجرى الروايات المعددين كما يجزم بين الموزنين انتهى اما النوامير في مسائل المروية لان كتبه لرواية كالرقيات هي مسائل جمعها محمد بن كازا ضياء بالقتبة الراء المملة وتشديد اللقاف مدينة على جانب لغات رواها عنه محمد بن سماعة في الكنيسانيات هي مسائل املاها محمد بن علي بن عمر وسليمان بن شعيب الكنيساني نسبة الى كنيسان بفتح الكا فنسبت اليه كذا قال الخطاوي وفي مفتاح السعادة ان الكنيسانيات جمعها لرجل يسمى كنيسان والها روتها هي مسائل جمعها محمد بن

ما

في كتاب الوصايا في باب الوصية للاقارب وغيرهم لما روي في التتبع لا تزوير صفية الخ هذا من المسامحات والاصواب جوهرية كذا يفهم من رواية ابي داود وغيره هكذا في بيان ما هو المراد من ظاهر الرواية اعم ان كتبت الرواية المسمى بالاصول هي لكتاب الستة للامام محمد بن الحسن الشيباني المبسوط والزيادات والجامع الصغير والجامع الكبير والسير الصغير والسير الكبير كذا في كشف الظنون وخر المختار فاما سميت بظاهر الرواية لانها رويت عنه بروايات الثقات فهي ثابتة عنه اما متواترة او مشهورة كذا قال المشامي وفي البحر اكتب بظاهر الرواية كتب ستة وبعضهم لم يعد السير الصغير منها في كتبه بظاهر الرواية خمسة كذا اوردته في تاليف الانوار حاشية الدار المختار لعبد المولى الدمشقي وبعضهم لم يعد منها السير بقسميه كذا قال الخطاوي فظاهر الرواية لكتب الاربعة كذا قال مؤيد زاده وفي نتائج الافكار المراد بظاهر الرواية عند الفقهاء رواية الجامعين والزيادات والمبسوط والمراد بغير ظاهر الرواية عند هم رواية غيرها وهذا مع كونه شائعاً فيما بينهم من كونه في مواضع شتى انتهى في العناية المراد بالاصول الجامعان والزيادات والمبسوط ويعبر عنها بظاهر الرواية انتهى وقال في مفتاح السعادة انهم يعبرون عن المبسوط والزيادات والجامع برواية الاصول ومن المبسوط والجامع الصغير والسير الكبير بظاهر الرواية ومشهور الرواية وقال السيد السند الشريف في الاصطلاحات ظاهر المذهب وظاهر الرواية المراد بها ما في المبسوط والجامع الكبير والجامع الصغير والسير الكبير وقال بعض العلماء ان ظاهر الرواية هي المبسوط والزيادات والمحيط انتهى وفيه اما اولاً فبانه يخالف ما قال هو في موضع آخر ظاهر الرواية هي الرواية المذكورة في الجامع الصغير والجامع الكبير والزيادات والسير قصانيف محمد واما تصانيفه الاخرى كالمبسوط وغيره فيطلق على ما فيها غير ظاهر الرواية انتهى فلما ثانياً فبانه المحيط ليس من ظاهر الرواية عندنا حد ولا يستبعد امثال هذا الخطاء عنهم فانهم قال في حاشيته مجرى الروايات المعددين كما يجزم بين الموزنين انتهى اما النوامير في مسائل المروية لان كتبه لرواية كالرقيات هي مسائل جمعها محمد بن كازا ضياء بالقتبة الراء المملة وتشديد اللقاف مدينة على جانب لغات رواها عنه محمد بن سماعة في الكنيسانيات هي مسائل املاها محمد بن علي بن عمر وسليمان بن شعيب الكنيساني نسبة الى كنيسان بفتح الكا فنسبت اليه كذا قال الخطاوي وفي مفتاح السعادة ان الكنيسانيات جمعها لرجل يسمى كنيسان والها روتها هي مسائل جمعها محمد بن













هذا الحديث الذي رواه الشيخان اصل صحيح يعيد عليه في الاشارة الى ابي حنيفة وقال العلامة الشامي صاحب السيرة تليدا لحافظ السيوطي  
ما جزم به شيخنا من ان ابا حنيفة هو المراد من هذا الحديث ظاهر لا شك فيه لانه لم يبلغ من ابناء فارس في العلم مبلغه احد وقال الشامي  
واما سلمان الفارسي فهو وان كان افضل من ابي حنيفة من حيث الصحة لكنه لم يكن في العلم والاحتكاك ونشر الدين وقد روي الحكماء في حنيفة  
وقد يوجد في المفضول ما يوجد في الافضل ومنها ما اوردته العلامة ابن حجر الملقب من انه عليه الصلوة والسلام قال ترفع زينة الدنيا سنة  
خمسین ومائة وقد قال شمس لا يمة الكوفة ان هذا الحديث محمول على ابي حنيفة لانه مات في تلك السنة وقال ابن عبد البر لا يتكلم في حنيفة  
بسوء ولا تصدق احد ابي القول فيه فاني والله ما ليتها فضل ولا اوسع ولا افقه منه وكان يزيد بن هبيرة امير العراقيين اراد ان يل القضاة  
بالكوفة ايام مروان بن عمار خرمولك بن مية فابى عليه فضر به مائة سوط بعشرة ايام كل يوم عشرة اسواط وهو على امتناع فلما رأى ذلك خلى  
سبيله ونقله ابو جعفر المنصور من الكوفة الى بغداد واراد ان يولييه قضاء القضاة فابى فحلف عليه ليفعلن وحلف ابو حنيفة ان لا يفعل  
وحزى بينهما كلام واستقر الامام على الامتناع فامره الى الحبس وتقلان الامام قال نالا اصل للقضاء فقال له المنصور كذبت انت فقال له  
الامام كيف يحل لك ان تولي قاضيا من هو كذاب وحكي الخطيب ايضا في بعض الروايات ان المنصور جعله قاضيا جبر وتولى الامام القضاء يومين وبعد  
اليومين اشتكى الامام ففرض ستة ايام ثم مات وكانت ولادته سنة ثمانين من الهجرة بالكوفة كذا قال ابن حجر وقيل سنة احدى وسبعين وقيل  
سنة سبعين وقيل سنة احدى وستين وتوفي في رجب وقيل في شعبان سنة خمسين ومائة وقيل ثلث وخمسين ببغداد في السجن  
وقيل نه لم يميت في السجن وقيل انه دفع اليه قدس فيه سم فامتنع وقال لا عين على قتل نفسه فصب في فيه قهرا وقيل ان ذلك منحصر المنصور  
ومات منه وصلى عليه الحسن بن عمار وخز من صلى عليه مقلداً خمسين الفا وجاء المنصور فصلة على قبره وكان الناس يصلون على قبره  
الى عشرين يوماً كذا في مفتاح السعادة ودفن في بغداد بقبره هناك يزوره اصحابنا الامام الحسن بالموت سجد فمات وهو ساجد رضى الله  
تعالى عنه وعن تابعيه **ابو حفص** الكبير هو احمد بن حفص اخذ عن محمد بن الحسن ووفاته سنة سبع وعشرين مائتين كذا قال ابن  
وله اصحاب كثيرة بخار كان في زمن محمد بن اسمعيل البخاري صاحب الصحيح كذا قيل وابنه عبد الله معروف بابي حفص الصغير  
**ابو خازم** بالحاء المعجمة كذا في المغرب اسمه عبد الحميد بن عبد العزيز كان قاضيا حنفيا اصله من البصرة وسكن بغداد كان فقه ورعا عالما بفنون  
الحساب والفرائض حاذقا في عمل المحاضر السجلات وقد كان اخذ العلم من هلال بن يحيى البصري وولى قضاء الكوفة وغيرها توفي في جمادى الاولى  
سنة ثنتين وتسعين ومئتين كذا قال في غاية البيان **ابو سليمان** هو موسى بن سليمان الجوزجاني خذ الفقه عن محمد بن الحسن ثم عن ابي القضاة  
فاستغفر ففعله كماله كماله الصغير وكتا بالصلوة واصل محمد بن الحسن المتعارف في ديكر الروم راية عنه كذا في مفتاح السعادة ووفاته بعد ثمانين  
الهجرة كذا قال ابن العيني **ابو عبيد** بن الجراح هو عامر بن عبد الله بن الجراح القرشي القتيبي الملقب بالاسم قد يما شهد بدرا والمشاهد كلها وهو واحد  
العشرة المبشرة وامين الامة وكان احب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ابي بكر وعمر كذا روي عن ام المؤمنين عائشة ومناقبه كثيرة مات في  
طاعون حمواس سنة ثمان وعشرين هو ابن ثمان وخمسين سنة **ابو عبيد** بن المنذر هو من المثنى هو من نسبة الى تميم ويشكر مولا له البصر النحوي  
اللقوي وقد كان برأى الخواص وكان هو من اتباع التابعين وكان يبغض لعن ولا يزال يصنف حتى بلغ تصانيفه مئتين مات بالبصرة سنة ثمان و  
مئتين وقيل بعد ذلك وقد قارب المائة كذا في التقریب وقال ابن خلكان انه كان لا يخفى من لسانه احد ولا يسلم احد من لسانه لا شرف غيره  
ولما مات لم يحضر جنازته احد **ابو عصية** نوح بن ابي مريم بن نوح بن ابي بصير بن ابي حنيفة وقيل لانه كان له اربع مجالس  
مجلس للاثر ومجلس لاقاء ابي حنيفة ومجلس للنحو ومجلس للشعر قال ابن حجر كذا روي في الحديث وقال ابن المبارك كان يضع مائة سنة ثلث وسبعين  
ومائة وكان على قضاء مروا بن جعفر المنصور كذا في مفتاح السعادة وقال في غاية البين ان ابا عصية المروزي هو سعد بن معاذ المروزي

هذا الحديث الذي رواه الشيخان اصل صحيح يعيد عليه في الاشارة الى ابي حنيفة وقال العلامة الشامي صاحب السيرة تليدا لحافظ السيوطي  
ما جزم به شيخنا من ان ابا حنيفة هو المراد من هذا الحديث ظاهر لا شك فيه لانه لم يبلغ من ابناء فارس في العلم مبلغه احد وقال الشامي  
واما سلمان الفارسي فهو وان كان افضل من ابي حنيفة من حيث الصحة لكنه لم يكن في العلم والاحتكاك ونشر الدين وقد روي الحكماء في حنيفة  
وقد يوجد في المفضول ما يوجد في الافضل ومنها ما اوردته العلامة ابن حجر الملقب من انه عليه الصلوة والسلام قال ترفع زينة الدنيا سنة  
خمسین ومائة وقد قال شمس لا يمة الكوفة ان هذا الحديث محمول على ابي حنيفة لانه مات في تلك السنة وقال ابن عبد البر لا يتكلم في حنيفة  
بسوء ولا تصدق احد ابي القول فيه فاني والله ما ليتها فضل ولا اوسع ولا افقه منه وكان يزيد بن هبيرة امير العراقيين اراد ان يل القضاة  
بالكوفة ايام مروان بن عمار خرمولك بن مية فابى عليه فضر به مائة سوط بعشرة ايام كل يوم عشرة اسواط وهو على امتناع فلما رأى ذلك خلى  
سبيله ونقله ابو جعفر المنصور من الكوفة الى بغداد واراد ان يولييه قضاء القضاة فابى فحلف عليه ليفعلن وحلف ابو حنيفة ان لا يفعل  
وحزى بينهما كلام واستقر الامام على الامتناع فامره الى الحبس وتقلان الامام قال نالا اصل للقضاء فقال له المنصور كذبت انت فقال له  
الامام كيف يحل لك ان تولي قاضيا من هو كذاب وحكي الخطيب ايضا في بعض الروايات ان المنصور جعله قاضيا جبر وتولى الامام القضاء يومين وبعد  
اليومين اشتكى الامام ففرض ستة ايام ثم مات وكانت ولادته سنة ثمانين من الهجرة بالكوفة كذا قال ابن حجر وقيل سنة احدى وسبعين وقيل  
سنة سبعين وقيل سنة احدى وستين وتوفي في رجب وقيل في شعبان سنة خمسين ومائة وقيل ثلث وخمسين ببغداد في السجن  
وقيل نه لم يميت في السجن وقيل انه دفع اليه قدس فيه سم فامتنع وقال لا عين على قتل نفسه فصب في فيه قهرا وقيل ان ذلك منحصر المنصور  
ومات منه وصلى عليه الحسن بن عمار وخز من صلى عليه مقلداً خمسين الفا وجاء المنصور فصلة على قبره وكان الناس يصلون على قبره  
الى عشرين يوماً كذا في مفتاح السعادة ودفن في بغداد بقبره هناك يزوره اصحابنا الامام الحسن بالموت سجد فمات وهو ساجد رضى الله  
تعالى عنه وعن تابعيه **ابو حفص** الكبير هو احمد بن حفص اخذ عن محمد بن الحسن ووفاته سنة سبع وعشرين مائتين كذا قال ابن  
وله اصحاب كثيرة بخار كان في زمن محمد بن اسمعيل البخاري صاحب الصحيح كذا قيل وابنه عبد الله معروف بابي حفص الصغير  
**ابو خازم** بالحاء المعجمة كذا في المغرب اسمه عبد الحميد بن عبد العزيز كان قاضيا حنفيا اصله من البصرة وسكن بغداد كان فقه ورعا عالما بفنون  
الحساب والفرائض حاذقا في عمل المحاضر السجلات وقد كان اخذ العلم من هلال بن يحيى البصري وولى قضاء الكوفة وغيرها توفي في جمادى الاولى  
سنة ثنتين وتسعين ومئتين كذا قال في غاية البيان **ابو سليمان** هو موسى بن سليمان الجوزجاني خذ الفقه عن محمد بن الحسن ثم عن ابي القضاة  
فاستغفر ففعله كماله كماله الصغير وكتا بالصلوة واصل محمد بن الحسن المتعارف في ديكر الروم راية عنه كذا في مفتاح السعادة ووفاته بعد ثمانين  
الهجرة كذا قال ابن العيني **ابو عبيد** بن الجراح هو عامر بن عبد الله بن الجراح القرشي القتيبي الملقب بالاسم قد يما شهد بدرا والمشاهد كلها وهو واحد  
العشرة المبشرة وامين الامة وكان احب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ابي بكر وعمر كذا روي عن ام المؤمنين عائشة ومناقبه كثيرة مات في  
طاعون حمواس سنة ثمان وعشرين هو ابن ثمان وخمسين سنة **ابو عبيد** بن المنذر هو من المثنى هو من نسبة الى تميم ويشكر مولا له البصر النحوي  
اللقوي وقد كان برأى الخواص وكان هو من اتباع التابعين وكان يبغض لعن ولا يزال يصنف حتى بلغ تصانيفه مئتين مات بالبصرة سنة ثمان و  
مئتين وقيل بعد ذلك وقد قارب المائة كذا في التقریب وقال ابن خلكان انه كان لا يخفى من لسانه احد ولا يسلم احد من لسانه لا شرف غيره  
ولما مات لم يحضر جنازته احد **ابو عصية** نوح بن ابي مريم بن نوح بن ابي بصير بن ابي حنيفة وقيل لانه كان له اربع مجالس  
مجلس للاثر ومجلس لاقاء ابي حنيفة ومجلس للنحو ومجلس للشعر قال ابن حجر كذا روي في الحديث وقال ابن المبارك كان يضع مائة سنة ثلث وسبعين  
ومائة وكان على قضاء مروا بن جعفر المنصور كذا في مفتاح السعادة وقال في غاية البين ان ابا عصية المروزي هو سعد بن معاذ المروزي





وباع نصفها الباقي بمائة الف دينار فقبل الرشيد الهبة وقال شترت نصفها بمائة الف دينار فلما تم البيع والهبة قبض الرشيد لمجانته وقال ابى سميت  
ان هذه مملوكة ولا بد ان تستبل ووالله لئن لم ايت معي ليلتي هذه لاطن ان نفسي ستخرج قال ابو يوسف يا امير المؤمنين اعنيها وتزوجها  
فان الحرة لا تستبرأ فاعتقها الرشيد وتزوجها تلك الساعة بمحضه شاهد بن علي عشرين الف دينار فباعها بمال ودفعه اليها واعطى الرشيد  
بصلة هذه الفتوى ابا يوسف مائتي الف درهم وعشرين نخشايا واولادها فباع ابو يوسف سنة ثلث عشرة ومائة بالكوفة وتوفي يوم  
اول وقت الظهر لخمس خلون من ربيع الاول سنة اثنين وثمانين ومائة ببغداد وقيل سنة اثنين وتسعين ومائة ومات وهو على لقضاء  
ابن ابي ليلى هو محمد بن عبد الرحمن بن ابي ليلى الانصاري قاضي الكوفة اقام حاكمها ثلثا وثلثين سنة وتوفي ببغداد بمائة ثمانين الف دينار  
فقيهها بالفقهاء كذا قال الامام اليافعي ولد سنة اربع وسبعين من الهجرة ومات سنة ثمان واربعين ومائة كذا قال العيني ابن رستم كان فقيها  
ثقة معتدلا ابن زياد هو شيخ ابي حنيفة روى عنه ابو اسحق الشيباني وهو روى عن ابن عمر وغيره ابن سماعة هو ابو عبد الله محمد بن  
سماعة بن عبيد بن هلال من كبار اصحاب محمد بن ابي يوسف كان من العابدين يوصى في كل يوم مائتي ركعة كذا في نتائجها فكار كان  
حافظ ثقة توفي سنة ثلث وثلثين ومائتين كان قاضيا للامامون ببغداد فلم يزل قاضيا الى ان ضعف بصره فعزل له كتابا بالفتاوى كتابا بالخصا  
والسجلات كذا في مفتاح السعادة ابن شبيب هو عبد الله بن شبرة الكوفي فقيه اهل الكوفة وقاضيه عداة في التابعين مروي  
عن انس بن مالك كذا قال العيني ولد سنة اثنين وسبعين من الهجرة كان عفيفا عارفا فاضلا شاعرا جوادا مات سنة اربع واربعين ومائة  
كذا قال الامام اليافعي ابن عتيق هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب الهاشمي ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم ماله رسول  
صلى الله عليه وسلم بالفهم في القرن فكان يسمى البحر لسعة علمه مروي عنه انه قال قبض النبي صلى الله عليه وسلم وانا ابن ثلث  
سنة ومروي عنه انه قال انا ابن خمس عشرة سنة وقد كان ابن عمر يقول ان عليا لم يزل يروي عن محمد مات بالهاشم سنة ثمان وستين وقيل  
سنة تسع وستين وقيل سبعين وصل عليه محمد بن الحنفية وقال اليوم مات رباني هذه الامة وكان هو كثير الزاوية وفقها من العالم  
ابن عمر هو عبد الله بن عمر بن الخطاب يكنى ابا عبد الرحمن اسلم قديما وهو صغير وهاجر مع ابيه الى المدينة واستصغر يوم  
وهو ابن اربع عشرة سنة ثم شهد الخندق والمشاهد بعد ما قالت الام المؤمنين حفصة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول  
ان عبد الله رجل صالح وقال مالك في الناس ستين سنة وكان هو واحد الكثيرين من الصحابة وواحد من العبادلة وشديد  
التمسك باثار النبي صلى الله عليه وسلم ومات في مكة سنة ثلث وسبعين وهو ابن اربع وثمانين سنة وقيل سنة اربع وسبعين  
ودفن بذي طوى في مقبرة المهاجرين كذا قال ابن خلكان وجرى ما روي عن الامام الحسن بن علي بن ابي طالب في عشرين سنة في  
حرية يقال انها كانت مسمومة فلما دفع الناس من عرفه فلتصق ذلك الرجل فاقرا حرة على قد فخر منها يا ابا موات فضله عنه قال فخر ما مات ابن  
حتى اعتق الفانسان وازاد ابن مسعود هو عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي يكنى ابا عبد الرحمن اسلم بمكة قديما وشهد بد  
والمشاهد كلها وكان صاحب نعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وعصاه ومن كبار العلماء واقرة عمر على الكوفة قال البخاري مات بالمدينة  
قبل عثمان وقيل مات سنة اثنين وثلثين وقيل سنة ثلث وثلثين وقيل مات بالكوفة الا وراعي هو عبد الرحمن بن عمر بن ابي عمرو  
الاوراعي يكنى ابا عمرو وامام اهل الشام كان فقيها من كبار التابعين جمع العبادة والورع وكان ثقة مأمونا صدوقا حافظا اجاب عن ثمانين  
مسألة في الفقه من حفظ ولد سنة ثمان وثمانين ومات ببغداد سنة ثمان وسبع وخمسين يوم الاحد لليلتين بقيتا من شهر  
وقيل في ربيع الاول وقبره في قرية على باب بيزروت يقال لها خنتوس وهو مدفون في قبلة المسجد والاوراعي نسبة الى نوع  
بطن من ذى الكراع من اليمن وقيل بطن من همدان وقيل الا وراعي اسم قرية مشهورة بدمشق على طريق بابا الفرديس

ابن ابي ليلى هو محمد بن عبد الرحمن بن ابي ليلى الانصاري قاضي الكوفة اقام حاكمها ثلثا وثلثين سنة وتوفي ببغداد بمائة ثمانين الف دينار  
فقيهها بالفقهاء كذا قال الامام اليافعي ولد سنة اربع وسبعين من الهجرة ومات سنة ثمان واربعين ومائة كذا قال العيني ابن رستم كان فقيها  
ثقة معتدلا ابن زياد هو شيخ ابي حنيفة روى عنه ابو اسحق الشيباني وهو روى عن ابن عمر وغيره ابن سماعة هو ابو عبد الله محمد بن  
سماعة بن عبيد بن هلال من كبار اصحاب محمد بن ابي يوسف كان من العابدين يوصى في كل يوم مائتي ركعة كذا في نتائجها فكار كان  
حافظ ثقة توفي سنة ثلث وثلثين ومائتين كان قاضيا للامامون ببغداد فلم يزل قاضيا الى ان ضعف بصره فعزل له كتابا بالفتاوى كتابا بالخصا  
والسجلات كذا في مفتاح السعادة ابن شبيب هو عبد الله بن شبرة الكوفي فقيه اهل الكوفة وقاضيه عداة في التابعين مروي  
عن انس بن مالك كذا قال العيني ولد سنة اثنين وسبعين من الهجرة كان عفيفا عارفا فاضلا شاعرا جوادا مات سنة اربع واربعين ومائة  
كذا قال الامام اليافعي ابن عتيق هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب الهاشمي ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم ماله رسول  
صلى الله عليه وسلم بالفهم في القرن فكان يسمى البحر لسعة علمه مروي عنه انه قال قبض النبي صلى الله عليه وسلم وانا ابن ثلث  
سنة ومروي عنه انه قال انا ابن خمس عشرة سنة وقد كان ابن عمر يقول ان عليا لم يزل يروي عن محمد مات بالهاشم سنة ثمان وستين وقيل  
سنة تسع وستين وقيل سبعين وصل عليه محمد بن الحنفية وقال اليوم مات رباني هذه الامة وكان هو كثير الزاوية وفقها من العالم  
ابن عمر هو عبد الله بن عمر بن الخطاب يكنى ابا عبد الرحمن اسلم قديما وهو صغير وهاجر مع ابيه الى المدينة واستصغر يوم  
وهو ابن اربع عشرة سنة ثم شهد الخندق والمشاهد بعد ما قالت الام المؤمنين حفصة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول  
ان عبد الله رجل صالح وقال مالك في الناس ستين سنة وكان هو واحد الكثيرين من الصحابة وواحد من العبادلة وشديد  
التمسك باثار النبي صلى الله عليه وسلم ومات في مكة سنة ثلث وسبعين وهو ابن اربع وثمانين سنة وقيل سنة اربع وسبعين  
ودفن بذي طوى في مقبرة المهاجرين كذا قال ابن خلكان وجرى ما روي عن الامام الحسن بن علي بن ابي طالب في عشرين سنة في  
حرية يقال انها كانت مسمومة فلما دفع الناس من عرفه فلتصق ذلك الرجل فاقرا حرة على قد فخر منها يا ابا موات فضله عنه قال فخر ما مات ابن  
حتى اعتق الفانسان وازاد ابن مسعود هو عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي يكنى ابا عبد الرحمن اسلم بمكة قديما وشهد بد  
والمشاهد كلها وكان صاحب نعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وعصاه ومن كبار العلماء واقرة عمر على الكوفة قال البخاري مات بالمدينة  
قبل عثمان وقيل مات سنة اثنين وثلثين وقيل سنة ثلث وثلثين وقيل مات بالكوفة الا وراعي هو عبد الرحمن بن عمر بن ابي عمرو  
الاوراعي يكنى ابا عمرو وامام اهل الشام كان فقيها من كبار التابعين جمع العبادة والورع وكان ثقة مأمونا صدوقا حافظا اجاب عن ثمانين  
مسألة في الفقه من حفظ ولد سنة ثمان وثمانين ومات ببغداد سنة ثمان وسبع وخمسين يوم الاحد لليلتين بقيتا من شهر  
وقيل في ربيع الاول وقبره في قرية على باب بيزروت يقال لها خنتوس وهو مدفون في قبلة المسجد والاوراعي نسبة الى نوع  
بطن من ذى الكراع من اليمن وقيل بطن من همدان وقيل الا وراعي اسم قرية مشهورة بدمشق على طريق بابا الفرديس





وأربعين وبعدها ونشأ بالطائف وتوجه القتل عبد الله بن الزبير مكة ورمى الكعبة إلى أن قتل عبد الله بن الزبير وولاه عبد الملك بن  
 مولان الحسين مدته ثم ولاه الكوفة وجمعه له العراقيين واستمر في الولاية نحو من عشرين سنة كان فصيحاً بليغاً فقيهاً وكان يرفع من اطاعة  
 الخليفة فوض الناس كل ما يروونه من أخوة الترمذي من طريق هشام بن حسان أحصينا من قتل الحجاج صبرا فبلغ ما ثلثة الف وثمان  
 الفا وقال عمر بن عبد العزيز لو جاءت كل امرأة بمخبرتها بحاجتنا بالحجاج لقلبناهم كقوله جماعة وقال طاووس عجب من يسميه مؤمنا وبأهله  
 هو ليس بأهل في سنة خمس وتسعين في رمضان وقيل في شوال ومعه ثلث وقيل أربع وخمسون سنة وتوفي له ملكه  
 موت الحجاج إلى الحسن البصري رحمه الله شكره وقال الله ما لك قدامته فأمرت عناسه وكانت تهمد مدينة واسط التي بناها هو بنفسه وأبنا  
 سماها واسط لأنها بين البصرة والكوفة ودفن بها وعفي قبره ولجى عليه الماء كذا قال ابن خلكان الحسن بن علي بن اوطالب بها  
 سبط رسول الله صلى الله عليه وسلم ونجاشته من الدنا ولد للنصف من رمضان سنة ثلث وكان أشبه الناس صلى الله عليه وسلم فيما بين  
 الصدر إلى الرأس كان أخوه الحسين بن علي رضي الله عنه أشبه به صلى الله عليه وسلم من صدره إلى قدميه فها كما قالوا الحمدلية  
 وكان ورعا متواضعا حليما جوادا مات على بايع الناس الحسن فبايعه أربعون الفا ووقع خلافة بينه وبين معوية فذكر الحسن القتال  
 وصالحه معوية وبايعه وذلك في بيع الأول سنة إحدى وأربعين وكانت مدته خلافته قريبا من نصف سنة وإنما كان ذلك  
 ليتم ما قال صلى الله عليه وسلم في خلافة بعدى ثلثون سنة فسقاه السم وأوجته بعد ثلثين سنة فكن مرضه الأسهال  
 الكبدى وتقطع الأمعاء مات وهو ابن خمس وأربعين سنة وكسرت قريح زيدا من ذلك في ربيع الأول وقيل في صفر سنة تسع  
 وأربعين كذا قال الامام الليث في قيل سنة خمسين وقيل سنة ست وخمسين ودفن بالبقيع الحسن البصري هو ابو سعيد  
 بن الحسن بن ابي الحسن بن البصري من التابعين كان زاهدا ورعا فقيها وأبو مولى زيد بن ثابت لأنصاري رضي الله عنه ورواه  
 مؤلفه ام المؤمنين أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وبها قالت ما في حاجة فيبكي فيعطيه أم سلمة ثديا تأكله بالحق أن  
 ما فدت عليه ثديا فيشرب فيرون أن تلك الحكمة والفصاحة فيه من بركة لبن أم سلمة ولدت لثنتين بقيتا من خلافة عمر بن  
 الخطاب بالمدينة وتوفي بالبصرة مستهل رجب سنة عشرين مائة رضي الله عنه عشية الخميس دفن يوم الجمعة وقال رجل قبل مو  
 الحسن لابن سيرين أنا رأيت كان طائر اخذ الحسن حصاة بالمسجد فقال صدقت رؤياك ما لك الحسن فلم يكن الا قليلا حتى مات  
 الحسن ولم يحضر ابن سيرين جنازة لشيء كان بينهما كذا قال ابن خلكان الحسن بن زباد اللؤلؤي قاضي الكوفة صاحب الامام  
 ابن حنيفة كان يقول كتبت عن بعض شيوخنا اثني عشر الف حديث وكان سافرا في لفته توفي سنة أربع ومائتين حفصة  
 بنت عمر بن الخطاب بالأم المؤمنين تزوجها النبي صلى الله عليه وسلم بعد خمسين بن خلافة سنة ثلث وماتت سنة ثمان وأربعين وقيل  
 سنة احدى وأربعين حكاه بن جرير ام بكسر الحاء المهملة وبالزاي المحجمة ابو خويلد بن اسد بن عبد العزى القرشي الاسدي المكي وعنه  
 ام المؤمنين خديجة زوجة النبي صلى الله عليه وسلم ولد هو في جوف الكعبة وتوفي ولد قبل الفيل ثلث عشر سنة  
 وكان من سادات قریش في الجاهلية وكان عالما بالنسب واسم هو يوم الفتح وله ستون سنة وعاش في الاسلام ستين ومات وهو  
 ابن مائة وعشرين سنة كذا قال البخاري سنة أربع وخمسين كذا قال ابراهيم بن المنذر قيل سنة ثمان وخمسين وقيل سنة ستين  
 وقال اللعين انه هبيرة قبل ان يموت وكان موته بالمدينة المنورة كذا في نتائج الافكار حفره بن عبد المطلب عم النبي صلى الله عليه وسلم  
 ورضيعه ارضعتها ثوبية جارية ليل لها للعين مات يوم احد وقبره هناك يزاد في تبارك رجل من مال بن النابغة الحمداني يكنى ابا  
 صحاب بن البصرة تروى عن النبي صلى الله عليه وسلم في قصة الجحيم وله ذكر في الصحيحين تروى في ابو موسى في لذييل ان حمل هذا قتل في عهد النبي صلى



عليه وسلم قال بن جاز هذا عندى من الالهام فان كان حيا في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنهم حرقوا المجمع خالدا  
ابن الوليد بن المغيرة بن عبد الله بن عكرمة القرشي الخزومي من كبار الصحابة يكنى ابا سليمان اسلم بين الحديبية والفتح وشهد موت  
ويومئذ سماه رسول الله صلى الله عليه وسلم سيف الله وشهد الفتح وحنيئا وقال لواقدي هو اسلم بعد فتح خيبر اول يوم من صفر سنة  
ثمان واستعمله ابو بكر على قتال اهل الردة ومسيرته الكذاب ثم توجه الى العراق ثم الى الشام مات محنصا وقيل بالمدينة سنة احدى  
عشرين وقيل سنة ثنتين وعشرين خبيب هو صاحب جليل قعر في يد الكفار في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وصلى عليه خيرا الله عز  
وجل نبيه صلى الله عليه وسلم بموته بان الله كان في القرآن ثم نسخت **الخصاف** هو ابو بكر احمد بن عمرو الشيباني كان محبا لالكه  
قل امرى شيعه الخفية حاسبا علما بالارأى مقدا ما عند المهتدى بالله زاهلا وعرا كان ياكل من صنعة تصانيف  
لكتاب الخراج وكتاب الحيل والادب القاضى لحكام الوقوف وغيرها ولما قتل المهتدى غلبت دار الخصاف ذهبت بعض كتب  
وكان قد قارب الثمانين مات ببغداد سنة احدى وستين وما تين كذا في احواله النبلاء وقال قاضيه ان **الخصاف** كان كبيرا  
في العلم **الخليل** بن احمد الفراهيدي الازدى هو امام اللغة والعروض والنحو كان بارعا دكيا مستنبط علم العروض مخترع وقيل  
انده عابكة ان يرزق على امر سبق اليه احد فلما رجع من حجة القرع علم العروض في جتمع هو في البصرة مع ابي عمر وجلس في  
حلقته لكنه لم ينظر معه وما كلمه مات سنة سبعين ومائة وقيل في ستين ومائة **خواهرزاده** هو شيخ الوقت فقيه ملوك  
اسمه محمد بن حسين بن محمد البخاري يكنى ابا بكر وهو ابن اخ القاضى بن ثابت محمد بن احمد البخاري لذلك لقب **خواهرزاده** وكان من نحو  
العلم توفي ببخارا في جمادى الاولى سنة ثلث وسبعين واربعائة كذا في اعلام النبلاء وقيل سنة ثلث ثمانين اربعمائة وله كتاب الذخيرة وغيره  
**حرف الزام المجهلة الزعفراني** هو ابو عبد الله الحسن بن احمد الفقيه الحنفي وهو الذي رتب الجامع الصغير للامام محمد بن الزعفراني  
ايضا ابو عبد الحسن بن محمد بن الصبا كان بارعا في الفقه والحديث ولزم الامام الشافعي حتى تبحر وهو واحد في الاقوال القديمة  
عن الشافعي توفي في سنة ثمانين وقيل في ربيع الاخر سنة تسع واربعين ومثني والزعفراني نسبة  
الى الزعفرانية وهي قرية بقرب بغداد التي ببغداد تسمى دريا الزعفران منسوبة اليها اقام بتلك الحلة كذا قال بن خلكان **زفر** هو  
ابن الهذيل بن قيس بن سليم من نسل معد بن عدنان فقيه حفي كان جامع بين العلم والعبادة وكان اول من اصحاب الحديث  
ثم غلب عليه الراى وهو قيا اصحاب ابي حنيفة يقول ابو حنيفة زفرنا قيا سنا وقال حماد بن ابي حنيفة لم يكن بعد ابي يوسف في اصحاب ابي  
مثل **زفر** مولد سنة ثمانين ومائة وتوفي في شعبان سنة ثمان وخمسين ومائة كذا قال بن خلكان وقال لهديا طي في تعاليق الانوار على  
الدار المختار ان كان متوليا لقضاء البصرة ومات فيها **الزهرى** هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب القرشي الزهري كان فقيها  
من التابعين في المذاهب اى عشرة من الصحابة وكتب عمر بن عبد العزيز الى افاق عليكم يا بن شهاب فاكم لا تجد زاحلا اعلم بالسنة لما  
منه هو كان ابو جعفر عبد الله بن شهاب ثم مد مع المشركين بدلا وكان ابا مع مصعب بن الزبير توفي ليلة الثلاثاء لسبع عشرة ليلة  
من رمضان سنة اربع وعشرين ومائة وقيل ثلث وعشرين وقيل خمس وعشرين وهو ابن اثنين وقيل ثلث وسبعين ودفن في ضيعة كذا  
وهي خلف شغب ببلد وهو اديان وقيل قريتان بين الحجاز والشام في موضع هو اخر عمل الحجاز اول عمل فلسطين وقيل انه مات في بية بنعف  
وهي قرية عند القرى المذكورة وقبره على الطريق ليدعوله كل من يمر عليه كذا قال بن خلكان والزهرى نسبة الى زهرة بن كلاب بن مرة وهي  
كبيرة من قريش زيا بن ابي مريم الجرهمي قال الجهمي انه تابعي ثقة ذكره ابن حبان في الثقات وقال الدارقطني زيا بن ابي مريم ثقة وزعم  
البخاري ان سمه ياد بن الجراح بن ابي مريم وزيا بن الجراح رجل واحد وتبعه على ذلك ابن حبان في الثقات ولا يظهر انهما اثنان فان

عليه وسلم قال بن جاز هذا عندى من الالهام فان كان حيا في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنهم حرقوا المجمع خالدا  
ابن الوليد بن المغيرة بن عبد الله بن عكرمة القرشي الخزومي من كبار الصحابة يكنى ابا سليمان اسلم بين الحديبية والفتح وشهد موت  
ويومئذ سماه رسول الله صلى الله عليه وسلم سيف الله وشهد الفتح وحنيئا وقال لواقدي هو اسلم بعد فتح خيبر اول يوم من صفر سنة  
ثمان واستعمله ابو بكر على قتال اهل الردة ومسيرته الكذاب ثم توجه الى العراق ثم الى الشام مات محنصا وقيل بالمدينة سنة احدى  
عشرين وقيل سنة ثنتين وعشرين خبيب هو صاحب جليل قعر في يد الكفار في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وصلى عليه خيرا الله عز  
وجل نبيه صلى الله عليه وسلم بموته بان الله كان في القرآن ثم نسخت **الخصاف** هو ابو بكر احمد بن عمرو الشيباني كان محبا لالكه  
قل امرى شيعه الخفية حاسبا علما بالارأى مقدا ما عند المهتدى بالله زاهلا وعرا كان ياكل من صنعة تصانيف  
لكتاب الخراج وكتاب الحيل والادب القاضى لحكام الوقوف وغيرها ولما قتل المهتدى غلبت دار الخصاف ذهبت بعض كتب  
وكان قد قارب الثمانين مات ببغداد سنة احدى وستين وما تين كذا في احواله النبلاء وقال قاضيه ان **الخصاف** كان كبيرا  
في العلم **الخليل** بن احمد الفراهيدي الازدى هو امام اللغة والعروض والنحو كان بارعا دكيا مستنبط علم العروض مخترع وقيل  
انده عابكة ان يرزق على امر سبق اليه احد فلما رجع من حجة القرع علم العروض في جتمع هو في البصرة مع ابي عمر وجلس في  
حلقته لكنه لم ينظر معه وما كلمه مات سنة سبعين ومائة وقيل في ستين ومائة **خواهرزاده** هو شيخ الوقت فقيه ملوك  
اسمه محمد بن حسين بن محمد البخاري يكنى ابا بكر وهو ابن اخ القاضى بن ثابت محمد بن احمد البخاري لذلك لقب **خواهرزاده** وكان من نحو  
العلم توفي ببخارا في جمادى الاولى سنة ثلث وسبعين واربعائة كذا في اعلام النبلاء وقيل سنة ثلث ثمانين اربعمائة وله كتاب الذخيرة وغيره  
**حرف الزام المجهلة الزعفراني** هو ابو عبد الله الحسن بن احمد الفقيه الحنفي وهو الذي رتب الجامع الصغير للامام محمد بن الزعفراني  
ايضا ابو عبد الحسن بن محمد بن الصبا كان بارعا في الفقه والحديث ولزم الامام الشافعي حتى تبحر وهو واحد في الاقوال القديمة  
عن الشافعي توفي في سنة ثمانين وقيل في ربيع الاخر سنة تسع واربعين ومثني والزعفراني نسبة  
الى الزعفرانية وهي قرية بقرب بغداد التي ببغداد تسمى دريا الزعفران منسوبة اليها اقام بتلك الحلة كذا قال بن خلكان **زفر** هو  
ابن الهذيل بن قيس بن سليم من نسل معد بن عدنان فقيه حفي كان جامع بين العلم والعبادة وكان اول من اصحاب الحديث  
ثم غلب عليه الراى وهو قيا اصحاب ابي حنيفة يقول ابو حنيفة زفرنا قيا سنا وقال حماد بن ابي حنيفة لم يكن بعد ابي يوسف في اصحاب ابي  
مثل **زفر** مولد سنة ثمانين ومائة وتوفي في شعبان سنة ثمان وخمسين ومائة كذا قال بن خلكان وقال لهديا طي في تعاليق الانوار على  
الدار المختار ان كان متوليا لقضاء البصرة ومات فيها **الزهرى** هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب القرشي الزهري كان فقيها  
من التابعين في المذاهب اى عشرة من الصحابة وكتب عمر بن عبد العزيز الى افاق عليكم يا بن شهاب فاكم لا تجد زاحلا اعلم بالسنة لما  
منه هو كان ابو جعفر عبد الله بن شهاب ثم مد مع المشركين بدلا وكان ابا مع مصعب بن الزبير توفي ليلة الثلاثاء لسبع عشرة ليلة  
من رمضان سنة اربع وعشرين ومائة وقيل ثلث وعشرين وقيل خمس وعشرين وهو ابن اثنين وقيل ثلث وسبعين ودفن في ضيعة كذا  
وهي خلف شغب ببلد وهو اديان وقيل قريتان بين الحجاز والشام في موضع هو اخر عمل الحجاز اول عمل فلسطين وقيل انه مات في بية بنعف  
وهي قرية عند القرى المذكورة وقبره على الطريق ليدعوله كل من يمر عليه كذا قال بن خلكان والزهرى نسبة الى زهرة بن كلاب بن مرة وهي  
كبيرة من قريش زيا بن ابي مريم الجرهمي قال الجهمي انه تابعي ثقة ذكره ابن حبان في الثقات وقال الدارقطني زيا بن ابي مريم ثقة وزعم  
البخاري ان سمه ياد بن الجراح بن ابي مريم وزيا بن الجراح رجل واحد وتبعه على ذلك ابن حبان في الثقات ولا يظهر انهما اثنان فان

منه محمد بن جاز هذا عندى من الالهام فان كان حيا في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنهم حرقوا المجمع خالدا

زياد بن الجراح رجل من اهل الجحان من موالي عثمان وكان زياد بن ابي مريم رجلا من اهل الكوفة كذا قال في تهذيب التهذيب زياد بن رقم  
 صحابي نصاري خزيجي يكنى ابا عمرو يقال باعام غزامع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع عشرة سنة وقال بن السكندر اول مشاهد  
 الخندق نزل الكوفة وشهد صفين مع علي كان من خواصه قال خليفة مات بالكوفة ايام المختار سنة ست وستين وقال الهيثمي  
 عدى سنة ثمان وستين وارتفعه ابن حبان سنة خمس وستين زياد بن ثابت بن الضحاك صحابي نصاري تجاري مدني يكنى  
 ابا سعيد ويقال بوخرجة قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة فهو من اهل المدينة وكان يكتب الوحي وكان من اصحاب الفتوح قال  
 مسروق كان هومن العلماء الراشدين ويوم مات قال ابوهريرة مات اليوم خير ايامه وقال ابن عثيمين في الله لقد دفن اليوم علم كثير قال  
 يحيى بن كثير توفي سنة خمس اربعين وقيل سنة ثمان واربعين وقيل سنة احدى وخمسين وقيل سنة خمس وخمسين زياد بن عتيار  
 هو ابو عياش مدني من التابعين قال بن جرير انه صدوق وذكره مالك في الموطا وقال ابن جرير هو مجهول توفي بعض حواشي لهذا بيان  
 ابا حنيفة لما دخل بغداد قال في مناظرة وقعت بينه وبين اهل بغداد زياد بن عياش من لا يقبل حديثا يستحسن هذا الطعن منه  
 اهل الحديث حتى قال ابن عثيمين ان ابا حنيفة لا يعرف الحديث وهو يقول ان زياد بن عياش من لا يقبل حديثا يفتقر الى  
 ابن الجوزي قال ابو حنيفة زياد ابو عياش مجهول فان كان هو لم يعرفه فقد عرفه ائمة النقل حروف المسلمين المهمة سعد بن ابى وقاص  
 اسمه مالك بن وهيب بن عبد مناف بن زهرة بن كلاب هو صحابي زهري يكنى ابا اسحق اسلم قد يمازى ابن المسيب عنه انه قال  
 مكثت سبعة ايام في الثالث الاسلم وقد هاجر قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم وشهد بدرا والمشاهد كلها وقد رمى يوم احد  
 الف سهم وكان مجابا للطلول وكان امير اهل الكوفة لعروفة فتح الله على يد القادسية وذكره غير واحد انه توفي بالعقيق وحمل الى المدينة  
 ودفن بالقيع سنة احدى وخمسين وقيل سنة خمس وخمسين وهو ابن ثلث وسبعين وقيل اربع وسبعين وهو آخر  
 العشرة المبشرة وفاة سعيد بن جبير بن هشام الاسدي بالولاء مولى بطي من بني اسد الكوفي من التابعين اخذ العلم  
 عن عبد الله بن عباس سمع منه التفسير واكثر روايته عنه كان فقيها عابدا فاضلا وعارفا اما ما حجة على المسلمين روى انه كان له  
 ديك يقوم من الليل الصياحه فلم يصح ليلا حتى اصبح فيستيقظ سعيد فشق عليه فقال ماله قطع الله صوته فما سمع له صوت  
 بعد ما وكان ابن عباس اذا اتاه اهل الكوفة يستفتونه يقول ليس فيكم سعيد بن جبير وكان هو مع عبد الرحمن بن محمد بن الاشعث  
 ابن قيس لما خرج هو على عبد الملك بن مروان فلما قتل عبد الرحمن هرب سعيد ومضى بمكة واخذ ويبحث به الى الحجاز الظاهر التقى  
 ذبحا ببلدة واسط وشعبان سنة خمس وتسعين وهو ابن سبع واربعين سنة ودفن في ظاهر بلد واسط وقبره يزار قيل انه في مدفن كان اذا نام  
 سعيد بن جبير اخذ انما مع ثوبه ويقول له يا عدو الله فبم قتلتني فيستيقظ مذعورا ويقول مالي ولسعيد بن جبير كذا قال بن خلكان  
 سعيد بن المسيب في فتح اليا المشاة التحية مشددة وقيل بكسر اليا مخرومة نسبة الى مخروم من اجل انه قرشي قال قتادة ما رأيت  
 احدا قط احب الى محلال واحرام منه وكان هو من فقه التابعين واحدا لفقهاء في المدينة ولد لسنتين مضت من فتنة لولاه احمد  
 ابن حنبل وكان هو احفظ الناس لحكام عمر واقضية قتل مالك ببلغنا عبد الله بن عمر كان يرسل الى ابن المسيب له عن بعض شأن عمر وعرو وقال  
 قتادة كان الحسن ذا الشك عليه شيء كتب الى سعيد بن المسيب ان هو رجلا صالحا ورعا لا يأخذ اعطى وكان له بضاعة يتجر بها حتى ان  
 حجة وفاته التكبيرة الاولى منذ خمسين سنة واصل الصبر بوضوء العشاء خمسين سنة قال لو اؤد مات سنة اربع وتسعين خلافة  
 الوليد هو ابن خمسة وسبعين سنة وقال النعمان مات سنة ثلث وتسعين وفي التقريبات بعد التسعين وقيل ناهي الثمانين وقيل انه توفي في سنة  
 ومائة كذا قال ابن خلكان الفاتح ابو عبد الله ويقال له سلمان الخير اصله من اهل عمان وقيل من غيره اسلم عند فتح النبي صلى الله عليه











لثلاث عشر خلت وقيل بقيت من رمضان سنة اربعين وقيل فحول ليلة من العشرة اخرون من رمضان وخرج ابن جعفر ان قبر علي جيل موضعه  
قول فن في قصر الحامق وقيل في رجة الكوفة مات وهو ابن ثلث وستين على الاصح قيل اقل وقيل اكثر عني ابن ياسر بن عامر بن مالك العنسي كان من  
ساكنة ومهله موطنه في جيل مشهور من السابقين الاولين ثبت في كل علم يقين سنة سبع وثلثين عشرين بن ابي سلمة بن عبد الاسد المخزومي  
رئيس بني بني صلى الله عليه وسلم صاحب صغير اقام المؤمنين ام سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم عليه وسلم لم يبعدها بل كانت في سنة اثنين  
يوم توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم ابن تسع سنين قاله الواقدي وقال ابن الجوزي انه كان له من العمى يوم تزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ولم تلت سنين فكانه عليه السلام تزوجها سنة اربع وقال ابن عبد الوهاب في هذا بعيد كيف وقد قال ابن عبد البر انه ولد في السنة الثا  
من الهجرة الى الحبشة وقبور هذا ما اخرج مسلم في صحيحه عن عمر بن ابي سلمة انه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن القبلة للصائم فقال صلى  
عليه وسلم سل هذا فاخبرته امه ام سلمة انه عليه السلام يصنع ذلك فقال عمر يا رسول الله قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر  
فقال صلى الله عليه وسلم اما والله اني لا اتقاكم الله تعالى وظاهر هذا انه كان كبير الكذا نقل في نتائج الافكار واثم على علي بن الحسين ومات سنة ثلث  
وثمانين على الصحيح كذا في تقريب عجم بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم بن ابي اعاص بن امية بن عبد شمس القرشي الاموي الملقب بالملك  
يكنى ابا حفص امه ام عام بنت عاصم بن عمر بن الخطاب كثر ابن حبان في ثقات التابعين قال ابن سعد قالوا ولد سنة ثلث وستين وقيل  
ولد مقتل الحسين سنة احدى وستين كان هو ثقة ما موافقوا مجتهدا حافظا للقرآن ورعا اما ما عاده قال مالك بن انس كان سعيد  
ابن المسيب لا ياتي احدا من الامراء غيره وكل مرقا المدينة للوليد وكان مع سليمان عبد الملك كالوزير وتوفي سليمان في صفر سنة تسع  
وتسعين واستخلف عمر بن عبد العزيز يوم مات فولد خلافة بعده وعد من الخلفاء الراشدين ومات له اربعون سنة حتى مات في  
رجب سنة احدى ومائة ومدة خلافته ستان ونصف وقال الشعرا في انه دنه بدير سمعان من ارض حمص وعمر بن حزم بن زيد صاحب  
انصاري يكنى ابا الضحى شهد الخندق وله خمسة عشر سنة فاستعمله النبي صلى الله عليه وسلم على تجران وهو ابن سبعة عشر سنة قال  
خليفة مات سنة احدى او اثنتين وخمسين وقال سعيد بن عفير سنة ثلث وخمسين وقال ابن اسحق سنة اربع وخمسين وقيل توفي  
في خلافة عمرو في التقريب انه وهو عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى بن رياح بن عبد الله بن قرط بن رزاح بن عدى بن كعب  
القرشي العدوي يكنى ابا حفص مولى المؤمنين كان كثير العلم وافر الفهم زاهدا متواضعا احدا خلفاء الاربعة من العشرة المبشرة  
كان اسلام عمر نصرته للمسلمين شهد بدرا والمشاهد كلها وفتح الله في عهده بلاد كثيرة وكان نقش خاتمه كفي بالوت واعطاه دول المظ  
عشر سنين وشهورا واستشهد في المدينة المنورة يوم الاربعاء لاربع بقين من ذي الحجة وقيل لثلاث سنة ثلث وعشرين وهو  
ابن ثلث وستين سنة وقيل غير ذلك وقد فن مع صاحبيه في حجرة عائشة بعد ان استاذنها في حياته واصل ان يستاذن ايضا بعد  
موته كذا قال الامام اليافعي عليه السلام بن ابيان من علماء الاصول كان فقيها ذا اعتقاد وقال ابن الملقان ابن ابيان كان من اصحاب  
الحديث ثم غلب عليه الرأي تفقه على محمد بن الحسن وكان موته سنة احدى وعشرين ومائتين **حرف الفاء فخر الاسلام**  
هو علي بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم التستري البزدي نسبة الى بزدة قلعة حصينة لثاني اعلام النبلاء كان امام الاصول  
بما وراء النهر درس بسمقند وكان ممن يضر بتا المثل في حفظ المذهب وله التصانيف الجليلة واتيح صدر الاسلام محمد بن محمد بن  
الحسين بن عبد الكريم هذا التلميذ الشيخ الامام ابي منصور محمد بن محمد بن ابي بكر السمرقندي يكنى فخر الاسلام بابي الحسن تفتي  
عسيرة ويكنى اخوه بابي ليسكن تصانيفه يسيرة ولد في حدود سنة اربع مائة وتوفي بكش في رجب سنة اثنتين وثمانين واربعمائة **حرف**  
**القاف القاف** وري هو الحسين بن محمد بن احمد بن جعفر بن حمدان الفقيه الحنفي انتهت اليه رئاسة الحنفية

الحسين بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم التستري البزدي نسبة الى بزدة قلعة حصينة لثاني اعلام النبلاء كان امام الاصول بما وراء النهر درس بسمقند وكان ممن يضر بتا المثل في حفظ المذهب وله التصانيف الجليلة واتيح صدر الاسلام محمد بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم هذا التلميذ الشيخ الامام ابي منصور محمد بن محمد بن ابي بكر السمرقندي يكنى فخر الاسلام بابي الحسن تفتي عسيرة ويكنى اخوه بابي ليسكن تصانيفه يسيرة ولد في حدود سنة اربع مائة وتوفي بكش في رجب سنة اثنتين وثمانين واربعمائة حرف القاف القاف وري هو الحسين بن محمد بن احمد بن جعفر بن حمدان الفقيه الحنفي انتهت اليه رئاسة الحنفية







## فهرس مطالب الهداية

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب	صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
٢٦٨	فصل المسائل المتفرقة	١٩٩	كتاب الدعوى	١٣٢	كتاب اوب القاضي	٢٢	كتاب البيوع
٢٦٠	فصل الاختلاف	٢٠١	كتاب البين	١٣٦	فصل المحبس	٣٠	فصل دخول بناء الدار في البيع
٢٤١	كتاب الوديعة	٢٠٥	فصل كيفية البين والاستحلال	١٣٨	كتاب القاضي الى القاضي	٣٢	كتاب خيار الشرط
٢٤٦	كتاب العارية	٢٠٤	كتاب التحالف	١٢٠	فصل قضاء المرأة	٢٠	كتاب خيار الردية
٢٨١	كتاب الهبة	٢١٢	فصل من لا يكون خصما	١٢٣	كتاب التكميم	٢٢	كتاب خيار الغيب
٢٨٦	ما يصح رجوعه و ما لا يصح	٢١٦	ما يدعي الزجلان	١٢٢	مسئلة من كتاب القضاء	٥٣	كتاب البيع الفاسد
٢٨٩	فصل هبة الجارية الاحكام	٢٢٢	فصل التنازع بالايدي	١٢٤	فصل القضاء بالوارث	٦٥	فصل احكامه
٢٩٠	فصل الصدقة	٢٢٢	كتاب دعوى النسب	١٥١	فصل بيان ما يجزى به القاضي	٦٩	فصل ما يكره
٢٩١	كتاب الاجارات	٢٢٩	كتاب الاقرار	١٥٣	كتاب الشهادة	٤٠	كتاب ما يكره
٢٩٢	الاجرة متى يستحق	٢٣٣	فصل مسائل الحمل	١٥٤	فصل ما يتحمل الشاهد	٤١	كتاب الاقانة
٢٩٥	فصل عدم استحقاق تمام الجوار بعضه	٢٣٢	كتاب الاستثناء وما في معناه	١٥٩	كتاب من يقبل شهادته ومن لا يقبل	٤٣	كتاب المراجعة والتولية
٢٩٩	ما يجوز من الاجارة و ما يكون خلافا فيها	٢٣٠	كتاب اقرار المريض	١٦٥	كتاب الاختلاف في الشهادة	٤٤	فصل بيع المنقول وغيره
٢٩٩	الاجارة الفاسدة	٢٣٢	فصل من اقر بتمام يولد مثله	١٦٨	فصل الشهادة على الارث	٤٩	كتاب الربوا
٣٠٦	ضمان الاجير	٢٣٣	كتاب الصلح	١٦٩	كتاب الشهادة على الشهادة	٨٨	كتاب المحقق
٣٠٨	الاجارة على احد الشرطين	٢٣٥	فصل ما يجوز منه الصلح وما لا يجوز	١٤١	فصل شاهد الزور	٩٠	كتاب الاستحقاق
٣١٠	اجارة العبد	٢٣٨	كتاب التبرع بالصلح والتوكيل	١٤٢	كتاب الرجوع عن الشهادات	٩٣	فصل بيع الفضولي
٣١١	الاختلاف	٢٣٩	كتاب الصلح في الدين	١٤٦	كتاب الوكالة	٩٣	كتاب السلم
٣١٢	منع الاجارة	٢٥١	فصل الدين المشترك	١٨٠	كتاب الوكالة بالبيع والشراء	١٠٣	مسئلة منقولة
٣١٥	مسئلة منقولة	٢٥٢	فصل التنازع	١٨٦	فصل الشراء	١٠٦	كتاب الصرف
٣١٦	كتاب المكاتب	٢٥٥	كتاب المضاربة	١٨٦	فصل التوكيل بشرائط العبد	١١٢	كتاب الكفالة
٣١٨	فصل الكفالة الفاسدة	٢٦٠	كتاب المضارب يضارب	١٨٤	فصل البيع	١٢٥	فصل الضمان
٣٢١	ما يجوز للمكاتب ان يفعله	٢٦٣	فصل ادخل عبد المضارب في المضاربة	١٩١	فصل بيان تصرف الوكيلين	١٢٦	كتاب كفالة الزوجين
٣٢٣	فصل من يخل في الكفالة تبعا	٢٦٥	فصل العزل والقيمة	١٩٢	كتاب الوكالة بالخصومة والقبض	١٢٨	كتاب كفالة العبد وعنه
			ما يفعله المضارب	١٩٤	عزل الوكيل	١٢٩	كتاب الحوالة



[illegible]

**قال البيهقي**

**عن البيهقي**

**بلفظين أحدهما**

**أخذت بكاء أو معنق**

**والآخر**

**أو أخذت بكاء أو معنق**

**والتعالي فساد وال**

[illegible][illegible]

کتاب

مولود واندو شد  
 بی اسقاج لعنه ان المردیه ۱۲  
 مولودی محمد علی رحمة الله  
 زویشی فقال الولی زو جیک نفقند  
 انکاح و الفرق ان انکاحی لا یجد  
 من تقدم و یکتبه و انکاحیه بیادان  
 مظهر ان المردی حال الالبیح بیق نفقند  
 لا یجعل قول امیک عقد الاسباجی  
 لا مال و مالک  
 حیث قال ان کتاب الیود  
 ان قول زو جی وکیل انکاح الوالد  
 نبوی طریخی انکاح خانان  
 اوکیل



في النقيض المحسوس الصحيح المراضة قال اذا وجد المتعاقد من البيع فالأختيار ان  
قبل في المجلس نشأ رده وهذا خيار القبول لانه لو لم يثبت له الخيار لم يلزم حكم العقد من غير ضابط  
لم يعطيه ابد قبوله الاخر فلو كان من جملة الخيارات لم يلزم حكم العقد من غير ضابط  
للمتفرقات فاعتبرت ساعات ساعة واحدة دفعاً للعسر وتحقيقاً لليسر والكتاب كالمخطوب وكذا ارسال حتى  
اعتبر مجلس بلوغ الكتاب واداء الرسالة وليس ان يقبل في بعض البيع ولا ان يقبل المشتري ببعض الثمن  
لعدم رضا الاخر بتفرق الصفقة الا اذا بين ثمن كل واحد لانه صفقات معني فيهما قام  
عن المجلس قبل قبول ابطال لا يجب لان القيام دليل لا عارض الرجوع وله ذلك على ما ذكرنا واذا  
حصل لا يجب القبول لزم البيع ولا خيار واحد منهما الامم عيب وعدم روية وقال الشافعي يثبت  
لكل واحد منهما خيار المجلس عليه السلام المتبايعان بالخيار لم يتفرقا ولنا في الفسخ ابطال جوي  
فلا يجرى والحد يثبت محمول على خيار القبول وفيه اشارة اليها فاما متبايعان حالة المباشرة لا بعد او يتجملها

والا فلو لم يثبت له الخيار لم يلزم حكم العقد من غير ضابط  
لعدم رضا الاخر بتفرق الصفقة الا اذا بين ثمن كل واحد لانه صفقات معني فيهما قام  
عن المجلس قبل قبول ابطال لا يجب لان القيام دليل لا عارض الرجوع وله ذلك على ما ذكرنا واذا  
حصل لا يجب القبول لزم البيع ولا خيار واحد منهما الامم عيب وعدم روية وقال الشافعي يثبت  
لكل واحد منهما خيار المجلس عليه السلام المتبايعان بالخيار لم يتفرقا ولنا في الفسخ ابطال جوي  
فلا يجرى والحد يثبت محمول على خيار القبول وفيه اشارة اليها فاما متبايعان حالة المباشرة لا بعد او يتجملها

الاجاب كما لا يخفى ان خيار المجلس لا يثبت الا في البيع ولا في الهبة ولا في الوقف ولا في الهبة  
والا فلو لم يثبت له الخيار لم يلزم حكم العقد من غير ضابط  
لعدم رضا الاخر بتفرق الصفقة الا اذا بين ثمن كل واحد لانه صفقات معني فيهما قام  
عن المجلس قبل قبول ابطال لا يجب لان القيام دليل لا عارض الرجوع وله ذلك على ما ذكرنا واذا  
حصل لا يجب القبول لزم البيع ولا خيار واحد منهما الامم عيب وعدم روية وقال الشافعي يثبت  
لكل واحد منهما خيار المجلس عليه السلام المتبايعان بالخيار لم يتفرقا ولنا في الفسخ ابطال جوي  
فلا يجرى والحد يثبت محمول على خيار القبول وفيه اشارة اليها فاما متبايعان حالة المباشرة لا بعد او يتجملها

في النقيض المحسوس الصحيح المراضة قال اذا وجد المتعاقد من البيع فالأختيار ان  
قبل في المجلس نشأ رده وهذا خيار القبول لانه لو لم يثبت له الخيار لم يلزم حكم العقد من غير ضابط  
لم يعطيه ابد قبوله الاخر فلو كان من جملة الخيارات لم يلزم حكم العقد من غير ضابط  
للمتفرقات فاعتبرت ساعات ساعة واحدة دفعاً للعسر وتحقيقاً لليسر والكتاب كالمخطوب وكذا ارسال حتى  
اعتبر مجلس بلوغ الكتاب واداء الرسالة وليس ان يقبل في بعض البيع ولا ان يقبل المشتري ببعض الثمن  
لعدم رضا الاخر بتفرق الصفقة الا اذا بين ثمن كل واحد لانه صفقات معني فيهما قام  
عن المجلس قبل قبول ابطال لا يجب لان القيام دليل لا عارض الرجوع وله ذلك على ما ذكرنا واذا  
حصل لا يجب القبول لزم البيع ولا خيار واحد منهما الامم عيب وعدم روية وقال الشافعي يثبت  
لكل واحد منهما خيار المجلس عليه السلام المتبايعان بالخيار لم يتفرقا ولنا في الفسخ ابطال جوي  
فلا يجرى والحد يثبت محمول على خيار القبول وفيه اشارة اليها فاما متبايعان حالة المباشرة لا بعد او يتجملها

في النقيض المحسوس الصحيح المراضة قال اذا وجد المتعاقد من البيع فالأختيار ان  
قبل في المجلس نشأ رده وهذا خيار القبول لانه لو لم يثبت له الخيار لم يلزم حكم العقد من غير ضابط  
لم يعطيه ابد قبوله الاخر فلو كان من جملة الخيارات لم يلزم حكم العقد من غير ضابط  
للمتفرقات فاعتبرت ساعات ساعة واحدة دفعاً للعسر وتحقيقاً لليسر والكتاب كالمخطوب وكذا ارسال حتى  
اعتبر مجلس بلوغ الكتاب واداء الرسالة وليس ان يقبل في بعض البيع ولا ان يقبل المشتري ببعض الثمن  
لعدم رضا الاخر بتفرق الصفقة الا اذا بين ثمن كل واحد لانه صفقات معني فيهما قام  
عن المجلس قبل قبول ابطال لا يجب لان القيام دليل لا عارض الرجوع وله ذلك على ما ذكرنا واذا  
حصل لا يجب القبول لزم البيع ولا خيار واحد منهما الامم عيب وعدم روية وقال الشافعي يثبت  
لكل واحد منهما خيار المجلس عليه السلام المتبايعان بالخيار لم يتفرقا ولنا في الفسخ ابطال جوي  
فلا يجرى والحد يثبت محمول على خيار القبول وفيه اشارة اليها فاما متبايعان حالة المباشرة لا بعد او يتجملها

بقية ٢٤ في قوله ( يا ايها الذين آمنوا لا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة عن تراض مكم والتجارة  
نوعان حلال يسمى في الشرع بيعاً وحرام يسمى سلباً وكل واحد منهما تجارة فان الله اخبر عن الكفرة انكارهم



بسم الله والاختلاف بين العبد والربح اذا اطلق اسم الله كذا ولو يضر الى اقل ربح من  
اي نوع كان لا يمانعة ولا اختلاف في المالية قال ويجوز بيع الطعام والحبوب مكيالة وتجارة  
وهذا اذا باعه بخلاف جنسه لقوله عليه السلام اذا اختلف النعمان فبيعوا كيف شئتم بعد  
ان يكون يدا بيد بخلاف ما اذا باعه بجنسه مجازفة لما فيه من احتمال الربو لان الجاهل انما يبيع  
من التسليم والتسليم فشا به جهالة القيمة قال ويجوز ان يبيع بدينه لا يعرف مقدار ربه ويوزن  
جميعه لا يعرف مقداره لان الجاهل لا ينفذ الى المنازعة لما انما يتجهل فيه التسليم فيبدل  
قبله بخلاف السليم التسليم فيه متأخر والهلاك ليس بنادر قبل فيتحقق المنازعة وتكون حصة  
انه لا يجوز في البيع ايضا ولا اول اصح واظهر قال من باع صبرة طعام كل قفيز بدله حاريج  
في قفيز واحد عندا بى حنيفة رة الا ان لم يسم جملة قفرا او قال لا يجوز في لو جهن له انه تعدد  
الصرح اليك كذا للبيع والتمن فيصر الى اقل هو معلوم الا ان لا يسمها التسمية بجميع القفرا  
او بالكيل في المجلس صا هذا كما لو اقرقوا الفلان على كل ثم فعله هو واحد بالاجماع ولها ان  
الجهل بالبيد كما ان الثياب ومثلها غير وانع كما اذا باع عبدا من عبد بن علي المشتري بالخيار فذا جاز في  
قفيز واحد عندا بى حنيفة فله المشتري بالخيار لتفرق الصفقة عليه كذا اذا كان في المجلس حنيفة فله  
لا يعلم بذلك الا ان يبيعها كما اذا اقرقوا بى حنيفة من باع قطع غنم كل شاة بدينهم فسل البيع

في بيع العبد ان يبيع بدينه لا يعرف مقدار ربه ويوزن جميعه لا يعرف مقداره لان الجاهل لا ينفذ الى المنازعة لما انما يتجهل فيه التسليم فيبدل قبله بخلاف السليم التسليم فيه متأخر والهلاك ليس بنادر قبل فيتحقق المنازعة وتكون حصة انه لا يجوز في البيع ايضا ولا اول اصح واظهر قال من باع صبرة طعام كل قفيز بدله حاريج في قفيز واحد عندا بى حنيفة رة الا ان لم يسم جملة قفرا او قال لا يجوز في لو جهن له انه تعدد الصرح اليك كذا للبيع والتمن فيصر الى اقل هو معلوم الا ان لا يسمها التسمية بجميع القفرا او بالكيل في المجلس صا هذا كما لو اقرقوا الفلان على كل ثم فعله هو واحد بالاجماع ولها ان الجهل بالبيد كما ان الثياب ومثلها غير وانع كما اذا باع عبدا من عبد بن علي المشتري بالخيار فذا جاز في قفيز واحد عندا بى حنيفة فله المشتري بالخيار لتفرق الصفقة عليه كذا اذا كان في المجلس حنيفة فله لا يعلم بذلك الا ان يبيعها كما اذا اقرقوا بى حنيفة من باع قطع غنم كل شاة بدينهم فسل البيع

في بيع العبد ان يبيع بدينه لا يعرف مقدار ربه ويوزن جميعه لا يعرف مقداره لان الجاهل لا ينفذ الى المنازعة لما انما يتجهل فيه التسليم فيبدل قبله بخلاف السليم التسليم فيه متأخر والهلاك ليس بنادر قبل فيتحقق المنازعة وتكون حصة انه لا يجوز في البيع ايضا ولا اول اصح واظهر قال من باع صبرة طعام كل قفيز بدله حاريج في قفيز واحد عندا بى حنيفة رة الا ان لم يسم جملة قفرا او قال لا يجوز في لو جهن له انه تعدد الصرح اليك كذا للبيع والتمن فيصر الى اقل هو معلوم الا ان لا يسمها التسمية بجميع القفرا او بالكيل في المجلس صا هذا كما لو اقرقوا الفلان على كل ثم فعله هو واحد بالاجماع ولها ان الجهل بالبيد كما ان الثياب ومثلها غير وانع كما اذا باع عبدا من عبد بن علي المشتري بالخيار فذا جاز في قفيز واحد عندا بى حنيفة فله المشتري بالخيار لتفرق الصفقة عليه كذا اذا كان في المجلس حنيفة فله لا يعلم بذلك الا ان يبيعها كما اذا اقرقوا بى حنيفة من باع قطع غنم كل شاة بدينهم فسل البيع

له قوله وقال لا يجوز والوجهين الى الفتوى على قول صاحبه كما اشارت اليه جمعية المجلة في (المادة ٢٢٠) ليصح بيع

في بيع العبد ان يبيع بدينه لا يعرف مقدار ربه ويوزن جميعه لا يعرف مقداره لان الجاهل لا ينفذ الى المنازعة لما انما يتجهل فيه التسليم فيبدل قبله بخلاف السليم التسليم فيه متأخر والهلاك ليس بنادر قبل فيتحقق المنازعة وتكون حصة انه لا يجوز في البيع ايضا ولا اول اصح واظهر قال من باع صبرة طعام كل قفيز بدله حاريج في قفيز واحد عندا بى حنيفة رة الا ان لم يسم جملة قفرا او قال لا يجوز في لو جهن له انه تعدد الصرح اليك كذا للبيع والتمن فيصر الى اقل هو معلوم الا ان لا يسمها التسمية بجميع القفرا او بالكيل في المجلس صا هذا كما لو اقرقوا الفلان على كل ثم فعله هو واحد بالاجماع ولها ان الجهل بالبيد كما ان الثياب ومثلها غير وانع كما اذا باع عبدا من عبد بن علي المشتري بالخيار فذا جاز في قفيز واحد عندا بى حنيفة فله المشتري بالخيار لتفرق الصفقة عليه كذا اذا كان في المجلس حنيفة فله لا يعلم بذلك الا ان يبيعها كما اذا اقرقوا بى حنيفة من باع قطع غنم كل شاة بدينهم فسل البيع





قوله قال البر حنيفة في الوجه الدول الخ وعليه شئت المشرق وفي الفتح وهو الصحيح وفي الدر المختار فغلبه الفتح ... هذا للاختلاف في ثوب بغيره القطع او تنفارت جرابه (بقية ٣٠)

قوله قال البر حنيفة في الوجه الدول الخ وعليه شئت المشرق وفي الفتح وهو الصحيح وفي الدر المختار فغلبه الفتح ... هذا للاختلاف في ثوب بغيره القطع او تنفارت جرابه (بقية ٣٠)

قوله قال البر حنيفة في الوجه الدول الخ وعليه شئت المشرق وفي الفتح وهو الصحيح وفي الدر المختار فغلبه الفتح ... هذا للاختلاف في ثوب بغيره القطع او تنفارت جرابه (بقية ٣٠)

في غير ما يليه زيادة لما بينا انه صار اصلا ولو اخذ بالاقول لم يكن اخذ بالمشروط ومن اشترى  
عشرة اذرع من مائة ذراع من دار او حياض فباعها فاسد عندا بحنيفة وقوله هو جائز واشترى  
عشرة اسهم من مائة سهم من دار او حياض فباعها فاسد عندا بحنيفة وقوله هو جائز واشترى  
اسهم لان الذراع اسم لما يذرع به يستعمل في حمل الذراع وهو المعين دون المشاع وهذا غير  
معلوم بخلاف السهم فحنيفة يميز ما اذا علم حيلة الذراع وان لم يعلم هو الصحيح خلافا لما يقوله  
الخصاص فلو كان الجاهل ولو اشترى عدلا على انه عشرة اذرع او ثمانية او تسعة او واحد عشر فباعه ببيع  
لجهالة المبيع الثمن ولو بين لكل ثوب ثمانية اذرع في فصل النقصان بقوله ولا الخيا ولم يجوز في الزيادة  
لجهالة العشرة المبيعة وقيل عندا بحنيفة ولا يجوز في فصل النقصان ايضا وليس صحيح بخلاف  
ما اذا اشترى ثوبين على نهما هرويان فاذا احدهما مرقى حيث لا يجوز فيهما وان بين ثمن كل واحد  
منهما لا نه جعل القبول في المرقى شرطا للعقد في المرقى وهو شرط فاسد لا قبول يشترط في العقد  
فافتقروا ولو اشترى ثوبا واحدا على عشرة اذرع كل راع بكم فاذا هو عشرة ونصف وتسعة ونصف  
قال البر حنيفة في الوجه الاول ياخذ بعشرة من غير خيار وفي الوجه الثاني ياخذ بتسعة اشباع وقال  
الاصح في الوجه الثاني

قوله قال البر حنيفة في الوجه الدول الخ وعليه شئت المشرق وفي الفتح وهو الصحيح وفي الدر المختار فغلبه الفتح ... هذا للاختلاف في ثوب بغيره القطع او تنفارت جرابه (بقية ٣٠)

بقية ٢٩ كالعالم والاقبية راما الشيايب التي لا تتفاوت جواربه كالبطائن ونحوها فلا تسلم له الزيادة لانه اذا كان بهذه الصفة فهو بمنزلة الكل والصورون وعلى هذا يجوز بيع زراع منه كبيع

في الموضع من الارض  
التي لا تتفاوت جواربه  
كالبطائن ونحوها فلا تسلم  
له الزيادة لانه اذا كان  
بذه الصفة فهو بمنزلة  
الكل والصورون وعلى  
هذا يجوز بيع زراع منه  
كبيع

على ان لا يكون من الارض  
التي لا تتفاوت جواربه  
كالبطائن ونحوها فلا تسلم  
له الزيادة لانه اذا كان  
بذه الصفة فهو بمنزلة  
الكل والصورون وعلى  
هذا يجوز بيع زراع منه  
كبيع

في الموضع من الارض  
التي لا تتفاوت جواربه  
كالبطائن ونحوها فلا تسلم  
له الزيادة لانه اذا كان  
بذه الصفة فهو بمنزلة  
الكل والصورون وعلى  
هذا يجوز بيع زراع منه  
كبيع

ابو يوسف رحمه الله عليه في الواحدة الاولى اخذت باحد عشر اشاعا واثنا عشر اشاعا وقال محمد  
رحمته في الاول ياخذ بعشرة نصف اشاعا والثاني تسعة ونصف فيكون من ضره ومقابله  
الذراع بالذراع مقابلة نصفين نصفين فيكون على كل واحد من ابويوسف ثمانية اشاعا وكل واحد من كل واحد  
ذراع منزلة ثوب على حدة وقوله ان تقصير في حنفية حرة الله عليه الذراع وصف في الاصل انما  
اخذكم المقابلة بالشرط وهو مقيد بالذراع فعند عدل كل واحد من كل واحد في كل واحد في كل واحد  
لا يتفاوت جواربه لا يطيب المشتري ما زاد على المشتري لانه منزلة الموزون حيث لا يضرك الفصل  
وعلى هذا قال ابو بصير في بيع ذراع منه **فصل** من باع دارا دخل بناؤها في البيع وان لم يسمه لان  
اسم الدار يتناول العروة والبناء في المعروف لانه متصل بمتصل قرار فيكون يتبعه من باع رصا  
دخل ما فيه من النخل والشجر ان لم يسمه لانه متصل به للقمار فاشبه البناء ولا يدخل الزرع في  
بيع الارض بالتسمية لانه متصل بالفصل فاشبه المتاع الذي فيه ومن باع نخلا او شجرا فيه

في الموضع من الارض  
التي لا تتفاوت جواربه  
كالبطائن ونحوها فلا تسلم  
له الزيادة لانه اذا كان  
بذه الصفة فهو بمنزلة  
الكل والصورون وعلى  
هذا يجوز بيع زراع منه  
كبيع

1



[illegible]

بجلا فمالا ذالمين  
مطلقا وثرعا  
محظورة وان تتر  
اشترها مطل  
باطلة لعد لث  
تركه حيث لا يع  
فأتم ثمر الخو قبل  
فلا خلاط وال  
ليحصل الزيادة  
بعلا الاستثناء  
الحسن وهو  
قوله لان  
لا بد من ذلك  
فان جواز الاجارة  
الاشارة على  
فان جواز الاجارة  
الاشارة على  
فان جواز الاجارة  
الاشارة على

[illegible][illegible][illegible]

في الزيلعي لما في الصداقة من عدم جواز البيع لجهالة المبيع فصوره بانه الحسن من ابي حنيفة والاصل بخروج على ظاهر الرواية ١٢٣ ص ٢٢١ روى الصحيح في المظلة وهو ظاهر الرواية كما في الحاشية ربه فقي كما في الزاوي وغيره ١٢٣ مجمع الاخر ص ٢٢١

في الزيلعي لما في الصداقة من عدم جواز البيع لجهالة المبيع فصوره بانه الحسن من ابي حنيفة والاصل بخروج على ظاهر الرواية ١٢٣ ص ٢٢١ روى الصحيح في المظلة وهو ظاهر الرواية كما في الحاشية ربه فقي كما في الزاوي وغيره ١٢٣ مجمع الاخر ص ٢٢١

في الزيلعي لما في الصداقة من عدم جواز البيع لجهالة المبيع فصوره بانه الحسن من ابي حنيفة والاصل بخروج على ظاهر الرواية ١٢٣ ص ٢٢١ روى الصحيح في المظلة وهو ظاهر الرواية كما في الحاشية ربه فقي كما في الزاوي وغيره ١٢٣ مجمع الاخر ص ٢٢١

بجواز استثنائي من العقد بيع قفيز من صفة جاز فكذا الاستثناء بخلاف استثنائي الحمل وطرا الحيوان  
لا يجوز بيعه فكذا استثنائه وهو بيع الحنطة وسنبلها والباقي وقشرة وكذا الأرز والسمن قال  
الشافعي لا يجوز بيع الباقي الاضطرار الجوز واللوز والفستق قشرة الاول عند البيع وسنبلها قوله  
وعندنا يجوز ذلك كله لانه المعقود عليه مستور ولا منفعة فيه فاشبهه بالبرصاء اذ ابيع مجنسه ما روي  
النبي عليه السلام يبيع عن بيع النخل حتى يحن ويحن بيع السنبلي يبيح في كل العاكة ولا يبيح في غيرها  
بيعه وسنبلها كاشعير الجامع كونه لا متقوما بخلافه اذ لا يبيح بيعه مجنسا لاحتمال الخل  
حتى لو ابعده بخلاف جنسه جاز وفي مسائلنا لو ابعده مجنسه لا يجوز ايضا لشبهة الربو الا انه قد  
قد روي في سنابل ومن باع دارا دخل في البيع مما فتح غلقها لا يدخل فيه الا غلق لا يباع  
مركبة فيها للبقاء والمفتاح يدخل في بيع الغلق من غير تسمية لانه بمنزلة بعض سبائك  
به بدونه **قال** لوجه الكيال وناقرا الثمن على لبايع اما الكيل فلا بد منه للتسليم وهو البائع  
ومعنى هذا اذ بيع مكيلة وكذا اجر الوزان والاعتراف والعدا واما النقد فالكذا ولبايع رستم  
محمد لا لا النقد يكون بغير التسليم الا ترى انه يكون بعد الوزان والبائع هو المحتاج اليه لانه  
تعلق حقه من غيره او لغير المعيب لثبوته في رتبة ابي حنيفة على المشتري لا يحتاج الى تسليم  
الجيد المقدرا والوجه في نقد النقد بالوزن فيكون عليه **قال** لوجه وزان الثمن على المشتري  
لما ثبت انهم هو المحتاج للتسليم الثمن بالوزن يتحقق التسليم **قال** من باع سلعة ثم قبل المشتري دفع الثمن الا

في الزيلعي لما في الصداقة من عدم جواز البيع لجهالة المبيع فصوره بانه الحسن من ابي حنيفة والاصل بخروج على ظاهر الرواية ١٢٣ ص ٢٢١ روى الصحيح في المظلة وهو ظاهر الرواية كما في الحاشية ربه فقي كما في الزاوي وغيره ١٢٣ مجمع الاخر ص ٢٢١

في الزيلعي لما في الصداقة من عدم جواز البيع لجهالة المبيع فصوره بانه الحسن من ابي حنيفة والاصل بخروج على ظاهر الرواية ١٢٣ ص ٢٢١ روى الصحيح في المظلة وهو ظاهر الرواية كما في الحاشية ربه فقي كما في الزاوي وغيره ١٢٣ مجمع الاخر ص ٢٢١

لأن حق المشتري تغيير في البيع فيقيد في المشتري ليتعين حوالا يبيع بالقبض لما لا يتعين بالتعيين تحقيق المساواة  
قال من باع سلعاً لثلاثة أشهر قبل ما سئل ما عا الاستواء والعين وعد ولا حاجة تقديراً لها أو للمنفعة

خیار الشرائع في البيع للبائع والمستري لها الخيار ثلثة ايام فما دونهما ولاصل فيه ما ذكرنا من خيار بضمقذين  
 هذا القول قد روي في الاستقار  
 عم ولا نصار في كان ينجين في البيضا فقال النبي عليه السلام اذا بيعت ثقل لا خلاصه ولا خيار ثلثة اياما  
 لم يجر في بيعه الا في غير ذلك ولا في غيره  
 ولا يجوز اكثر من هذا عند ابي حنيفة وهو قول زفر والشافعي وقالا لا يجوز اذا سمع قوله معلومة محمد ابن  
 انما جاز الخيار في الشهرين ولا ان الخيار انما شرع للحاجة الى الترتيب لم يندفع الغبر وقد قلنا الحاجة الى لا كنقصا  
 كالتجديد في الثمن لا حنيفة ان شرط الخيار انما كان مقتضى العقد وهو الزوم وانما يجوز ان يخلو والقبس  
 بما روي ان من النقص فيقتصر على المدة المذكورة فيه وانتهت الزيادة الا انما اجاز في المثلث جان  
 عند ابي حنيفة خلافا لفر وهو يقول انما انعقد فاسدا فلا ينقل جائز ولا ينسقط المفسد قبل تقرر  
 فيعوجا انما اذا باع بالرفع اعلم المجلس في الفساد باعتبار اليوم الرابع فاذا اجاز قبل ذلك لم يتصل  
 المفسد بالعقد لهذا قيل ان العقد يفسد من يوم الرابع وقبل ينقض فاسدا ثم يقع  
 بهذا الشرط وهذا على الوجه الاول ولو اشترى ثلثة ايام فله ان يبيع منه ما جاز والى  
 اربعة ايام لا يجوز عند ابي حنيفة وهو قول يوسف قال محمد يجوز الى اربعة ايام واكثر فان نقل في الثلث جاز في قولهم

[illegible][illegible][illegible]

له قوله وقالاً يجوز أن يسمى مدة معلومة الخ اعم من أن تكون مدة الخيار ثلاثة أيام وأكثر وهذا اختيار من المجلة لقول الامامين وبه قال احمد لأنه مترع نظر المتعاقدين للاحتراز عن الغبن وقد لا يحصل





له قوله ورتا لا يفسد النكاح لأنه ملكها الخ إذا شرط الخيار المشتري فقط خرج المبيع عن ملك البائع وصار ملك المشتري (المادة ٣٠٩) مجلة الأحكام العدلية

[illegible][illegible]

بما لا يظن اذا كان الخيار للبائع ووطئ الفرقان اذا دخل عمتنجع الرد والهلا لا يعرى عن مقدمه عيب  
فيما لا العقد قبل ان يفرز من الخلل فاقبل لان بدخول العيب لا يمنع الرد حكما لخيار البائع فيملك  
والعقد موقوف ان من اشترى امرأته على ان يبايخها ثلثة ايام لم يفسد النكاح لانه لم يملكها  
لما لم يبايخها واروطيها لان الرد يحكم النكاح الا اذا كانت بكر لان الوطئ يقتضيها  
وهذا عند ابي حنيفة وقوله لا يفسد النكاح لانه ملكها وان وطئها لم يرددها لان وطئها بملك اليمين  
فيمتنع الرد وان كانت ثيبا ولهذه المسألة لخوات كل ما تبني على وقوع الملك للشتر بشرط الخيار  
وعند من عتق المشتري على المشتري اذا كان قريبا له في مدة الخيار ومنه ما عتق اذا كان المشتري  
خلفا لملك عبد فهو مختار اذا قال اشتريت لانه يصير كالمشتري للعق بعد الشرع فيسقط الخيار  
ومما ان حيز المشتري في المدة لا يجزئ في الاستبراء عند وعند ما يجزئ ولو ردت بحكم الخيار الى  
البائع لا يجزئ عليه الاستبراء عند وعند ما يجزئ اذا رقت بعد القبض منها اذا اولدت المشتراة وللد  
بالنكاح لا تصير امرؤ له عند خلافا لهما ومنها اذا قبض المشتري المبيع باذن البائع فلو رد عند  
البائع فهو ملك في يده في المدة هلك من ماله البائع لا ارتفاع القبض بالرد لعل الملك عند وعند  
من ماله المشتري لصحة الايداع باعتبار قيام الملك ومنها لو كان المشتري عبدا امكذونا له  
فابراه البائع عن الثمن في المدة بقي خياره عند لان الرامتناع عن التملك والمآذون له عليه  
وعند ما بطل خياره لانه لما ملكه كان الرد منه تملكا بغير عوض وهو ليس من اهله  
ومنها اذا اشترى ذمي من ذمي خيرا على انه بايخا ثم اسلم بطل الخيار عند هلاكه لم يملكه ولا  
يملك رددها وهو مسلم وعند ما يبطل البيع لانه لم يملكه فلا تملكها باسقاط الخيار وهو مسلم

هَذَا عَلَى قَوْلِ الْإِمَامِينَ خِلافاً لِلْإِمَامِ الْأَعْظَمِ فَإِنَّهُ قَالَ إِنَّ الْمُسْلِمِينَ يُخْرِجُونَ عَنْ مِلَّةِ الْبَائِطِ (بَقِيَّةُ ٣٤)

[illegible]

[illegible]

له قوله والثاني قول أبي يوسف الخ ولو كانا معا فالفسخ أحق على الأصح لأن الجائر يفسخ والمفسوخ لا يجانه فأداه  
في الدراي فصار الفسخ أقوى لكونه لا ينقض بالإجانه فلذا كان أحق ١٢ شرح المجله لمحمد خا لدص ٥٢٣ ج ٢ فالفتوى على قول أبي يوسف ١٢







وكان ابو حنيفة يقول لا ولا له الخيار اعتبارا بخيار العيب خيار الشرط وهذا لان لزوم العقد  
بتمامه المصلحة والا وثبتوا ولا يتحقق خلافه بالا لعلها باوصاف المبيع وذلك الروية فلم يكن البيع  
راضيا بالزوال ووجه القول المبرور ان المصلحة معلقة بالشرط لما روينا فلا يثبت ونرى ان عثمان بن عفان  
باع ارضا بالبصر من طحنيين عبيد لله وقيل الطلحة فانك قد غنمت فقال الخيار لا اشتري  
فان المصلحة  
ما لم يره وقيل عثمان رضي انك قد غنمت فقال الخيار لا نعت ما لم يره فحكما بينهما جديرين بمطهر  
فقدى بالخيار للطلحة وكان ذلك منحصرا من الصحابة ثم خيار الروية غير موقوف بقى الى ان يوجد  
ما يبطله وما يبطل خيار الشرط من تعيبا وتصرف يبطل خيار الروية ثم ان كان تصرفا لا يمكن فعه  
كلا اعتاق والتدبير وتصرفا يوجب حقا للغير كالبيع المطلق والرهن والجار فيبطله قبل الرد وبعد  
لان ما لم تعد الفسخ يبطل الخيار وان كان تصرفا يوجب حقا للغير كالبيع بشرط الخيار والمساومة  
والهبة من غير تسليمه يبطل قبل الروية لانها يبرو على صريح الرضاء ويبطل بعد الرد لوجوده لا لغيره  
فان من نظري وجه الضربة او الظاهر الثوب مطويا والى وجه الجارية والى وجه الدابة  
وكفها فالاخيار اصل ولا صل في هذا ازوت جميع المبيع غير مشروط لتعدده فيكف روية ما يدل  
على العلم بالمقصود ولو دخل في البيع اشياء فان كان لا يتفاوت احادها كالمكيل والموزن  
وعلامته ان يعرض بالتمزج يكتب روية واحدة منها الا اذا كان الباقي ارضا مما ساراه  
فحينئذ يكون للخيار وان كان يتفاوت احادها كالثياب والدواب بد من روية كل واحد منها  
والبحر والبيض من هذا القليل فيما ذكره الكرخي وكان ينبغي ان يكون مثل الخطه والشعر  
لنوعها متقاربة اذا ثبت هذا فقولا النظر الوجه الضربة كما لا يغيرت وصف البقية لانه مكيل

[illegible]

كتاب المنبر طبع في سنة ١٢٨٥ هـ كتاب الجواهر له ١٢ كتاب المنبر طبع في سنة ١٢٨٥ هـ كتاب الجواهر له ١٢ كتاب المنبر طبع في سنة ١٢٨٥ هـ كتاب الجواهر له ١٢

[illegible][illegible][illegible]







۲۵

قوله والنزاع الخ وفيها اشتري حمارا تعلقوه الحمر وأتونه في دبره وقعت هذا

[illegible]

٢٢٤١٢  
١٥ طارح نصيب والا رقيق عيب نافي البرائة ١٢  
ملتقى الاجر على هامش مجمع الاخير ص ٢٢٤١٢

له قوله والفرعيب الخ واصحابنا جميع الله تعالى قالوا الكفرعيب فذكره في العقد لا يكون على وجه الشرط بل على وجه التبرى من العيب وكأنه اشتراه على انه معيب فاذا هو سليم الملبوس ص ٢٦

[illegible][illegible]

ينحل بالخذ قال الكف عيب فهم ان كان طبع المسلم يتغير عن صحبته ولا ينقطع صفة في بعض الكفارات  
 فتمحل الرغبة فلو اشتراه على ان كان كافراً فوجد مسلماً لا يدركه الا نحر واللعيب وعند الشافعي رة غيره ان  
 الكافي يستعمل فيما لا يستعمل في المسلم وفوات الشرط بمنزلة العيب قال لو كانت تجارته بالخذ لا تحيض او  
 مستحاضة فهو عيب لان ارتفاع الدوام واستمراره علامة الدوام ويعتبر في الارتفاع اقصر غاية البلوغ وهو سبع  
 عشر سنة فيها عند الحنفية ويعتبر في ذلك يقول الامة فتر اذا انضم اليه نكول البائع قبل القبض وبعد  
 هو الصحيح قال اذا حدث عند المشتري عيب فاطلع على عيب كان البائع فليان يرجع بالنقصان ولا بد المبيع  
 لان في الخاضع اذا البائع كانه خرج عن ملكه سالماً ويعود معيباً فامتنع ولا بد من دفع الضرر عنه فتعبر  
 الرجوع بالنقصان لان يرضى البائع ان يأخذ بعيبه كانه رضى بالضرر قال من اشترى ثوباً فقطعه  
 به عيباً رجع بالعيب لا بامتنع الرد بالقطع فانه عيب حادث فان قال البائع انا قبله كذلك كان له  
 ذلك لان الامتناع لحقه وقد ربه فان باع المشتري ثم رجع بشيء كان الرد غير متنع ورضاء البائع  
 هو بالبيع حابساً للمبيع فلا يرجع بالنقصان فان قطع الثوب خطاً او صبغاً لم يرد له السوق بغير ثم  
 اطلع على عيب رجع بنقصانه لا بامتناع الرد بسبب الزيادة كانه رجع الى الفسخ في الاصل وبما له لا اشتراك  
 عنه ولا وجه ايجها لان الزيادة ليست بمبيعة فامتنع اصلاً وليس للبائع ان يأخذ لان الامتناع  
 لمحق الشرع لا لحقه فان راعه المشتري بما راعى العيب رجع بالنقصان لان الرد متنع اصلاً قبله  
 فلا يكون بالبيع حابساً للمبيع وعن هذا قلنا ان من اشترى ثوباً فقطعه لبأساً لولده  
 الصغير خطاً ثم اطلع على عيب لا يرجع بالنقصان ولو كان الولد كبيراً رجع لان التملك حصل





[illegible][illegible][illegible]

له قوله التسليط على الكسر الخ الفتوى على قولنا لا على قول الشافعي كما اشار اليه سليم مرستم بان حيث قال هذا اذا كان المشتري لم يكسره اما لو كسره فوجد بعضه فاسدا رجع بنقصان ما كسره ولا يبرده لان الكسر عيب حادث (فتية ٢٧٩)

[illegible]

بصية ٢٨ النظر شرح المادة الآتية وان كسر بعضه فوجد معيبا ليس له ان يعفيس الباقي عليه . قال في مجمع الاغنياء اشترى

والمصري  
الرباب بانزله ما سلكوا  
حتى قال بنو نازدا اذا شربوا خمر  
فان وجدوا جاعا لم يجدوا قوت  
فان وجدوا لا يكف

التسليمون البيع ولو لم يحل المشتري بين علي قيام العيب عنده وإراد تخليف البائع بالله ما نعلم  
 ان يلق عنه يحلف على قولها واختلف المشايخ على قولين حقيقته وهما ان الدعوى معتددة حتى يترتب عليها  
 البينة فكذا يترتب التحليف وله ما قاله البعض ان يحلف يترتب على دعوى صحيحة وليس صحيح الا  
 خصم لا يصير خصما فيه الا بعد قيام العيب فذا نكل عن اليمين عند ما يحلف ثانيا للرد على الوجه الذي  
 قد مناه قال رضي الله عنه اذا كان الدعي في باق الكبير يحلف ما ابق من مبلغ مبلغ الرجال لان  
 الا باق في الصغر لا يوجب بعد البلوغ قال من اشترى جارية وثقا ايضا فوجد بها صيبا فقال انما

بعتك هذه واخرى معها وقال المشتري بعتهما واحداها فالقول قول المشتري لا الاختلاف في  
 مقدار المقبوض فيكون القول للفايض كما في الفصيح كذا اذا التمس على مقدار المبيع واختلفا في المقبوض

لما بينا قال من اشترى عبد بن صفقة واحدا فقبض احد هما ووجد الاخر عيبا فانه يأخذهما او يرد عينا  
اي قوله ١٢ ص ١٢  
لان الصفقة تتم بقبضهما فيكون تفرقهما قبل التام وقد ذكرناه وهذا لان القبض له شبهة بالمقد  
اي قوله ١٢ ص ١٢  
فالتفرق فيه كالتمزيق في العقد ولو وجد بالقبض عيبا اختلفوا في توريه عن ابى يوسف رآه انه  
فيما اذا اشترى عبد بن قبض احدهما ١٢  
يرده خاصة ولا يصح ان يأخذهما او يردهما لان تمام الصفقة تتعلق بقبض المبيع وهو اسم الكل  
فصار كحجب المبيع كما تتعلق زواله باستيفاء الثمن لا يرد دون قبض جميعه ولو قبضهما اشترى بعد باحد هما  
اي تمام الصفقة ١٢  
عيبا يرده خاصة خلاف الزفره هو يقول فيه تفرق الصفقة ولا يعبر عن ضم لان العاقبة جرت  
بضم الجيد الى الردي فاشبهه ما قبل القبض بخيار الرؤية والشرط ولنا انه تفرق الصفقة  
بعد التام لان بالقبض تتم الصفقة في خيار العيب وخيار الرؤية والشرط لا يتم بهما وهذا  
لو استحق احداهما ليس له ان يرد الاخر قال ومن اشترى شيئا مما يكال او يوزن  
اذ كان من نوع واحد ١٢ ص ١٢

[illegible]

له قوله وله على ما قاله البعض ان الحلف في وفيها الاستحلف المنكر في ست وعشرين مسأله..... الحادية عشر

البائع اذا انكر قيام البيع للحال لا يحجف عند الامام حتى يبرهن المشتري لفتوجه الخصومة على البائع ١٢ شرح المجلة  
لسليم رستم باخر ص ١٠٩٥ فالفتوى على قول الامام الاعظم كما علمت -





و قد فتح  
جانب الاتفاق بالاصل  
المقدرة فاجرى مواده اعفائه  
له و اجازى له انما هو  
في ارباب المسلمين منكم  
فخرج الابرار

كل فقيهة ولو بعد ذلك حين ردوا  
وهم اهل الواجب على البالغ  
المتقدم بعد ذلك من ذوات  
الارثاني للامانة

انفس بسبب الفضل  
فمنها ما كان له ان يحيا  
فمنها ما كان له ان يموت  
فمنها ما كان له ان يولد  
فمنها ما كان له ان يمتد  
فمنها ما كان له ان يتغير  
فمنها ما كان له ان يبقى

صالحات الدالية كانهى اى اخذته كونه  
الغاية والعناية

بیا قبال نصحت الیوم از آن  
 بیایم تا نصحت الیوم از آن

مجلس شورای ملی

بازاری علی بابا الرجوع ای بیع  
الضعف علی البائع فی نصف  
الضعف علی المشتري  
در ده الجدید

عن أبي عبد الله عليه السلام  
أنه قال: من أحب الله  
أحب الناس، ومن أحب  
الناس أحب الله.

والباب الرابع في بيان ما كان عليه  
الحق في حق الله تعالى من حيث  
العلم والقدرة والجلال والجلال

بصر حایر  
الآنرون فان البیج  
اسب اذ بیج یزیم کبس  
قوله فی اصح من اللولیا الاوی

ان باب الدارين اجراء هلم  
فوالله ما كان قوله ولا انما نفعني  
عني ما كان قوله ولا انما نفعني  
سخطوا ولا يملك لانه لا يصح  
لصحة الدارين

ان الامر انما هو في  
تلك العينين من اللفظ  
باسم الله تعالى  
في قوله تعالى  
انما قال  
باسم الله تعالى  
انما قال

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
الذي كنا لنهتدي لہ  
ما كنا لنهتدي لہ  
ما كنا لنهتدي لہ

مقاله فی شرح علی المودود و احادیث التوحید  
فی بیان شیوہ البراہین علی

الذي يفضله بالاجماع  
مطلق البراءة قبل في الدقة

فقط از این جهت که در این کتاب هیچ عیبی نیست و در هر یک از اینها

يُؤْتِيهِمْ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ نَصْرًا وَفَتْحًا

کتابت ای حال البر اءة لان  
الکثرت لاجل الایم الکثرت  
ای مقدار الکثرت

الفرق بين الجواب عن قول  
الشيخ كذا وكذا عن قول  
الشيخ كذا وكذا

له قوله في قول أبي يوسف <sup>رحمته</sup> إلى المفتي على قول أبي يوسف <sup>رحمته</sup> كمن أشار إليه سليم رستم بإثر البناء في شرح المجلة ناقلا



بعض ما في كتابنا من ما يشبه قولهم لا يملك الميراث ولا يرثه ولا يملك الميراث ولا يرثه ولا يملك الميراث ولا يرثه

كتاب البيوع  
في بيع الميراث  
فان قيل الميراث لا يملك ولا يرثه ولا يملك الميراث ولا يرثه ولا يملك الميراث ولا يرثه

كتاب البيوع  
في بيع الميراث  
فان قيل الميراث لا يملك ولا يرثه ولا يملك الميراث ولا يرثه ولا يملك الميراث ولا يرثه

وجبت قيمته الثوب ونحوه اذا باع الخبز بالثوب لا يبيع الثوب بالخبز لكونه مقايضة  
قال شيخنا الميراث والميراث المكاتب سد ومعهناه باطل لا يستحق العتق قد ثبت لم الميراث  
اعتقها ولداها وسبب الحرية انفق في حق الميراث في حال البطان الاهلية بعد الموت والمكاتب  
استحق يدا على نفسه لازمة في حق المولى ولو ثبت للمالك بالبيع لبطان لك سله فلا ينجى ولو  
المكاتب بالبيع فقيهه وايتان ولا يظهر الجواز والمراد المد المطبق دون المقيد وفي المطلق  
خلاف الشافعي وقد ذكرناه في العتاق قال في اناخت الميراث والميراث في يد المشتري فلا ضمان عليه  
عند ابي حنيفة وفلا عليه قيمته ما هو ولاية عنه لانه مقبوض بجهة البيع فيكون مضمونا  
عليه كسائر الاموال وهذا لان الميراث والميراث يدخلان تحت البيع حتى يملك ما يضم اليهما في البيع  
بخلاف المكاتب لانه في يد نفسه فلا يتحقق في حقه القبض وهذا الضمان بالقبض لانه ان جهة  
البيع انما تلحق بحقيقته في حال قبض الحقيقة وهما لا يقبلان حقيقة البيع فصاير المكاتب ليس  
دخولهما في البيع في حق نفسه ما وانما ذلك لئلا يثبت حكم البيع فيما ضم اليهما فصاير المكاتب لا يدخل  
في حكم عقد بانهما وانما يثبت حكم الدخول فيما ضم اليهما كذا هذا قال لا ينجى بيع السمك

كتاب البيوع  
في بيع الميراث  
فان قيل الميراث لا يملك ولا يرثه ولا يملك الميراث ولا يرثه ولا يملك الميراث ولا يرثه

كتاب البيوع  
في بيع الميراث  
فان قيل الميراث لا يملك ولا يرثه ولا يملك الميراث ولا يرثه ولا يملك الميراث ولا يرثه

قبل ان يصطاد لا يباع ما يملكه ولا في حظيرة اذا كان لا يؤخذ لا بصيد لا بغيره فقد التسليم معناه  
اذا اخذ ثم القا فيها ولو كان يؤخذ من غير حيلة جاز لا اذا اجتمعت فيها بانفسها ولم يسد لها المدخل  
لعل الملك قال لا يبيع الطير في الهواء لا بغير عمله قبل الاخذ وكذا الوارثه من يده لا بغير  
مقدور التسليم ولا يبيع المحمل ولا الشئ من بيع المحمل قبل الحيلة ولا في غير  
قال ابن القيم في الضرع للغر ففساه انتفاخ ولا يبياع وكيفية الحلب بايد او في حبل المبيع بغيره  
قال في الضرع من الغنم لا يبيع من اوصاف الجوان ولا يبيعت من اسفل في حبل المبيع بغيره في حبل القوا  
لا يبيعت من اصل ولا في القصير لا يمكن قلعها والقطع والضومعين فيقع التنازع في موضع  
القطع وقد صح انه يبيع الضرع من الغنم عن لبن ضرع وسمن لبن وهو حجة على ابن يوسف  
في هذا الضرع حيث يبيعه في غير موضع قال جازع في السقف وذراع من ثوب ذكر القطع او لم يذكره  
لا يبيعت تسليها لا بغير حيلة اذا باع عشرة را هم من ثوبه فضاة لا يبيعه في تبعية ولو لم يكن  
معينا لا يبيعه لما ذكرنا ولا يبيعه ولا يبيعه البائع الذراع اقلع الجذع قبل ان يفسخ المشتري يعود  
حجج الزوال المفسد بخلاف اذا باع الثوب في التبر واليد في المبيع حيث لا يكون صحيحا وان شقها  
واخرج المبيع لان في مجموعها اجزاء اياها الجذع فعين مؤخر قال وضرة القانصن هو ما يخرج

لا يبيعت في حبل المبيع بغيره في حبل القوا  
لا يبيعت من اصل ولا في القصير لا يمكن قلعها والقطع والضومعين فيقع التنازع في موضع  
القطع وقد صح انه يبيع الضرع من الغنم عن لبن ضرع وسمن لبن وهو حجة على ابن يوسف  
في هذا الضرع حيث يبيعه في غير موضع قال جازع في السقف وذراع من ثوب ذكر القطع او لم يذكره  
لا يبيعت تسليها لا بغير حيلة اذا باع عشرة را هم من ثوبه فضاة لا يبيعه في تبعية ولو لم يكن  
معينا لا يبيعه لما ذكرنا ولا يبيعه ولا يبيعه البائع الذراع اقلع الجذع قبل ان يفسخ المشتري يعود  
حجج الزوال المفسد بخلاف اذا باع الثوب في التبر واليد في المبيع حيث لا يكون صحيحا وان شقها  
واخرج المبيع لان في مجموعها اجزاء اياها الجذع فعين مؤخر قال وضرة القانصن هو ما يخرج

له قوله ولا يبيع الطير في الهواء لا بغير عمله قبل الاخذ وكذا الوارثه من يده لا بغير  
مقدور التسليم ولا يبيع المحمل ولا الشئ من بيع المحمل قبل الحيلة ولا في غير  
قال ابن القيم في الضرع للغر ففساه انتفاخ ولا يبياع وكيفية الحلب بايد او في حبل المبيع بغيره  
قال في الضرع من الغنم لا يبيع من اوصاف الجوان ولا يبيعت من اسفل في حبل المبيع بغيره في حبل القوا  
لا يبيعت من اصل ولا في القصير لا يمكن قلعها والقطع والضومعين فيقع التنازع في موضع  
القطع وقد صح انه يبيع الضرع من الغنم عن لبن ضرع وسمن لبن وهو حجة على ابن يوسف  
في هذا الضرع حيث يبيعه في غير موضع قال جازع في السقف وذراع من ثوب ذكر القطع او لم يذكره  
لا يبيعت تسليها لا بغير حيلة اذا باع عشرة را هم من ثوبه فضاة لا يبيعه في تبعية ولو لم يكن  
معينا لا يبيعه لما ذكرنا ولا يبيعه ولا يبيعه البائع الذراع اقلع الجذع قبل ان يفسخ المشتري يعود  
حجج الزوال المفسد بخلاف اذا باع الثوب في التبر واليد في المبيع حيث لا يكون صحيحا وان شقها  
واخرج المبيع لان في مجموعها اجزاء اياها الجذع فعين مؤخر قال وضرة القانصن هو ما يخرج

كتاب البيوع  
في بيع الثوب اذا باع ثوبا في حبل المبيع بغيره في حبل القوا  
لا يبيعت من اصل ولا في القصير لا يمكن قلعها والقطع والضومعين فيقع التنازع في موضع  
القطع وقد صح انه يبيع الضرع من الغنم عن لبن ضرع وسمن لبن وهو حجة على ابن يوسف  
في هذا الضرع حيث يبيعه في غير موضع قال جازع في السقف وذراع من ثوب ذكر القطع او لم يذكره  
لا يبيعت تسليها لا بغير حيلة اذا باع عشرة را هم من ثوبه فضاة لا يبيعه في تبعية ولو لم يكن  
معينا لا يبيعه لما ذكرنا ولا يبيعه ولا يبيعه البائع الذراع اقلع الجذع قبل ان يفسخ المشتري يعود  
حجج الزوال المفسد بخلاف اذا باع الثوب في التبر واليد في المبيع حيث لا يكون صحيحا وان شقها  
واخرج المبيع لان في مجموعها اجزاء اياها الجذع فعين مؤخر قال وضرة القانصن هو ما يخرج

في بيع الثوب اذا باع ثوبا في حبل المبيع بغيره في حبل القوا  
لا يبيعت من اصل ولا في القصير لا يمكن قلعها والقطع والضومعين فيقع التنازع في موضع  
القطع وقد صح انه يبيع الضرع من الغنم عن لبن ضرع وسمن لبن وهو حجة على ابن يوسف  
في هذا الضرع حيث يبيعه في غير موضع قال جازع في السقف وذراع من ثوب ذكر القطع او لم يذكره  
لا يبيعت تسليها لا بغير حيلة اذا باع عشرة را هم من ثوبه فضاة لا يبيعه في تبعية ولو لم يكن  
معينا لا يبيعه لما ذكرنا ولا يبيعه ولا يبيعه البائع الذراع اقلع الجذع قبل ان يفسخ المشتري يعود  
حجج الزوال المفسد بخلاف اذا باع الثوب في التبر واليد في المبيع حيث لا يكون صحيحا وان شقها  
واخرج المبيع لان في مجموعها اجزاء اياها الجذع فعين مؤخر قال وضرة القانصن هو ما يخرج



ان خلیل اللہ ان  
عظیم ترین و  
والتائید  
الانجیل  
نخلہ من بستانہ  
الاعمال

[illegible][illegible]

و هو في نفسه  
ان اقول في ان  
الحكم علي السلام انتم و التوراة  
بناتي و علي السلام انتم و التوراة  
بناتي و علي السلام انتم و التوراة

والثاني بيع المائدة والثالث الفلج وقد في النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع المائدة والمائدة وكان في تعليقها  
 بالخطر قال لا يجوز بيع ثوب من ثوبين بجهة الله للبيع ووقال على أنها خيار فان يأخذها شاء جاز  
 البيع استحسانا وقد كثر ما يفرع قال لا يجوز بيع الماعز ولا جازها والمراذ الكلا أما البيع فلا ينزل على  
 ما لا يملكه لا يشتريه الناس فيه بالحديث وأما الأجرة فلا تخاف عقدت على استهلاك عين مباح ولو  
 عقدت على استهلاك عين مملوكة بان استأجر بقرعة ليشتريها لا يجوز فهذا الذي قال لا يجوز بيع  
 الثوب وهذا عند أبي حنيفة روى عن أبي يوسف روى عن محمد بن يحيى إذا كان محضاً وهو قول الغنصم لا يجوز  
 منافع بحقيقة وشرا لا يجوز بيعه أن لا يؤكل كالبيع الحار وكلها أنهم من المهورم ولا يجوز بيعه كالزنا بغير  
 والاتفاق بما يخرج منهم بعينه فلا يكون منفعته قبل الخروج حتى لو باع كوة أو نية عسل كافيهما من الثوب  
 يجوز بيعه كذا ذكره الكوفي روى لا يجوز بيع دود القز عند حنيفة روى أنه لا يملك من المهورم وعند أبي يوسف  
 يجوز إذا ظهر فيه القز تبعاً له وعند محمد روى يجوز كيف ما كان لكونه منفعته لا يجوز بيعه بضمه عند  
 أبي حنيفة روى عند أبي حنيفة لمكان الضرر روى عن أبي يوسف روى مع أبي حنيفة روى كافي ودال القز والحمار  
 إذا علم عدوها وأمكن تسليمها جاز بيعها لأنه مال مقدور التسليم ولا يجوز بيعه إلا بقرعة في البيع عليه  
 السلام عنه ولا يقدر على تسليمه إلا أن يبيع من رجل نعم أنه عند أبي حنيفة لأن النبي صلى الله عليه وسلم أطلق وهو  
 أن يكون أبقاى حق المتعاقدين وهذا غير أبقاى في حق المشتري ولا إذا كان عند المشتري انتفع العين التسليم  
 المانع لا يصح بيع الفلج إذا كان في يده وكما شهد عندنا لا لأنه مائة عندنا وقبض المانة لا يتوب  
 قبض البيع ولو كان لم يشهد الجبان يصح قبضه لا قبض غصباً ولو قال هو عند فلان فبعضه مني قبل لا يجوز  
 لأننا في حق المتعاقدين ولا يقدر على تسليمه لو باع الأبقاى عادن الأبقاى لا يجوز ذلك العقد لا يرفع بأطلا

[illegible][illegible]

له قوله ولا يجوز بيع النخل وقال محمد بن جعفر الخ النخل المجمع في كواردة النسان بعد ما لا يحترق فهو غسله ايضا مال ذلك الانسان



اشارة اسم المسمى في العدد المذكور

[illegible]



قوله لا يجوز البيع الثاني إلى سياتي نظيره في الصفحة ١٢٣ حيث قال صاحب الصراية معناه الأمر ببيع العينة

قوله لا يجوز البيع الثاني إلى سياتي نظيره في الصفحة ١٢٣ حيث قال صاحب الصراية معناه الأمر ببيع العينة

قوله لا يجوز البيع الثاني إلى سياتي نظيره في الصفحة ١٢٣ حيث قال صاحب الصراية معناه الأمر ببيع العينة

قوله لا يجوز البيع الثاني إلى سياتي نظيره في الصفحة ١٢٣ حيث قال صاحب الصراية معناه الأمر ببيع العينة

قوله لا يجوز البيع الثاني إلى سياتي نظيره في الصفحة ١٢٣ حيث قال صاحب الصراية معناه الأمر ببيع العينة

قوله لا يجوز البيع الثاني إلى سياتي نظيره في الصفحة ١٢٣ حيث قال صاحب الصراية معناه الأمر ببيع العينة

قوله لا يجوز البيع الثاني إلى سياتي نظيره في الصفحة ١٢٣ حيث قال صاحب الصراية معناه الأمر ببيع العينة

قوله لا يجوز البيع الثاني إلى سياتي نظيره في الصفحة ١٢٣ حيث قال صاحب الصراية معناه الأمر ببيع العينة

عن الدين الى العين وهو مكررة لما فيه من الاعراض عن مبرق الاقراض مطروحة لمذموم الجمل<sup>١٢</sup> له قوله واذا امر المسلم فعرا بنا الخ المفقوتى على قول ابن حنيفة وان قال (بقية ١٢)

قال من اشترى جارية بخمسائة ثم باعها واخرى معها امل البائع قبل ان ينقدا الثمن بخمسائة فالبائع  
 جاز في التي لم يشتريها من البائع ويبطل في الاخرى لانه لا بد ان يجعل بعض الثمن بمقابلة التي اشتراها  
 منه فيكون مشتري بالآخرى باقلا مما باع وهو فاسد عندنا ولو لم يوجد هذا المعنى في صاحبها ولو اشترى  
 الفساد لانه ضعيف فيها لكونه محتملا فيلزم ان يعتبر بشبهة البوا او لا يطا ولا يظن بانقسام الثمن للمقاي  
 فلا يشترى غيرها قال من اشترى زينا على ان ينفق بطرفه فيطرح عنه مكان كل ظرف خمسين طلا  
 فهو فاسد وان اشترى على ان يطرح عنه بوزن الطرح ازال ان الشرط الاول يقتضيه العقد لانه  
 يقتضيه قال من اشترى سنانا في رقب فردا الظرف هو عشرة اطل فقال البائع اني غير هذا هو  
 خمسة اطل فالقول قول المشتري لانه ان اعتبر اختلاف في تعيين الرقب المقبوض فالقول قول القابض  
 ضمين كان او امينا وان اعتبر اختلاف في السمن فهو في الحقيقة اختلاف في الثمن فيكون القول قول  
 المشتري لانه ينكر الزيادة قال اذا امر المسلم بغير ان يبيع خمر او يشترى ففعل ذلك جاز عندنا حنيفا  
 وقال لا يجوز على المسلم وعلى الخلفاء الخمر على هذا توكل الخمر غير بيع صيد لها ان الموكل  
 لا يبيع ولا يغيره وان ما ثبت للوكيل ينتقل الى الموكل فصارت كانه باشره بنفسه فلا يجوز ولا يحنيفة  
 ان العاقل هو الموكل باهليته ولا يته وانتقال الملك الى الامر امر حكم فلا يمنع بسبب  
 ان النظر الى الجارية فذلك لان الموكل بعد ثبوت الوكالة الى الموكل

قال من اشترى جارية بخمسائة ثم باعها واخرى معها امل البائع قبل ان ينقدا الثمن بخمسائة فالبائع  
 جاز في التي لم يشتريها من البائع ويبطل في الاخرى لانه لا بد ان يجعل بعض الثمن بمقابلة التي اشتراها  
 منه فيكون مشتري بالآخرى باقلا مما باع وهو فاسد عندنا ولو لم يوجد هذا المعنى في صاحبها ولو اشترى  
 الفساد لانه ضعيف فيها لكونه محتملا فيلزم ان يعتبر بشبهة البوا او لا يطا ولا يظن بانقسام الثمن للمقاي  
 فلا يشترى غيرها قال من اشترى زينا على ان ينفق بطرفه فيطرح عنه مكان كل ظرف خمسين طلا  
 فهو فاسد وان اشترى على ان يطرح عنه بوزن الطرح ازال ان الشرط الاول يقتضيه العقد لانه  
 يقتضيه قال من اشترى سنانا في رقب فردا الظرف هو عشرة اطل فقال البائع اني غير هذا هو  
 خمسة اطل فالقول قول المشتري لانه ان اعتبر اختلاف في تعيين الرقب المقبوض فالقول قول القابض  
 ضمين كان او امينا وان اعتبر اختلاف في السمن فهو في الحقيقة اختلاف في الثمن فيكون القول قول  
 المشتري لانه ينكر الزيادة قال اذا امر المسلم بغير ان يبيع خمر او يشترى ففعل ذلك جاز عندنا حنيفا  
 وقال لا يجوز على المسلم وعلى الخلفاء الخمر على هذا توكل الخمر غير بيع صيد لها ان الموكل  
 لا يبيع ولا يغيره وان ما ثبت للوكيل ينتقل الى الموكل فصارت كانه باشره بنفسه فلا يجوز ولا يحنيفة  
 ان العاقل هو الموكل باهليته ولا يته وانتقال الملك الى الامر امر حكم فلا يمنع بسبب  
 ان النظر الى الجارية فذلك لان الموكل بعد ثبوت الوكالة الى الموكل

قال من اشترى جارية بخمسائة ثم باعها واخرى معها امل البائع قبل ان ينقدا الثمن بخمسائة فالبائع  
 جاز في التي لم يشتريها من البائع ويبطل في الاخرى لانه لا بد ان يجعل بعض الثمن بمقابلة التي اشتراها  
 منه فيكون مشتري بالآخرى باقلا مما باع وهو فاسد عندنا ولو لم يوجد هذا المعنى في صاحبها ولو اشترى  
 الفساد لانه ضعيف فيها لكونه محتملا فيلزم ان يعتبر بشبهة البوا او لا يطا ولا يظن بانقسام الثمن للمقاي  
 فلا يشترى غيرها قال من اشترى زينا على ان ينفق بطرفه فيطرح عنه مكان كل ظرف خمسين طلا  
 فهو فاسد وان اشترى على ان يطرح عنه بوزن الطرح ازال ان الشرط الاول يقتضيه العقد لانه  
 يقتضيه قال من اشترى سنانا في رقب فردا الظرف هو عشرة اطل فقال البائع اني غير هذا هو  
 خمسة اطل فالقول قول المشتري لانه ان اعتبر اختلاف في تعيين الرقب المقبوض فالقول قول القابض  
 ضمين كان او امينا وان اعتبر اختلاف في السمن فهو في الحقيقة اختلاف في الثمن فيكون القول قول  
 المشتري لانه ينكر الزيادة قال اذا امر المسلم بغير ان يبيع خمر او يشترى ففعل ذلك جاز عندنا حنيفا  
 وقال لا يجوز على المسلم وعلى الخلفاء الخمر على هذا توكل الخمر غير بيع صيد لها ان الموكل  
 لا يبيع ولا يغيره وان ما ثبت للوكيل ينتقل الى الموكل فصارت كانه باشره بنفسه فلا يجوز ولا يحنيفة  
 ان العاقل هو الموكل باهليته ولا يته وانتقال الملك الى الامر امر حكم فلا يمنع بسبب  
 ان النظر الى الجارية فذلك لان الموكل بعد ثبوت الوكالة الى الموكل

فترنبلاية ان قولها الاظهر والان اجاب عنه صاحب الفهرنا الاسم عدم المستوعبة لان عدم الصحة كما في شغل الخنزير اذا لم يوجد مباح الاصل

[illegible][illegible][illegible]

لا يفسد كما اذا وشره  
 المشتري او يكرهه  
 الله عليه وسلم عن  
 للمشتري لا يفسد  
 او للمحقوق عليه و  
 عارية عن العوض  
 ان يكون متعارفا  
 لا يفسد وهو  
 لان اشترط المبيع والمبيع العاق  
 فلا يؤدي الى الربو  
 قضيت الاطلا  
 والشافعي لا وان  
 لسمه ان يباع من  
 البيع حتى يجب  
 فاسدا فلا ينفذ  
 على ما ذكرناه ولكن  
 من ان تغيبه لا  
 بنقص العيب فانه  
 فترحم جانبا الجوا  
 على ما في الفاء

في التضرع والتخدير  
 كان نجا الفناء في العتق وك  
 يعلم انه يعقلا ان يشتر  
 الثمن عند ابى حنيفة  
 اذ تلف بوجاهة  
 من حيث يكمل لا يملكه  
 اذ تلف من وجه اخر  
 زك كان الحال قبل ذلك

٩٢  
 ن كان خيرا يستيه  
 ولد ها فالبيع فاسد  
 هب فين يقال كل شئ  
 شرط ولا يقض  
 قيسد كشران لا يبيع  
 العقد  
 يقع بسببه المنازعة  
 شرط  
 تناسق لو كان لا يقض  
 الشرط  
 لمان لا يبيع المشتري  
 هذا نقول هذه الش  
 لا راحتها والشرط يقض  
 قيسد على بيع العبد  
 شرط في فلو اعقد المشتري  
 ان يبيع بشرط لا يبيع  
 ولا يقض فاسد حتى  
 كما كان اع  
 لا يبيعه ان شرط ال  
 ج الاعاق  
 سن الملك والشيء بانها  
 نية بيان ان يبيعه  
 الملية فيتقر الفس  
 سن الراد  
 موقوف قال وكذا  
 الق ١٣  
 الق ١٤  
 الق ١٥

[illegible][illegible]

شہ  
تبرج  
بانہ  
جواز  
کے  
سما





الاستصناع قال والبيع الى النيروز والمجان وصح النصارى وفطر الحيوان المبيع المتبعا ذلك

فاسد الجاهل الاجل وهم مفضية الى المنازعة في البيع لا يثبت على الماكسة اذا كانا يعرفانه

لكونهم معلوما عندهما او كان التأجيل الى فطر النصارى بعد ما شرعوا في صومهم لان مدتهم بالايام

معلومة فلا جهالة فيه قال ولا يجوز البيع الى قديم الحاج وكذلك الى الحصاد والياقوت لقطا

والجواز انهما يتقدم وتاخر لو كفل الى هذه الاوقات جاز لان الجهالة ليست متميزة في الكفالة

وهذه الجهالة تسيء مستدركة لا خلاف في الصحابة وفيها ولا في معلوم الاصل لا ترى انها تميل الى الجهالة

في اصل الدين بان تنقلب كاذب على لان في الوصف وفي خلاف البيع فانه لا يمتثلها في اصل الثمن

فكنا في وصفه بخلاف ما اذا باع مطلقا فانه اجل الثمن الى هذه الاوقات حيث جاز لان هذا

له قوله وقال الشافعي لا يملكه وان قبضه له وفي الحقيقة هذه المسألة تبتني على مسألة من اصول الفقه وهوان :

فيما في الفقه...  
وان جمع بين عبد واحد بل وبين عدة وعبد غيره صح البيع في العبد بمحضه من الثمن على ما  
الثالثة وقال زفر فسد فيما وملك التسمية عامدا كالميتة والمكاتب وامر الولد كالميتة لا اعتبار  
بالفصل الاول اذ محلية البيع منتفية بلاكضافة الى المثل ولها ان الفساد بقدر المفيد فلا يتعدى  
الى الثمن كمن جمع بين لاجنبية واخيه في النكاح تجزأ اذا لم يستثن كل واحد منهما من جهة  
وهو الفرق بين الفصلين ان الاول يدخل تحت العقد صلاحه لا يفسد كالميتة والمكاتب والبيع صفقة واحدة كان  
القبول في الحر شرط للبيع في العبد وهذا شرط فاسد تجزأ النكاح لانه لا يبطل بالشرط الفاسد  
واما البيع في هؤلاء موقوف وقد دخلوا تحت العقد لقيام المالكية ولهذا يعقد في عبد العنبر  
باجازته في المكاتب رضاه في الاصح وفي المدبر بقضاء القاضى وكذا في الولد عند أبي حنيفة  
وابن يوسف رآه ان المالك باستحقاقه للمبيع وهو لا يستحقاقهم انفسهم رآه البيع  
فكان هذا اشارة الى البقاء كما اذا اشترى عبيدين وهلك احدهما قبل القبض وهذا لا يكون شرط  
القبول في غير المبيع ولا بيعا بحصة ابتداء ولهذا لا يشترط بيان ثمن كل واحد فيه  
**فصل في احكامه**  
واذا قبض المشتري للمبيع في البيع الفاسد بائنا في العقد عوضا عن كل واحد منهما  
نعم المالك لو كان النسي للمشتري عية للتضاد ولهذا لا يفيد قبل القبض صار كما اذا باع  
بالميتة او باع المحرم بالاهم قلنا ان ركن البيع صدق من اهله مضاعفا الى محل فوجبه القول بانعقاد وانعقاد  
في الاهلية والمحلية وركبة مبادلة المالك بالمال وفي الكلام والنهي بقوله الشرعية عندنا  
\* انهي عن العقود الشرعية لا يخرجها من ان تكون مشروعة عندنا فان ذلك موجب النسخ والنسخ (بقية ١٤)

لغة 40 عندنا يخرجها من ان تكون مشروعة بمقتضى النفي فان صفة القبح من ضرورة النفي كما ان صفة الحسن من ضرورة الامر

في ان لا يثبت الملك قبل القبض فثبت في ذلك ان  
و صفا فثبت الملك قبل القبض فثبت في ذلك ان  
المالك في هذا المقصود ان الملك لا يثبت الا بالقبض  
و انما لا يثبت الملك قبل القبض فثبت في ذلك ان  
ثبت الملك قبل القبض فثبت في ذلك ان

في ان لا يثبت الملك قبل القبض فثبت في ذلك ان  
و صفا فثبت الملك قبل القبض فثبت في ذلك ان  
المالك في هذا المقصود ان الملك لا يثبت الا بالقبض  
و انما لا يثبت الملك قبل القبض فثبت في ذلك ان  
ثبت الملك قبل القبض فثبت في ذلك ان

لا قضاء التصرف بنفس البيع مشروعه وبمثال انما الحظر ما يحاويه كافي البيع وقت العلم  
و انما لا يثبت الملك قبل القبض كذا يؤول الى تقرير الفساد المجازا وهو واجب الرفع بالاسترداد  
في الامتناع عن المطالبة ولو كان السبب قد ضعف لمكان اقترانه بالقبض في شرط اعتضا  
بالقبض فافادة الحكم بمنزلة الهبة والمثبة ليست بمالك فاعدا الركن ولو كان المحرم منها  
فقد خرجناه وشي آخر هو ان في المحل الواجب هو القيمة وهي ثمنه لا مثمنه فشرط ان يكون  
القبض اذن البائع وهو الظاهر لا ان يكتفي به لا كما اذا قبضه في محل العقد استسنا وهو الصحيح في البيع  
تسليط منه على القبض فاذا قبضه بغيره قبل الاقتران لم يمكن له تسليط السابق وكذا القبض في  
الهبة في محل العقد يصح استسنا وشرط ان يكون في العقد عوضا من كل احد منها مال يتحقق

في ان لا يثبت الملك قبل القبض فثبت في ذلك ان  
و صفا فثبت الملك قبل القبض فثبت في ذلك ان  
المالك في هذا المقصود ان الملك لا يثبت الا بالقبض  
و انما لا يثبت الملك قبل القبض فثبت في ذلك ان  
ثبت الملك قبل القبض فثبت في ذلك ان

في ان لا يثبت الملك قبل القبض فثبت في ذلك ان  
و صفا فثبت الملك قبل القبض فثبت في ذلك ان  
المالك في هذا المقصود ان الملك لا يثبت الا بالقبض  
و انما لا يثبت الملك قبل القبض فثبت في ذلك ان  
ثبت الملك قبل القبض فثبت في ذلك ان

في ان لا يثبت الملك قبل القبض فثبت في ذلك ان

في ان لا يثبت الملك قبل القبض فثبت في ذلك ان

في ان لا يثبت الملك قبل القبض فثبت في ذلك ان

في ان لا يثبت الملك قبل القبض فثبت في ذلك ان

والمشروع ما يكون مرضيا والقبيح ما لا يكون مرضيا فيعدم اصل العقد لضرورة النفي ومقتضاه ولكننا نقول مرجح النفي  
الا انتصا وعلى وجه يكون المنتهى مختارا فيه .... وذلك لايكون الاجد تقرير المشروع مشروعا باعتبار هذا الاصل ١٢ المبسوط ص ٢٣ ج ١٣

له قوله ولكل واحد من المتعاقدين فسحة الثلاث العقود الفاسدة من البواب الربا معنى فلا يجوز للمسلم الاستغفار عليها بل يفسخها كما صرح به صاحب الهداية في ص كتاب الشهادات ١٩١ ج ٣ حيث قال لان الانسان قلما

هذا هو القطع من الكتاب  
بالنظر في هذا الكتاب  
في الاستدلال على صحة  
قوله لا بأس ببيع  
الاجارة وذكرنا في الاستدلال على صحة  
قوله لا بأس ببيع  
في الاستدلال على صحة  
قوله لا بأس ببيع

وهذا بخلاف الاجارة لانها تنفسر بالاعذار فيرفع الفساد عن كونها متعقداً شيئاً فشيئاً فيكون الرد

امتناعاً قال وليس للبائع في البيع الفاسد ان يأخذ المبيع حتى يبرأ الثمن لان المبيع مقابل له

فصير بوسايم كل رهق ان مات البائع فالمشتري الحق حتى يستوفي الثمن لانه يقدم عليه حياته

فقد اعلى ورثته وعمره بعد فاته كالراهن ثم ان كانت رهنه ثمن قائم يأخذها بعينها كما كانت عين

في البيع الفاسد وهو الاصح لانه بمنزلة الغصب وان كانت مستهلكة اخذ مثلها كما بينا قال ومن

باع داراً بفساد فبناها المشتري فعليه قيمتها عند ان حنيفة رواه يعقوب عن أبي جعفر

ثم شك بعد ذلك في الرواية وقال لا ينقض البناء ورد الدار والغرض على هذا الاختلاف كما هو الصحيح

اضعف من حق البائع حتى يحتاج فيه الى القضاء ويطلب بالتأخير في الاصل فحق البائع ثم اضعف

لا يبطئ بالبناء فاقواها الاولى ولذا البناء والغرض يقصد به الدوم وقد حصل تسليط من الجا

فينقطع حق الاسترداد كالبائع بخلاف حق الشفع لانه لا يوجب منه التسليط ولهذا لا يبطئ المشتري

وسعي فكذا البناء وشك يعقوب في حفظ الرواية عن أبي حنيفة رواه وقد نص محمد على الاختلاف

في كتاب الشفعة فان حق الشفعة مبني على انقطاع حق البائع بالبناء وثبوته على الاختلاف

قال ومن اشترى جارية بفساد وتقاها بفسادها ورغب فيها تصدق بالرجوع ويطلب

للبائع ما ربح في الثمن والفرق ان الجارية مما يتبعه فيعلق بها فيتمكن الخبز في الزرع

والداراهم ولدان فانه لا يتبعان في الحقوق فلم يتعلّق الثاني بعينها فلم يتمكن الخبز فلا يجب

التصدق وهذا في الخبز الذي سببه فساد الملك اما الخبز لعدم الملك عند حنيفة

ومحمد يشمل النوعين لتعلق العقد فيما يتبعه حقيقة وفيما لا يتبعه جهة من حيث ان يتعلّق

في الاستدلال على صحة  
قوله لا بأس ببيع  
في الاستدلال على صحة  
قوله لا بأس ببيع

في الاستدلال على صحة  
قوله لا بأس ببيع  
في الاستدلال على صحة  
قوله لا بأس ببيع

في الاستدلال على صحة  
قوله لا بأس ببيع  
في الاستدلال على صحة  
قوله لا بأس ببيع

في الاستدلال على صحة  
قوله لا بأس ببيع  
في الاستدلال على صحة  
قوله لا بأس ببيع

في الاستدلال على صحة  
قوله لا بأس ببيع  
في الاستدلال على صحة  
قوله لا بأس ببيع

في الاستدلال على صحة  
قوله لا بأس ببيع  
في الاستدلال على صحة  
قوله لا بأس ببيع

في الاستدلال على صحة  
قوله لا بأس ببيع  
في الاستدلال على صحة  
قوله لا بأس ببيع

في الاستدلال على صحة  
قوله لا بأس ببيع  
في الاستدلال على صحة  
قوله لا بأس ببيع

في الاستدلال على صحة  
قوله لا بأس ببيع  
في الاستدلال على صحة  
قوله لا بأس ببيع

في الاستدلال على صحة  
قوله لا بأس ببيع  
في الاستدلال على صحة  
قوله لا بأس ببيع

في الاستدلال على صحة  
قوله لا بأس ببيع  
في الاستدلال على صحة  
قوله لا بأس ببيع

في الاستدلال على صحة  
قوله لا بأس ببيع  
في الاستدلال على صحة  
قوله لا بأس ببيع

في الاستدلال على صحة  
قوله لا بأس ببيع  
في الاستدلال على صحة  
قوله لا بأس ببيع

في الاستدلال على صحة  
قوله لا بأس ببيع  
في الاستدلال على صحة  
قوله لا بأس ببيع

في الاستدلال على صحة  
قوله لا بأس ببيع  
في الاستدلال على صحة  
قوله لا بأس ببيع

في الاستدلال على صحة  
قوله لا بأس ببيع  
في الاستدلال على صحة  
قوله لا بأس ببيع

في الاستدلال على صحة  
قوله لا بأس ببيع  
في الاستدلال على صحة  
قوله لا بأس ببيع

في الاستدلال على صحة  
قوله لا بأس ببيع  
في الاستدلال على صحة  
قوله لا بأس ببيع

في الاستدلال على صحة  
قوله لا بأس ببيع  
في الاستدلال على صحة  
قوله لا بأس ببيع

في الاستدلال على صحة  
قوله لا بأس ببيع  
في الاستدلال على صحة  
قوله لا بأس ببيع

في الاستدلال على صحة  
قوله لا بأس ببيع  
في الاستدلال على صحة  
قوله لا بأس ببيع

في الاستدلال على صحة  
قوله لا بأس ببيع  
في الاستدلال على صحة  
قوله لا بأس ببيع

في الاستدلال على صحة  
قوله لا بأس ببيع  
في الاستدلال على صحة  
قوله لا بأس ببيع



يُفْسِدُ بِهِ الْبَيْعَ لِأَنَّهُ يَفْسِدُ فِي مَعْنَى خَارِجٍ زَائِدٍ لَا فِي صِلَةِ الْعَقْدِ وَلَا فِي شَرَايِطِ الصَّحَةِ قَالُوا لَا يَسُ

[illegible]



بينهما لانه ليس في معنى ما ورد بالنص وقد اجماعهم فرق بين مارية وسيزين وكانت المتين اختين  
والاولى القجائرة في البيع مثل الثمن الاول لقوله من قال ناد ما بيعته قال الله عز وجل يوم القيامة  
ولان العقبة حقه في مكان رفعه فالحاجتهما فان شرط اكثر منه او اقل فالتطير باطل ويخرج مثل الثمن الاول والاصل  
ان القالة في حق المتعاقدين بيع جديدة في حق غيرها الا ان يمكن جعلها فاقطعها عند ابي حنيفة  
وعند ابي يوسف هو بيع الا ان يمكن جعله بيعا فيجعل فخاله ان يمكن فيطرح عند محمد بن حنفية الا اذا تعد  
جعله فيجعل بيعا الا ان يمكن فيطرح لحد البلفظ للفسخ والرفع فيقال قلته عشرة في حقيقتي اذا تعد  
يجل على محله هو لبيع الا ان يبيع في حق الثالث وكذا يوسف ان جباله بالمال بالتراضي  
باب الاقالة  
الاول القجائرة في البيع مثل الثمن الاول لقوله من قال ناد ما بيعته قال الله عز وجل يوم القيامة  
ولان العقبة حقه في مكان رفعه فالحاجتهما فان شرط اكثر منه او اقل فالتطير باطل ويخرج مثل الثمن الاول والاصل  
ان القالة في حق المتعاقدين بيع جديدة في حق غيرها الا ان يمكن جعلها فاقطعها عند ابي حنيفة  
وعند ابي يوسف هو بيع الا ان يمكن جعله بيعا فيجعل فخاله ان يمكن فيطرح عند محمد بن حنفية الا اذا تعد  
جعله فيجعل بيعا الا ان يمكن فيطرح لحد البلفظ للفسخ والرفع فيقال قلته عشرة في حقيقتي اذا تعد  
يجل على محله هو لبيع الا ان يبيع في حق الثالث وكذا يوسف ان جباله بالمال بالتراضي

له قوله باب الاقالة الخ وهي بيع جديد في حق غير المتعاضدين وفي حقهما بعد القبض نسخ فان تعذر تجع



بَابُ الْمَرَايِحَةِ وَالتَّوْلِيَةِ

قَالَ الْمَرَايِحَةُ تَقْلُ أَمْلُكُهُ بِالْعَقْدِ الْأَوَّلِ لَمْ يَزِدْ بِحِجَابٍ وَالتَّوْلِيَةُ تَقْلُ أَمْلُكُهُ بِالْعَقْدِ الْأَوَّلِ

بِالْشَّيْءِ الْأَوَّلِ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ بِحِجَابٍ وَالتَّوْلِيَةُ تَقْلُ أَمْلُكُهُ بِالْعَقْدِ الْأَوَّلِ

النَّوعُ مِنَ الْمَرَايِحَةِ لَا يَنْتَهِى فِيهِ تَحْتَاجُ إِلَى أَنْ يَتِمَّ فَعْلُ ذَلِكَ الْمَعْتَدِ وَيُطَبَّقُ نَفْسُهُ بِشَيْءٍ مَا

أَشْتَرَى مِنْ زِيَادَةٍ بِحِجَابٍ فَوَجَبَ الْقَوْلُ بِجَوَازِهَا وَلَوْ كَانَ مِنْهَا عَلَى الْأَمَانَةِ وَالْإِحْتِرَازِ عَنِ الْخِيَانَةِ وَعَنِ

شُبُهَاتِهَا وَقَدْ جَعَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِمَا ارَادَ الْهَجْرَةَ إِبْتِغَاءَ أَبِي بَكْرٍ بَعْدَ نِفْقِ قَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ

عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَلَوْ أَنَّ أَحَدَهُمَا قَالَ هَذَا لَكَ بِغَيْرِ شَيْءٍ فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَمَا بَغْيُيْنِ فَلَا قَالَ

وَلَا تَصِحُّ الْمَرَايِحَةُ وَالتَّوْلِيَةُ حَتَّى يَكُونَ الْعَوْضُ مَا لَمْ يَكُنْ لَنَاذِرٍ أَلَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ

وَلَوْ كَانَ الْمَشْتَرِي بِأَمْرٍ رَاجِحٍ يَمُنُّ بِمَا فِي ذَلِكَ الْبَدَلِ وَقَدْ لَعَنَ بَرِيءٌ هُمُ الْوَشْيُ مِنَ الْكَيْلِ مَوْضُوعًا زَانًا

لَا يَتَقَدَّرُ عَلَى الْوَفَاءِ بِمَا لَمْ يَزِدْ بِحِجَابٍ وَلَا يَزِيدُ وَلَا يَنْجُزُ وَلَا يَبْلُغُ إِلَّا بِمَا لَمْ يَزِدْ بِحِجَابٍ وَلَا يَزِيدُ وَلَا يَنْجُزُ وَلَا يَبْلُغُ إِلَّا بِمَا لَمْ يَزِدْ بِحِجَابٍ

لَيْسَ مِنْ ذَوَاتِ الْأَمْثَالِ وَمُجَوِّزَاتُ الْإِسْلَامِ جَرَّةُ الْقَضَارِ وَالطَّرَازُ وَالصَّنْعُ وَالْفَتْلُ

وَأَجَرَةُ حُلِّ الطَّعَامِ لِأَنَّ الْعُرُوجَ بِأَحْكَامِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ إِنْ كَانَ فِي حَادَةِ التَّجَارَةِ لَا يَكُلُّ مَا

يَزِيدُ فِي الْمَبِيعِ أَوْ فِي قِيمَتِهِ يُلْحَقُ بِهِ هَذَا هُوَ الْأَصْلُ مَا عَدَلَ نَاهِيَةً هَذِهِ الصِّفَةُ لِأَنَّ الطَّبْعَ وَاخْوَانَهُ

يَزِيدُ فِي الْعَيْنِ وَالْحَلْزِ فِيهِ الْقِيَمَةُ أَدْنَى تَخْتَلِفُ بِهَا خِلَافُ الْمَكَانِ وَيَقُولُ قَاعِلٌ عَلَى بَكَوْهُ لَا يَقُولُ الشَّيْءُ

بَكَذَا كَيْلًا لِيَكُونَ كَذَا بَكُوْهُ سَوَاءٌ الْمَنْعَمُ مِنْهُ خِلَافُ الْجِلَّةِ الرَّاعِي وَكَأَنَّ بَسْتِ الْحِفْظِ لَا يَكُونُ

بقية ٢٢ بقيتهما ثم نقايلا وقد خصصت الدنانير رجع بالدنانير لاجراء رفع ولو سكتا عن الثمن ايضا وقت الاقالة وجب  
الثمن الاول وكذا لو شرط فيها غير الثمن الاول او اكثر منه او اقل فانها تصم بالثمن الاول ويبطل الشرط حتى اذا دفع البائع



الحقيقة هنا للتحيز عن الحيانة ١٣ رد المحتار ص ١٧٤ ٤ فالفتوى على قول أبي حنيفة ٥



لله قوله قتل يقوم بثمن حال وثمن منجل الذ وقال  
الوجه المختار للفقري الرجوع بفصل ما بين الحال والموجل واقرو في البر صا<sup>٣</sup> والبر والدم<sup>٢</sup>  
ملتقى الا يحرم على صاحب جميع الاخرى ص ٧٨ ج ٢

[illegible][illegible]

فيما اذا لم ينقص المثلث من ابي يوسف رة في الفصل الاول انه لا يبيع من غير بيان كما اذا اخبس  
 اى ائيب  
 بفعله وهو قول الشافعي كما اذا افقأ عينه بكنفسه او فقأها اجنب فاجدا شرها لم يبيعها امرأحة  
 حتى يبين لان صدمه مقصودا بالاثلاف فيقال لها شيء من الثمن وكذا اذا وطئها وهي بكر والعنف  
 جزء من العين يقال لها الثمن وقد حبسها ولو اشترى ثوبا فاصابه ضربا او حرق ثوبا يبيعه  
 امرأحة من غير بيان ولو تكتسب بشره وطئ به لا يبيعه حتى يبين وللعنف ما بيناه قال من اشترى  
 غلاما بالثمن وهو سيء فباعه برخي مائة ولم يبين فعلم المشتري فان شاء شره وان شاء قبل  
 لان الاجل شره بالبيع لا يري انه يراى في الثمن لاجل الاجل والشبهة في هذا ملحقة بالحقيقة فصا  
 كانه اشترى شيئا من وياع احدهما امرأحة بشتمها والا فلا فاعلم على امرأحة بوجبالسلافة عن مثل  
 هذه الخيانة فاذا ظهرت تخير كافي العيب وان استعملك فاعلم لزومه بالثمن وان لاجل لا يقابلها  
 شيء من الثمن قال فان كان ولاه اياها ولم يبين رده ان شاء لان الخيانة في التولية مثلها في المراء  
 لان بناء على الثمن الاول وان كان استعملك ثم علم لزومه بالحقالة لما ذكرناه وعن ابي يوسف رة  
 انه يخر القصة ويسترد كل الثمن وهو نظير ما اذا استوفى الزينوف وكان الجياد وعلمه بعد الانفاق  
 وسأيتك من بعد ان شاء الله تعالى وقيل يقوم بشئ حال وبشئ مؤجل فيرجع بفضل ما بينهما  
 ولو لم يكن لاجل شرط في العقد ولكنه منجوع معاد قيل لا بد من بيان لان المعروف كالمنشط  
 وقيل يبيعه ولا يبيعه لان الثمن حال قال ومن ولي رجلا شيئا بما قام عليه لم يعلم المشتري به  
 قام عليه فباعه فاسد لجهالة الثمن فان اعمل البائع في المجلس فهو بالخيار ان شاء اخذ وان شاء  
 ترك لان الفساد لم يتقرر فاذا حصل العمل في المجلس جعل كائنتا العقد تصدركا خبر القبول الى  
 ان يملك البائع ما جازوه اذ كان له

[illegible]

[illegible]

هـ لا يفتش هلاكه كما في التنوير والدر المنطق والدر، وهذا على قول الامامين (اى الشيخين) ١٢ شرح: الجمله سليم رستم ب: ص ١٢٨ فاعرف على قول الشيخين على قلت -





بأصل العقل استنما قال من باع ثمن جال لم يملك جلا معلوما صار مؤجلا لان الترخيع فلان يؤخره  
 تيسير على من عليه كبره ملك ابراءه مطلقا فلا يؤخره ولو لم يملك الجمل مجهول ان كانت الجمل متفتحة  
 فهو الربح لا يجوز ان كانت متقاربة كالحصاد والقيام يجوز ان ينزله الكفالة وقد ذكرناه من قبل  
 قال كل حين حال ذال الجله صاحب مؤجلا لما ذكرنا لا القبض فان تأجل لا يصح لانه اعارة وصلة  
 في الاستدانة يصح بلفظة الاعارة ولا يملكه من يملك التبرع كالوصي والقبض ومعلوم في  
 الانتهاء فعلى اعتبار الاستدانة لا يلزم التلجيل فيه كما في الاعارة اذ لا جبر في التبرع وعلى اعتبار الانتهاء  
 لا يصح ان يصير بيع الدراهم بالدراهم نسيئة وهو ربوا وهذا بخلاف ما اذا الوصل ان يقرض من  
 ماله المعتد فهو فلان السنة حيث يلزم الوتة من ثلثه ان يقرضه ولا يطالب به قبل المدة  
 لانه وصية بالتبرع بمنزلة الوصية بالخدمة والسكنى فيلزم حثا للمو حصر

باب الربوا

قال الربوا المحرم في كل كيل ووزن ذابيع مجنسه متفاضلا فالعلة عندنا الكيل مع الجنس  
 الوزن مع الجنس قال نضر وبقا لا ليقدر مع الجنس هو شمل والاصل في بيعه بن المشهور وهو  
 قوله عليه السلام الحنطة بالحنطة مثلا غن على اليد والفضل بواحد الاشياء الستة المحنطة و  
 الشعير والتمر والمخ والذهب الفضة على هذا المثال وروى بوايتين بالرفع مثل بالنصب مثلاً  
 ومعنى لا وبيع التمر ومعنى الثاني هو التمر والحكم معلول بالاجماع القاسين لكن العلة عندنا ما ذكرناه  
 وعندنا لشاخي الطعم في المطعومات والثنية في الاثمان المجنسة شرط والمساواة مطلقا اصل هو حصر

هذا هو الربوا المحرم في كل كيل ووزن ذابيع مجنسه متفاضلا فالعلة عندنا الكيل مع الجنس الوزن مع الجنس قال نضر وبقا لا ليقدر مع الجنس هو شمل والاصل في بيعه بن المشهور وهو قوله عليه السلام الحنطة بالحنطة مثلا غن على اليد والفضل بواحد الاشياء الستة المحنطة والشعير والتمر والمخ والذهب الفضة على هذا المثال وروى بوايتين بالرفع مثل بالنصب مثلاً ومعنى لا وبيع التمر ومعنى الثاني هو التمر والحكم معلول بالاجماع القاسين لكن العلة عندنا ما ذكرناه وعندنا لشاخي الطعم في المطعومات والثنية في الاثمان المجنسة شرط والمساواة مطلقا اصل هو حصر

جمله  
 البيوع

او بشر ذلك من سائر البيوع الفا سدة في حكم الا سلام الله بحوزة (زينة ٨٠)

له قوله باب الربوا الخ واما شرط جريان الربا فانه ان يكون البدلان معصومين فان كان احدهما غير معصوم لا يحقق الربا عندنا .... وعلى هذا الاصل يخرج ما اذا دخل مسلم وامر الحرب تاجرا فباع حياضهم بدينهمين

در خسته الایوبی شغل اکثریت علی انفسا الرضی و ذکر فی سبب طوطی عظم جمجمه لا استماع بالمال و كذلك البقیة ۱۱

فما نفع من يروى تباين كان صحيحا لمؤلفين من هؤلاء وفكرهم هو والماء بعد ما على الترتيب ان كان ذلك تقليدا ما يرب التصديق

عند ذلك نص على شرطين التقابض والممانعة وكل من لا يشترط بالعرة والخطر كاشتراط التسمية في النكاح  
فيحل له حياة تناسبا لخطر العرة وهو الطعم لبقاء الانسان في التمنية لبقاء الاموال التي هي مناسك  
المصالح بما ولا اثر للجبنية في ذلك فجعلناه شرطا والحكم قد يدور مع الشرط وكنا الان وجعلنا الممانعة شرطا  
في البيع وهو المقصود سو تحقيق المعنى لبيع اذ هو مبني عن التقابل وذلك كما اننا اهل وصيانة الاموال  
الناس عن التوى وتقيما للفائدة باتصال التسليم بشئ يلزم عند فوجهم الربوا والممانعة بين الشاين باعتبار  
الصورة والمعنى والمعيار يسوي الذات والجبنية تسوي الغرض فظهر افضل علم ذلك في تحقيق الربوا لان الربوا  
هو افضل المستحق لاحلام المتعاقبين في المعاوضة الخالي عن عوض في ولا يعتبر العرف كانه لا يعد تقاوتا  
عرفا وان في اعتبار سد باب البليات لقوله عليه السلام جده هارود بما ساء والطعم التمنية اعظم  
وجه للمنافع السبل في مثلها الاطلاق بابلغ الوجه لشدة الاحتياج اليها ودون التضييق في المعبر  
بما ذكره اذ ثبت هذا نقول ذابيع المكيل او الملوون بجنبه مثلا مثل جلا البيع في لوجن شرط الجواز  
الشافعي ١٢ اي ما ذكرنا من اني الطول القدر والجنب مطوعا كان او غير مطوع ١٣

فان كان لا يشترط بالعرة والخطر كاشتراط التسمية في النكاح  
فيحل له حياة تناسبا لخطر العرة وهو الطعم لبقاء الانسان في التمنية لبقاء الاموال التي هي مناسك  
المصالح بما ولا اثر للجبنية في ذلك فجعلناه شرطا والحكم قد يدور مع الشرط وكنا الان وجعلنا الممانعة شرطا  
في البيع وهو المقصود سو تحقيق المعنى لبيع اذ هو مبني عن التقابل وذلك كما اننا اهل وصيانة الاموال  
الناس عن التوى وتقيما للفائدة باتصال التسليم بشئ يلزم عند فوجهم الربوا والممانعة بين الشاين باعتبار  
الصورة والمعنى والمعيار يسوي الذات والجبنية تسوي الغرض فظهر افضل علم ذلك في تحقيق الربوا لان الربوا  
هو افضل المستحق لاحلام المتعاقبين في المعاوضة الخالي عن عوض في ولا يعتبر العرف كانه لا يعد تقاوتا  
عرفا وان في اعتبار سد باب البليات لقوله عليه السلام جده هارود بما ساء والطعم التمنية اعظم  
وجه للمنافع السبل في مثلها الاطلاق بابلغ الوجه لشدة الاحتياج اليها ودون التضييق في المعبر  
بما ذكره اذ ثبت هذا نقول ذابيع المكيل او الملوون بجنبه مثلا مثل جلا البيع في لوجن شرط الجواز  
الشافعي ١٢ اي ما ذكرنا من اني الطول القدر والجنب مطوعا كان او غير مطوع ١٣

فان كان لا يشترط بالعرة والخطر كاشتراط التسمية في النكاح  
فيحل له حياة تناسبا لخطر العرة وهو الطعم لبقاء الانسان في التمنية لبقاء الاموال التي هي مناسك  
المصالح بما ولا اثر للجبنية في ذلك فجعلناه شرطا والحكم قد يدور مع الشرط وكنا الان وجعلنا الممانعة شرطا  
في البيع وهو المقصود سو تحقيق المعنى لبيع اذ هو مبني عن التقابل وذلك كما اننا اهل وصيانة الاموال  
الناس عن التوى وتقيما للفائدة باتصال التسليم بشئ يلزم عند فوجهم الربوا والممانعة بين الشاين باعتبار  
الصورة والمعنى والمعيار يسوي الذات والجبنية تسوي الغرض فظهر افضل علم ذلك في تحقيق الربوا لان الربوا  
هو افضل المستحق لاحلام المتعاقبين في المعاوضة الخالي عن عوض في ولا يعتبر العرف كانه لا يعد تقاوتا  
عرفا وان في اعتبار سد باب البليات لقوله عليه السلام جده هارود بما ساء والطعم التمنية اعظم  
وجه للمنافع السبل في مثلها الاطلاق بابلغ الوجه لشدة الاحتياج اليها ودون التضييق في المعبر  
بما ذكره اذ ثبت هذا نقول ذابيع المكيل او الملوون بجنبه مثلا مثل جلا البيع في لوجن شرط الجواز  
الشافعي ١٢ اي ما ذكرنا من اني الطول القدر والجنب مطوعا كان او غير مطوع ١٣

لقد قوله بجزبيع الحنفية والخصيين الخ وصرح الكل محمد وصرح كما نقله الكمال ١٢ والرازي الخ

[illegible]



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

كتاب الفهرست ١٧٠

عينا بعين كذا رواه عباد بن الصامت وتعاقله القبض لا يعتبرها وتا في المال عرفانها نقد  
المؤجل قال ويجوز بيع البيضة بالبيضة والتمرة بالتمرة والجوزة بالجوزة لا لعدم المعيار  
فلا يتحقق الزوال والشاقي في مخالفا فيه لوجود الطعم على ما قال ويجوز بيع الفلج بالفلج عينا  
عنه أبي حنيفة رواه أبي يوسف وهو قال لا يجوز ولا الثمنية تثبت باصطلاح الكل فلا تبطل باصطلاح  
واذا بقيت ثمانية لا تتغير فصار كما إذا كانا بغير عينا وكبيع درهم بالدرهمين ولهما أن الثمنية في حقهما تثبت  
باصطلاحهما إذا لم يلائم لغيرهما فتبطل باصطلاحهما وإذا بطلت الثمنية تتعين بالتعيين ولا يجوز زنيا  
لبقاء الاصطلاح على العلة إذ في نقضه فساد العقد فصار كما يجوزة بالجوزتين بخلاف النقد  
لأنها للثمنية خلقه وتختلف ما إذا كانا بغير عينا كما لا يكاد بالكافي وقد عني عنه وتختلف ما إذا  
كان أحدهما بغير عينه لأن الجنس بفراده محرم النساق قال ولا يجوز بيع الحنطة بالذقية  
أي الموضين في الفلاس الفلاس ١٢ بدول الكيل والوزن ١٢ أي القدر في ١٢

الواحد والآخر  
بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

له قوله ويجوز بيع الفلاس بالفلاس الخ انظر هذا البحث في تكملة فتح المصالح لولانا محمد نقي عثمانى دامت بركاتهم



كتاب البيوع  
قوله في البيع ما يشاء الباع والمشتري من الثمن والبيع بائنه بغير ثمن  
قوله في البيع ما يشاء الباع والمشتري من الثمن والبيع بائنه بغير ثمن  
قوله في البيع ما يشاء الباع والمشتري من الثمن والبيع بائنه بغير ثمن

قوله في البيع ما يشاء الباع والمشتري من الثمن والبيع بائنه بغير ثمن  
قوله في البيع ما يشاء الباع والمشتري من الثمن والبيع بائنه بغير ثمن  
قوله في البيع ما يشاء الباع والمشتري من الثمن والبيع بائنه بغير ثمن

ولا بالسوي ولا بالجائسة باقية من وجه لاها من اجزاء الخط والمعايير الكلي لكن الكيل غير  
مستقيم وبين الخطه لاكتنازها في تخلص حيات الخطه فلا يجوز ان كذا الكيل ويجوز بيع  
الدقيق بالدقيق متساويا كذا لا يتحقق الشرط ويباع الدقيق بالسويق لا يجوز عندنا في حيفته متغا  
ولا متساويا ولا لا يجوز بيع الدقيق بالمقلية ولا يبيع السويق بالخطه فلا يبيع اجزائها القليل الجائسة  
من وجه وعندنا يجوزها اجناسا مختلفان لا اختلاف المقصود قلنا معظم المقصود هو التغذي  
يشملها ولا يبيح بيعات البعض المقلية مع غير المقلية والعكس بالعكس قال يجوز بيع اللحم  
بالجوان عندنا في حيفته وابي يوسف وقال لا يباع بالجم من جنس لا يجوز الا اذا كان اللحم  
المفتر الكثر ليكون اللحم بمقابلته ما فيه من اللحم الباقي بمقابلته الشقظا ولو لم يكن لك يتحقق الربوا  
من حيث زيادة السقط او من حيث زيادة اللحم فصا كما حمل التمسيم لها انه باع الموزون ما ليس  
بموزون لان الحيوان لا يوزن عادة ولا يمكن مقترن ثقل بالوزن لا يتحقق نفسه ويطبق اخرى  
بخلاف تلك المسألة لان الوزن في حال يعرفه لا يوزن بالدينار امير بينه وبين الثمن ووزن الثمن  
قال يجوز بيع الرطب بالتمر مثلا بمثل عندنا في حيفته وقال لا يجوز لقوله عليه السلام حين  
اشترى من ابي بكر بن الصديق ثوبا فباعه بثمنين

قوله في البيع ما يشاء الباع والمشتري من الثمن والبيع بائنه بغير ثمن  
قوله في البيع ما يشاء الباع والمشتري من الثمن والبيع بائنه بغير ثمن  
قوله في البيع ما يشاء الباع والمشتري من الثمن والبيع بائنه بغير ثمن

قوله في البيع ما يشاء الباع والمشتري من الثمن والبيع بائنه بغير ثمن  
قوله في البيع ما يشاء الباع والمشتري من الثمن والبيع بائنه بغير ثمن  
قوله في البيع ما يشاء الباع والمشتري من الثمن والبيع بائنه بغير ثمن

قوله في البيع ما يشاء الباع والمشتري من الثمن والبيع بائنه بغير ثمن  
قوله في البيع ما يشاء الباع والمشتري من الثمن والبيع بائنه بغير ثمن  
قوله في البيع ما يشاء الباع والمشتري من الثمن والبيع بائنه بغير ثمن

قوله في البيع ما يشاء الباع والمشتري من الثمن والبيع بائنه بغير ثمن  
قوله في البيع ما يشاء الباع والمشتري من الثمن والبيع بائنه بغير ثمن  
قوله في البيع ما يشاء الباع والمشتري من الثمن والبيع بائنه بغير ثمن

قوله في البيع ما يشاء الباع والمشتري من الثمن والبيع بائنه بغير ثمن  
قوله في البيع ما يشاء الباع والمشتري من الثمن والبيع بائنه بغير ثمن  
قوله في البيع ما يشاء الباع والمشتري من الثمن والبيع بائنه بغير ثمن



[illegible][illegible]

أول التمر والزبيب المنقوع بالماء متماثلان عند البحتة سواء في سفة سره قال محمد بن أبي جعفر في كتاب  
لا يعتبر المساواة في عدل الأحوال وهو المال ولو حنفية في اعتبارها كذا أبو يوسف في  
عملاً إذا لا في الحائث لا أنه ترك هذه الأصل في بيع الرطب بالتمر لما رويناه لها وجه الفرق لمحمد سره  
بين هذه الفصول وبين الرطب بالتمر في التفاوت فيما يظهر مع بقاء البدلين على الاسم الذي  
عقد عليه العقد في الرطب بالتمر مع بقاء أحدهما على ذلك فيكون تفاوتاً في عين العقود عليه في  
الرطب بالتمر لتفاوت بعده عن الخ لا الاسم فلم يكن تفاوتاً في العقود عليه لا يعتبر ولو باع  
البسر بالتمر متفاضلاً لا يجوز لأن البسر مختلف في الكثرة حيث يجوز بيعه بما شاء من التمر  
اثنان بواحد لا ليس يتفرق هذا الاسم له من أول ما تتعدد صورته لا قبله والكفرى عددى  
متفاوت حتى لو باع التمر بنفسه لا يجوز له ما قال لا يجوز بيع الزيتون بالزيت بنفسه  
حتى يكون الزيت والشيرج أكثرهما في الزيتون والسمسم يكون الدهن مثله والزيادة بالتجيران عنه  
ذلك يخفى عن الروايات ما فيه من الدهن موزون وهذا لأن ما فيه لو كان أكثرًا مساوياً له  
فالشيرج وبعض الدهن والشيرج وحده فضل ولو لم يعلم مقدراً ما فيه لا يجوز له احتمال الربو والشيرج  
فكالحقيقة والجود هنا واللبن سمنه والعذب بعصير والتمر به بس على هذه الاعتبارات فاختلوا  
في القطن بغزله والكرباس بالقطن يجوز كيف ما كان بالاجماع قال ويجوز بيع اللجان المختلفة  
بعضها ببعض متفاضلاً ومراعاة المحال بل والبقرة والغنم فاما البقرة والجواميس جنس واحد  
في البيع لا في الجنس بل في النوع والجنس في البيع لا في النوع بل في الجنس والجنس في البيع لا في النوع بل في الجنس











له قوله فالعق جازر استحسانا هذه من المسائل التي جرت المحاوره بين ابي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى حين عرض عليه هذا الكتاب فقال ابو يوسف ما ريت لهذا من اب حنيفه ان العلق جازر وانما سويت ان العلق باطل وقال محمد بل ريت في انا العلق جازر (بقية ٩٢)

حينما فان كان عرضا مبيعاً انما تصح الاجازة اذا كان العرض باقياً ايضاً ثم لا جازة اجازة نقد لا اجازة  
عقد حتى يكون العرض المثل لم يملك للقبول وعليه مثل المبيع ان كان مثلياً او قيمته ان لم يكن  
مثلياً لا يشترط من وجوب الشراء لا يتوقف على الاجازة ولو هلك المالك لا ينفذ باجازه الوارث  
في الفصولين لانه توقف على اجازة المورث لنفسه فلا يجوز باجازه غيره ولو اجاز المالك في حياته  
ولا يعلم حال المبيع جاز البيع في قول ابي يوسف دة او لا وهو قول محمد لان الاصل بقاؤه  
ثم رجع ابو يوسف دة وقال لا يصح حتى يعلم قيامه عند الاجازة لان الشك وقع في شرط  
الاجازة فلا يثبت مع الشك قال ومن غصب عبداً فباعه واعتقه المشتري ثم  
اجاز المولى البيع فالعق جازر استحساناً وهذا عند ابي حنيفة مرة وابي يوسف دة وقال  
محمد دة لا يجوز لانه لا علق بدون المالك قال عليه السلام لا علق فيما لا يملك ابن آدم  
والموقوف لا يملك المالك ولو ثبت في الاخره ثبت مستند وهو ثابت من وجوه ووجه البيع  
للاعتاق المالك الكامل لما ركبنا وهذا لا يصح ان يعق الغاصب شيء من الضمان ولا ان يعق المشتري  
والخير للبائع ثم يميز البائع ذلك وكذا لا يصح بيع المشتري من الغاصب فيما ينفذ مع انه اسرع  
نفذا حتى نفذ من الغاصب اذ في الضمان وكذا لا يصح اعتاق المشتري من الغاصب اذ في الغاصب  
الضمان ولهما ان المالك ثبت موقوف بغير مطلق موضع لفادة المالك ولا صرفه على ما مر  
فيتوقف الاعتاق مرتباً عليه وينفذ بنفاذه وصار كاعتاق المشتري من الرهن وعلق الوارث  
عبد من التركة وهي مستغرقة بالديون يصح ينفذ اذ قضى لليون بعد ذلك بخلاف اعتاق  
الغاصب بنفسه لان الغاصب غير موضوع لفادة المالك وتعلق ما اذا كان في البيع خياراً للبائع

هذا ما رآه من الزيادة في هذا الكتاب...  
هذا ما رآه من الزيادة في هذا الكتاب...  
هذا ما رآه من الزيادة في هذا الكتاب...

هذا ما رآه من الزيادة في هذا الكتاب...  
هذا ما رآه من الزيادة في هذا الكتاب...  
هذا ما رآه من الزيادة في هذا الكتاب...

هذا ما رآه من الزيادة في هذا الكتاب...  
هذا ما رآه من الزيادة في هذا الكتاب...  
هذا ما رآه من الزيادة في هذا الكتاب...



فلا يسلم في كيلي معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم في المراد بالموزونات غير الدائم الدائم  
لا يخفى أنمان والسلم فيه لا بد أن يكون مثمنا فلا يصح السلم فيها ثقيل يكون باطلا وقتيل  
لا يعقد بيعا بمن مؤجل تحصيل المقصود المتعاقدين بحسب الامكان والعبرة في العقو  
للعان والآول اصح لان التصحیح انما يجب في محل اوجبا العقد فيه ولا يمكن ذلك

﴿يسألون في القمار السنة والسنين فقال صلوة الله تعالى عليه من اسلم فليسلم من اكل معلوم رزق معلوم فقد قرأهم على اصل العقد بين شراطه﴾:

له قوله باب السلام الخ وفي الحديث عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل المدينة فرجدهم





موجوداً من حين العقد الى حين المحل حتى لو كان منقطعاً عند العقد موجوداً عند المحل او على

العكس ومنقطعاً فيما بين ذلك لا يجوز وقال الشافعي يجوز إذا كان موجداً وقت المحل لوجوه القدر على  
 أي موجوداً عند التقاطعاً عند المحل ١٢

التسليم حال وجوبه ولنا قوله عليه السلام لا تسلفوا في الثمار حتى تبدل صلاحها وكان القدرة  
أي تسليم الرعية وهو زمان حاول لابل والبرغوثي ذلك لا يتغير إلا بالملك

على التسليم بالتحصيل فلا بد من استمرار الوجوه في مدة الاجل اليتل من التحصيل ولو انقطع

الحل في السلم بانحاء انشاء فسخ السلم وانشاء شرط وجوده لان السلم قد صح والعجز

الطاري على شرف التروال فصار قابا المبيع قبل القبض قال ويجوز استحقاقه شيئا من المباح  
 العدد ١٢ اي محمد بن يحيى

وربما معلوما وصحرا معلوما به معلوم القدر مضبوطا وصفه من مدد و رسمين اذ هو يد  
نصف الجان على السجل  
الباقي

ولا خير في السلم في السمك الطري الا  
من قبله ولا يحسن السلم في هذا الوقت

في حينه وزنا معلوماً ووضه مامعولاً لاننه نقطعه في زمان الشتاء حتى لو كان في بلاد لا نقطعه بحينه

مطلقاً وإنما نحن وزنا لاعداء الماذكرنا وعن ابي حنيفة رة انه لا يجوز في المحرم الكبار منها وهي التي تقطع

اعتباراً بالسلم في اللحم عند قال لا خير في السلم في اللحم عند أبي حنيفة وقال إذا وصف من

فيلما ١٢  
اي القديس ١٣  
الذي ١٤  
الذي ١٥  
الذي ١٦  
الذي ١٧  
الذي ١٨  
الذي ١٩  
الذي ٢٠  
الذي ٢١  
الذي ٢٢  
الذي ٢٣  
الذي ٢٤  
الذي ٢٥  
الذي ٢٦  
الذي ٢٧  
الذي ٢٨  
الذي ٢٩  
الذي ٣٠  
الذي ٣١  
الذي ٣٢  
الذي ٣٣  
الذي ٣٤  
الذي ٣٥  
الذي ٣٦  
الذي ٣٧  
الذي ٣٨  
الذي ٣٩  
الذي ٤٠  
الذي ٤١  
الذي ٤٢  
الذي ٤٣  
الذي ٤٤  
الذي ٤٥  
الذي ٤٦  
الذي ٤٧  
الذي ٤٨  
الذي ٤٩  
الذي ٥٠  
الذي ٥١  
الذي ٥٢  
الذي ٥٣  
الذي ٥٤  
الذي ٥٥  
الذي ٥٦  
الذي ٥٧  
الذي ٥٨  
الذي ٥٩  
الذي ٦٠  
الذي ٦١  
الذي ٦٢  
الذي ٦٣  
الذي ٦٤  
الذي ٦٥  
الذي ٦٦  
الذي ٦٧  
الذي ٦٨  
الذي ٦٩  
الذي ٧٠  
الذي ٧١  
الذي ٧٢  
الذي ٧٣  
الذي ٧٤  
الذي ٧٥  
الذي ٧٦  
الذي ٧٧  
الذي ٧٨  
الذي ٧٩  
الذي ٨٠  
الذي ٨١  
الذي ٨٢  
الذي ٨٣  
الذي ٨٤  
الذي ٨٥  
الذي ٨٦  
الذي ٨٧  
الذي ٨٨  
الذي ٨٩  
الذي ٩٠  
الذي ٩١  
الذي ٩٢  
الذي ٩٣  
الذي ٩٤  
الذي ٩٥  
الذي ٩٦  
الذي ٩٧  
الذي ٩٨  
الذي ٩٩  
الذي ١٠٠

استقراضه و نأوى بحرفه و الفضل بخلافه و الطويل لا يمكن وصف موضع منه و لكنه مجهول

للتفاوت في قلة العظم وكثرتها وفي سميته وهزله على اختلاف فصول السنة وهذه الجاهالة مفضية

إلى المنازع توفى فخلوع العظم لا يوجب على الوجه الثاني وهو واضح التضمين بالمثل ممنوع وكذا الاستقراء

وَبَعْدَ التَّسْلِيمِ فَالْمَثَلُ أَعْدَلُ مِنَ الْقِيَمَةِ لَا الْقِيَمُ يُعَايَنُ فَيُجْعَلُ مِثْلُ الْمُقَوِّضِ فِي قِيَمَتِهِ أَمَّا التَّوَصُّفُ

على قولها وهذا على الصحيح من ثبوت الخطأ، سيختم<sup>١٢</sup> مجمع الاخصاص ٢٢٩٩

والائمة الثلاثة وعليه الفتوى كما في الجبر وشرح المجموع<sup>١٣</sup> وفي الحمايق والحينر الفتوى

[illegible][illegible]

[illegible]

الآن ما دوند عاجل والشهر وما فوقه آجل بدليل مسئلة اليمين حلف ليقضين دينه عاجلا فقضاه قبل تمام الشهر بـ ١٢  
بحجم الاخر ص ١٠٠ ج ٢

96

١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

[illegible]

أهـ موله ولابى حنيعة ان التسليم الى الفتوى على قول ابى حنيفة ج لا على قول الصاحبين كما اشار اليه صاحب المتن في حيث قال وا

هذا هو العقد الذي يبرأ به من الدين...  
هذا هو العقد الذي يبرأ به من الدين...  
هذا هو العقد الذي يبرأ به من الدين...

هذا هو العقد الذي يبرأ به من الدين...  
هذا هو العقد الذي يبرأ به من الدين...  
هذا هو العقد الذي يبرأ به من الدين...

هذا هو العقد الذي يبرأ به من الدين...  
هذا هو العقد الذي يبرأ به من الدين...  
هذا هو العقد الذي يبرأ به من الدين...

هذا هو العقد الذي يبرأ به من الدين...  
هذا هو العقد الذي يبرأ به من الدين...  
هذا هو العقد الذي يبرأ به من الدين...

هذا هو العقد الذي يبرأ به من الدين...  
هذا هو العقد الذي يبرأ به من الدين...  
هذا هو العقد الذي يبرأ به من الدين...

هذا هو العقد الذي يبرأ به من الدين...  
هذا هو العقد الذي يبرأ به من الدين...  
هذا هو العقد الذي يبرأ به من الدين...

هذا هو العقد الذي يبرأ به من الدين...  
هذا هو العقد الذي يبرأ به من الدين...  
هذا هو العقد الذي يبرأ به من الدين...

هذا هو العقد الذي يبرأ به من الدين...  
هذا هو العقد الذي يبرأ به من الدين...  
هذا هو العقد الذي يبرأ به من الدين...

مكان شاء وهو لا يحل لان الاماكن كلها سواء لا وجوب في الحال ولو عتيا مكا تاقيل  
لا يتعين لانه لا يقيد وقيل يتعين لانه يقيد سقوط خطر الطريق ولو عتيا المصير لاجل موة  
يكفي بطلان مع تبين اطرافه كبقية واحد فيما ذكرنا قال ولا يصح السلم حتى يقبض بل المال  
قبل ان يفارق فيما اذا كان من القود فلا يفتقر عن دين وقد هي النبي عليه السلام على الجاهل  
بالكاف وان كان عتيا فلا السلم اخذ عاجل اجل اذا كان سلام والاسلاف ينبغي ان عن التجيل  
فلا بد من قبض احد العوضين ليتحقق معنى السلم ولا بد من تسليم المال ليتقبل السلم اليه فيه  
فيقيد على التسليم وهذا قلنا لا يصح السلم اذا كان فيه خيار الشرط او لا بد ان يتبع تمام القبض لكونه  
من الانقضاء في حق الحكم وكذا لا يثبت فيه خيار الروية لانه غير مفيد بخلاف خيار العيب  
لانه لا يمنع تمام القبض لو اسقط خيار الشرط قبل الافتراق ورأس المال قائم جاز خلا لفرس  
وقد مر نظيره وحملته الشرط مجموعها في قولهم اعلام رأس مال وتجمله واعلام المسلم فيه وتاجيله  
وبيان مكان الايفاء والعقد على تحصيله فان السلم مائة درهم في كسطة مائة منها دين  
على المسلم اليه ومائة نقد فالسلم في حصتا الدين باطل لغوات القبض يجوز في حصتا النقد  
لا اجتماع شرائطه ولا يشيع الفساد لان الفساد طارا اذا السلم وقع صحيحا وهذا لو نقد رأس المال  
قبل الافتراق صح الا انه يبطل بالافتراق لما بينا وهذا لان الدين لا يتعين في البيع الا توى انهما  
لوتبايعا عتيا بدين ثم تصادقا ان لا يبيط البيع فينقصد صحيحا قال ولا يجوز التصرف  
في رأس مال السلم والسلم في قبض المسلم قبل القبض ما الاول فلما فيه من نفوت القبض المستحق بالعقد  
واما الثاني فلان السلم فيه مبيع والتصرف في المبيع قبل القبض لا يجوز ولا يجوز الشركة



والتولية في السلم فيه لا تقتصر فيه فان تقايلا السلم لم يمكن لان يشتري من المسلم اليه  
 برأس المال شيئا حتى يقبضه كله لقوله عليه السلام لا تأخذوا من أموالكم شيئا الا بأمر الله  
 الفسخ ولا تأخذ شيئا بالبيع فلا يجعل التصرف فيه قبل قبضه وهذا لان اقالة بيع جديد في حق  
 ثالث ولا يمكن جعل السلم فيه مبيعا سقوطه فجعل رأس المال مبيعا لانه دين مثله الا انه  
 لا يجب قبضه في المجلس لانه ليس في حكم الابتداء من كل وجه وفيه خلاف زفره وحجة  
 عليه ما ذكرناه قال ومن سلم في كرخطة فلما حل الاجل اشترى المسلم اليه من رجل  
 ثوبا أو امرت السلم يقبضه قضاء لم يكن قضاء وان امره ان يقبضه ثم يقبضه لنفسه  
 فلكتاليه ثم اكثاله لنفسه جائز لانه اجتمع الصفقتان بشرط الكيل فلا بد من الكيل  
 مرتين لنهي النبي عليه السلام عن بيع الطعام حتى يجري فيه صاعان وهذا هو محل الحديث  
 على ما رواه المسلم وان كان سابقا لكن قبض السلم فيه لاحق وانه بمنزلة ابتداء البيع لا العين  
 حقيقة وان جعل عينه في حق حكم خاص وهو حرة الاستبدال فيحقق البيع بعد الشراء  
 وان لم يكن سلما وكان قرضا فامره بقبضه لكرا لان القرض عارة ولهذا يستغنى بلفظ الاعارة  
 فكان الردود عين الماخوذ مطلقا كما فلا يجتمع الصفقتان قال ومن سلم في كرخة امرت السلم  
 ان يكيله المسلم اليه في غير ثوب السلم ففعل وهو غائب لم يكن قضاء لان الامر بالكيل لم يصح لانه  
 لم يصادف ملك الامر لا تحقيق الدين دون العين فصار المسلم المستعير للمخرأ منه ووتد  
 جعل ملك نفسه فيها فصار كالموكل عليه واهم دين فدفع اليه كيسا ليرعا المديون فيصير قرضا  
 ولو كانت اللحظة مشتراة والمسألة بجائها صار قرضا لان الامر صح حيث صادف ملكه لانه

القول في السلم فيه لا يقتصر فيه فان تقايلا السلم لم يمكن لان يشتري من المسلم اليه  
 برأس المال شيئا حتى يقبضه كله لقوله عليه السلام لا تأخذوا من أموالكم شيئا الا بأمر الله  
 الفسخ ولا تأخذ شيئا بالبيع فلا يجعل التصرف فيه قبل قبضه وهذا لان اقالة بيع جديد في حق  
 ثالث ولا يمكن جعل السلم فيه مبيعا سقوطه فجعل رأس المال مبيعا لانه دين مثله الا انه  
 لا يجب قبضه في المجلس لانه ليس في حكم الابتداء من كل وجه وفيه خلاف زفره وحجة  
 عليه ما ذكرناه قال ومن سلم في كرخطة فلما حل الاجل اشترى المسلم اليه من رجل  
 ثوبا أو امرت السلم يقبضه قضاء لم يكن قضاء وان امره ان يقبضه ثم يقبضه لنفسه  
 فلكتاليه ثم اكثاله لنفسه جائز لانه اجتمع الصفقتان بشرط الكيل فلا بد من الكيل  
 مرتين لنهي النبي عليه السلام عن بيع الطعام حتى يجري فيه صاعان وهذا هو محل الحديث  
 على ما رواه المسلم وان كان سابقا لكن قبض السلم فيه لاحق وانه بمنزلة ابتداء البيع لا العين  
 حقيقة وان جعل عينه في حق حكم خاص وهو حرة الاستبدال فيحقق البيع بعد الشراء  
 وان لم يكن سلما وكان قرضا فامره بقبضه لكرا لان القرض عارة ولهذا يستغنى بلفظ الاعارة  
 فكان الردود عين الماخوذ مطلقا كما فلا يجتمع الصفقتان قال ومن سلم في كرخة امرت السلم  
 ان يكيله المسلم اليه في غير ثوب السلم ففعل وهو غائب لم يكن قضاء لان الامر بالكيل لم يصح لانه  
 لم يصادف ملك الامر لا تحقيق الدين دون العين فصار المسلم المستعير للمخرأ منه ووتد  
 جعل ملك نفسه فيها فصار كالموكل عليه واهم دين فدفع اليه كيسا ليرعا المديون فيصير قرضا  
 ولو كانت اللحظة مشتراة والمسألة بجائها صار قرضا لان الامر صح حيث صادف ملكه لانه

القول في السلم فيه لا يقتصر فيه فان تقايلا السلم لم يمكن لان يشتري من المسلم اليه  
 برأس المال شيئا حتى يقبضه كله لقوله عليه السلام لا تأخذوا من أموالكم شيئا الا بأمر الله  
 الفسخ ولا تأخذ شيئا بالبيع فلا يجعل التصرف فيه قبل قبضه وهذا لان اقالة بيع جديد في حق  
 ثالث ولا يمكن جعل السلم فيه مبيعا سقوطه فجعل رأس المال مبيعا لانه دين مثله الا انه  
 لا يجب قبضه في المجلس لانه ليس في حكم الابتداء من كل وجه وفيه خلاف زفره وحجة  
 عليه ما ذكرناه قال ومن سلم في كرخطة فلما حل الاجل اشترى المسلم اليه من رجل  
 ثوبا أو امرت السلم يقبضه قضاء لم يكن قضاء وان امره ان يقبضه ثم يقبضه لنفسه  
 فلكتاليه ثم اكثاله لنفسه جائز لانه اجتمع الصفقتان بشرط الكيل فلا بد من الكيل  
 مرتين لنهي النبي عليه السلام عن بيع الطعام حتى يجري فيه صاعان وهذا هو محل الحديث  
 على ما رواه المسلم وان كان سابقا لكن قبض السلم فيه لاحق وانه بمنزلة ابتداء البيع لا العين  
 حقيقة وان جعل عينه في حق حكم خاص وهو حرة الاستبدال فيحقق البيع بعد الشراء  
 وان لم يكن سلما وكان قرضا فامره بقبضه لكرا لان القرض عارة ولهذا يستغنى بلفظ الاعارة  
 فكان الردود عين الماخوذ مطلقا كما فلا يجتمع الصفقتان قال ومن سلم في كرخة امرت السلم  
 ان يكيله المسلم اليه في غير ثوب السلم ففعل وهو غائب لم يكن قضاء لان الامر بالكيل لم يصح لانه  
 لم يصادف ملك الامر لا تحقيق الدين دون العين فصار المسلم المستعير للمخرأ منه ووتد  
 جعل ملك نفسه فيها فصار كالموكل عليه واهم دين فدفع اليه كيسا ليرعا المديون فيصير قرضا  
 ولو كانت اللحظة مشتراة والمسألة بجائها صار قرضا لان الامر صح حيث صادف ملكه لانه

القول في السلم فيه لا يقتصر فيه فان تقايلا السلم لم يمكن لان يشتري من المسلم اليه  
 برأس المال شيئا حتى يقبضه كله لقوله عليه السلام لا تأخذوا من أموالكم شيئا الا بأمر الله  
 الفسخ ولا تأخذ شيئا بالبيع فلا يجعل التصرف فيه قبل قبضه وهذا لان اقالة بيع جديد في حق  
 ثالث ولا يمكن جعل السلم فيه مبيعا سقوطه فجعل رأس المال مبيعا لانه دين مثله الا انه  
 لا يجب قبضه في المجلس لانه ليس في حكم الابتداء من كل وجه وفيه خلاف زفره وحجة  
 عليه ما ذكرناه قال ومن سلم في كرخطة فلما حل الاجل اشترى المسلم اليه من رجل  
 ثوبا أو امرت السلم يقبضه قضاء لم يكن قضاء وان امره ان يقبضه ثم يقبضه لنفسه  
 فلكتاليه ثم اكثاله لنفسه جائز لانه اجتمع الصفقتان بشرط الكيل فلا بد من الكيل  
 مرتين لنهي النبي عليه السلام عن بيع الطعام حتى يجري فيه صاعان وهذا هو محل الحديث  
 على ما رواه المسلم وان كان سابقا لكن قبض السلم فيه لاحق وانه بمنزلة ابتداء البيع لا العين  
 حقيقة وان جعل عينه في حق حكم خاص وهو حرة الاستبدال فيحقق البيع بعد الشراء  
 وان لم يكن سلما وكان قرضا فامره بقبضه لكرا لان القرض عارة ولهذا يستغنى بلفظ الاعارة  
 فكان الردود عين الماخوذ مطلقا كما فلا يجتمع الصفقتان قال ومن سلم في كرخة امرت السلم  
 ان يكيله المسلم اليه في غير ثوب السلم ففعل وهو غائب لم يكن قضاء لان الامر بالكيل لم يصح لانه  
 لم يصادف ملك الامر لا تحقيق الدين دون العين فصار المسلم المستعير للمخرأ منه ووتد  
 جعل ملك نفسه فيها فصار كالموكل عليه واهم دين فدفع اليه كيسا ليرعا المديون فيصير قرضا  
 ولو كانت اللحظة مشتراة والمسألة بجائها صار قرضا لان الامر صح حيث صادف ملكه لانه

[illegible]

و هو من سبغ الاوتار  
 عس  
 و من سبغ الاوتار  
 عس  
 و من سبغ الاوتار  
 عس

فما كنت في يد المشتري بطلت الا قالوا لو هاتيا لبعدها فاذ قال الباطل ان الحق عليه في البيع  
 انما هو الجارية فاليتقي العقد بعد هلاكها فلا تصح الاقالة ابتداءً فلا يتقي اتهماء لاحد من هذه  
 بخلاف بيع المقيضة حيث يصح الاقالة وتبقى بعد هلاك احد العوضين لان كل واحد منهما  
 مبيع فيه قال ومن اسلم الى رجل راها في كرت خنطة فقال السلام ليه شربت ديا وقال رب السلام  
 لم تشتر شيئا فالقول قول المسلم اليه لان رب السلام متعنت في انكاره الصيغة لان المسلم فيه  
 يؤمن على رأس المال في العادة وفي عكسه قالوا يجب ان يكون القول لرب السلام عند أبي حنيفة لا لأنه  
 يدعي الصحة وان كان صاحبه منكرا وعندهما القول للمسلم اليه منكر وانكر الصحة وسقطت  
 من بعد انشاء الله تعالى لو قال السلام اليه يكون له اجل قال رب السلام بل كان له اجل فالقول قول رب السلام  
 لان المسلم اليه متعنت في انكاره حقا له لاجل الفساد لعدم الاجل غير متيقن لمكان الاجتهاد  
 فلا يعتبر النفع في رد رأس المال بخلاف عدم الوصف ففي عكسه القول لرب السلام عند أبي حنيفة  
 علي يكون القول قولك انكر الصحة كرم المال اذا قال للمضارب شرطت لك نصف الربح الا عشرة  
 وقال المضارب بل شرطت لي نصف الربح فالقول لرب المال لانه ينكر استحقاق الربح وانكر  
 الصحة وعند أبي حنيفة رة القول للمسلم اليه لا يندعي الصحة وقد اتفقا على عقد واحد فكانا  
 متفقين على الصحة ظاهرا بخلاف مسألة المضاربة ولا يثبت في البيع الا اعتبار اختلافه فيبقى مجرد  
 ادعاء من مالها مباشرة العقد بصفته له ١٤ اي لم يتفقا فيها على عقد واحد لان الفاسد منها يكون اجازة ١٥  
 دعوى استحقاق الربح اما المسلم فلا يقصر الاصل ان من خرج كلامه تعنتا فالقول لصاحبه  
 بالاتفاق وان خرج خصما ووقع الاتفاق على عقد واحد فالقول للمدعي الصحة عند وعندهما  
 للمدكر لان انكر الصحة قال يجوز السلم في الشيا باذنهين هو لا عرضا وقيمة لا سلم في معلوم

[illegible]

له قوله، هو الآخر الخ اذا انعقد الاستصناع فليس لاحد العاقلين الرجوع عنه واذا لم يكن المصنوع على الاوصاف المطلوبة المبينة كان  
كان المستصنع مختيرا ١٢ المادة ٣٩٢ مجلة الاحكام العدلية (١٣٣)







الحاضر الثمن كل ما يقبض الا نصيبه وكان مستطوعا ادى عن صاحبه انتم قضى دين غيره بغير امره  
 الا يقبض نصيبه بطرق السامه

فلان يرجع عليه وهو اجنبى عن نصيب صاحب فلا يقبضه ولهما ان مضطربا لا يمكنه

الانتفاع بنصيبه الا باء جميع الثمن لان البيع صفقة واحدة وله حق الحبس ما بقي شئ

منه والمضطر يرجع كغير الرهن واذا كان له ان يرجع عليه كان له الحبس عندنا ان لم يستوف حقه

كالويليل بالشراء اذا قضى الثمن من مال نفسه قال ومن اشترى جارية بالدين قال ثم هب

وَقَصَّةٌ فِيهَا نَصْفَانِ لَا يَدْخُلُ فِيهِمَا عَلَى السَّوَاءِ فَيَجِبُ مِنْ كُلِّ أَحَدٍ مِنْهُمَا خَمْسَةٌ مُتَعَقِلَاتٌ لَعَلَّ

اه وويو وبيلواسر جاربه بالعم من الذهب الفضة يحج من الذهب مثاقيل ومن الفضة

وَمِنْهُمْ رَجُلٌ سَمِعَهُ يَقُولُ مَا يَنْصُرُنِي إِلَّا بِنَصْرِ اللَّهِ فَمِنْهُمْ نَفْسٌ مَثَلَهُ

در حقیقت و محذره و ...

عن كوفي الاصل ولا يمكن ان عاينه بالحق ضاع الى الموت

من ١١ اي رعاية من الوصف ١٢ الذي مذكور في ١٣

لا يبقى حق في الجحوة ولا يمكن تداركها كما يحضرنها لما ذكرنا وكذا ما يحضرنها من الجحوة

عليه لا نظيره قال واذا افترق طير في ارض جل فهو لمن اخذ وكذا اذا اختلف فيها وكذا اذا اختلفت

بأخيه كنه صباغ سبقت يدك اليك نبي صيد وان كان يؤخذ بغير حيلة والصيد لمن اخذته

هذا البض لا يصل الصيد لهذا الجب الحناء على المحر بكسر او شيه وصاحب الارض لم يعد

فمنه لذلك فصار كمنصب شبكة للجفاف وبما اذا دخل الصيد دارة او وقع ما نثر من المسكر

[illegible][illegible]

الحمد لله الذي جعلنا من عباده المخلصين  
والمؤمنين الذين هم خير خلق الله  
والذين هم خير خلق الله  
والذين هم خير خلق الله

أقول له كتاب الصرف الذي الصرف باسم النوع بيع وهو مبارلة الأثمان له فيها ببعض والأموال انراغ ثلاثة نوع مضاعفي العقد تمن على كل حال وهو الدرهم

[illegible][illegible][illegible]

## کتاب الصوف

والله هم في ثيابه لم يكن لهم ما لم يكن لهم أو كان مستعدا له بخلاف ما إذا غسل النخل في أرضه لأنه

قال الصر هو البيع اذا كان كل واحد من عوضيه من جنس الاثنان سمي بالحاجة الى النقل  
بدلين من يد اليه والصر هو النقل والمرد لغتان ولا يطلعن الا الزيادة اذ لا ينفع بعينه الصرف  
في المرد لغتان ولا يطلعن الا الزيادة اذ لا ينفع بعينه الصرف

هو الزيادة لغة كذا قال الخليل ومنه سميت العبادة النافلة صرفا قال فان باع فضة بفضة  
او ذهباً بذهب لا يجوز الا مثلا بمثل وان اختلفت في المحررة والصياغة لقوله عليه السلام الذ  
صليته

بالذهب مثلاً مثل وزن بوزن يداً بيد والفضل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال عليه السلام جيداً ورديها  
سواء وقد ذكرناه في الميوع قال ولا بد من قبض العوضين قبل الافتراق لما روينا ونقول

عمره واز استنظره ان يدخل بيته فلا تنظره ولا نه لا بد من قبض احد هما ليخرج العقد  
استنظار ملت فراسن ١١ من استنظار ملت دلا ١٢  
عن الكالى بالكالى ثم لا بد من قبض الاخر تحقيقا للمساواة فلا يتحقق الربوا ولا احدهما يسوئى من  
الى النسبية بالنسبة وهو ممنوع ١٣ مرتبط بقوله لا بد ١٤  
القبض ١٥

الأخر كوجبة السماوية والبايعين كالصومع والبايعين كالصومع والبايعين كالصومع  
 فالله أعلم بالصواب  
 لا كلام في بياضه وإن كان يتعين فبقية شجرة علم التبيين لكونه شئنا خلقه في شرط قبضه اعتبارا  
 بالفضة إن كان بالفضة  
 الشجرة في الدنيا والآخرة

واحدة أو ثمانية في المجلس وأغنى علمه لا يبطل المصداق قول ابن عمر مروان وثبت من سطح قبة  
وكنّا المعتبر ذكرناه في قبض أسير السامية لا خيار المحقرة لا يبطل بأعراض وان باع

الذهب بالفضة جاز التفاضل لعدم المجانسة ووجوب التقابض لقوله عليه السلام الذهب

ان ما نالها من حسناتها ومن غير حسناتها و نزع منها ما هو مبيع على كل حال وهو (بقية

[illegible]

كالمكيل والعشرون فاعلم ان اذا كانت معينة في الوقت تكون مبيعة وان لم تكن معينة فان صحبها حرف الباء وقبلها مبيع فهو من

قول الله تعالى في البيع والبراءة المباحة ما فعل على ظاهره قال ان لم يتقاضا حتى فترق بطل العقد في الحلية  
 لان فيه بياض كان في السيف كان لا يتخلط في البصر لا يملك تسليمه من الضرر ولا يجوز اذات  
 كالمجذع والسقف ان كان يتخلط في السيف بغير رجا البيع والسيف بطل في الحلية لانه امكن افراده  
 فصا كالطوق والحجاية وهذا اذا كانت الفضة المفردة فان كان كذا مثله او اقل منه او لا  
 يندى لا يجوز البيع للبراءة ولا حلة الوجه الصحة من وجوه الفساد من وجهين فترجحت  
 قال ومن باع انا فضة ثم افترقا وقد قبض بعض منه بطل البيع فيما لم يقبض وصح فيما قبض  
 وكان لانه مشترك بينهما لا نصيب لكل فصح فيما وجد شرطه وبطل فيما لم يوجد والفساد طارئا  
 يصح ثم يطل بالافتراق فلا يشيع ولو استحق بعض لانه فاشترى بالخيار ان شاء اخذ الباقي  
 بحصته وان شاء خره لان الشركة عيب في الاناء ومن باع قطعة نفقة ثم استحق بعضها اخذ  
 ما بقي بحصته ولا خيار له لانه لا يضر التبعض قال ومن باع درهمين ودينارا بدينار  
 ودينارين جاز البيع وجعل كل جنسهما بخلافه وقال زفر الشافعي لا يجوز وعلى هذا  
 الخلاف اذا باع كرسية خطية بكره خطية وكرسية شعيرة لهما في المضار الى خلافه التغيير  
 تصرفه لا يقابل الحلية بالجملة ومن قضيت له ان تقسم على الشيوع لاهل التعيين والتغيير لا يجوز  
 وان كان في تصحيح البصر كما اذا اشترى قلبا بعشرة ونوبا بعشرة ثم باعها امرجة لا يجوز ان امكن  
 ضم الروح الى الثوب وكذا اذا اشترى عبدا بالثمن ثم باعه قبل نقد الثمن من البائع مع عبدا  
 بالثمن خمسة لا يجوز في المشتري بالثمن وان امكن تصحيح بصره لا يبيح ان يجمع بين عبده  
 وعبده غيره وقال بعتك احدهما لا يجوز وان امكن تصحيح بصره الى عبدا وكذا اذا باع دهما ونوبا بدرهم

له قوله بطل العقد في الحلية المقتضى والاصل انه متى بيع نقد مع غيره كفضض ومن ركش بنقد من جنسه شرط زيادة مثله  
 (بقية ١٠٩)

في البيع والبراءة المباحة ما فعل على ظاهره قال ان لم يتقاضا حتى فترق بطل العقد في الحلية  
 لان فيه بياض كان في السيف كان لا يتخلط في البصر لا يملك تسليمه من الضرر ولا يجوز اذات  
 كالمجذع والسقف ان كان يتخلط في السيف بغير رجا البيع والسيف بطل في الحلية لانه امكن افراده  
 فصا كالطوق والحجاية وهذا اذا كانت الفضة المفردة فان كان كذا مثله او اقل منه او لا  
 يندى لا يجوز البيع للبراءة ولا حلة الوجه الصحة من وجوه الفساد من وجهين فترجحت  
 قال ومن باع انا فضة ثم افترقا وقد قبض بعض منه بطل البيع فيما لم يقبض وصح فيما قبض  
 وكان لانه مشترك بينهما لا نصيب لكل فصح فيما وجد شرطه وبطل فيما لم يوجد والفساد طارئا  
 يصح ثم يطل بالافتراق فلا يشيع ولو استحق بعض لانه فاشترى بالخيار ان شاء اخذ الباقي  
 بحصته وان شاء خره لان الشركة عيب في الاناء ومن باع قطعة نفقة ثم استحق بعضها اخذ  
 ما بقي بحصته ولا خيار له لانه لا يضر التبعض قال ومن باع درهمين ودينارا بدينار  
 ودينارين جاز البيع وجعل كل جنسهما بخلافه وقال زفر الشافعي لا يجوز وعلى هذا  
 الخلاف اذا باع كرسية خطية بكره خطية وكرسية شعيرة لهما في المضار الى خلافه التغيير  
 تصرفه لا يقابل الحلية بالجملة ومن قضيت له ان تقسم على الشيوع لاهل التعيين والتغيير لا يجوز  
 وان كان في تصحيح البصر كما اذا اشترى قلبا بعشرة ونوبا بعشرة ثم باعها امرجة لا يجوز ان امكن  
 ضم الروح الى الثوب وكذا اذا اشترى عبدا بالثمن ثم باعه قبل نقد الثمن من البائع مع عبدا  
 بالثمن خمسة لا يجوز في المشتري بالثمن وان امكن تصحيح بصره لا يبيح ان يجمع بين عبده  
 وعبده غيره وقال بعتك احدهما لا يجوز وان امكن تصحيح بصره الى عبدا وكذا اذا باع دهما ونوبا بدرهم



و لو في افتراق من غير قصد العقد في الدين ولا يصح الالتماس الى اللئوب لما ذكرنا لو كان المقلد  
المطلقة تحتل مقابلته الفرض في مقابلته الجنس بالجنس انما يطبق متعين تصحيحه في كل  
تصحيح التصرف فيه وفيه تغيير في صفة الأصل لا يبقى موجباً لأصل وهو شوب الملك في كل مقابلته  
الكل وصار هذا كما اذا باع نصف عبد مشترك بين اثنين غيره بنصفه الى نصيبه تصحيح التصرف في كل  
ما أخذ من المسائل ما مسألة المصلحة لا يصح تولى في القلب بصرف الروح كله الى اللئوب في كل  
في المسألة الثانية غير متعين لا يمكن صرح الزيادة على الأصل في المشتري في الثالثة اخيف  
البيع الى البكر هو ليس محل للبيع والمعين ضد وفي الأخيرة انعقد لعقد صحيح والفساد  
في حالة البقاء وكذا في ابتداء قال ومن باع احد عشر درهما عشرة دراهم ودينار  
جاء البيع ويكون العشرة بثلاثها والدينار بدينار لان شرط البيع في المدا هو التماثل على ما بينا  
فالظاهر انه اراد بذلك فبقا الدرهم بالدينار واما جنسان ولا يعتبر التساوي فلهما ولو تبايعا  
فضة بفضة او ذهباً بذهب واحد هما اقل ومع اقلها شيء اخر يبلغ قيمته باقى الفضة جاز البيع  
من غير كراهية وان لم تبلغ فمع الكراهية وان لم يكن له قيمة كالقرب لا يجوز البيع لتحقيق الربو اذا  
الزيادة لا يقابلها عوض فيكون ربوا ومن كان له على اخر عشرة دراهم في حقه الذي عليه العشرة  
دينار ابعثه دراهم ودينار فقاصاً العشرة بالعشرة فهو جائز ومعنى المسألة اذا  
باع بعشرة مطلقة وجهها انه يجب بهذا العقد ان يجب عليه تعيينه بالقبض لما ذكرنا  
والدين ليس بهذا الصفة فلا يقع المقاضاة بنفس البيع لعدم الجائز فاذا انقضى يتضمن ذلك  
فتح الاول والاضافة الى الدين اذ لو كان ذلك يكون استبدال الدين في الاضافة الى الدين في كل

في كل ما ذكرنا من غير قصد العقد في الدين ولا يصح الالتماس الى اللئوب لما ذكرنا لو كان المقلد  
المطلقة تحتل مقابلته الفرض في مقابلته الجنس بالجنس انما يطبق متعين تصحيحه في كل  
تصحيح التصرف فيه وفيه تغيير في صفة الأصل لا يبقى موجباً لأصل وهو شوب الملك في كل مقابلته  
الكل وصار هذا كما اذا باع نصف عبد مشترك بين اثنين غيره بنصفه الى نصيبه تصحيح التصرف في كل  
ما أخذ من المسائل ما مسألة المصلحة لا يصح تولى في القلب بصرف الروح كله الى اللئوب في كل  
في المسألة الثانية غير متعين لا يمكن صرح الزيادة على الأصل في المشتري في الثالثة اخيف  
البيع الى البكر هو ليس محل للبيع والمعين ضد وفي الأخيرة انعقد لعقد صحيح والفساد  
في حالة البقاء وكذا في ابتداء قال ومن باع احد عشر درهما عشرة دراهم ودينار  
جاء البيع ويكون العشرة بثلاثها والدينار بدينار لان شرط البيع في المدا هو التماثل على ما بينا  
فالظاهر انه اراد بذلك فبقا الدرهم بالدينار واما جنسان ولا يعتبر التساوي فلهما ولو تبايعا  
فضة بفضة او ذهباً بذهب واحد هما اقل ومع اقلها شيء اخر يبلغ قيمته باقى الفضة جاز البيع  
من غير كراهية وان لم تبلغ فمع الكراهية وان لم يكن له قيمة كالقرب لا يجوز البيع لتحقيق الربو اذا  
الزيادة لا يقابلها عوض فيكون ربوا ومن كان له على اخر عشرة دراهم في حقه الذي عليه العشرة  
دينار ابعثه دراهم ودينار فقاصاً العشرة بالعشرة فهو جائز ومعنى المسألة اذا  
باع بعشرة مطلقة وجهها انه يجب بهذا العقد ان يجب عليه تعيينه بالقبض لما ذكرنا  
والدين ليس بهذا الصفة فلا يقع المقاضاة بنفس البيع لعدم الجائز فاذا انقضى يتضمن ذلك  
فتح الاول والاضافة الى الدين اذ لو كان ذلك يكون استبدال الدين في الاضافة الى الدين في كل

المقاصة بتقاسم العقيد على ما بيننا من الفضة قد ثبتت بطريق الاقتضاء كما اذا تباعا بالعت ثم بالعت خمس مائة  
 في رواية عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل باع ثوبا بدينار فاشترى به ثوبا بدينارين  
 في رواية عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل باع ثوبا بدينار فاشترى به ثوبا بدينارين  
 في رواية عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل باع ثوبا بدينار فاشترى به ثوبا بدينارين  
 في رواية عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل باع ثوبا بدينار فاشترى به ثوبا بدينارين

المقاصة بتقاسم العقيد على ما بيننا من الفضة قد ثبتت بطريق الاقتضاء كما اذا تباعا بالعت ثم بالعت خمس مائة  
 في رواية عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل باع ثوبا بدينار فاشترى به ثوبا بدينارين  
 في رواية عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل باع ثوبا بدينار فاشترى به ثوبا بدينارين  
 في رواية عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل باع ثوبا بدينار فاشترى به ثوبا بدينارين  
 في رواية عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل باع ثوبا بدينار فاشترى به ثوبا بدينارين

قال

ويأخذ التجار وجهه ثم يحقق المساواة في الوزن وما عرفت من سقطة اعتبار الحق قال اذا كان العت  
 جواز ١٣ مع صدور العقد عن المهر في محله ١٢

على الداهم الفضة فهي فضة وان كان الغالب على الذئير الذهب في ذهابه يعتبر فيها من تحريم  
 التفاضل ما يعتبر في الجاهل حتى لا يجوز بيع الخالصتها ولا بيع بعضها ببعض الامتساك وبافي الوزن  
 وكذا لا يجوز الاستقراض بها الا وزنا لان التقيد لا تخلو عن قليل غش عادة لانها لا تنطبع الا  
 مع الغش وقد يكون الغش خلقيا كما في الردي منه فيلحق القليل بالرداءة والجيد والردية  
 سواء وان كان الغالب عليها الغش فليس في حكم الداهم والذئير اعتبارا للغالب فان اشترى  
 بها فضة خالصة فهو على الوجه التي ذكرناها في حلية السيف فان بيعت بجنسها متفاضلا  
 جاز في الجنس الى خلاف الجنس فهي حكم شيئين فضة وصفرة لكن صرف حتى يشترط  
 القبض في المجلس لوجود الفضة من الجانبين فاذا شرط القبض في الفضة يشترط  
 في الصفرة لا يميز عن الذهب بضر قال رضي الله عنه ومشاينا خذاه لم يمتوا بجواز ذلك في العدل  
 والعتارفة لانها اعترافا لاهوال فديارنا فلو ابيع التفاضل فيه يفتح باب الربا ثم ان كانت تروج بالوزن  
 فالتابع والاستقراض فيها بالوزن وان كانت تروج بالعت فبالعت وان كانت تروج بها  
 فبكل واحد منهما لان المعتبر هو المعتاد فيهما اذ الميزان فيهما نقص فهي مادامت تروج

المقاصة بتقاسم العقيد على ما بيننا من الفضة قد ثبتت بطريق الاقتضاء كما اذا تباعا بالعت ثم بالعت خمس مائة  
 في رواية عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل باع ثوبا بدينار فاشترى به ثوبا بدينارين  
 في رواية عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل باع ثوبا بدينار فاشترى به ثوبا بدينارين  
 في رواية عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل باع ثوبا بدينار فاشترى به ثوبا بدينارين  
 في رواية عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل باع ثوبا بدينار فاشترى به ثوبا بدينارين

المقاصة بتقاسم العقيد على ما بيننا من الفضة قد ثبتت بطريق الاقتضاء كما اذا تباعا بالعت ثم بالعت خمس مائة  
 في رواية عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل باع ثوبا بدينار فاشترى به ثوبا بدينارين  
 في رواية عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل باع ثوبا بدينار فاشترى به ثوبا بدينارين  
 في رواية عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل باع ثوبا بدينار فاشترى به ثوبا بدينارين  
 في رواية عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل باع ثوبا بدينار فاشترى به ثوبا بدينارين



قوله اي يوسف اصم الخ وجوزته ابو يوسف للعرف وهو الاصم كما في الكافي ١٢ مجمع الاخر شرح معلق البحر ص ١٢٢ ج ٢  
قوله اي يوسف اصم الخ وجوزته ابو يوسف للعرف وهو الاصم كما في الكافي ١٢ مجمع الاخر شرح معلق البحر ص ١٢٢ ج ٢

قوله اي يوسف اصم الخ وجوزته ابو يوسف للعرف وهو الاصم كما في الكافي ١٢ مجمع الاخر شرح معلق البحر ص ١٢٢ ج ٢  
قوله اي يوسف اصم الخ وجوزته ابو يوسف للعرف وهو الاصم كما في الكافي ١٢ مجمع الاخر شرح معلق البحر ص ١٢٢ ج ٢

قوله اي يوسف اصم الخ وجوزته ابو يوسف للعرف وهو الاصم كما في الكافي ١٢ مجمع الاخر شرح معلق البحر ص ١٢٢ ج ٢  
قوله اي يوسف اصم الخ وجوزته ابو يوسف للعرف وهو الاصم كما في الكافي ١٢ مجمع الاخر شرح معلق البحر ص ١٢٢ ج ٢

قوله اي يوسف اصم الخ وجوزته ابو يوسف للعرف وهو الاصم كما في الكافي ١٢ مجمع الاخر شرح معلق البحر ص ١٢٢ ج ٢  
قوله اي يوسف اصم الخ وجوزته ابو يوسف للعرف وهو الاصم كما في الكافي ١٢ مجمع الاخر شرح معلق البحر ص ١٢٢ ج ٢

قوله اي يوسف اصم الخ وجوزته ابو يوسف للعرف وهو الاصم كما في الكافي ١٢ مجمع الاخر شرح معلق البحر ص ١٢٢ ج ٢  
قوله اي يوسف اصم الخ وجوزته ابو يوسف للعرف وهو الاصم كما في الكافي ١٢ مجمع الاخر شرح معلق البحر ص ١٢٢ ج ٢

قوله اي يوسف اصم الخ وجوزته ابو يوسف للعرف وهو الاصم كما في الكافي ١٢ مجمع الاخر شرح معلق البحر ص ١٢٢ ج ٢  
قوله اي يوسف اصم الخ وجوزته ابو يوسف للعرف وهو الاصم كما في الكافي ١٢ مجمع الاخر شرح معلق البحر ص ١٢٢ ج ٢

قوله اي يوسف اصم الخ وجوزته ابو يوسف للعرف وهو الاصم كما في الكافي ١٢ مجمع الاخر شرح معلق البحر ص ١٢٢ ج ٢  
قوله اي يوسف اصم الخ وجوزته ابو يوسف للعرف وهو الاصم كما في الكافي ١٢ مجمع الاخر شرح معلق البحر ص ١٢٢ ج ٢

وقول محمد بن انظر للجانبين وقول ابي يوسف في ايسر قال ان اشتري شيئا بنصف درهم فلوس  
جان وعليه ما يباع بنصف درهم من الفلوس كذا اذا قال بدينق فلوس وبغيره فلو حان وقال  
زفر ولا يجوز في جميع ذلك لانه اشترى بالفلوس وانما يتقدم بالعادة لا بالدينق بنصف درهم فلا بد  
من بيان عدلها ونحن نقول ما يباع بالدينق ونصف درهم من الفلوس معلوم عندنا من الكلا  
فيما عتق عن بيان العدة وكذا قال بدينق فلوس بدينق هين فلوس فلهذا اعتدنا ابي يوسف في ما يباع  
بالدينق من الفلوس معلوم وهو المادة لوزن الدرهم من الفلوس فمن محمد بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة  
دون الدرهم لان في العادة المبيعة بالفلوس فيما دون الدرهم فصار معلوما بحكم العادة  
ولا كذلك الدرهم قالوا قول ابي يوسف اصم لاسيما في دينار قال من اعطى صيرفتا درهما  
وقال اعطوني نصفه فلوسا ونصفه نصف الاجرة جازا البيع في الفلوس وبطل فيما يقوم عندهما  
لان بيع نصف درهم بالفلوس جاز وبيع النصف بنصف الاجرة سواء قال لا يجوز على قياس قول  
ابي حنيفة بطل في الكل لان الصفة متقدمة والفساد قوي في شيعة وقد مر نظيره وكذا في لفظ  
الاعطاء كان جوابا لهما هو الصحيح لانها يباعان ولو قال اعطوني نصف درهم فلوسا ونصف  
الاجرة لكانت الاجرة من الفلوس بنصف درهم ونصف درهم من الفلوس بنصف درهم ونصف درهم  
الاجرة بمثابة ما وراعه بازاء الفلوس قال رضي الله عنه وفي كثر نسخ المختصر كالمسألة الثانية  
كتاب الكفالة

قال الكفالة الضم لغته قال الله تعالى واكفلاهما زكريا ثم قيل هما الضمان لانه في المطالبين قيل  
قالا ليس لولا الصقال لكفالة ضمها كفالة بالانفس كفالة بالمال فالكفالة بالنفس حادثة











بفية ١١٢) اجبر القاضى عدل بذلك عنزيره لتصرفه هنا بحسب الختم لبشهادة مستورين اعدول والحبس تعذير







﴿اعرف قول أبي يوسف﴾ واختاره في العداية وغيرها وهو اقرب الاحتمالين ١٢ ملحق الاجماع على هامش مجمع الاخير ٤١٣٤ ج ٢

قوله

فإن كان المبيع مضموناً...

لا بد من كسائر المدين وان تكفل عن المبيع بالمبيع المصحح لانه عين مضمون بغيره وهو الثمن والكفالة  
بلاعيان المضمون وان كانت تصح عندنا خلافاً للشافعي لكن بلاعيان المضمون بنفسها كالمبيع بيعاً  
فأسد والمقبوض على سوم الشراء والمضبوط بما كان مضموناً بغيره كالمبيع والمهون لا مكان أمانة  
كالوديعة والمستعار والمستاجر مال المضاربة والشركة وكفيل بتسليم المبيع قبل القبض أو تسليم الرهن  
بعد القبض إلى الرهن أو تسليم المستاجر المستاجر كونه التزاماً فاعداً ومن استاجر أمانة للمحل  
عليها فان كانت بعينها لا يصح الكفالة بالحمل لانه خارج عن ان كانت بغيره جازت الكفالة لانه  
يمكنه الحمل على اية نفسه والحمل هو المستحق وكذا من استاجر عبداً للخدمة فكفل له رجل بمخدمته  
فهو باطل لما ينال قال ولا تصح الكفالة لا بقبول المكفول في المجلس وهذا عند أبي حنيفة  
محمد وقال أبو يوسف ربه يجوز اذا بلغه فجاز ولم يشترط في بعض النسخ الاجازة والخلاف في الكفالة  
بالنفس والمال جميعاً لانه تصرف والتزام فيستبد به الملتزم وهذا وجه هذه الرواية عند وجه  
التوقف ما ذكرناه في الفصول في النكاح ولها ان في معنى التملك وهو تعليق المطالبة

الضم بين  
الضمان فان ثبت  
الضمان بين المدين والمدين  
فان كان المدين مضموناً...

قوله  
فإن كان المبيع مضموناً...

الضمان بين  
الضمان فان ثبت  
الضمان بين المدين والمدين  
فان كان المدين مضموناً...

المجلة قول أبي يوسف فيمنه العمل به كصدور الأمر السلطاني في ١٢ شري المجلة لمحمد خال الله تعالى في ٣٧ ٣٨ فالتزم على قول أبي يوسف

له قوله اختلف المشايخ فيه الخ ومنهم من قال يصح من الاجنبى وينزل المريض منزلة الطالب لحاجته لتضييق الحال عليه كما ذكرنا في ١١٠

منه فيقوم بها جميعا والموجود بشرطه فلا يتوقف على ما وراء المجلس قال لافي مسئلة واحدة هي  
ان يقول المريض لو ارشده تكفل عني عاقل من الدين فكفل مع غيبة الغرماء جاز لان ذلك وصية  
في الحقيقة ولو كان يصح وان لم يتم المكفل للمكفول ولو كانا قاصدا انما اوضح اذا كان له مال او يقال ان  
قائم مقام الطالب لحاجته اليه تفريقا لثمة وفيه نفع الطالب كما اذا حضر بنفسه وانما  
يصح بهذا اللفظ ولا يشترط القبول لانه يراد به التحقيق دون المساومة ظاهرا في هذه الحالة  
فصار كما لا ريب بالنكاح ولو قال المريض ذلك لاجنبى اختلف المشايخ فيه قال واذا مات

الرجل وعليه ديون ولم يترك شيئا فتكفل عنه رجل للغرماء لم يصح عند ابى حنيفة وقالا  
تصح لان كفل به دين ثابت لانه وجب بحق الطالب لم يوجب له مسقط ولهذا يتيقن في حق احكام الاخر  
وكو تبرع به انسان يصح وكذا يتيقن اذا كان بكفيل اموال ولما كفل به ينساق له لان الدين هو الفعل  
حقيقة وله اوصاف بالوجوب لكنه في الحكم مال لا ديون اليه المالك وقد عجز نفسه وتكلمه ففاته  
عاقبة الاستيفاء فيسقط ضرره والتبرع كاعتد قيام الدين واذا كان بكفيل او لعل فخلقه والافضاء  
الى الاداء باق قال ومن كفل عن رجل الف عليه بامره ففضاه لالف قبل ان يعطيه صاحب المال فليس له

في وضع السائر بذلك عن ابي حنيفة قال لا يصح ان يقرض رجل من اهل بيته مائة دينار  
بمجلس من كان لا يصح الا بقبول المكفول من قبل المجلس عاقل من الدين فكفل مع غيبة الغرماء جاز لان ذلك وصية  
في الحقيقة ولو كان يصح وان لم يتم المكفل للمكفول ولو كانا قاصدا انما اوضح اذا كان له مال او يقال ان  
قائم مقام الطالب لحاجته اليه تفريقا لثمة وفيه نفع الطالب كما اذا حضر بنفسه وانما  
يصح بهذا اللفظ ولا يشترط القبول لانه يراد به التحقيق دون المساومة ظاهرا في هذه الحالة  
فصار كما لا ريب بالنكاح ولو قال المريض ذلك لاجنبى اختلف المشايخ فيه قال واذا مات

في وضع السائر بذلك عن ابي حنيفة قال لا يصح ان يقرض رجل من اهل بيته مائة دينار  
بمجلس من كان لا يصح الا بقبول المكفول من قبل المجلس عاقل من الدين فكفل مع غيبة الغرماء جاز لان ذلك وصية  
في الحقيقة ولو كان يصح وان لم يتم المكفل للمكفول ولو كانا قاصدا انما اوضح اذا كان له مال او يقال ان  
قائم مقام الطالب لحاجته اليه تفريقا لثمة وفيه نفع الطالب كما اذا حضر بنفسه وانما  
يصح بهذا اللفظ ولا يشترط القبول لانه يراد به التحقيق دون المساومة ظاهرا في هذه الحالة  
فصار كما لا ريب بالنكاح ولو قال المريض ذلك لاجنبى اختلف المشايخ فيه قال واذا مات

في وضع السائر بذلك عن ابي حنيفة قال لا يصح ان يقرض رجل من اهل بيته مائة دينار  
بمجلس من كان لا يصح الا بقبول المكفول من قبل المجلس عاقل من الدين فكفل مع غيبة الغرماء جاز لان ذلك وصية  
في الحقيقة ولو كان يصح وان لم يتم المكفل للمكفول ولو كانا قاصدا انما اوضح اذا كان له مال او يقال ان  
قائم مقام الطالب لحاجته اليه تفريقا لثمة وفيه نفع الطالب كما اذا حضر بنفسه وانما  
يصح بهذا اللفظ ولا يشترط القبول لانه يراد به التحقيق دون المساومة ظاهرا في هذه الحالة  
فصار كما لا ريب بالنكاح ولو قال المريض ذلك لاجنبى اختلف المشايخ فيه قال واذا مات





[illegible]

له قوله وكيف ما كان نالنا والمشتري إلى قدر اتفاق صاحب جميع الآخر يقول الصداية وقال وكيف ما كان فالـمـشـتـري للمـشـتـري وهو الكـفـيل  
والرجح أي الزيادة عليه لأنه العاقد ١٢ ص ٣٩ ج ٢

الشهادة لا تكون مشترطاً في البيع ولا هي إقراراً بالملك لأن البيع مرة يوجد من المالك وتارة  
 من غيره ولعله كتب الشهادة ليحفظ الحادثة بخلاف ما تقدم قالوا إذا كتب في الضك باع وهو  
 يملك أو سعياباً ثاقفاً وهو كتب محمد بذلك فهو تسليم لا إذا كتب الشراة على إقرار المتعاقدين

## فصل ثالث

فَالضَّمانُ بِالْأَمَلِ لِأَنَّ الْكَفَالَةَ التَّزَامُ الْمَطْلُوبُ وَهُوَ الَّتِي فِيهَا يَصِيرُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ضَامِنًا لِنَفْسِهِ وَكَأَنَّ  
 الْمَالِ أَمَانَةً فِي يَدِ لَهَا وَالضَّمانُ تَغْيِيرٌ لِكُلِّ شَيْءٍ فَيَزِيدُ عَلَيْهِ كَأَشْرَاطِهِ عَلَى الْمُتَوَعُّعِ وَالْمُسْتَعْبَرِ وَكَأَنَّ  
 رَجُلًا يَأْتِي عَابِدًا صَفْقَةً وَاحِدَةً وَضَمَّنَ أَحَدَهُمَا لِصَاحِبِهِ حَقَّقَتْهُ مِنَ الثَّمَنِ لِأَنَّهُ لَوْ صَحَّ الضَّمانُ  
 مَعَ الشَّرْكِ يَصِيرُ ضَامِنًا لِنَفْسِهِ وَلَوْ صَحَّ فِي نَصِيحَةٍ بِحُضْرَةٍ يُوَدِّي إِلَى قِسْمَةِ الدِّينِ قَبْلَ  
 وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ بِتَخَلُّفِ مَا أَذَابَا عَابِدَ صَفْقَتَيْنِ لِأَنَّهُ لَا شَرْكَةَ إِلَّا تَرَى أَنَّ الْمُشْتَرَى أَنْ يَقْبَلَ نَصِيحَةَ أَحَدِهِمَا

ويقبض ان نقد من حصته وان قبل الكل قال ومن ضمن عن اخراجها ونواش وقسمته فهو  
جائز اما الخراج فقد ذكرناه وهو مخالف الزكوة لانها مجرد فعل ولهذا لا تؤدى بعد موته  
من تركته الا بوصية واما النواش فان اراد بها ما يكون بمقتضى كرم النهر المشترك واجز الخراج  
والموظف لتجهيز الجيش فداء الاسارى وغيرها جازت الكفالة تبعا على الاتفاق وان اراد بها  
ما ليس بحق كالجبايات في زمانا فغير اخلاف المشايخ مرة ومن عيى الى الصحة الامام البزركى  
واما القسمة فقد قيل هي النواش بعينها او حصص منها والرواية يا وقيله النامية للموظفة  
الراتبة والمراد بالنواش ما ينوبه خير راتبوا محكم ما بيناه ومن قال لا خلاف على

[illegible][illegible]









كتاب الحوالة

قال وهو حادثة بالديون قال عليه السلام اجعل على ملي فليشيع ولا ته التزم ما يقدر على تسليمه فتصيح كالكفالة وانما اختصت بالديون لانها تكتب عن النقل والتحويل والتمويل لا العين

قال وتصح الحوالة القرض المحيل والمحال عليه اما المحال فلان الدين حق وهو الذي ينتقل بهما والذمم متفاوتة فلا بد من رضاها واما المحال عليه فلانه يلزمه الدين ولا لزوم بالدين للترامه واما المحيل فالحوالة تصح بدو رضا ذكره في الزيادات لان الترام الدين من المحال عليه

كما اذا كان الذئب بنفسه حاقا قال فان ادع رقيقه العبد فكل به رجل فمركز العبد فقام المدعى البيتانه

كان ضمن الكفيل فميت لان على المولى دفعها على وجه تخلفها بقيمة ما وقل التزم الكفيل دفع الوبعة الموت

بقية القصة واجتمع الاصيل فكذاع الكفيل **قال** واذا كفل العبد عن مولاه بامر فافتق

فأذاه أو كان المولى كفل عنه فأذاه بعد العتق لم يرجع واحدٌ منها على صاحبه وقال زفر بن رجب المال<sup>١</sup> العبد<sup>٢</sup> من<sup>٣</sup> من<sup>٤</sup> من<sup>٥</sup> من<sup>٦</sup> من<sup>٧</sup> من<sup>٨</sup> من<sup>٩</sup> من<sup>١٠</sup> من<sup>١١</sup> من<sup>١٢</sup> من<sup>١٣</sup> من<sup>١٤</sup> من<sup>١٥</sup> من<sup>١٦</sup> من<sup>١٧</sup> من<sup>١٨</sup> من<sup>١٩</sup> من<sup>٢٠</sup> من<sup>٢١</sup> من<sup>٢٢</sup> من<sup>٢٣</sup> من<sup>٢٤</sup> من<sup>٢٥</sup> من<sup>٢٦</sup> من<sup>٢٧</sup> من<sup>٢٨</sup> من<sup>٢٩</sup> من<sup>٣٠</sup> من<sup>٣١</sup> من<sup>٣٢</sup> من<sup>٣٣</sup> من<sup>٣٤</sup> من<sup>٣٥</sup> من<sup>٣٦</sup> من<sup>٣٧</sup> من<sup>٣٨</sup> من<sup>٣٩</sup> من<sup>٤٠</sup> من<sup>٤١</sup> من<sup>٤٢</sup> من<sup>٤٣</sup> من<sup>٤٤</sup> من<sup>٤٥</sup> من<sup>٤٦</sup> من<sup>٤٧</sup> من<sup>٤٨</sup> من<sup>٤٩</sup> من<sup>٥٠</sup> من<sup>٥١</sup> من<sup>٥٢</sup> من<sup>٥٣</sup> من<sup>٥٤</sup> من<sup>٥٥</sup> من<sup>٥٦</sup> من<sup>٥٧</sup> من<sup>٥٨</sup> من<sup>٥٩</sup> من<sup>٦٠</sup> من<sup>٦١</sup> من<sup>٦٢</sup> من<sup>٦٣</sup> من<sup>٦٤</sup> من<sup>٦٥</sup> من<sup>٦٦</sup> من<sup>٦٧</sup> من<sup>٦٨</sup> من<sup>٦٩</sup> من<sup>٧٠</sup> من<sup>٧١</sup> من<sup>٧٢</sup> من<sup>٧٣</sup> من<sup>٧٤</sup> من<sup>٧٥</sup> من<sup>٧٦</sup> من<sup>٧٧</sup> من<sup>٧٨</sup> من<sup>٧٩</sup> من<sup>٨٠</sup> من<sup>٨١</sup> من<sup>٨٢</sup> من<sup>٨٣</sup> من<sup>٨٤</sup> من<sup>٨٥</sup> من<sup>٨٦</sup> من<sup>٨٧</sup> من<sup>٨٨</sup> من<sup>٨٩</sup> من<sup>٩٠</sup> من<sup>٩١</sup> من<sup>٩٢</sup> من<sup>٩٣</sup> من<sup>٩٤</sup> من<sup>٩٥</sup> من<sup>٩٦</sup> من<sup>٩٧</sup> من<sup>٩٨</sup> من<sup>٩٩</sup> من<sup>١٠٠</sup> من<sup>١٠١</sup> من<sup>١٠٢</sup> من<sup>١٠٣</sup> من<sup>١٠٤</sup> من<sup>١٠٥</sup> من<sup>١٠٦</sup> من<sup>١٠٧</sup> من<sup>١٠٨</sup> من<sup>١٠٩</sup> من<sup>١١٠</sup> من<sup>١١١</sup> من<sup>١١٢</sup> من<sup>١١٣</sup> من<sup>١١٤</sup> من<sup>١١٥</sup> من<sup>١١٦</sup> من<sup>١١٧</sup> من<sup>١١٨</sup> من<sup>١١٩</sup> من<sup>١٢٠</sup> من<sup>١٢١</sup> من<sup>١٢٢</sup> من<sup>١٢٣</sup> من<sup>١٢٤</sup> من<sup>١٢٥</sup> من<sup>١٢٦</sup> من<sup>١٢٧</sup> من<sup>١٢٨</sup> من<sup>١٢٩</sup> من<sup>١٣٠</sup> من<sup>١٣١</sup> من<sup>١٣٢</sup> من<sup>١٣٣</sup> من<sup>١٣٤</sup> من<sup>١٣٥</sup> من<sup>١٣٦</sup> من<sup>١٣٧</sup> من<sup>١٣٨</sup> من<sup>١٣٩</sup> من<sup>١٤٠</sup> من<sup>١٤١</sup> من<sup>١٤٢</sup> من<sup>١٤٣</sup> من<sup>١٤٤</sup> من<sup>١٤٥</sup> من<sup>١٤٦</sup> من<sup>١٤٧</sup> من<sup>١٤٨</sup> من<sup>١٤٩</sup> من<sup>١٥٠</sup> من<sup>١٥١</sup> من<sup>١٥٢</sup> من<sup>١٥٣</sup> من<sup>١٥٤</sup> من<sup>١٥٥</sup> من<sup>١٥٦</sup> من<sup>١٥٧</sup> من<sup>١٥٨</sup> من<sup>١٥٩</sup> من<sup>١٦٠</sup> من<sup>١٦١</sup> من<sup>١٦٢</sup> من<sup>١٦٣</sup> من<sup>١٦٤</sup> من<sup>١٦٥</sup> من<sup>١٦٦</sup> من<sup>١٦٧</sup> من<sup>١٦٨</sup> من<sup>١٦٩</sup> من<sup>١٧٠</sup> من<sup>١٧١</sup> من<sup>١٧٢</sup> من<sup>١٧٣</sup> من<sup>١٧٤</sup> من<sup>١٧٥</sup> من<sup>١٧٦</sup> من<sup>١٧٧</sup> من<sup>١٧٨</sup> من<sup>١٧٩</sup> من<sup>١٨٠</sup> من<sup>١٨١</sup> من<sup>١٨٢</sup> من<sup>١٨٣</sup> من<sup>١٨٤</sup> من<sup>١٨٥</sup> من<sup>١٨٦</sup> من<sup>١٨٧</sup> من<sup>١٨٨</sup> من<sup>١٨٩</sup> من<sup>١٩٠</sup> من<sup>١٩١</sup> من<sup>١٩٢</sup> من<sup>١٩٣</sup> من<sup>١٩٤</sup> من<sup>١٩٥</sup> من<sup>١٩٦</sup> من<sup>١٩٧</sup> من<sup>١٩٨</sup> من<sup>١٩٩</sup> من<sup>٢٠٠</sup> من<sup>٢٠١</sup> من<sup>٢٠٢</sup> من<sup>٢٠٣</sup> من<sup>٢٠٤</sup> من<sup>٢٠٥</sup> من<sup>٢٠٦</sup> من<sup>٢٠٧</sup> من<sup>٢٠٨</sup> من<sup>٢٠٩</sup> من<sup>٢١٠</sup> من<sup>٢١١</sup> من<sup>٢١٢</sup> من<sup>٢١٣</sup> من<sup>٢١٤</sup> من<sup>٢١٥</sup> من<sup>٢١٦</sup> من<sup>٢١٧</sup> من<sup>٢١٨</sup> من<sup>٢١٩</sup> من<sup>٢٢٠</sup> من<sup>٢٢١</sup> من<sup>٢٢٢</sup> من<sup>٢٢٣</sup> من<sup>٢٢٤</sup> من<sup>٢٢٥</sup> من<sup>٢٢٦</sup> من<sup>٢٢٧</sup> من<sup>٢٢٨</sup> من<sup>٢٢٩</sup> من<sup>٢٣٠</sup> من<sup>٢٣١</sup> من<sup>٢٣٢</sup> من<sup>٢٣٣</sup> من<sup>٢٣٤</sup> من<sup>٢٣٥</sup> من<sup>٢٣٦</sup> من<sup>٢٣٧</sup> من<sup>٢٣٨</sup> من<sup>٢٣٩</sup> من<sup>٢٤٠</sup> من<sup>٢٤١</sup> من<sup>٢٤٢</sup> من<sup>٢٤٣</sup> من<sup>٢٤٤</sup> من<sup>٢٤٥</sup> من<sup>٢٤٦</sup> من<sup>٢٤٧</sup> من<sup>٢٤٨</sup> من<sup>٢٤٩</sup> من<sup>٢٥٠</sup> من<sup>٢٥١</sup> من<sup>٢٥٢</sup> من<sup>٢٥٣</sup> من<sup>٢٥٤</sup> من<sup>٢٥٥</sup> من<sup>٢٥٦</sup> من<sup>٢٥٧</sup> من<sup>٢٥٨</sup> من<sup>٢٥٩</sup> من<sup>٢٦٠</sup> من<sup>٢٦١</sup> من<sup>٢٦٢</sup> من<sup>٢٦٣</sup> من<sup>٢٦٤</sup> من<sup>٢٦٥</sup> من<sup>٢٦٦</sup> من<sup>٢٦٧</sup> من<sup>٢٦٨</sup> من<sup>٢٦٩</sup> من<sup>٢٧٠</sup> من<sup>٢٧١</sup> من<sup>٢٧٢</sup> من<sup>٢٧٣</sup> من<sup>٢٧٤</sup> من<sup>٢٧٥</sup> من<sup>٢٧٦</sup> من<sup>٢٧٧</sup> من<sup>٢٧٨</sup> من<sup>٢٧٩</sup> من<sup>٢٨٠</sup> من<sup>٢٨١</sup> من<sup>٢٨٢</sup> من<sup>٢٨٣</sup> من<sup>٢٨٤</sup> من<sup>٢٨٥</sup> من<sup>٢٨٦</sup> من<sup>٢٨٧</sup> من<sup>٢٨٨</sup> من<sup>٢٨٩</sup> من<sup>٢٩٠</sup> من<sup>٢٩١</sup> من<sup>٢٩٢</sup> من<sup>٢٩٣</sup> من<sup>٢٩٤</sup> من<sup>٢٩٥</sup> من<sup>٢٩٦</sup> من<sup>٢٩٧</sup> من<sup>٢٩٨</sup> من<sup>٢٩٩</sup> من<sup>٣٠٠</sup> من<sup>٣٠١</sup> من<sup>٣٠٢</sup> من<sup>٣٠٣</sup> من<sup>٣٠٤</sup> من<sup>٣٠٥</sup> من<sup>٣٠٦</sup> من<sup>٣٠٧</sup> من<sup>٣٠٨</sup> من<sup>٣٠٩</sup> من<sup>٣١٠</sup> من<sup>٣١١</sup> من<sup>٣١٢</sup> من<sup>٣١٣</sup> من<sup>٣١٤</sup> من<sup>٣١٥</sup> من<sup>٣١٦</sup> من<sup>٣١٧</sup> من<sup>٣١٨</sup> من<sup>٣١٩</sup> من<sup>٣٢٠</sup> من<sup>٣٢١</sup> من<sup>٣٢٢</sup> من<sup>٣٢٣</sup> من<sup>٣٢٤</sup> من<sup>٣٢٥</sup> من<sup>٣٢٦</sup> من<sup>٣٢٧</sup> من<sup>٣٢٨</sup> من<sup>٣٢٩</sup>

وَمَعْنَى الْوَجْدِ الْأَوَّلَانِ لَا يَكُونُ عَلَى الْعَبِيدِ دِينَ حَتَّى تَصَحَّ كِفَالَتُهُمَا لِمَا لَمْ يَكُنْ لِمَوْلَا ذَاكَانِ بِأَمْرِهِ أَمَّا كِفَالَتُهُمَا

عن العبد ففتح على كل حال له انه تحقق الوجه بالرجوع وهو الكفالة بامر المانع وهو الرزق ذال

ولما انها وقعت غير موجبة للرجوع لان المولى لا يستوجب على عبده ديناً واذا العبد على مولاه  
 استغنى عن غيره من المولى

فلا تقلب موجة ابد المن كفر عن عيـه بغير امة فاجازة ولا يجوز الكفالة بمال الكفاية تحتر تكفل

بهم واعبد لانهم ثبتت مع السابق فالظاهر في صحة الففالة ولا انه لو عجز نفسه سقط

ولا يملأ آية على هذا الوجه في دمه القليل وأتينا مطقينا في معنى الصم لان من شره  
 وهران ليعطى بغير الكليل نفسه كما سقط بغير الاصل نفسه ا ع

هـ خاد و بنان سعیدیه کان یسما بے بی قول ابی حنیفہ رحمۃ اللہ علیہ لانہ مالک کتاب عند

الرشاد الاول	الحجۃ	کتب	الزمن ذکار المجلد بعض الزمن ذکار الزمن ذکار
--------------	-------	-----	--

قال وهو حائز بالمدون قال علي السلام. انما علم من اهل الفلانة ولا يتبعهما وقد راعى

فصل في معرفة كماله وأما اختصاصه بالديون لأنها تبتنى عن النقل والتحويل والديون لا يلاؤم العبد

قَالَ وَتَصَحَّاحُ الْقَبْرَاءِ الْحَيْلُ وَالْمُحْتَالُ وَالْمُحْتَالُ عَلَيْهِ أَمَّا الْمُحْتَالُ فَلَانِ الْدِّينَ حَقٌّ وَهُوَ الْفَمِ

يُنْقَلُ بِهَا وَالذَّمُّ مَتَّاهٌ وَقَوْلُهُ مِنْ رِضَاةٍ وَأَمَّا الْحَتَاءُ عَلَيْهِ فَلَا تَنْقُضُهُ الدِّينُ وَلَا الزُّوْمُ بِأَنْ يَدُونَ

لنأمره وأما الجمل فالحالة تفصح بذكره في الزيادات لأن الترام اليه من المحتال عليه

له قوله ان الافلاس لا يتحقق بحكم القاضى عنده الى مظاهر كلامهم متوناً وشروحات صحيحة قول الامام ونقل نصيحة العلامة  
 قاسم ولم ارب من صحح توليها نعم كقولنا في صحة الحج على السفينة صيانة لماله ١٢ رد المحتار ص ٣٢٦ ج ٤

[illegible][illegible][illegible]

## کتاب ادب القاضی

[illegible]

له قوله كتب اواب القاضى الى اعلم بان القضاء بالحق من اقوى الفرائض بعد الايمان بالله تعالى وهو من اشرف العبادات لاجله  
ثبت الله تعالى لآدم عليه السلام اسم الخلافة فقال جل جلاله انى جاعل فى الارض خليفة واثبت ذلك (فيه ٣٣)





منه من غير أن يملكه...  
الاستدلال على أن...  
١٣٣

يسد ذلك من طلبه على نفسه فيمن أجبر عليه توكل على ربه فيله ثم يجوز التقلد من...  
السلطان الجاهل من العدل...  
والتابعين...  
بخلاف ما إذا كان...  
السجلات وغيرها...  
البيان من حيث...  
المعزول...  
السؤال...  
الزعم...  
وإذا كان...

السؤال...  
الزعم...  
وإذا كان...

منه من غير أن يملكه...  
الاستدلال على أن...  
١٣٣

منه من غير أن يملكه...  
الاستدلال على أن...  
١٣٣

منه من غير أن يملكه...  
الاستدلال على أن...  
١٣٣

السؤال...  
الزعم...  
وإذا كان...

منه من غير أن يملكه...  
الاستدلال على أن...  
١٣٣

منه من غير أن يملكه...  
الاستدلال على أن...  
١٣٣

135

وينظر فلم يأن فعل القاض المعزول حق ظاهر فلا يعجل كذا يؤدى إلى بطلان حق الغير فينظر في الواضع  
وارتقاء الوقوف فيمن عليه ما تقوى به الميتة ويعتوب من هو في يده لأن كل ذلك حجة ولا يقبل  
قول المعزول لما بيناه إلا أن يعتزل الذي هو في يده أن المعزول سلمها اليه فيقبل قولها لان  
ثبت باقراية ان اليه كانت للقاضي في صلح قرار القاضي كنه في يده في الحال لا اذا بدأ بالقرار لغيره  
ثم اقر بتسليم لقاضي فيسلم ما في يده الى المقر الاول لسبق حقه وضمن قيمة للقاضي باقراية الثاني  
ويسلم الى المقر له من جهة القاضي قال المجلس الحكم جلوسا ظاهرا في المسجد كذا لا يشتبه مكانه على  
الغرماء وبعض المقيمين والمسجد الجامع اولي لاننا شرفه قال المشافعي يكره الجلوس في المسجد  
للقضاء لان محض الشك وهو نجس بالنسب والخاصة هي ممنوعة عن دخولنا قوله عليه  
السلام انما بنيت المساجد للذكر لله تعالى الحكم وكان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم  
يفصل الخصومة في معتكفه وكان الخلفاء الراشدون كانوا يجلسون في المساجد لفصل الخصومات  
ولا القضاء عبادة فيجوز اقامتها في المسجد كالصلوة ومحاسنة الشك في اعتقاده لان ظاهره  
فلا يمنع من دخوله والخاصة تنهيها ففتح القاضي اليها او الى باب المسجد ويبعث من  
يفصل بينهما وبين خصمها كما اذا كانت الخصومة في الدابة ولو جلس في داره لا بأس وبأذن  
للناس بالدخول فيها ويجلس مع من كان يجلس قبل ذلك لان في جلوسه وحده قسمة  
قال لا يقبل هدية الا من ذي رحم محرم او من جرت عادته قبل القضاء بمهادته لان الاول  
صلة الرحم والثاني ليس للقضاء بل جري على العادة وفيما وراء ذلك يصير كل بقضائه حجة  
لو كانت للقريب خصومة لا يقبل هديته وكان اذا زاد المهدي على المعتاد او كانت له

[illegible][illegible]



[illegible]





(بقية ١٣٨) قديم لا يبطل ومراجعة الحق خير من التماهى في الباطل الفهم الفهم فيما يختلج في صدرك معالم يبلخك في القرآن

والذين يفتخرون على بعض الأعداء في مداف أو طيناني ولأد أو قرابة أو مجربا عليه شهادة مزور (بغية ١٢١)

(بقية ١٢٠) فان الله تعالى منكم السروني رواية السرائر ودرأ عنكم بالبيات اياك والغضب والقلق والضح والفا ذى بالناس  
للخصوم في موطن الحق الذي يوجب الله سبحانه وتعالى به الاجر ويحسن به الذخر وان من يخلص نيته فيما بينه وبين الله تعالى

نوعه من الله سبحانه وتعالى من اجل مهنه وخزان رحمة والسلام ١٣ بدائع الصنائع ص ٧٩

نوعه من الله سبحانه وتعالى من اجل مهنه وخزان رحمة والسلام ١٣ بدائع الصنائع ص ٧٩

نوعه من الله سبحانه وتعالى من اجل مهنه وخزان رحمة والسلام ١٣ بدائع الصنائع ص ٧٩

نوعه من الله سبحانه وتعالى من اجل مهنه وخزان رحمة والسلام ١٣ بدائع الصنائع ص ٧٩

نوعه من الله سبحانه وتعالى من اجل مهنه وخزان رحمة والسلام ١٣ بدائع الصنائع ص ٧٩

نوعه من الله سبحانه وتعالى من اجل مهنه وخزان رحمة والسلام ١٣ بدائع الصنائع ص ٧٩







منها لا تفتي مستطيل وهو غير نافذ فليس لاهل الزائفة الاولى ان يفتحقوا بان الزائفة القصوى لان فتحه  
المور لا حق له في المورد هو لا هاهنا خصوصاً حتى لا يكون لاهل الاولى فيما بيع فيها حق الشفعة  
بخلاف النافذة لان المورد فيها حتى العامة قيل المنع من المورد من فتح الباب لا يرفع جداره ولا يصح  
ان المنع من الفتح لا يبعد لفتح لا يمكن المنع من المورد في كل ساعة ولا نه عساه يدعى الحق في القصوى  
بتركيب الباب وان كانت مستندة قد لزق طرفاها فلهم ان يفتحوا بابا لان لكل واحد منهم حق المورد  
كلها اذ هي صاحبة مشتركة قوله اذ اشتركون في الشفعة اذ بيعت دار منها قال ومن ادعى في دار  
ادعى وانكرها الذي هي في يده ثم صالح منها كافر وجازر وهي مسألة الصلح على انكار سند ذكره  
في الصلح انشاء الله تعالى والمدعى ان كان مجهولاً فالصلح على معلوم عن مجهول جائز عندنا  
لان جهالة في الساقط فلا تقضي الى المنازعة على ما عرف قال ومن ادعى ان في رجل انه  
وهي الهبة في وقت فسل البينة فقال حمد في الهبة فاشترتها واقام المدعى البينة على الشراء قبل الو  
الذي يدعى فيه الهبة لا تقبل بينته لظهور التناقص اذ هو يدعى الشراء بعد الهبة وهم شهد  
به قبلها ولو شهدوا به بعد ما قبل لوضوح التوفيق ولو كان ادعى الهبة ثم اقام البينة على الشراء  
قبلها ولم يقل حمد في الهبة فاشترتها لم تقبل ايضاً ذكره في بعض النسخ لان ادعى الهبة اقرامنه  
بالملك للواحد عوى الشراء رجوع منه فعل متناقصاً لانه اذ ادعى الشراء بعد الهبة لا تقبل  
ملكه عندنا ومن قال ان الشراء من هذه الحجة فانكره الاخران اجمع البائع على ترك الخصومة  
وسعى لبطاها لان المشتري لما حجه كان في حجة من جهة الفسخ ثبت بطلان حجة فاذ اعزم  
البائع على ترك الخصومة الفسخ ويجوز العزم وان كان لا يثبت الفسخ ففقد اثره بالفعول هو

له قوله وان كانت مستديرة قد تفرقت طرفاتها الى النظم هذا البحث في الهداية ص ٣٨٩ ج ٤ حيث قال في كتاب الشفعة  
ان كانت سكة غير نافذة ينشعب منها سكة غير نافذة وهي مستطيلة \*



وذكر القدرى انه قد قبل ايضا لان المحل هو المدة قد يؤخذ بالشغب على يابه فيام بعض وكلايه  
بأرضائه ولا يعجز عن دفعه بعد ذلك فامكن التوفيق قال ومن ادعى على غيره ببيع جاريته فقال له  
ابحها منك قط فاقام البيت على الشراء فوجد بها اصدعا اذا فاقام البائع البيت انه يرى الميراث عيب  
لم تقبل بيته البائع وعن ابى يوسف انه تقبل اعتبارا بما ذكرنا وجب الظاهر ان شرط البراءة تغيير للعقد من  
اقتضاء وصفه السلافة الى غيره فيستبعد وجوب البيع وقد ذكره فكان مناقضا بخلافه لا بد من قوله قد يقضى  
وان كان باطلا على ما قال ذكره كتيب في اسفله ومن قام بهذا الذكر هو ولي ما في انشاء الله تعالى  
او كتب في الشراء فعلى ان خلاص لك وتسليمه انشاء الله تعالى لطل المذكر وهذا عندنا بحقيقة  
وقال انشاء الله تعالى هو على خلافه على من قام بذلك الحق وقولها استحسان ذكره في الاقوال  
الاستثناء ينضم الى ما يليه لان الذكر للاستيثاق وكذا الاصل في الكلام الاستبدال وله ان الكل  
واحد بحكم العطف فيصرف الى الملحق كما في الكلمات المعطوفة مثل قوله عبده حوامرته طالق عليه  
المشء البيت الله تعالى ان شاء الله وتكون فوجا قالوا لا يلتجى بجيصة كفاصل المسكوت  
فصل في لقضاء بالمواريث قال واذا مات نصراني فجاءت امرأته مسلمة وماتت  
اسلمت بعد موته وقالت الورثة اسلمت قبل موته فالقول قول الورثة وقال فيهم القول قولها لان  
الاسلام حادث فيضاف الى قولها لوقات ولما انسابها من انك في الحثيث فيمضي بحكم الحال كما  
في غير اناء الطائفة وهذا ظاهر نعتبه للرفع وهو يعتبر للاستحقاق ولو ماتت مسلمات امرأته  
نصرانية فجاءت مسلمة بعد موته وقالت اسلمت قبل موته وقالت الورثة اسلمت بعد موته  
فالقول قولها ايضا ولا يحكم الحال لان الظاهر لا يصلح حجة للاستحقاق وهي محتاجة الى الورثة

الاشارة الى ان المحل هو المدة قد يؤخذ بالشغب على يابه فيام بعض وكلايه  
بأرضائه ولا يعجز عن دفعه بعد ذلك فامكن التوفيق قال ومن ادعى على غيره ببيع جاريته فقال له  
ابحها منك قط فاقام البيت على الشراء فوجد بها اصدعا اذا فاقام البائع البيت انه يرى الميراث عيب  
لم تقبل بيته البائع وعن ابى يوسف انه تقبل اعتبارا بما ذكرنا وجب الظاهر ان شرط البراءة تغيير للعقد من  
اقتضاء وصفه السلافة الى غيره فيستبعد وجوب البيع وقد ذكره فكان مناقضا بخلافه لا بد من قوله قد يقضى  
وان كان باطلا على ما قال ذكره كتيب في اسفله ومن قام بهذا الذكر هو ولي ما في انشاء الله تعالى  
او كتب في الشراء فعلى ان خلاص لك وتسليمه انشاء الله تعالى لطل المذكر وهذا عندنا بحقيقة  
وقال انشاء الله تعالى هو على خلافه على من قام بذلك الحق وقولها استحسان ذكره في الاقوال  
الاستثناء ينضم الى ما يليه لان الذكر للاستيثاق وكذا الاصل في الكلام الاستبدال وله ان الكل  
واحد بحكم العطف فيصرف الى الملحق كما في الكلمات المعطوفة مثل قوله عبده حوامرته طالق عليه  
المشء البيت الله تعالى ان شاء الله وتكون فوجا قالوا لا يلتجى بجيصة كفاصل المسكوت  
فصل في لقضاء بالمواريث قال واذا مات نصراني فجاءت امرأته مسلمة وماتت  
اسلمت بعد موته وقالت الورثة اسلمت قبل موته فالقول قول الورثة وقال فيهم القول قولها لان  
الاسلام حادث فيضاف الى قولها لوقات ولما انسابها من انك في الحثيث فيمضي بحكم الحال كما  
في غير اناء الطائفة وهذا ظاهر نعتبه للرفع وهو يعتبر للاستحقاق ولو ماتت مسلمات امرأته  
نصرانية فجاءت مسلمة بعد موته وقالت اسلمت قبل موته وقالت الورثة اسلمت بعد موته  
فالقول قولها ايضا ولا يحكم الحال لان الظاهر لا يصلح حجة للاستحقاق وهي محتاجة الى الورثة

(بقي ١٣٤) عاد فقال نعم كنت مؤمرا وكذا وفتيتك الذي ادبرته منه واشتبه دعواه هذه اندفعت دعوى المدعى ٢ لانه  
يملك توفيق الهام الذي يرى مناقضا وفعه المدعى ايضا يرفع المناقض ١٢ شرح المجلة لسليم بن ستم ص





فَمَنْ مَلَاحِي الْمَسَالِينَ صَلَّاهُ يَهْوَى فِيهِ الزَّوْجَةُ وَإِنْ أَوْصَى بِتِلْكَ مَالَهُ فَهُوَ عَلَى تِلْكَ  
فَرَا ١٢

١٢٩  
 كان له ان يمنع وقوله وظلم اى ميل عن سواء السبيل  
 ويصيب كاطنه البعض قال اذا كانت اليد في يد ج  
 بينه وبين اخيه فلا زال الغائب قضى له بالنصف وترك  
 من يكفل وهذا عندنا حنفية وقالوا ان كان الذي  
 ان لم يجد ترك في يده لهما ان يحكما خاترا فلا يترك الم  
 وقع لليت مقصودا واحتمال كون مختارا لليت ثابت فلا  
 بقضاء القاضى الظاهر عدم الاحتج في المستقبل لصير  
 في منقول فقد قيل يؤخذ منه بالاتفاق لا يحتاج فيه الى  
 محضنة بنفسها ولها ايما لك الوصى بيع المنقول على  
 والاخر والعقر على الصغير قيل المنقول على الخلاف ايضا  
 وانما لا يؤخذ بالكفيل كنه انشاء اختصاصه والقاضى  
 لا يحتاج الى عاقبة البينة ويسلم اليه النصيب لا لالقه  
 يستحق له وعليه يئا كان او عين لا لا القضاة عليه  
 خليفة عنه في ذلك بخلافه لاستيفاء النفس كانه عام  
 لا يستوفى لانصيبه وصار كما اذا قامت البينة بد  
 احد الورثة اذ اكان الكل في يد ذكره في الجامع لانهم لا  
 يدع ومن قال مالى المساكين صدقة فهو على ما فيه الزكاة



قال لا يكون النوع عن الوكالة حتى يشهد عنده شاهدان او رجل عدل وهذا عندنا بحقيقة شروقا لا هو

والاول سواء لانهم العامة لا يوجبوا الواحد فيها كآية ولا ينطبقون له فيكون شهادة من جبهته شرط  
احد شرطها وهو العداء والعداوة بخلاف الاول فبخلاف هو اللوكل ان عبادتهم كعبادة المرسل للحاجة  
اللا لاسال وعلى هذا الخلاف اخبر المولى بمجانبتيه عبد الله والشفيع والكبير المسلم الذي لم يحضر

قال واذا باع القاضى لوامية محمد بن المغيرة واخذ المالك فضاء واستحق العبد لم يضمن لان  
 المدين القاضى قائم مقام القاضى والقاضى قائم مقام المدين وكل واحد منهما كاي شخصه ضمان  
 كاي شخصه ضمان لان المدين القاضى قائم مقام القاضى والقاضى قائم مقام المدين وكل واحد منهما كاي شخصه ضمان  
 لان البيع واقع لهم فيرجع عليهم عند تعد الرجوع الى العاقد كما اذا كان العاقد محجبا  
 في الرجوع اليه عند تعد الرجوع الى العاقد كما اذا كان العاقد محجبا

عليه ولهذا يباع بطلبهم وإن أمر القاضى الوصى ببيع المغرماء ثم استحق لومات قبل القبر  
 العبد ١٢ العبد ١٢ العبد ١٢ العبد ١٢  
 وضاع المال رجع المشتري على الوصى لأنه عاقد نيابة عن الميت وإن كان باقاة القاضى  
 العبد ١٢ العبد ١٢ العبد ١٢ العبد ١٢

فصار كما اذا باع بنفسه قال ويرجع الوص على الغرماء لانه عامل لهم وان ظهر له الميت مال  
يرجع الغريم فيه بدينه قالوا ويجوز ان يقال يرجع بالمائة التي غرمها ايضا لانه محقق في امر  
الميت والوارث اذا باع له منزلة الغريم لانه اذا لم يكن في التركة دين كان العاقد عاملا له

**فصل** <sup>الـ</sup> **اخر** وادخل القاضى قد قضيت على هذا بالرحم فارجمه أو بالقطع فاقطعه

أوالضرب فاضربه وسعك أن تفعل وعن محمد بن أبيه أنه رجع عن هذا وقال لا تأخذ بقول  
حتى تعين الحجج لأن قوله محتمل الغلط والخطاء والتدراك غير ممكن وعلى هذه  
الرواية لا يقبل كتابه واستحسن المشايخ هذه الرواية لفساد حال أكثر القضاة

[illegible]

في زماننا لا في كتاب القاضى للحاجة اليه وجمها هو الرولية انتم اخبر عن امر على انشاء فيقبل  
 لخلوه عن النعمة ولان طاعة اول الامر واجبة وفي تصديق طاعة وقال الامام ابو منصور  
 ان كان هذا لا يمكن قبول قوله لان هذا مفسد في الخطأ والخيانة وان كان عدا جاهلا يستفسر فان  
 احسن التفسير وجب تصديقه والافراد ان كان جاهلا فاسقا او عالما فاسقا لا يقبل الا  
 ان يعين سبب الحكم لتهمة الخطأ والخيانة قال واذا عثر القاضى فقال لرجل اخذت منك الف  
 ودفعته الي فلان قد قضيت به اليك فقل الرجل اخذتها فاقول قول القاضى كذا  
 لوقال قضيت بقطع يدك في حق هذا اذا كان الذي قطعت به يده والذى اخذ منه المال قريبن ففعل  
 ذلك هو قاض ووجه انهما لما اتفقا ففعل ذلك وقضائه كان الظاهر شاهدا له اذ القاضى لا يقضى  
 بالبحر ظاهر ولا يمين عليه لانه ثبت فعله في قضائه بالتصادق ولا يمين على القاضى ولو اقر  
 القاطع او اخذ بقرينة القاضى لا يضمن ايضا لانه فعله في حال القضاء ودفع القاضى صحيح كما اذا  
 كان معاينا ولو زعم المقطوع يده او ما خفى ماله انه فعل ذلك قبل التقليد او بعد العزل  
 فالقول للقاضى ايضا وهو الصحيح لانه اسند فعله الى حالة معجزة منافية للضمان قصار كما اذا قال  
 طلقت واعتقت وانا بعمون وانبجون منه كان معجزة او اقر القاطع لو اخذ في هذه الفصل  
 بما اقره القاضى يضمن لان اقره اسبب الضمان وقول القاضى مقبول في دفع الضمان عن نفسه لا يبطال  
 سبب الضمان على غير هذا الاول لانه ثبت فعله في قضاء بالتصادق ولو كان المال في الامانة قائما وقد  
 اقره القاضى للقاضى الماخوف منه المال صدق القاضى في ان فعله في قضاء لو ادعى في غير قضاء  
 يؤخذ منه لان اقره ان اليد كانت له فلا يصدق في دعوى تملكه الا بحجة وقول المعزول في ليس بحجة  
 في الاقرار ولو كان

في زماننا لا في كتاب القاضى للحاجة اليه وجمها هو الرولية انتم اخبر عن امر على انشاء فيقبل  
 لخلوه عن النعمة ولان طاعة اول الامر واجبة وفي تصديق طاعة وقال الامام ابو منصور  
 ان كان هذا لا يمكن قبول قوله لان هذا مفسد في الخطأ والخيانة وان كان عدا جاهلا يستفسر فان  
 احسن التفسير وجب تصديقه والافراد ان كان جاهلا فاسقا او عالما فاسقا لا يقبل الا  
 ان يعين سبب الحكم لتهمة الخطأ والخيانة قال واذا عثر القاضى فقال لرجل اخذت منك الف  
 ودفعته الي فلان قد قضيت به اليك فقل الرجل اخذتها فاقول قول القاضى كذا  
 لوقال قضيت بقطع يدك في حق هذا اذا كان الذي قطعت به يده والذى اخذ منه المال قريبن ففعل  
 ذلك هو قاض ووجه انهما لما اتفقا ففعل ذلك وقضائه كان الظاهر شاهدا له اذ القاضى لا يقضى  
 بالبحر ظاهر ولا يمين عليه لانه ثبت فعله في قضائه بالتصادق ولا يمين على القاضى ولو اقر  
 القاطع او اخذ بقرينة القاضى لا يضمن ايضا لانه فعله في حال القضاء ودفع القاضى صحيح كما اذا  
 كان معاينا ولو زعم المقطوع يده او ما خفى ماله انه فعل ذلك قبل التقليد او بعد العزل  
 فالقول للقاضى ايضا وهو الصحيح لانه اسند فعله الى حالة معجزة منافية للضمان قصار كما اذا قال  
 طلقت واعتقت وانا بعمون وانبجون منه كان معجزة او اقر القاطع لو اخذ في هذه الفصل  
 بما اقره القاضى يضمن لان اقره اسبب الضمان وقول القاضى مقبول في دفع الضمان عن نفسه لا يبطال  
 سبب الضمان على غير هذا الاول لانه ثبت فعله في قضاء بالتصادق ولو كان المال في الامانة قائما وقد  
 اقره القاضى للقاضى الماخوف منه المال صدق القاضى في ان فعله في قضاء لو ادعى في غير قضاء  
 يؤخذ منه لان اقره ان اليد كانت له فلا يصدق في دعوى تملكه الا بحجة وقول المعزول في ليس بحجة  
 في الاقرار ولو كان

في زماننا لا في كتاب القاضى للحاجة اليه وجمها هو الرولية انتم اخبر عن امر على انشاء فيقبل  
 لخلوه عن النعمة ولان طاعة اول الامر واجبة وفي تصديق طاعة وقال الامام ابو منصور  
 ان كان هذا لا يمكن قبول قوله لان هذا مفسد في الخطأ والخيانة وان كان عدا جاهلا يستفسر فان  
 احسن التفسير وجب تصديقه والافراد ان كان جاهلا فاسقا او عالما فاسقا لا يقبل الا  
 ان يعين سبب الحكم لتهمة الخطأ والخيانة قال واذا عثر القاضى فقال لرجل اخذت منك الف  
 ودفعته الي فلان قد قضيت به اليك فقل الرجل اخذتها فاقول قول القاضى كذا  
 لوقال قضيت بقطع يدك في حق هذا اذا كان الذي قطعت به يده والذى اخذ منه المال قريبن ففعل  
 ذلك هو قاض ووجه انهما لما اتفقا ففعل ذلك وقضائه كان الظاهر شاهدا له اذ القاضى لا يقضى  
 بالبحر ظاهر ولا يمين عليه لانه ثبت فعله في قضائه بالتصادق ولا يمين على القاضى ولو اقر  
 القاطع او اخذ بقرينة القاضى لا يضمن ايضا لانه فعله في حال القضاء ودفع القاضى صحيح كما اذا  
 كان معاينا ولو زعم المقطوع يده او ما خفى ماله انه فعل ذلك قبل التقليد او بعد العزل  
 فالقول للقاضى ايضا وهو الصحيح لانه اسند فعله الى حالة معجزة منافية للضمان قصار كما اذا قال  
 طلقت واعتقت وانا بعمون وانبجون منه كان معجزة او اقر القاطع لو اخذ في هذه الفصل  
 بما اقره القاضى يضمن لان اقره اسبب الضمان وقول القاضى مقبول في دفع الضمان عن نفسه لا يبطال  
 سبب الضمان على غير هذا الاول لانه ثبت فعله في قضاء بالتصادق ولو كان المال في الامانة قائما وقد  
 اقره القاضى للقاضى الماخوف منه المال صدق القاضى في ان فعله في قضاء لو ادعى في غير قضاء  
 يؤخذ منه لان اقره ان اليد كانت له فلا يصدق في دعوى تملكه الا بحجة وقول المعزول في ليس بحجة  
 في الاقرار ولو كان

# كتاب الشهادة

قال الشهاده فرض تلزم الشهود ولا يسعكم كتمانها اذا طال بهم المدعى لقوله تعالى ولا يأت بالشهاده اذا  
 ما دعوا وقوله تعالى ولا تكموا الشهاده ومن تكتمها فانه اشوقه وانما يشترط طلبه على لانها  
 حقه فيتوقف على طلبه كسائر الحقوق والشهاده في الحد ودميخه فيها الشاهد بين السترو  
 الاطهار لانه بين حستين اقامه الحد والتوفى عن الهتك والستر افضل لقوله عليه السلام لله  
 شهد عندك لو سترته بثوبك لكان خيرا لك وقال عليه السلام من ستر على مسلم ستر الله عليه في  
 الدنيا والاخره وفيما نقل من تلقين النبي صلى الله عليه وسلم عليه السلام واصحابه رضوا عنه بعد ذلك لظهور  
 على فضله الستر الا انه يجب له ان يشهد بالمال في السرقة فيقول اخذ احياء بحق المسروق منه و  
 لا يقول سرق فحفظ على الستر ولا يلو طهرت السرقة لوجب القطع والضمان لا يجامع القطع فلا يحصل  
 احياء حقه قال والشهاده على مراتب منها الشهاده في الزنا يعتبر فيها اربعة من الرجال لقوله تعالى  
 واللاتي ياتين الفاحشته من نساءكم فاستشهدوا عليهن اربعة منكم ولقوله تعالى ثم ان يأتوا باثبات  
 شهده او لا يقبل فيها شهاده النساء محدثا الزهره مضت الست من لهن رسول الله صلى  
 الله عليه واله وسلم والخلفيتين من بعده ان لا شهاده النساء في الحد ودوالقصاص لان  
 فيها شبهة البدلية لقيامها مقام شهاده الرجال فلا تقبل فيما يندرى بالشبهات  
 ومنها الشهاده ببقية الحد ودوالقصاص تقبل فيها شهاده رجلين لقوله تعالى  
 واستشهدوا شاهدين من رجالكم ولا يقبل فيها شهاده النساء لما ذكرنا قال وما  
 سوى ذلك من الحقوق يقبل فيها شهاده رجلين او رجل وامرأتين سواء كانا اتحما الاوغر

[illegible]

٤١ ولا يخبر الواحد الآخر بالرجب العلم والقضاء من غير أن يسبب مرجبا للعلم وهو المصانية فالقضاء والى (١٥٢)

له قوله كتاب الشهادات الختم القياس يأبى كون الشهادة حجة في الأحكام لأنه خبر محتمل للصدق والكذب والمحتمل لا يكون حجة ملزمة



في قوله تعالى ولا تقبلوا البيعة من يمينهم حتى يدركوا الموتى ولا البيعة من بعدهم  
 في قوله تعالى ولا تقبلوا البيعة من يمينهم حتى يدركوا الموتى ولا البيعة من بعدهم  
 في قوله تعالى ولا تقبلوا البيعة من يمينهم حتى يدركوا الموتى ولا البيعة من بعدهم  
 في قوله تعالى ولا تقبلوا البيعة من يمينهم حتى يدركوا الموتى ولا البيعة من بعدهم

مثل النكاح والطلاق والوكالة والوصية ونحو ذلك وقال الشافعي رة لا يقبل شهادة النساء مع الرجال  
 الا في الاموال وتوابعها لان الاصل فيها عدم القبول لنقصان العقل واختلال الضبط وقصور  
 الولاية فانها لا تصلح للامارة ولهذا لا تقبل في الحدود ولا تقبل شهادة الاربع منهن وحدهن  
 الا انها قبلت في الاموال ضرورة والنكاح اعظم خطراً واقل وقوعاً ولا يلتحق بما هو ادنى خطراً اكثر جواً  
 ولنا ان الاصل في القبول لوجود ما يثبت عليه اهلية الشهادة وهو المشاهدة والضبط والاداء بالاول  
 يحصل العلم للشاهد وبالتالي يبقو بالتالي يحصل العلم للقاضي لهذا يقبل اخبارها في الاخبار  
 ونقصان الضبط بزيادة النسيان انما يرضى لغيرها فليس يبق بعد ذلك الا الشبهة فلهذا لا تقبل  
 فيما يندري بالشبهات وهذه الحقوق تثبت مع الشبهات وعدم قبول الاربع على خلاف القياس  
 كما لا يخفى وجهه **قال** ويقبل في اولادة والبراءة والعيوب بالنساء في موضع لا يطعن عليه

الرجال شهادة امراة واحدة لقوله عليه السلام شهادة النساء جائزة فيما لا يستطيع الرجال  
 النظر اليه والجمع المحل بالالف واللام يراد به الجنس فيتناء ولا قتل وهو حجة على الشافعي في اشتراط  
 الاربع ولانه انما سقطت الكثرة ليعتد بالنظر لان نظر الجنس الى الجنس خفى فكذلك سقط اعتبار  
 العدد الا ان المشي والتكلم احق لما فيه من معنى لا يلزم تحكما في اولادة شرحناه في الطلاق  
 فاما حكم البراءة فان شهدن انها بكر يؤجل في العتين سنة ويفرق بعدها لانها تأيرت  
 بمؤيد اذ البكارة اصل وكذا في رد المبيعة اذ اشتراها بشرط البكارة فان قلن انها ثيب  
 يحلف البائع لينضم نكوله الى قولهن والعيب يثبت بقولهن فيحلف البائع واما  
 شهادتهن على استرلال الصبي لا تقبل عند ابي حنيفة في حق الارث لانهم مما يطعن

في قوله تعالى ولا تقبلوا البيعة من يمينهم حتى يدركوا الموتى ولا البيعة من بعدهم  
 في قوله تعالى ولا تقبلوا البيعة من يمينهم حتى يدركوا الموتى ولا البيعة من بعدهم  
 في قوله تعالى ولا تقبلوا البيعة من يمينهم حتى يدركوا الموتى ولا البيعة من بعدهم  
 في قوله تعالى ولا تقبلوا البيعة من يمينهم حتى يدركوا الموتى ولا البيعة من بعدهم

في قوله تعالى ولا تقبلوا البيعة من يمينهم حتى يدركوا الموتى ولا البيعة من بعدهم  
 في قوله تعالى ولا تقبلوا البيعة من يمينهم حتى يدركوا الموتى ولا البيعة من بعدهم  
 في قوله تعالى ولا تقبلوا البيعة من يمينهم حتى يدركوا الموتى ولا البيعة من بعدهم  
 في قوله تعالى ولا تقبلوا البيعة من يمينهم حتى يدركوا الموتى ولا البيعة من بعدهم

155

ای قبل شهادۃ المرأة الحرة على استئصال الصبي في حق الصلوة ۱۱

ای القدوی ۱۲ معنی - ای فی جمیع ما تقدم ۱۲ اک

فالسرا العانية لأنه تقابل المظاهران فيسبب الـ طلب للترخيم وقال ابو يوسف مرة ومحمد بن كلاب

[illegible]

١٠٠  
١٠١  
١٠٢  
١٠٣  
١٠٤  
١٠٥  
١٠٦  
١٠٧  
١٠٨  
١٠٩  
١١٠  
١١١  
١١٢  
١١٣  
١١٤  
١١٥  
١١٦  
١١٧  
١١٨  
١١٩  
١٢٠  
١٢١  
١٢٢  
١٢٣  
١٢٤  
١٢٥  
١٢٦  
١٢٧  
١٢٨  
١٢٩  
١٣٠  
١٣١  
١٣٢  
١٣٣  
١٣٤  
١٣٥  
١٣٦  
١٣٧  
١٣٨  
١٣٩  
١٤٠  
١٤١  
١٤٢  
١٤٣  
١٤٤  
١٤٥  
١٤٦  
١٤٧  
١٤٨  
١٤٩  
١٥٠  
١٥١  
١٥٢  
١٥٣  
١٥٤  
١٥٥  
١٥٦  
١٥٧  
١٥٨  
١٥٩  
١٦٠  
١٦١  
١٦٢  
١٦٣  
١٦٤  
١٦٥  
١٦٦  
١٦٧  
١٦٨  
١٦٩  
١٧٠  
١٧١  
١٧٢  
١٧٣  
١٧٤  
١٧٥  
١٧٦  
١٧٧  
١٧٨  
١٧٩  
١٨٠  
١٨١  
١٨٢  
١٨٣  
١٨٤  
١٨٥  
١٨٦  
١٨٧  
١٨٨  
١٨٩  
١٩٠  
١٩١  
١٩٢  
١٩٣  
١٩٤  
١٩٥  
١٩٦  
١٩٧  
١٩٨  
١٩٩  
٢٠٠

(بقية ١٥٢) حاجة الناس الى ذلك لان الفانزوات والحشرات تكثير الناس وتعدو راقعة الحية الراجعة

ان يسأل عنهم في المسئلة العلية في سائر الحقوق لا القضاء منبأه على الحق وهو شهادة العدل في غير  
 عن العالم وفي صور قضائهم عن البطان وقيل هذا اختلاف غير مان والفتوى على قولهما في هذا  
 الزمان ثم التركية في التبران بيعت المستورة الى المعدل فيما النسب والمحل والمصلح والمعدل  
 وكل ذلك في البركة كما يظهر في دعوى او يبيح في العلية لا بد ان يجمع بين المعدل والشاهد ليشترط  
 شبهة تعدل بل غيره وقد كانت العلية وحدها في الصد الاول ووقع الاكتفاء في الشرح زماننا  
 تحضر عن الفتنة ويرى عن محمد تركية العلية بلا وقتة ثم قيل لا بد ان يقول المعدل هو وعد  
 جازر الشهادة لان العلية قد يعدل في قليل يكتفي بقوله هو وعد لان الحجة ثابتة بالادارة الصريح قال في قول  
 من رأى ان يسأل عن الشهود لم يقبل قول الخميم نعدل معناه قول المدعى عليه عن ابي يوسف وهو محمد  
 ان يجوز تركية لكنه يضمن تركية الاخر تركية لا العدة عند شرط وجب الظاهر ان في دعوى المدعى وشهوده  
 ان الخميم كذب وانكاره مبطل في صراحة فلا يصلح معه لا موضوع المسألة اذا قال لهم عدل لانهم اخطوا  
 او نسوا ما اذا قال صدقوا وهو عدل صدقة فقد اعترف بالحق قالوا اذا كان سؤل القاضى الذي سأل  
 عن الشهود واحدا جازا ولا ثبات افضل وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد لا يجوز الاثبات  
 والمواد منه المزكى وعلى هذا الخلاف رسول القاضى الى المزكى والمتزوج عن الشاهد له ان التركية  
 في معنى الشهادة لا ولاية القضاء تبني على طه والعدالة وهو بالتركية فيشترط فيه العدة كما يشترط  
 العدة فيه ويشترط الذكورة في المزكى في الحد والقصاص فيهما انه ليس في معنى الشهادة و  
 لا يشترط فيه لفظ الشهادة وجلس القضاء واشترط العدة امر حكم في الشهادة فلا ينعداها  
 ولا يشترط اهلية الشهادة في المزكى في تركية السرخي صلح العبد وكذا ما في تركية العلية فهو شرط

ان يسأل عنهم في المسئلة العلية في سائر الحقوق لا القضاء منبأه على الحق وهو شهادة العدل في غير  
 عن العالم وفي صور قضائهم عن البطان وقيل هذا اختلاف غير مان والفتوى على قولهما في هذا  
 الزمان ثم التركية في التبران بيعت المستورة الى المعدل فيما النسب والمحل والمصلح والمعدل  
 وكل ذلك في البركة كما يظهر في دعوى او يبيح في العلية لا بد ان يجمع بين المعدل والشاهد ليشترط  
 شبهة تعدل بل غيره وقد كانت العلية وحدها في الصد الاول ووقع الاكتفاء في الشرح زماننا  
 تحضر عن الفتنة ويرى عن محمد تركية العلية بلا وقتة ثم قيل لا بد ان يقول المعدل هو وعد  
 جازر الشهادة لان العلية قد يعدل في قليل يكتفي بقوله هو وعد لان الحجة ثابتة بالادارة الصريح قال في قول  
 من رأى ان يسأل عن الشهود لم يقبل قول الخميم نعدل معناه قول المدعى عليه عن ابي يوسف وهو محمد  
 ان يجوز تركية لكنه يضمن تركية الاخر تركية لا العدة عند شرط وجب الظاهر ان في دعوى المدعى وشهوده  
 ان الخميم كذب وانكاره مبطل في صراحة فلا يصلح معه لا موضوع المسألة اذا قال لهم عدل لانهم اخطوا  
 او نسوا ما اذا قال صدقوا وهو عدل صدقة فقد اعترف بالحق قالوا اذا كان سؤل القاضى الذي سأل  
 عن الشهود واحدا جازا ولا ثبات افضل وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد لا يجوز الاثبات  
 والمواد منه المزكى وعلى هذا الخلاف رسول القاضى الى المزكى والمتزوج عن الشاهد له ان التركية  
 في معنى الشهادة لا ولاية القضاء تبني على طه والعدالة وهو بالتركية فيشترط فيه العدة كما يشترط  
 العدة فيه ويشترط الذكورة في المزكى في الحد والقصاص فيهما انه ليس في معنى الشهادة و  
 لا يشترط فيه لفظ الشهادة وجلس القضاء واشترط العدة امر حكم في الشهادة فلا ينعداها  
 ولا يشترط اهلية الشهادة في المزكى في تركية السرخي صلح العبد وكذا ما في تركية العلية فهو شرط

(بقية ١٥٥) مع احتمال الذوب اذا ظهر رجحان جانب الصدق واليه اشار النبي صلى الله عليه وسلم في قوله اكرموا المشهور

ان يسأل عنهم في المسئلة العلية في سائر الحقوق لا القضاء منبأه على الحق وهو شهادة العدل في غير  
 عن العالم وفي صور قضائهم عن البطان وقيل هذا اختلاف غير مان والفتوى على قولهما في هذا  
 الزمان ثم التركية في التبران بيعت المستورة الى المعدل فيما النسب والمحل والمصلح والمعدل  
 وكل ذلك في البركة كما يظهر في دعوى او يبيح في العلية لا بد ان يجمع بين المعدل والشاهد ليشترط  
 شبهة تعدل بل غيره وقد كانت العلية وحدها في الصد الاول ووقع الاكتفاء في الشرح زماننا  
 تحضر عن الفتنة ويرى عن محمد تركية العلية بلا وقتة ثم قيل لا بد ان يقول المعدل هو وعد  
 جازر الشهادة لان العلية قد يعدل في قليل يكتفي بقوله هو وعد لان الحجة ثابتة بالادارة الصريح قال في قول  
 من رأى ان يسأل عن الشهود لم يقبل قول الخميم نعدل معناه قول المدعى عليه عن ابي يوسف وهو محمد  
 ان يجوز تركية لكنه يضمن تركية الاخر تركية لا العدة عند شرط وجب الظاهر ان في دعوى المدعى وشهوده  
 ان الخميم كذب وانكاره مبطل في صراحة فلا يصلح معه لا موضوع المسألة اذا قال لهم عدل لانهم اخطوا  
 او نسوا ما اذا قال صدقوا وهو عدل صدقة فقد اعترف بالحق قالوا اذا كان سؤل القاضى الذي سأل  
 عن الشهود واحدا جازا ولا ثبات افضل وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد لا يجوز الاثبات  
 والمواد منه المزكى وعلى هذا الخلاف رسول القاضى الى المزكى والمتزوج عن الشاهد له ان التركية  
 في معنى الشهادة لا ولاية القضاء تبني على طه والعدالة وهو بالتركية فيشترط فيه العدة كما يشترط  
 العدة فيه ويشترط الذكورة في المزكى في الحد والقصاص فيهما انه ليس في معنى الشهادة و  
 لا يشترط فيه لفظ الشهادة وجلس القضاء واشترط العدة امر حكم في الشهادة فلا ينعداها  
 ولا يشترط اهلية الشهادة في المزكى في تركية السرخي صلح العبد وكذا ما في تركية العلية فهو شرط

وكان العبد بالاجماع على ما قاله الخلفاء من اختصاص المجلس قضاء ما لو شرط اليمين في تركه فهو الزنا عند محمد بن  
ابن شريك في الصلاة ١٢  
فصل وما يتحملها الشاهد على ضربين احدهما ما ثبت حكمه بنفسه مثل البيع  
والاقرار والنصب القتل حكم الحاكم اذا سمع ذلك من الشاهد او راى وسعيا ان يشهد وان لم  
يشهد عليه لا يعلم ما هو الوجوب بنفسه وهو الركن في اطلاق الادعاء قال الله تعالى الا من شهد  
بالحق وهم يعلمون وقال النبي صلى الله عليه واله وسلم اذا علمت مثل الشمس فشهدت بالاف  
قال يقول الشاهد باع ولا يقول الشاهد في لانه كذا في موضع من ورطه الحيا لا يجوز ان يشهد ولو لم  
فسر للقاضي لا يقبله لان النعمة تشبه النعمة فلم يحصل العلم الا اذا كان داخل البيت وعلم انه ليس  
احد سواه فجلس على الباب ليس في البيت مسلم غيره فسمع اقراره بالداخل لا يراه بل ان يشهد  
لانه حصل العلم في هذه الصورة ومنع ما لا يثبت حكمه بنفسه مثل الشهادة على الشهادة فاذا  
سمع شاهد يشهد بشئ اخر جاز ان يشهد على شهادته الا ان يشهد عليها لان الشهادة غير حرة  
بنفسها وانما تصبح وجبة بالنقل الى مجلس لقضاء فلا بد من الانابة والتجسس ولما يوجب  
وكذا الوسمه يشهد الشاهد على شهادته لم يسمع للسامع ان يشهد لانها حرة وانما  
حبل غيره قال لا يحمل للشاهد اذا راى خطه ان يشهد لان يترك الشهادة لان الخطيب  
الخط فانه حصل العلم قبل هذا على قول في حنية وهو عند ما يحمل له ان يشهد وقيل في الاثنا  
وانما الخلاف فيما اذا لوجه لقاض شهادته في يوانه او قضيتها لان ما يكون في قطرة فهو تحت  
ختمه يؤمن عليه من الزيادة والنقصان فحصل له العلم بذلك ولا لانه لك الشهادة في  
الصك لانه في يد غيره وعلى هذا اذا تذكر المجلس للزم كانه في الشهادة او اخبر قوم من يتق به

له قوله لان الخط يشبه الخط الى انظر مجلة الاحكام العدلية من المادة (١٧٣٦) لا يعمل بالخط والختم وحدها الا اذا كان  
سالما من شبهة التزوير والتصنيع فيعمل به ، يعني انه يكون موارا للحكم ولا يحتاج الى القرب بوجه آخر بقية ١٥٨

[illegible][illegible]



بالتسامع في صلوة وشهادة لا أصل له والذي يشترط أن يكون في يده شئ من المعبد لا  
وسوءا تشبهه أنه لا يذهب أقصا ما كتبه له على الملك أذهم مرجع الدلالة في الأسباب كلها  
فيكتبه بها وعن أبي يوسف أنه يشترط مع ذلك أن يقع في قلبه أنه قال ولو لم يكن هذا  
تفسيره لاطلاق محمد في الرواية فيكون شرطه على الاتفاق وقال الشافعي أنه دليل الملك عليه مع  
التصريح به قال بعض مشايخه لا يذهب المتنوع إلى ما نية ومما قلنا في التصريح أيضا إلى نيابة  
وأصله ثم المسألة على وجه أن عين الملك الملك حل له أن يشهد وكذا إذا عين الملك محله  
دون الملك واستحسانا لأن النسب يثبت بالتسامع فيحصل معشر وأن لم يبايعهم أو عين الملك  
دون الملك لا يحل له وأما العبد والامة فإن كان يعرفانها قيقان فذلك لأن الرقيق لا يكون في يده  
نفسه إن كان لا يعرفانها قيقان إلا أنها صغيران لا يعتبران عن نفسها فذلك لا يدايد لهما  
وإن كانا كبيرين فذلك مفسر الاستثناء لأنهما يدايد على أنفسهما فيدفع يد الغيبة ما كان دليل  
الملك وعن ابن حنيفة أنه لا يحل له أن يشهد فيهما أيضا اعتبارا بالثياب الفرق ما بيننا والله أعلم

باب من يقبل شهادته ومن لا يقبل

قال ولا يقبل شهادة الأعمى وقال غيره وهو ما يتعين ابن حنيفة يقبل فيما يجزى من التسامع  
الحاجة في السماع ولا خلاف فيه وقال أبو يوسف الشافعي في جوازها إذا كان بصيرا وقت التحصيل  
العلم بالمعينة والأداء يخص بالقول ولسانه غير مؤثر في التعريف يحصل بالنسبة كما في الشهادة على  
الميت ولو كان الأداء يقتصر على التمييز لا يشارة بين المشهود والمشهد عليه لا يميز إلا بعمله لا بالنعمة فيه  
شبهة يمكن الترخص بها بجمل الشهود والنسبة لتعريف الغائب دون الحاضر كالحمد والقصاص

فيمنع من قبوله في يده شئ من المعبد لا  
بالتسامع في صلوة وشهادة لا أصل له والذي يشترط أن يكون في يده شئ من المعبد لا  
وسوءا تشبهه أنه لا يذهب أقصا ما كتبه له على الملك أذهم مرجع الدلالة في الأسباب كلها  
فيكتبه بها وعن أبي يوسف أنه يشترط مع ذلك أن يقع في قلبه أنه قال ولو لم يكن هذا  
تفسيره لاطلاق محمد في الرواية فيكون شرطه على الاتفاق وقال الشافعي أنه دليل الملك عليه مع  
التصريح به قال بعض مشايخه لا يذهب المتنوع إلى ما نية ومما قلنا في التصريح أيضا إلى نيابة  
وأصله ثم المسألة على وجه أن عين الملك الملك حل له أن يشهد وكذا إذا عين الملك محله  
دون الملك واستحسانا لأن النسب يثبت بالتسامع فيحصل معشر وأن لم يبايعهم أو عين الملك  
دون الملك لا يحل له وأما العبد والامة فإن كان يعرفانها قيقان فذلك لأن الرقيق لا يكون في يده  
نفسه إن كان لا يعرفانها قيقان إلا أنها صغيران لا يعتبران عن نفسها فذلك لا يدايد لهما  
وإن كانا كبيرين فذلك مفسر الاستثناء لأنهما يدايد على أنفسهما فيدفع يد الغيبة ما كان دليل  
الملك وعن ابن حنيفة أنه لا يحل له أن يشهد فيهما أيضا اعتبارا بالثياب الفرق ما بيننا والله أعلم



شرح مجلة الحكم العرفية ص ١٠٤  
الذي هو ظاهر الرأفة وخير من غيرها  
المعنى به الذي هو ظاهر الرأفة وخير من غيرها  
المعنى به الذي هو ظاهر الرأفة وخير من غيرها







ولا كذلك المستامن وان كانت الحسنات اغلب من السيئات والرجل يجتنب الكبار قبلت شهادته وان  
المعصية هذه هو الصحيح في حجة العدالة المتبعة اذ لا بد لمن توفى الكبار كلها وبعده ذلك يعتبر  
الغالب كما ذكرنا فانما الامام معصية لا يتقدح به العدالة المشرفة فلا يذهب الشهادة المستمرة لان  
في اعتبار الاجتناب الكل سدا بابا وهو مفتوح احياء للحقوق قال وتقبل شهادته لا لانه لا يخل  
بالعدالة الا اذا تركه استغفارا بالدين لانه لم يبق بهذا الصنيع عدلا قال والحضي فان عمر  
رضي الله عنه قبل شهادة علقمة الحضي ولا يقطع عضو منه ظلم افسار كما اذا قطعت يده  
قال وولد الزنا لان فسق الابوين لا يوجب فسق الولد ككفرهما وهو مسلم وقال مالك ربه  
لا تقبل في الزنا لان يجب ان يكون غيره كمثلهم فيتهم قلنا العدل لا يختار ذلك ولا يستحب  
والكلام في العدل قال وشهادة الخنزير حرة لانه رجل وامرأة وشهادة الجنسين مقبولة  
بالنقض قال وشهادة العاكة حرة والمراد عمال السلطان عند عامة المشايخ لان نفس العمل ليس  
بفسق الا اذا كانوا اعداء للظلم وقيل العام اذا كان حيا في الناس امرؤة لا يجاز في كلامه تقبل  
شهادته كما عن ابي يوسف وفي الفاسق لا يوجب كونه على الكذب حفظ المروءة ولم يات به لا يستأ  
على الشهادة الكاذبة قال واذا شهد الرجل ان اباها اوصى الى فلان والوصي يدعي في ذلك فهو حجة  
استحسننا وان انكر الوصي لم يجز في القياس لا يجوز ان لا يجرى على هذا الا شهد الوصي لهما  
بذلك او غيرهما لهما على الميت دين او ليس عليه دين او شهد الوصي له اوصى الى هذا  
الرجل معهما وجه القياس انها شهادة الشاهد على الميت لا يستحسن ان للقاضي لاية  
نصب الوصي اذا كان طالبا والموت معروف فافهم في القاض بهذه الشهادة مؤثرا التعيين

جملته كتاب الشهادة

له قوله وشهادة العمال جائزة الى وكذا لو شهد اهل المدرسة لوقف المدرسة تقبل شهادتهم  
لكن المشايخ رحمهم الله تعالى فصلوا الجواب فيها فقالوا ان شهادة اهل المدرسة ان كانوا رعية











المشاهدين في الآلاف لا اثنين يمنع من قبول الشهادة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لعدم اتفاق الشاهدين لفظاً لا قسماً (بقيته ١٦٩)



قال الشهادة على الشهادة جائزة في كل حق لا يسقط بالشبهة وهذا استحسنان لشدة الحاجة اليها  
 اي القدر وسهولة اجابته  
 اي جواز الشهادة على الشهادة ١٢

اذ شاهد الاصل قد يعجز عن اداء الشهادة لبعض العوارض فلو لم يحضر الشهادة على الشهادة ادى الى اتواء  
 اي جواز ما لا يشهد على الشهادة على الشهادة ١٣

الحقوق ولهذا اجوزنا الشهادة على الشهادة وان كثرت الا في اشبهه من حيث البدلية او من حيث  
 اي جواز ما لا يشهد على الشهادة على الشهادة ١٤

ان فيها زيادة احتمال قدامك لاحترار عن الشبهة فالاقتبال فيما يندرج بالشبهة كما في الحد والقصاص  
 بان كثرة اصول فاذا اظهرت في غير ما يشهد به من ١٥

ويجوز شهادة شاهدين على شهادة شاهدين وقال الشافعي لا يجزى الا الاربع على كل اصل اثنان لان  
 اي جواز ما لا يشهد على الشهادة على الشهادة ١٦

كل شاهدين قائمان مقام شاهد واحد فصار كالرأيتين ولنا قول على رضي الله عنه لا يجزى على شهادة  
 اي جواز ما لا يشهد على الشهادة على الشهادة ١٧

رجل الا الشهادة رجلين ولان نقل شهادة الاصل من الحقوق فها شاهد اثنان ثم شهد اثنان اخر فقبل ولا تقبل  
 اي جواز ما لا يشهد على الشهادة على الشهادة ١٨

شهادة واحد على شهادة واحد لما روينا وهو حجة على مالك ولا يثبت من الحقوق فلا بد من  
 اي جواز ما لا يشهد على الشهادة على الشهادة ١٩

فإن ابن فلان أقر عندى بكذا أو أشهدنى على نفسه لأن الفرع كالنائب عنه فلا بد من التعميل  
التوكيل على ما مر ولا بد أن يشهد كما يشهد عند القاضي لينقله إلى مجلس القضاء  
عند الفرع ١٢ ع

وان لم يقل شاهدني على نفسي جازي من مع اقرا غير ذلك الشهادة وان لم يقل اشهد بوقول شاهد  
اي الامر على التحويل ع

الفرع عند الاداء أشهد ان لا اله الا الله في علي شهادته ان لا اله الا الله عند به بكذا او قال في اشهاد علي شهادته

بذلك لانه لا بد من شهادة اذنية وذكر شهادة الاصل وذكر التحصيل ولها لفظ الحول من هذا  
 لا تارة شهادته على شهادة الاصل ولا ك  
 اي شهادة الغنى <sup>التي</sup> ازاين كذا كذا

واقصر منه وخير الاموال وسطها ومن قال شهدني فلان على نفسه الشهادتين السامع على شهادته

يقول أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله. وهذا ما لا بد من التحميل وهذا ظاهر عند محمد سره كان القضاء عند شهادة

الفروع والأصول جميعاً اشتراكاً في الضمان عند الرجوع وكذا أعني لا بد من نقل شيء من هذه الأصول

لِصَاحِبِ فَيْضِ تَحْمِيلٍ مَا مَحْبُوقٌ أَلَّا يَتَقَبَّلَ شِمَادَةَ شَهْرِ الْفَرْعِ الْأَنْبِيَةِ شَهْرِ الْأَصْلِ وَيَغْيَبُوا مَسِيرَةَ

ثالثه: اياهم فصاحدا او برضا ورضا لا يستطعون مع حضور مجلس الحكم لان جوازها لا يجزئنا عند

علاصا وعده الاشياء يتحقق الحرفان اعتبرا السفر لان المعجزة المسافرة مسافرة حكمها

هتاي صلواتك من الاحكام فكذا اسد هذا الحكم فلو يوسف انه ان كان مكان لو غدا لاداء

الآن لا يستطيع أن يست فاما هـ صلا لا شوا لم ابلحقة الناس قاله الاول الحسن الثاوي واخذ

Handwritten musical notation on a staff, featuring various notes and rests.

بأن كان يعرف القاضي الفروع دون الأهل ١٧

فعلی علیہ السلام و ما فیہ من اشیاء و ما فیہ من اشیاء و ما فیہ من اشیاء

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
الذي كنا لنهتدي لاه  
بما كنا لنهتدي لاه

سلبتوا عن تعدلي محمد بن قاسم القاضي حاكمهم وهذا عند أبي يوسف لا وقال محمد بن لا تقبل انك شهادة  
 فرجع <sup>شهادة فرجع</sup> <sup>اصول</sup>

الاباء العظام فلن يرفعهم ينقلوا الشهادة فلا تقبل ولا يي يوسف وان الماخو عليه السلام

لَا يَفِيحُ عَلَيْهِمْ إِذَا انْقَلَبُوا مِنْ الْقَاضِي الْعَدْلِ إِذَا خَضُوا بِأَنْفُسِهِمْ وَتَهَدَوْا قُلُوبًا وَأَنْ أَنْكَرَ

له قوله وهذا عند أبي يوسف رحمه الله القتيبي على قول أبي يوسف حيث أشار إليه صاحب مجموع الانصاري رحمه الله

لقبلى عند ابي يوسف وهو المختار ١٢ ص ٢١٣ ج ٢

شهو الأصل الشهادة لم تقبل شهادة شهرى الفرع لان التحميل لم يثبت للتعارض بين الخبرين وهو

شرح واذ اشهد رجلان على شهادة رجلين على فلانة بنت فلان الفلانية بالدفنهم وقالا اخبرنا  
عن شاة الوفاة ١٢  
ای فلانة قرق  
فغان ١٢

انها يعرفونها فجاء بامرأة وقال لاندى هي هذه ام لافانه يقال للمدعى هات شاهدين كيتمان  
 اعلان ١٢ المدعى ١٣ فرمان ١٤

انها فلانة لان الشهادة على المعرفة بالنسبة قد تم تحققت والمدعى يدعى الحق على الحاضرة وعلمها  
 اي المرأة الحاضرة ١٢  
 اي النسبة فلانة بنت فلان  
 حاضرة ١٣

غيرها فالإدمن تعرفها بتلك النسبة وتظهره إذا اتجملوا الشهادة ببيع محدود تؤيد كـ

حدودها و شهدا علی المشتري لا بد من اخبر يشهدان علی الزم و د بها فی ید المذم علی

وكذا أنه النكاح المدعى عليه في الزنا المحرم والمذكورة في الشهادة حدود ما في يديه قال وكذلك

كما يجب القاضى الى القاضى لانه ومعنى الشهادة على الشهادة لان القاضى كما ان ياتى وفور الية

يتفرغ بالنقل لوقا الوافي هذين البابين التاميتين لم يخرجني نيسبها الى فخذها وهي القبيلة الخ

وهذا الان التعريف لا بد من في هذا ولا يتحصل بالنسبة العامة وهي عامة بالنسبة الى بقية الخلق

قوم لا يَحْصُونَ وعِصْل بالنسبة الى الفخذ لانها خاصة وقيل الفرغانية نسبة عامة والاولى جندية

خاصة وقيل السم قندية والبخارية عامة وقيل إلى السكة الصغيرة خاصة وإلى المحلة الكبيرة

والمصكمة ثم التعريف وان كان يتم بذكر الجاء عند أبي حنيفة ومحمد وخلافه لا يوجب ضرورة

على ظاهر الروايات فذكر الفحذ يقوم مقام الحج لان اسم الحج اذ على فنزل منزلة الحج اذ

فصل قال ابو حنيفة رحمه الله شاهد الزور اثم قتل في السوق ولا اعتره روق ولا نوحه ضربا

والمحسوس هو قول الشافعي رحمه الله ما روى عن عمر رضي الله عنه أنه ضرب شاهد الزور

اربع سوطا متخوضا ولان هذه كفة تتعلق بضربها الى العاد واس فيها

الحقوله وانا فرجعه ضربا الخ القترى على قول صاحبين لما ان صاب الفرج رجم ثوبها حيث قال محمد بن عابد في رد المحتار  
ما نصه قال فى الجسم ورجم فتم القدس ثوبا وقال انه الحق ١٢ الشامى ص ٤٤٠ ج ٤

ما نصه قال في البحر ورجع فتح القدير قولها وقال انه الحق ١٢ الشامي ص ٤٨٤٤



ان قاضي كان ولا ان الرجوع توبه والتوبة على حسنة الجارية فالسرة لا اعلان بالاعلان واذا لم يصح  
الرجوع في غير مجلس القضاة في المشرع عليه جرمهم او اراهم فيهم لا يحلفان وكذا لا تقبل بينة  
عليهما لان ادعاء جوعا بلا اطلاق لواقف البينة انه رجع عند قاض كذا وضقه المال تقبل لان  
السبب صحيح قال واذا شهد شاهدان بمال فحكموا الحكم به جاعضا للمال للمشهد عليه لان  
التسبب على وجه التعدي سبب الضمان كما في اليد وقد استبانا لان لا تقبل يا وقال الشافعي  
لا يضمنان لانه لا عبرة للتسبب عند وجود المباشرة قلنا تعذر ايجاب الضمان على المباشرة  
هو القاض لان كمالها الى القضاء وفي ايجابه ضرورة الناس عن تقبله فتعذر استيفاءه من  
المدعي لان الحكمواض فاعتر التسبب وانما يضمنان اذا قبض المدعي على المال دين كانا وعينا  
لان الاثلاف به يتحقق ولانه لا مماثلة بين اخذ العين والزام الدين قال ابن جرجع احل النصف  
والاصل ان المعتبر في هذا ابقاء من يبقى من رجوع من رجع وقد بقي من يبقى بشهادة نصف الحق وان شهد  
بالمال ثلاثة فرجع احدهم فلا ضمان عليه لان يبقى من يبقى بشهادة كل الحق وهذا لان الاستحقاق  
باق بالحق والتلف متى استحق سقط الضمان فاولى ان يمتنع فان رجع اخر ضمن الرجلان نصف  
الحق لان بقاء احدهم يبقى نصف الحق وان شهد رجل وامرأتان فوجعت امرأة ضمن ربع الحق  
لبقاء ثلاثة الارباع بقاء من بقي وان رجعتا ضمن نصف الحق لان بشهادة الرجل يبقى نصف الحق  
وان شهد رجل وعشرة نسوة ثم رجع ثمان فلا ضمان عليه لان يبقى من يبقى بشهادة كل الحق فان  
رجعت اخرى كان عليهن ربع الحق لانه بقي النصف بشهادة الرجل والربع بشهادة الباقية ففي  
ثلثا الارباع وان رجع الرجل والنساء فعلى الرجل سدس الحق وعلى النسوة خمسة اسداسه

كتاب الرجوع  
عن الشهادة

الغية ١٤٢ الاجتناب عنها بجمده والترية سخا من رقع فيها خطأ او عدا وذلك بان يرجع عن الشهادة ولكن  
ساجد عن مجلس القضاء لانه منسوخ للشهادة التي اداها وقد اخصت الشهادة بمجلس القضاء فالرجوع عنها كذا  
وهذا لان التوبة بحسب المحرمية قال صلى الله عليه وسلم المسر بالمسر والعلاينة بالعلانية ١٢ المبصر ١٧٧ ج ١٩



[illegible]

فكان واجبا بشهادتهما قال ان شهدا على انما عتق عبدا ثم رجعا ضمتا قيمته لهما انما لهما العبد  
عليه من غير عوض الولاء للمعتق لان العتق لا يتحول اليهما بعد الضمان فلا يتحول الولاء اليهما وان شهدوا  
بقصاصهم رجعا بعد القتل ضمنوا الدية ولا يقتضونهم قال الشافعي يقتص منهم ولو قتل منهم  
تسديدا فاشبه المذموم بل اولى لان الولي نعمان والمذموم نعمان ان القتل بائنه لم يوجب له تسديدا  
لان السبب يقتضي الغالب وهو لا يقتضي العفو منه وبخلاف المذموم لا يوجب له حياة ظاهر لان  
الفعل الاختياري مما يقطع النسبة ثم لا اقل من الشبهة وهي دارته للقصاص بخلاف المال لان  
يثبت مع الشبهات والباقي يعرف في المختلف قال واذا رجع شهود الفرع ضمنوا لان الشهادة  
في مجلس القضاء صدرت منهم فكان التلغضا ضافا اليهم ولو رجع شهود الاصل وقالوا لم نشهد  
شهود الفرع على شهادتنا فلا ضمان عليهم لانهم انكروا السبب وهو الاشهاد ولا يبطل القضاء  
لان خبر محتمل فصار كجوع الشاهد بخلاف ما قبل القضاء وان قالوا اشهدناهم فغلبت  
ضمنوا وهذا عند محمد وعنده ابن حنيفة وابن يوسف لا ضمان عليهم لان القضاء وقع  
بشهادة الفرع لان القاضي يقتض بما يباين من الحجة وهي شهادة الفرع لان الفرع نقلوا  
شهادة الاصول فصاد كانهم حضروا ولو رجع الاصول والفروع جميعا يجب الاضمان عندهما على  
الفروع لا غير لان القضاء وقع بشهادتهم وعند محمد المشهود عليه بالخيار ان شاء  
ضمن الاصول وان شاء ضمن الفروع لان القضاء وقع بشهادة الفرع من الوجه الذي  
ذكرنا بشهادة الاصول من الوجه الذي ذكرنا فثبت بينهما او ابجها من متغيرتان فلا تجمع  
بينهم في التضمن وان قال شهود الفرع كذب شهود الاصل او غلطوا في ذلك

كتاب الرجوع  
في الشهادات

لم يلتفت الى ذلك لان ما أتى من القضاء لا يتقضى بقوله ولا يجب الضمان عليهم لانهم لم يرجعوا

عن شهادة تهم انما تشهدوا على غيرهم بالجوع قال وان رجع الزكوي عن التزكية ضمنوا

وہذا عندی بحقیقۃ روقا لا یضمنون لانہم اثبتوا علی الشہود خیر افصار واکشہود  
 ای اھل دوری ۱۲ بیچے

الأحصان وله ان التركيبة اعمال للشهادة اذ القاضي لا يعمل بها الا بالتركية فصارت بمعنى  
اي ما يعمل به الشهادة

علة العلة بخلاف شهود الاحسان لانه شرط محض قال واذا شهد شاهدان باليمين

وشاهدان بوجود الشرط <sup>۱۲</sup> جمعوا فالضمان على شهود اليمين خاصة لانه هو  
 اى كدخول كرد عبدودار اى ضمان قریة العبد شلما ۱۲

السبب والتلف يضافان الى مثبتتي السبب دون الشرط المحض الا ترى ان القاضى  
كما في البيوع الملقى فان الضمان عليه ون الكافر صاع

يقض بشهادة اليمين دون شهود الشرط ولو رجع فهو دال الشرط وحدهم اختلف

المشايع فيه ومعنى المسالة يشمين العتاق والطلاق قبل الدخول  
 يريده بصورة المسألة ١٧٣ ع

کتاب المذکاة

قال كل عقيد جازان بغيره الانسان بنفسه جازان يوكل بغيره لان الانسان قد يعجز عن المباشرة

بفلسفه علی اعتبار بعض الاحوال فیحتاج الی ان یوکل بر غیره فیکون بسبیل منه فحاجه الی الحاجه وقد علم

ان النعم على السلام وكل اشياء حكيم بن حزام والتزويج عمر بن ام سلمة عرقا وبجوز الوكالة

بالخصوصة في مسائل الحقوق لما قد مناه من الحاجة اذ ليس كل احد يهتدى الى وجه الخصوصا

وقد صرح علي رضي الله عنه في كتابه لا يبعد ما أشن وكل عبد لله جعفر رضي الله عنهما وأبايها كما استفادنا  
من أبي طالب كان ذلكا حاتم الجواب ١٣

الافى الحدود والقصاص فان الوكالة لا تصح باستيفائهم مع غيبة المولى عن المجلس لانهم يتندرون  
كذلك القذف واسمهم ١٢٨ ك

بالشبهات وشبهة العفو ثابتة حال غيبة الموكل كل بل هو الظاهر للندب الشرعي  
بما ان كان الموكل قد عفا بنفسه والوكيل لا يشترط له ذلك

[illegible][illegible]

بجاء غيبة الشاهد لا الظاهر عدم الرجوع وتجاوز حاله الحضر لا نفاء هذه الشبهة وليس  
 كل احد يحسن الاستيفاء فلو منع عنه ينسلك باطلا لاستيفاء اصلا وهذا الذي ذكرناه قول  
 ابى حنيفة وقال ابو يوسف رة لا يجوز الوكالة باثبات الحد والقصاص بقامة الشاهد وقول  
 محمد ومع ابى حنيفة وقيل مع ابى يوسف رة وقيل هذا الاختلاف في غيبة وخضر لان كلام الكيل  
 ينتقل الى الموكل عند حضوره فصا كان متكل بنفسه لا التوكيل ثابته وشبهة النيابة تنحصر عن ان  
 هذا الباب في الشهادة على الشهادة وكان الاستيفاء ولا حنيفة رة ان الخصومة شرط محض الرجوع  
 مضاف الى الجنابة والظهور الى الشهادة فيجوز في التوكيل كافي سائر الحقوق وعلى هذا المخالف التوكيل  
 بالجواب من جانب من عليه الحق والاصح في كلام ابى حنيفة رة فيه اظهر لان الشبهة لا تمنع له  
 غير ان اقرار الوكيل غير مقبول عليه لما فيه من شبهة عدم الامر وقول ابو حنيفة رة لا يجوز التوكيل  
 بالخصومة من غير رضا الخصم لان يكون الموكل مريضاً او غائبا مسيرة ثلاثة ايام فصاعداً  
 وقول لا يجوز التوكيل بغير رضا الخصم وهو قول المشافعي ولا خلاف في الجواز اما الخلاف في الزوم  
 لها ان التوكيل تصرف في خالص حقه فلا يتوقف على رضا غيره كالتوكيل بتقاضى الدين وله ان  
 الجواب مستحق على الخصم ولهذا يستحقه والباقون في الخصومة فلو قلنا بلزوم يتضرر  
 به فيتوقف على رضاه كالعبد المشترك اذا كاتبه احد هما يتخير الاخر بخلاف المريض و  
 المسافر لان الجواب غير مستحق عليهم اذ لا يكمل التوكيل عند من المسافر يلزم اذا  
 اراد السفر لتحقق الضرورة ولو كانت المرأة مخدرة لم تجز عادتاً بالبروز وحضوره  
 مجلس الحاكم قال الرزى رة يلزم التوكيل لانها لو حضرت لا يمكن ان تنطق بحققها

قال سبط بن سمعون شرح هذه المادة ولا فرق فيما كان (بقية ١٤٨)

الوكيل

في ان التوكيل لا يثبت الا بالحد والقصاص بقامة الشاهد وقول  
 ابى حنيفة وقال ابو يوسف رة لا يجوز الوكالة باثبات الحد والقصاص بقامة الشاهد وقول  
 محمد ومع ابى حنيفة وقيل مع ابى يوسف رة وقيل هذا الاختلاف في غيبة وخضر لان كلام الكيل  
 ينتقل الى الموكل عند حضوره فصا كان متكل بنفسه لا التوكيل ثابته وشبهة النيابة تنحصر عن ان  
 هذا الباب في الشهادة على الشهادة وكان الاستيفاء ولا حنيفة رة ان الخصومة شرط محض الرجوع  
 مضاف الى الجنابة والظهور الى الشهادة فيجوز في التوكيل كافي سائر الحقوق وعلى هذا المخالف التوكيل  
 بالجواب من جانب من عليه الحق والاصح في كلام ابى حنيفة رة فيه اظهر لان الشبهة لا تمنع له  
 غير ان اقرار الوكيل غير مقبول عليه لما فيه من شبهة عدم الامر وقول ابو حنيفة رة لا يجوز التوكيل  
 بالخصومة من غير رضا الخصم لان يكون الموكل مريضاً او غائبا مسيرة ثلاثة ايام فصاعداً  
 وقول لا يجوز التوكيل بغير رضا الخصم وهو قول المشافعي ولا خلاف في الجواز اما الخلاف في الزوم  
 لها ان التوكيل تصرف في خالص حقه فلا يتوقف على رضا غيره كالتوكيل بتقاضى الدين وله ان  
 الجواب مستحق على الخصم ولهذا يستحقه والباقون في الخصومة فلو قلنا بلزوم يتضرر  
 به فيتوقف على رضاه كالعبد المشترك اذا كاتبه احد هما يتخير الاخر بخلاف المريض و  
 المسافر لان الجواب غير مستحق عليهم اذ لا يكمل التوكيل عند من المسافر يلزم اذا  
 اراد السفر لتحقق الضرورة ولو كانت المرأة مخدرة لم تجز عادتاً بالبروز وحضوره  
 مجلس الحاكم قال الرزى رة يلزم التوكيل لانها لو حضرت لا يمكن ان تنطق بحققها

حياها فيلزم توكيها قال رضي الله عنه اشئ استحسن المتأخرون قال من شرط الوكاله ان يكون الموكل

من يملك النصر ويلزمه الاحكام لان لو كسب ملك النصر من جهة الموكل فلا بد من ان يكون الموكل مالكا  
 اى من يشترط ان يكون

لِمُكَلِّمٍ غَيْرِهِ وَيَشْتَرِطُ أَنْ يَكُونَ الْوَكِيلُ مَنْ يَقُولُ الْعَقْدَ وَيَقْصِدُ لِأَنَّهُ يَقُولُ مَقَامَ الْوَكِيلِ فِي الْعِبَارَةِ  
 بِأَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا زَلَالًا لِقَوْلِهِ بِأَنَّهُ سَبَبٌ فِي الْمَقَامِ ۱۳

فيستقر أن يكون من أهل العبارة حتى لو كان صبياً لا يعقل أو مجنوناً كان التوكيد بلا ولا ذاك المحر

العاقلة البالغ والمأذون مثلها جاز لان الوكيل لك التصرف والوكيل من اهل العبارة وان كان  
 ويضم جاز وكيل من كان قوما بطريق الاول ١٢

صبيًا محجورًا يعقل البيع والشراء أو عبدًا محجورًا جاز ولا يتعلق بهما الحقوق متعلق بموكلهما لا بالصبي  
 كالتامس وبالله التوفيق

من اهل العبارة الاترى ان ينفق نصفه باذنيه والعباد من اهل البصر يستلوك بغيره

في حق المولى والتوكل ليس صوابا ولا انه يصح فيهما التوكل بعد هذا ما لا ينبغي التصريح به  
لعدم البرزخ ١٢

تخسب قتلنا المولى وعن بن يوسف رضى الله عنه ان ابا يعقوب كان يبيع  
الحقوق ٣

[illegible]

المشترى ١٢ قلنا نعم اربعة ارضنا ١٣ في العتق ١٤

الامانة فحقه متعلق بالكمادون الموكل وقال الشافعي لم يتعلق بالموكل لان الحق متعلق بالحق

النص والحكم هو الملك يتعلق بالملك فلهذا التواضع صار كالرسول والوكيل في النكاح ولنا أن الوكيل هو

العقد حقيقة لان العقد يقوم بالكلام صحة عبارة كونها ادمايا واذ احكاما لان يستغنى اضاف

العقبة الى الموكل لو كان سفيرا عنه لما استغنى عن ذلك كالرسول واذا كان كذلك كان اصيلا

في الحقوق فيتعلم حقوقه لهذا أقال في الكتاب يسلم المبيع ويقض الثمن ويطلب بالثمن إذا

اشترى ويقبض المبيع ويجزأه في الغيب ويجزأه في البين لان كل ذلك من الحقوق والملك يثبت  
 ١٢ اذ المارح ١٣ اذ اشترى ١٤ اى حقوق القصد

[illegible][illegible][illegible]

(بقية ١٤٠) طالب التوكيل مع قبول الكونه من ارضا و مشاها اول باب. ولورولى وكيلة بالخصوصة عند القاضى فلان كان للتوكيل ان يخاصم الى قاضى آخر ولورولى بالخصوصة الى فلان القاضى لم يكن له ان يخاصم الى قاضى آخر (تكملة) ص ٨٢٠ -





لأن الوالدتين موصورة لهما بل  
عقدًا مفيدًا للقرعة

قال ومن دفع الى اخذ درهم وقال اشترى بها طعاما فهو على المحطة وديقها استحسانا والقبيل  
ان يكون على كل مطعم اعتبار الحقيقة كما في اليمين على اكل اذ الطعام اسم لما يطعم من الاستحسان  
ان يعرف املاك وهو على ما ذكرناه اذ اذ كرمه نأيا بالبيع والشراء ولا عرف في اكل فبقى على الوضع  
وقيل ان كثرت الدراهم فعلى المحطة وان قلت فعلى الخبر وان كان فيما بين ذلك فعلى الدقيق

قال ومن دفع الى اخذ درهم وقال اشترى بها طعاما فهو على المحطة وديقها استحسانا والقبيل  
ان يكون على كل مطعم اعتبار الحقيقة كما في اليمين على اكل اذ الطعام اسم لما يطعم من الاستحسان  
ان يعرف املاك وهو على ما ذكرناه اذ اذ كرمه نأيا بالبيع والشراء ولا عرف في اكل فبقى على الوضع  
وقيل ان كثرت الدراهم فعلى المحطة وان قلت فعلى الخبر وان كان فيما بين ذلك فعلى الدقيق

قال واذا اشترى الوكيل وقبض ثم اطلع على عيب فله ان يرد به بالعيب جادام المبيع في يده  
لانه من حقوق العقد وهي كلها اليقين سلمه الى الموكل لم يردده الا باذنه لانه انتهى حكم الوكالة وان  
فيه ابطال يده الحقيقية فلا يترك منه الا باذنه وله ان يرد به ان كان خصا لمن يدعى في المشتري دعوى

كالشفيع وغيره قبل التسليم الى الموكل لا بعد قال ويجوز التوكيل بعقد الضرر والسلام لانه عقد  
ملكه بنفسه فيملك التوكيل به دفعا للحاجة على ما مر مراده التوكيل بالسلام دون قبول السلام  
لان ذلك لا يجوز فان الوكيل يبيع طعاما في ذمته على ان يكون الثمن لغيره وهذا لا يجوز فان فاق

الوكيل صاحبه قبل القبض بطل العقد لوجود الافتراق من غير قبض ولا يعتبر مفارقة الموكل لانه  
ليس بعاقده والمستحق بالعقد قبض العاقد وهو الوكيل فيصح قبضه وان كان لا يتعلق به الحقوق  
كالصبي العبد المحجور عليه بخلاف الرسولين لان الرسالة في العقد لا في القبض ينتقل كلامه الى

المرسل فصا قبض الرسول قبض غير العاقد فاصح قال واذا دفع الوكيل بالشر الثمن من ماله  
قبض المبيع فله ان يرجع على الموكل لانه انعقدت بينهما مبادلة حكمتي وله ان اذا اختلفا في الثمن يتجافان  
ويؤخذ الموكل بالعيب على الوكيل قد سلم المشتري الموكل من جهة الوكيل فيرجع عليه لان الحقوق

لما كانت اليه وقد علمه الموكل فيكون راضيا بدفعه من ماله فان هلك المبيع في بيده

كتاب  
الوكالة

ان كان الموكل قد علمه الموكل فيكون راضيا بدفعه من ماله فان هلك المبيع في بيده  
ان كان الموكل قد علمه الموكل فيكون راضيا بدفعه من ماله فان هلك المبيع في بيده  
ان كان الموكل قد علمه الموكل فيكون راضيا بدفعه من ماله فان هلك المبيع في بيده

١٨٢  
 قبل حبسه هلك من مال الموكل لم يسقط الثمن لان يده كيد الموكل فاذا لم يحبس بصر الموكل قابضاً  
 بيده ولم ان حبسه حتى يستوفي الثمن لما بينا ان يميز له البائع من الموكل قال زفره ليس له ذلك  
 لان الموكل صار قابضاً بيده فكانت له اليه فيسقط حق الحبس قلنا كما ان لا يمكن التفرغ عنه فلا يكون  
 راضياً بسقوط حقه في الحبس على ان يقبض موقوف فيقع للموكل ان لم يحبس نفسه عند حبسه فان  
 احبسه فذلك كان مضموناً من الرهن عنه اي يوسف ورضي عن البيع عند محمد وهو قول ابي حنيفة  
 وضمان الغصب عنه ففرقه لان منع بغير حق لها ان يميز البائع منه فكان حبسه لاستيفاء الثمن فيسقط  
 بهلاكه ولا ييوسف عنه مضموناً بحبس للاستيفاء بعد ان لم يكن وهو الرهن بعينه بخلاف البيع  
 فيفسخ بهلاكه وههنا لا يفسخ اصل العقد قلنا يفسخ في حق الموكل والوكيل كما اذا رده الموكل  
 يعيب ورضي الوكيل قال واذا وكله بشراء عشرة ارطال محمد درهم فاشترى عشرة من طلا  
 بدرهم من محمد يباع منه عشرة ارطال بدرهم لزم الموكل منه عشرة بنصف درهم عنه  
 ابي حنيفة وقال لا يلزمه العشرة بدرهم وذكر في بعض النسخ قول محمد مع قول ابي حنيفة  
 ومحمد لا يذكرا خلافاً في الاصل لا ييوسف رده انه اقرض الدرهم في اللحم وظن ان يبعده  
 عشرة ارطال فاذا اشترى به عشرة بن فقد زاده خيراً وصار كما اذا وكله ببيع عبده بالقب  
 فباعه بالقبين ولا يي حنيفة انه امره بشراء عشرة ولم يامر به بشراء الزيادة فنفذ شره  
 عليه وشراء العشرة على الموكل بخلاف ما استشهد به لان الزيادة هناك بدل ملك  
 الموكل فتكون له بخلاف ما اذا اشترى ما يساوي عشرة ارطال بدرهم حيث يصير لنفسه  
 بالاجماع لان الامر يتناول السمين وهذا مهزول فلم يحصل مقصود الامر قال ولو وكله

قبل حبسه هلك من مال الموكل لم يسقط الثمن لان يده كيد الموكل فاذا لم يحبس بصر الموكل قابضاً  
 بيده ولم ان حبسه حتى يستوفي الثمن لما بينا ان يميز له البائع من الموكل قال زفره ليس له ذلك  
 لان الموكل صار قابضاً بيده فكانت له اليه فيسقط حق الحبس قلنا كما ان لا يمكن التفرغ عنه فلا يكون  
 راضياً بسقوط حقه في الحبس على ان يقبض موقوف فيقع للموكل ان لم يحبس نفسه عند حبسه فان  
 احبسه فذلك كان مضموناً من الرهن عنه اي يوسف ورضي عن البيع عند محمد وهو قول ابي حنيفة  
 وضمان الغصب عنه ففرقه لان منع بغير حق لها ان يميز البائع منه فكان حبسه لاستيفاء الثمن فيسقط  
 بهلاكه ولا ييوسف عنه مضموناً بحبس للاستيفاء بعد ان لم يكن وهو الرهن بعينه بخلاف البيع  
 فيفسخ بهلاكه وههنا لا يفسخ اصل العقد قلنا يفسخ في حق الموكل والوكيل كما اذا رده الموكل  
 يعيب ورضي الوكيل قال واذا وكله بشراء عشرة ارطال محمد درهم فاشترى عشرة من طلا  
 بدرهم من محمد يباع منه عشرة ارطال بدرهم لزم الموكل منه عشرة بنصف درهم عنه  
 ابي حنيفة وقال لا يلزمه العشرة بدرهم وذكر في بعض النسخ قول محمد مع قول ابي حنيفة  
 ومحمد لا يذكرا خلافاً في الاصل لا ييوسف رده انه اقرض الدرهم في اللحم وظن ان يبعده  
 عشرة ارطال فاذا اشترى به عشرة بن فقد زاده خيراً وصار كما اذا وكله ببيع عبده بالقب  
 فباعه بالقبين ولا يي حنيفة انه امره بشراء عشرة ولم يامر به بشراء الزيادة فنفذ شره  
 عليه وشراء العشرة على الموكل بخلاف ما استشهد به لان الزيادة هناك بدل ملك  
 الموكل فتكون له بخلاف ما اذا اشترى ما يساوي عشرة ارطال بدرهم حيث يصير لنفسه  
 بالاجماع لان الامر يتناول السمين وهذا مهزول فلم يحصل مقصود الامر قال ولو وكله

له قوله وضمان البيع عند محمد ان العتري على قول محمد كما اشار له محمد في شرح المجلة حيث قال ثم اذا  
 حبسه الوكيل فملك ضمنه ضمان المبيع اذا هلك في يد البائع فيلزمه اداء الثمن للبائع (بقية ١٨٣)

فعلت ومات عندى وقال الامر اسيريه لنفسه والقول تولى الامر وان

[illegible]



هذا هو الكتاب الذي فيه بيان ما كان عليه الحال في البيع والشراء في زماننا هذا...  
والله اعلم بالصواب

دفع اليه كذا القول قول المالك في الوجه الاول خبر عما يملك استينافه وهو الرجوع بالثمن  
على الامر وهو ينكر القول للمالك في الوجه الثاني هو امين يريد الخروج عن عمدة الامانة  
فيقبل قوله ولو كان العبد حيا حين اختلفا كان الثمن منقودا فالقول للمالك انه امين لا يمكن  
منقودا فكذا لك عند ابي يوسف عمدة لانه يملك استينافا الشراء فلا يثبت في الاخر عن عند  
ابي حنيفة رة القول للامر لانه موضع تحمة بان اشتراه لنفسه فاذا اراد الصفقة خاسر الزموا  
الامر بخلاف ما اذا كان الثمن منقودا لانه امين فيه فيقبل قوله تبعك اذ لك لا ثمن في يده ههنا  
وان كان امره بشراء عبد بعينه ثم اختلفا والعبد حي فالقول للمالك هو سواء كان الثمن منقودا  
او غير منقود وهذا ابا لاجماع لانه خبر عما يملك استينافه ولا تهمته فيه لان الوكيل يشاء شئ  
بعينه لا يملك شراءه لنفسه بمثل ذلك الثمن في حال غيبته على امر تجاؤف غير المعين على ما  
ذكرناه لابي حنيفة ومن قال لا يخبر هذا العبد فلان فباعه ثم انكر ان يكون فلان امره  
بما قال وقال نامرته بذلك فان فلانا اخذناه لان قوله السابق اقرار منه بالوكالة عنه فلا  
ينفعه انكاره الا لاحق فان قال فلان لم امره لم يكن ذلك له لان الاقرار رتبة قال الا ان  
يسلم المشتري لفيكون بيعا عنه عليه العمة لانه صار مشتريا بالتعاطى كمن اشترى لغيره بغير  
امره حتى لزمه ثم سلمه المشتري له ودلت المسألة على ان التسليم على وجه البيع  
يكفي للتعاطى وان لم يوجد نقد الثمن وهو تحقق في النفيس الخسيس لستم التراضى وهو  
المعتبر في الباب قال ومن امر رجلان يشترى له عبيدين باعياهما ولم يستلمهما فاشترى  
له احدهما جاز لان التوكيل مطلق فيجوز على طلاقه وقد لا يتفق اجمع بينهما

هذا هو الكتاب الذي فيه بيان ما كان عليه الحال في البيع والشراء في زماننا هذا...  
والله اعلم بالصواب

هذا هو الكتاب الذي فيه بيان ما كان عليه الحال في البيع والشراء في زماننا هذا...  
والله اعلم بالصواب

في البيع لا يفتان الناس فيه لأنه توكل بالشر وهذا كله باجماع وكوامر بأشترها بالالف  
وقية ما سواها فعدا إلى حقيقة ما اشتري أحدهما الخمسة وأقل جازا أن اشتري بالكثر لم يلزم الأمر  
لأنه قابل لالفهما وقية ما سواها فيقسم بينهما نصفين دلالة فكان ما يشتري كل واحد منهما بمئتين  
ثم الشراء بهما موافقة وأقل منها مخالفة والخير وبالزيادة التي شترت الزيادة وكثرت فلا يرجح إلا أن  
يشتري الباقي بقية لالف قبل ان يخصما استخسا لأن شري الأول قائم وقد حصل غرضه المصريح  
به هو تحصيل العبد بالالف وما ثبت الانقسام كدلالة والصرح يفوقه وقال أبو يوسف محمد  
أن اشتري أحدهما بالكثر من نصف لالف بما يتغاب الناس فيه قد بقي من لالف ما يشتري بمثل الباقي  
جاء لأن التوكيل مطلق لكن يتقيد بالتعاوض وهو فيما قلنا ولكن بدلان بقي من لالف باقية يشتري  
بمثلها الباقي لم يكتسب تحصيل غرض الأمر قال ومن له على آخره درهم فامره بأن يشتري بها هذا العبد اشتراه  
جاء لأن تعيين البيع تعيين الباع ولو عين الباع لم يجرى ما ذكره أن الله تعالى وإن اشتري بغيره  
فأشتراه فما كان يده قبل ان يقبضه الأمرات من مال الشتر هو ان يقبضه الأمر فله وهذا عندنا خفيفة  
رضي الله عنه وقال هو لازم للأمر اذا قبضه المأمور على هذا الأمر ان يسلمه ما عليه ويصرفه عليه  
لهما أن الله له وله تأخير لا تعينان في المعاوضات بينا كانت أو عيناً لا ترى له لو تباعا عينا بدين ثم  
تصادقاً لا يدرى لا يبطل العقد فصار الاطلاء والتقييد في سواء فيصح التوكيل ويلزم الأمر لا يملكه كيد  
وكان خفيفة عنه الله عنه أنها تعين في الوكالات لا ترى له لو قيد الوكالة بالعين منها أو بالدين فها لم يستهلك  
واستقط الدين بطلت الوكالة فاد اعني كان هذا اثمك فالدائن من غير من عليه الدين من غير ما يملكه بقية  
لا يجوز كما اذا اشتري بدين على غير المشتري ويكون أمراً بصرفه ما لا يملكه إلا بالقض قبضه

له قوله ولابي خنيفة الخ الفترى على صاحب المذهب واليا علم  
من صنيع صاحب الهداية ترجيع قول الامام

لا بد من العلم بالدين والشرع في كل وقت  
 والدين والشرع هما ما يهديان الى الله  
 والشرع هو ما يبين لنا ما هو الحلال  
 والدين هو ما يبين لنا ما هو الحرام  
 والشرع والدين هما ما يبين لنا  
 ما هو الطريق الى الله

١٨٦  
 وذلك باطل كما اذا قال عظماء عليك من شئت بخلاف ما اذا عين البائع لا يصير كغيره القرض  
 يتلوا بخلاف ما اذا امر بالتصدق لا جعل المال لله تعالى هو معلوم واذا اوصح التوكيد فله الشراء  
 على المامو فملك من ماله اذا اقبضه الامر منه لان عقد البيع تعاطا قال ومن دفع الى اخر  
 القوا وامره ان يشتري بها جارية فاشتراها فقال الامر اشتريتها بخمسائة وقال المامو اشتري بها بالف  
 فالقول قول المامو ومراعاة اذا كانت تساوى القالا انه امين فيه وقد ادعى الخروج عن عهده  
 الامانة والامر يدعي عليه ضمان خمسمائة وهو ينكر فان كانت تساوى خمسمائة فالقول قول الامر  
 لانه خلاف حيث اشترى جارية تساوى خمسمائة ولا مرتناول ما يساوى الفافض من قال ان  
 لم يكن دفع اليه الف فالقول قول الامر ما اذا كانت قيمته خمسمائة فله الف وان كانت قيمته الف  
 فمعناه انها يتاح الف لان الموكل الوكيل في هذا ان كان منزلة البائع والمشتري وقد وقع الاختلاف  
 في الثمن موجب التالف ثم يقضى العقد الذي جرى بينهما فيلزم الجارية المامو قال ولو امره ان  
 يشتري له هذه العبد ولو سيم له ثمنافا اشتراه فقال الامر اشتريته بخمسمائة وقال المامو بالف و  
 صدق البائع المامو فالقول قول المامو مع يمينه قيل لا تخالفه هنا لان دفع الف لا يتصدق به البائع  
 اذ هو حاضر وفي مسألة الاول هو غائب اعتبره خلافه فيقول ان الفان لما ذكرناه وقيد ذكر معظم  
 بين الخالف هو يمين البائع والبائع بعد استيفاء الثمن اجنب عنها وقيل اجنب عن الموكل اذ لم يجز بيع  
 فلا يصة وعليه فبقول الخالف وهذا قول الامام ابن منصور وهو ظاهر والله اعلم بالصواب  
**فصل في التوكيل بشراء نفس العبد قال** واذا قال العبد لرجل اشترى  
 نفسي من مولاي بالف ودفعها اليه فان قال الرجل للمولى اشتريتك لنفسك

لو كان المامو قد اشترى العبد من مولاه بالف ودفعه اليه فباعه بغير اذن مولاه  
 فبطلت بيعه لان البيع باطل لان المامو لم يملكه  
 ولو اشترى العبد من مولاه بغير اذن مولاه  
 فبطلت بيعه لان البيع باطل لان المامو لم يملكه  
 ولو اشترى العبد من مولاه بغير اذن مولاه  
 فبطلت بيعه لان البيع باطل لان المامو لم يملكه

لا بد من العلم بالدين والشرع في كل وقت  
 والدين والشرع هما ما يهديان الى الله  
 والشرع هو ما يبين لنا ما هو الحلال  
 والدين هو ما يبين لنا ما هو الحرام  
 والشرع والدين هما ما يبين لنا  
 ما هو الطريق الى الله

فباعه على هذا فهو حر والولد المولى لأن بيع نفسه العبد منه اعتاق وشراء العبد نفسه قبول  
الاعتاق بل والما مؤسفة عنه إذ لا يرجع عليه الحقوق فصار كأنه اشترى بنفسه وإذا كان  
اعتاقا لعقب الولد وإن لم يمت المولى فهو عبد للمشتري لأن اللفظ حقيقة للمعاوضة ولكن  
العبد ما لم يمت فيحفظ عليه ما خلا من العبد نفسه لأن المجاز فيه متعين وإذا كان معاوضة  
ثبت للمالك له والولد المولى لأن كسب عبده وعلى المشتري الف مثله ثم للعبد فانه في  
ذمته حيث لم يصح الاداء بخلاف الوكيل يشري العبد من غيره حيث لا يشترط بيان  
لأن العقدين هنالك على نط واحد وفي المحالين المطالبة بتوجه نحو العاقل ما ههنا  
فأحد هما اعتاق معقب للولد ولا مطالبة على الوكيل والمولى عساة لا يرضاه ويرغب  
في المعاوضة المحضة فلا بد من البيان ومن قال لعبده اشترى نفسك من مولاك فقال المولا  
بغنى نفسى لفلان بكذا أفعل فهو لأمرك العبد يصالح ويكلى عن غيره في شراء نفسه لأنه اجنب  
عن مالكه والبيع يد عليه من حيث انه مال لأن مالكه في يده حتى لا يملك البائع الحرس بعد  
البيع لاستيفاء الثمن فإذا أضافه إلى المصلح فعلة امتثالا فيقع العقد للأمروان عتقه  
لنفسه فهو حر لأنه اعتاق وقد رضى به المولى دون المعاوضة والعبد وإن كان وكىلا  
بشراء معين ولكنه أتى بحسن تصرف آخر في مثله ينفذ على الوكيل وكذا الوفاق بعينه  
ولم يقل لفلان فهو حر لأن المطلق يحمل الوجهين فلا يقع امتثالا بالشا فيبقى التصرف لنفسه  
**فصل في البيع قال الوكيل بالبيع والشراء لا يجوز له أن يعقده مع أبيه وجهه من لا يقبل شهادته**  
لأنه ابن حنيفة رضي الله عنه وقال لا يجوز بيعه منهم بمثل القيمة إلا من عبده أو مكاتبه

الاعتاق بالولد المولى لأن بيع نفسه العبد منه اعتاق وشراء العبد نفسه قبول  
الاعتاق بل والما مؤسفة عنه إذ لا يرجع عليه الحقوق فصار كأنه اشترى بنفسه وإذا كان  
اعتاقا لعقب الولد وإن لم يمت المولى فهو عبد للمشتري لأن اللفظ حقيقة للمعاوضة ولكن  
العبد ما لم يمت فيحفظ عليه ما خلا من العبد نفسه لأن المجاز فيه متعين وإذا كان معاوضة  
ثبت للمالك له والولد المولى لأن كسب عبده وعلى المشتري الف مثله ثم للعبد فانه في  
ذمته حيث لم يصح الاداء بخلاف الوكيل يشري العبد من غيره حيث لا يشترط بيان  
لأن العقدين هنالك على نط واحد وفي المحالين المطالبة بتوجه نحو العاقل ما ههنا  
فأحد هما اعتاق معقب للولد ولا مطالبة على الوكيل والمولى عساة لا يرضاه ويرغب  
في المعاوضة المحضة فلا بد من البيان ومن قال لعبده اشترى نفسك من مولاك فقال المولا  
بغنى نفسى لفلان بكذا أفعل فهو لأمرك العبد يصالح ويكلى عن غيره في شراء نفسه لأنه اجنب  
عن مالكه والبيع يد عليه من حيث انه مال لأن مالكه في يده حتى لا يملك البائع الحرس بعد  
البيع لاستيفاء الثمن فإذا أضافه إلى المصلح فعلة امتثالا فيقع العقد للأمروان عتقه  
لنفسه فهو حر لأنه اعتاق وقد رضى به المولى دون المعاوضة والعبد وإن كان وكىلا  
بشراء معين ولكنه أتى بحسن تصرف آخر في مثله ينفذ على الوكيل وكذا الوفاق بعينه  
ولم يقل لفلان فهو حر لأن المطلق يحمل الوجهين فلا يقع امتثالا بالشا فيبقى التصرف لنفسه  
**فصل في البيع قال الوكيل بالبيع والشراء لا يجوز له أن يعقده مع أبيه وجهه من لا يقبل شهادته**  
لأنه ابن حنيفة رضي الله عنه وقال لا يجوز بيعه منهم بمثل القيمة إلا من عبده أو مكاتبه

وان كان بائنا من القيمة فبني فاضلي لا يجوز بالاجماع (قضية ١٨٨)





الحمل في المدة (١٤٩) ليس للكيل ان يبيع نصف المال الذي  
في بعضه ضرر وان لم يكن فيه ضرر فله المال ١٣ والبيضا مال محمد خال الاناسي في شرح الجملة رتبة (١٩٠)

ان المهر من الطوبى من  
الحمل في المدة (١٤٩) ليس للكيل ان يبيع نصف المال الذي  
في بعضه ضرر وان لم يكن فيه ضرر فله المال ١٣ والبيضا مال محمد خال الاناسي في شرح الجملة رتبة (١٩٠)

قال الفقيه...  
١٨٩

**قال الفقيه** لا ينعين الناس في ما لا يدخل تحت تقويم المقومين وقيل في العروضة كذا في الحيوانات  
دع يارده وفي العقارات دعه دوازه لان التصريح بوجوده في الاول وقيل في الاخير ويتوسط في الاوسط  
**وكثرة الغبن لقلة التصريح** قال بذا او كله ببيع عبد له فباعه نصفه جاز عندنا جنيته لان اللفظ  
مطلق من قبه لا فراق والاجتماع لا ترى انه لو باع الكل ثمن النصف يجوز عندنا فاذا باع  
النصف به اولى وقالا لا يجوز لانه غير متعارف لما فيه من ضرر الشركة الا ان يبيع النصف الاخر  
قبل ان يختصما لان بيع النصف قد يقع وسيلة الى الامتناع ان لا يبيع من كثير جملته فيحتاج الى ان  
يفرق فاذا باع الباقي قبل نقض البيع الاول تبين انه موقع وسيلة واذا لم يبيع ظهر انه لم يقع وسيلة  
فلا يجوز في هذه الاستحسان عندنا واما وكل شرعنا فاشترى نصفه فالشرع موقوف فان اشتري  
باقية لم يملكه لان شراء البعض يقع وسيلة الى الامتناع بان كان مورد ثابتن جماعة  
فيحتاج الى شرائه شقشا شقشا فاذا اشترى الباقي قبل ان يبيع تبين انه موقع وسيلة  
فينفذ على الامر وهذا الاتفاق والفرق لا ي جنيته وان الشرع يتحقق التمهق على ما مر والحرز الامر  
بالبيع يصاد فملكه فيصح فيعتبر في اطلاق الامر بالشراء صاد فملكه الغير فاصح فلم يعتبر في  
التقييد والاطلاق قال ومن امر جلا ببيع عبد فباعه وقبض الثمن لو لم يقبض فخره المشتري  
عليه ببيعك يحدث مثله بقضاء القاضي بينة او باقراره فانه يرد على الامر كان  
القاضي يتيقن بحوث العيب في يلا لبايع فكم يكن قضاؤه مستندا الى هذا الحق وتاويل اشتراطها  
في الكتاب ان القاضي يعلم انه لا يحدث مثله في مدة شهر مثلا لكنه اشتبه عليه تأويل  
البيع فيحتاج الى هذا الحق لظهور التاريخ او كان عيبا لا يعرفه الا النساء او الاطباء  
اي العيب الذي يري به المشتري الرد

الحمل في المدة (١٤٩) ليس للكيل ان يبيع نصف المال الذي  
في بعضه ضرر وان لم يكن فيه ضرر فله المال ١٣ والبيضا مال محمد خال الاناسي في شرح الجملة رتبة (١٩٠)

وہ کہیں کہیں اور فی الدیالیک لا انصفا کما یسیر علیہا ہوا ہوا فی شکاک النور نور الذر است ۱۲ نور اور دو مختلف الخواص ان قال رب لعل امریک بالحق فقال ۱۳

[illegible]

وقولهم قول الطبيب  
لا يحتاج الى شيء من  
الزاد عليه يعيب  
النكول لبع العيب  
الماحولان الاقراجه  
فيلزمه بيعة او نكول  
مخاضه بائعه لا يبيع  
الحجة قاصرة وهي لا  
الاجبة ولو كان العيب  
لان الرمتعين وفي  
الزخم الى الرجوع بالنقص  
امرتك وبيع عبد ينفق  
يستفاد من جهته  
فالقول قول المضار  
فقامت دلالة الاط  
اخرجت يكون القو  
ثم مطلق الامر بالبيع

في توجع الحصى متولا في الردف  
وهو رد على الوكيل في الاحتجاج  
بمثله بكتبة او باء عيم  
عن عليه باعتبار عدم صمد  
تقاصير وهو غير مضطر  
الوصفا اذا كان التغير قض  
بصديق في حق ثالث البائع ثا  
اراض حيث الفسخ كان ل  
يحدث مثله والتر غير قض  
لمة الروايات ليس ان انحص  
مان فلم يتعين الرد وقد بي  
بفبعته بنسبة وقال الم  
كلامه على الاطلاق قال  
بالان الاصل في المضاربة  
لاق بخلاف ما اذا ادعى  
للمالك لا نسقط الا  
مع ينظمه نقلا ونسبة  
بلاق بخلاف ما اذا ادعى  
للمالك لا نسقط الا  
مع ينظمه نقلا ونسبة

[illegible][illegible]

واخذ به كفيلا فتوى المال عليه اذ اضمن عليه لان الوكيل اصيل في الحقوق وقبض الثمن منها والكفالة

توثيق لا رتوان وثيقه كجانب الاستيفاء فيمل كما بخلاف الوكيل يقبض الدين كانه يفعل نيابة وقد ناله في  
 اى اشتغال من ١٩ فاننا لا نأخذ بها او كفى لا يجوز  
 حتى اذا ناله من الوكيل فغضبه ١١

قبض الدين دون الكفالة واخذ الرهن والوكيل بالبيع يقبض اصالته وله الايام اكل حجرة عنه

**فصل** واذا وکل وکیلین فلیس لاحدهما ان یتصرف فیما وکلا به دون الآخر وهذا

فی تصرف محتاج فیہ الی المرأی کالبیع والمخلع وغیر ذلک لان الموکل رضی برایہما لا برای

أحدهما أو البديل وإن كان مقدراً ولكن التقدير لا يمنع استعمال المولى في الزيادة واختيار المشتري

قال لا ان يوكهها بالخصومة لان الاجتماع فيها متعدد والافضاء الى الشعب في مجلس القضاء  
 اى ان يوكهها بالخصومة لان الاجتماع فيها متعدد والافضاء الى الشعب في مجلس القضاء

والرأى يحتاج إليه سابقاً للتقويم <sup>عليه</sup> الخصومة **قال** وبطلان زوجه بغير عوضا <sup>بغير عوض</sup> ويتحقق عباه <sup>بغير عوض</sup>

بغير عوض أو بدو دية عند أو قضاء دين عليه لأن هذه الأشياء لا يحتاج فيها إلى الرأي.

هو تعبير محض وعبارة للنش والواحد سواء وهذا الجمل وما اذا قل لها طلقاها ان شئت ما و  
 نوكل ١١ عن كلام الرسول ١٢  
 اي جواز انفراق احد بها ١٣  
 وليكن ١٤ امراة ١٥

قال مراد بن محمد لا نه تفويض الى يهما الا ترى انه تمليك مقتصر على المجلس في علق المطلق


بفعلها فاعتبره به خوفا قال وليس لك ميل ان يوكل فيما يوكل ولا تنفوذ اليه النصر دون

التوكيل به وحده إلا أنه رضى بربايه والناس متفاوتون في الآراء **والإيمان** يا ذن له الموكل  
أي عدم جواز توكيل الوكيل <sup>أما</sup> فلا يكون إيماناً بغيره <sup>أما</sup> أي لا قدوري <sup>أي</sup> يعني

لوجود الرضاء او يقول له اعمل بربايك لا طلاق المفوض الى رايهم واذا جازى هذا

الوجه يكون الباني وليا عن الوكيل حي ٨ بملك ٨ ول غزاة ٨ ويغير ٨ بوبه ويغير ٨ بوبه

اهل و اولاد سرخس و اهل قبايل و اهل بغير اذن موكلا صفه و كيا

A single line of handwritten musical notation, likely a vocal melody, written in black ink on a white background. The notation consists of various note heads, stems, and rests, typical of traditional Persian or Arabic manuscript notation. It spans across the width of the page below the main text.[illegible][illegible]

هذه اولا ومدرسة في ادب العباسي ثم الطرقة التي اجتازها هذا الباب

[illegible]

٣١ ← يَلَلَهُ فِيصِيرُ النَّاسِي نَبِيًّا مِنَ الْأَصْبَحِ حَتَّى لَا يَكُنَّ الْأَدِلَّ عِزَالَهُ إِلَّا إِذَا خُوفُضَ إِلَيْهِ الْعِزُّ وَهُوَ الْعِصْوُ

فَات رَايِهِ لَا اَنْ يَلْفِي فِي مِيزَةٍ وَكَذَلِكَ الْوَبَاعُ غَيْرُ الْوَكِيلِ فَلْيُفْكَرْ جَا زَةً لَا تَمْضُرُ اِيَّاهُ وَلَوْ قَدَرُ الْأَوَّلِ

بمخلاف ما اذا وكل وكيلين وقد رآه الثمن لانه لما قوض اليهما مع تقدير الثمن ظهر ان غرضه  
فان لا يجوز بيعه مع هذه الكيفية اذ  
اجتماع رايهما في الزيادة واختيار المشتري على ما بيناه اما اذا حريق الثمن وقوض الى الاول كان  
اي الذي لا يظلم في شدة الضرر  
مؤمل

ابنته وهي صغيرة حرة مسلمة اوباع واشترى لها المخرج معناه التصرف في مالها لان الثروة والكفر  
 اي دشتياد و شغل بهر سهه يعني مختار و عيه و ذي  
 اي نهي نامل كمر في الجانح اصغر ۱۱

لا ولاية له على المسلم حتى لا تقبل شهادته عليه ولا أن هذه ولاية نظرية ولا بد من التفويض

فَاتَّقُوا اللَّهَ أَوْ قَالَ يُوْسُفُ وَحَدِّثْهُ إِذْ تَأْتِيهِ عَلَيْهِ خُتَمٌ وَأَلَمْ يَكُنْ لَكَ الْبُيُوتُ

۱۲- قهره طح ای

نحوستقرجه لا تقطع اذا قتل على الردة قبيل وبلاسلام يجعل نذير لكان مسلما فيصح

قال الموكين المحصنة وكين القبض عندنا خلافا للزفره هو يقول انه رضى بنحوصته والقبض غير

المرء اى: حبص ۱۲

الحمد لله رب العالمين

[illegible]

ذرا الفترى على قول زفره واليه اشار ملتقى الاجهر على هامش مجمع الاخر حيث قال والفترى اليوم على قول زفره، لفساد الزمان ١٢ ص ٢٤١ ٢٥

على قول زفرهم لفساد الزمان ١٢ ص ٢٤١ ج ٢

اليوم على قول زفره لظهور الخيانة في الوكلاء وقد يؤتمن على الخسوف من لا يؤتمن على المال وتظهير الوكيل  
بالتقاضي بملك القبض على أصل الرواية في معناه وضعه إلا أن العرف خلافه وهو قاض على الوضع  
فالفقهاء على أن لا يملك قال فان كان وكيلين بالخصومة لا يقضيان إلا معكاه لا يرضى بامانتها  
لا بامانة احدهما واجتماعهما ممكن بخلاف الخصومة ما رقا الوكيل يقض لادين يكون وكلا  
بالخصومة عند ابن حنيفة حتى لو قيمت على البيعة على استيفاء الموكل ورائه تقبل عنده وقال  
لا يكون خصما وهو رواية الحسن عن ابن حنيفة لان القبض على الخصم وليس كل من يؤتمن على المال  
يتمتع بالخصومة فلم يكن الضياء بالقبض ضامما ولا بالحنيفة انما وكله بالتملك لان الديون  
تقضى بامثالها اذ قبض لادين نفسه لا يتصلوا به جعل الاستيفاء لعين حقه من وجه فاشتبك الوكيل  
بأخذ الشفعة والرجوع في الهبة والوكيل بالشراء والقسمة والرجوع بالعيب وهذه اشياء باخذ الشفعة  
حتى يكون خصما قبل القبض يكون خصما قبل الاخذ هذا لان الوكيل بالشراء لا يكون خصما قبل مباشرة  
الشراء وهذا لان المبادلة تقتضيه حقوقا وهو اصل في ما فيكون خصما في ما قال الوكيل يقض العين  
لا يكون وكلا بالخصومة لا يضمن محض القبض لادين اذ فاشبهه الرسول من كان وكلا  
بقبض عينا له فاقام له كفوفه على البيعة على ان الموكل اعياها له وقفا لا مخرجه يحظر الغائب وهذا استحسان  
والقياس ان يدفع الى الوكيل لا البيعة قامت على خصم فلم تعتبر وجها لاستحسان ان خصم في قصده  
لقيا مقام الموكل في القبض فيقتصر يد وان اثبت البيع حتى لو حضر الغائب البيعة على البيع فصاها  
اذا اقام البيعة على ان الموكل عز عن ذلك فانه يتقبل في قصده هذا اتفاق قال كذلك لعتاق الطلاق  
وغير ذلك معناه اذا اقامت المرأة البيعة على الطلاق والعبء والامانة على العتاق

قوله في قوله لا يقضيان الا معكاه لا يرضى بامانتها لا بامانة احدهما واجتماعهما ممكن بخلاف الخصومة ما رقا الوكيل يقض لادين يكون وكلا  
بالخصومة عند ابن حنيفة حتى لو قيمت على البيعة على استيفاء الموكل ورائه تقبل عنده وقال لا يكون خصما وهو رواية الحسن عن ابن حنيفة لان القبض على الخصم وليس كل من يؤتمن على المال  
يتمتع بالخصومة فلم يكن الضياء بالقبض ضامما ولا بالحنيفة انما وكله بالتملك لان الديون تقضى بامثالها اذ قبض لادين نفسه لا يتصلوا به جعل الاستيفاء لعين حقه من وجه فاشتبك الوكيل  
بأخذ الشفعة والرجوع في الهبة والوكيل بالشراء والقسمة والرجوع بالعيب وهذه اشياء باخذ الشفعة حتى يكون خصما قبل القبض يكون خصما قبل الاخذ هذا لان الوكيل بالشراء لا يكون خصما قبل مباشرة  
الشراء وهذا لان المبادلة تقتضيه حقوقا وهو اصل في ما فيكون خصما في ما قال الوكيل يقض العين لا يكون وكلا بالخصومة لا يضمن محض القبض لادين اذ فاشبهه الرسول من كان وكلا  
بقبض عينا له فاقام له كفوفه على البيعة على ان الموكل اعياها له وقفا لا مخرجه يحظر الغائب وهذا استحسان والقياس ان يدفع الى الوكيل لا البيعة قامت على خصم فلم تعتبر وجها لاستحسان ان خصم في قصده  
لقيا مقام الموكل في القبض فيقتصر يد وان اثبت البيع حتى لو حضر الغائب البيعة على البيع فصاها اذا اقام البيعة على ان الموكل عز عن ذلك فانه يتقبل في قصده هذا اتفاق قال كذلك لعتاق الطلاق  
وغير ذلك معناه اذا اقامت المرأة البيعة على الطلاق والعبء والامانة على العتاق

محمد خاتون (١٩٤)

له قوله الوكيل يقض التي يكون وكلا الى العتاق على قول صاحبين لا على قول الامام الاعظم حيث رجعت جمعية المجلة قولها في المادة ١٥٢٠ الوكالة بالقبض لا تستلزم الوكالة بالخصومة « وقال في شرحه















والمدة ولو صاد الموكل مسلماً وقد تحقق بدرا الحرج مرتداً لا تغو الوكالة في الظاهر وعن محمد بن هانئ أنها  
تعود كما قال في الوكيل والفرق له على الظاهر من معنى الوكالة في حق الموكل على السالك وقد زال وحق  
الوكيل على معنى قائم به ولم يزل بالحق قال ومن وكل أخشى ثم تصرف بنفسه فيما وكل ببطلت  
الوكالة وهذه اللفظ ينظم وجهاً مثل أن يوكله بأعتاق عبده أو بكتابتهم فاعتقه أو كاتبهم  
الموكل بنفسه أو يوكله بتزويج امرأة أو بشرائه شيء ففعله بنفسه أو يوكله بطلاق فطلقها  
الزوج ثلثاً أو واحدة وانقضت عدتها أو بالحلح فحلحها فبطلت الوكالة لا سيما ما تصرف بنفسه  
تعد على الوكيل التصرف فبطلت الوكالة حتى لو تزوجها بنفسه وأبأنها لم يكن للوكيل أن يزوجهما  
منه لأن الحاجة قد انقضت بخلاف ما إذا تزوجها الوكيل وأبأنها له أن يزوجه الموكل لبقاء الحاجة  
وكذا لو وكله ببيع عبده فباعه بنفسه فلو رد عليه ببيع بقضاء القاضي فعن أبي يوسف ربه  
أنه ليس للوكيل أن يبيعه مرة أخرى لأن يبعه بنفسه منع من التصرف فصارك الغزل وقال محمد بن هانئ  
أن يبيعه مرة أخرى لأن الوكالة باقية لأنه اطلاق والعجز قد زال بخلاف ما إذا وكله  
بالهبة فوهب بنفسه ثم رجع لم يكن للوكيل أن يهبها لأن اختياره في الموضع كان دليل على أن الحاجة  
أما الرد بقضاء بغير اختياره فلم يكن دليل زوال الحاجة فإذا عاد إليه لم يملكه كان أن يبيعه والله أعلم

### كتاب الدعوى

قال المدعى من لا يجبر على الخصومة إذا تركها والمدعى عليه من يجبر على الخصومة وعرفته الفرق  
بينهما من أهله ما يثبت عليه مسائل الدعوى وقد اختلف عبارات المشايخ في بعضها ما قال في  
الكتاب وهو عام صحيح وقيل المدعى من لا يستحق الانتحار كالحارج والمدعى عليه من يكون مستحقاً

والمدة ولو صاد الموكل مسلماً وقد تحقق بدرا الحرج مرتداً لا تغو الوكالة في الظاهر وعن محمد بن هانئ أنها  
تعود كما قال في الوكيل والفرق له على الظاهر من معنى الوكالة في حق الموكل على السالك وقد زال وحق  
الوكيل على معنى قائم به ولم يزل بالحق قال ومن وكل أخشى ثم تصرف بنفسه فيما وكل ببطلت  
الوكالة وهذه اللفظ ينظم وجهاً مثل أن يوكله بأعتاق عبده أو بكتابتهم فاعتقه أو كاتبهم  
الموكل بنفسه أو يوكله بتزويج امرأة أو بشرائه شيء ففعله بنفسه أو يوكله بطلاق فطلقها  
الزوج ثلثاً أو واحدة وانقضت عدتها أو بالحلح فحلحها فبطلت الوكالة لا سيما ما تصرف بنفسه  
تعد على الوكيل التصرف فبطلت الوكالة حتى لو تزوجها بنفسه وأبأنها لم يكن للوكيل أن يزوجهما  
منه لأن الحاجة قد انقضت بخلاف ما إذا تزوجها الوكيل وأبأنها له أن يزوجه الموكل لبقاء الحاجة  
وكذا لو وكله ببيع عبده فباعه بنفسه فلو رد عليه ببيع بقضاء القاضي فعن أبي يوسف ربه  
أنه ليس للوكيل أن يبيعه مرة أخرى لأن يبعه بنفسه منع من التصرف فصارك الغزل وقال محمد بن هانئ  
أن يبيعه مرة أخرى لأن الوكالة باقية لأنه اطلاق والعجز قد زال بخلاف ما إذا وكله  
بالهبة فوهب بنفسه ثم رجع لم يكن للوكيل أن يهبها لأن اختياره في الموضع كان دليل على أن الحاجة  
أما الرد بقضاء بغير اختياره فلم يكن دليل زوال الحاجة فإذا عاد إليه لم يملكه كان أن يبيعه والله أعلم

قوله تعالى من لا يجبر على الخصومة إذا تركها والمدعى عليه من يجبر على الخصومة وعرفته الفرق

قوله تعالى من لا يجبر على الخصومة إذا تركها والمدعى عليه من يجبر على الخصومة وعرفته الفرق

الحق في حق  
الدين في حق  
الحق في حق  
الحق في حق

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

از دار فانی بایکدیگر  
 فی السلام است  
 فی قلوبا  
 فی قلوبا

فان قال ان اللغة تنوع اللغات فان  
أنت تترجم فقلت وان قام الزوج  
قبل الصالحين البنية قبل الأعداء

كتاب الدعوى

من العصور والمباني فانه  
تقبل

بالحق والعدل

نہیں ازو بھیل  
مغنی کا مکتوب  
۵۷۲ قمری قاتل کو قتل فرمادو  
۵۷۳ قمری قاتل کو قتل فرمادو

و یکنه القاضی باینکه

ولا يخاف على عيني  
على نفسي على  
على من المدي على

کرمزانی الشما و هانی کلوه  
میکون کو

بأخا المديني عليه السلام

وَأَوَّلُ مَا جَاءَ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ  
بِأَصْحَابِهِ الْأَوَّلِينَ وَفِيهِ

المخفق في التوجيه كقولهم  
تذكر الاوصاف ممكن

**مفتی محمد رفیع الرحمن**

له قوله قال محمد في الاصل الموصوف عليه هو القدر الذي اعلم بان الله تعالى خلق الخلق اطوارا لموصف شتى متباينة

(رَبِيعَةُ ۲۰۱)





[illegible]



في قول القاضى بالانكول فلا يستحق الا ان هذا ايدل لدفع الخصومة في ملكه المكاتب والعبد  
 الماذون بمنزلة الضيافة اليسيرة وصحة في الدين بناء على عدم المدعى وهو يقبضه محققا لنفسه مولى له  
 معناه ههنا ان المذون هو المالك حين قال ويستحق السارق فان نكل ضمن ولم يقطع لان المذون  
 بفعله شيان الضمان ويعمل فيه النكول والقطع ولا يثبت به فصار كما اذا شهد عليه رجلان

٢٠٣

قال واذا ادعت المرأة طلاقا قبل الدخول استخلف الزوج فان نكل ضمن نصف المهر في قولهم  
 جميعا لان الاستخلاف يجري في الطلاق عندهم لا سيما اذا كان المقصود هو المال وكذا في النكاح  
 اذا ادعت هو الصداق لان ذلك دعوى المال فثبت للمالك بنكوله ولا يثبت النكاح وكذا في  
 النسب اذا ادعى حقا كالأرض والحجر والقطر والنفقة وامتناع الرجوع والهيبة لان المقصود هذه  
 الحقوق وانما يستخلف في النسب الجرح عند ما اذا كان يثبت بأقراره كالأب والأب في حق الرجل  
 والأب في حق المرأة لان في دعواها الأب ينحصر النسب على الغير المولى والزواج في حقها قال

ومن ادعى قصاصا على غيره فجدد استخلفه لاجراء ثمان نكل عن اليدين فيما دون النفس يلزمه  
 القصاص وان نكل في النفس جسد حتى يحلف او يقر وهذه اعند ابي حنيفة وقالا لزمه الارش  
 فيها لان النكول اقربا فيه شبهة عند ما لا يثبت به القصاص ويجب به المال خصوصا اذا كان  
 امتناع القصاص عن من جرحه من عليا اذا اقر بخطأ والولى يدعى العمى كى حنيفة وان لا يجران

قالوا في قول القاضى بالانكول فلا يستحق الا ان هذا ايدل لدفع الخصومة في ملكه المكاتب والعبد  
 الماذون بمنزلة الضيافة اليسيرة وصحة في الدين بناء على عدم المدعى وهو يقبضه محققا لنفسه مولى له  
 معناه ههنا ان المذون هو المالك حين قال ويستحق السارق فان نكل ضمن ولم يقطع لان المذون  
 بفعله شيان الضمان ويعمل فيه النكول والقطع ولا يثبت به فصار كما اذا شهد عليه رجلان

قالوا في قول القاضى بالانكول فلا يستحق الا ان هذا ايدل لدفع الخصومة في ملكه المكاتب والعبد  
 الماذون بمنزلة الضيافة اليسيرة وصحة في الدين بناء على عدم المدعى وهو يقبضه محققا لنفسه مولى له  
 معناه ههنا ان المذون هو المالك حين قال ويستحق السارق فان نكل ضمن ولم يقطع لان المذون  
 بفعله شيان الضمان ويعمل فيه النكول والقطع ولا يثبت به فصار كما اذا شهد عليه رجلان

قالوا في قول القاضى بالانكول فلا يستحق الا ان هذا ايدل لدفع الخصومة في ملكه المكاتب والعبد  
 الماذون بمنزلة الضيافة اليسيرة وصحة في الدين بناء على عدم المدعى وهو يقبضه محققا لنفسه مولى له  
 معناه ههنا ان المذون هو المالك حين قال ويستحق السارق فان نكل ضمن ولم يقطع لان المذون  
 بفعله شيان الضمان ويعمل فيه النكول والقطع ولا يثبت به فصار كما اذا شهد عليه رجلان

في قول القاضى بالانكول فلا يستحق الا ان هذا ايدل لدفع الخصومة في ملكه المكاتب والعبد  
 الماذون بمنزلة الضيافة اليسيرة وصحة في الدين بناء على عدم المدعى وهو يقبضه محققا لنفسه مولى له  
 معناه ههنا ان المذون هو المالك حين قال ويستحق السارق فان نكل ضمن ولم يقطع لان المذون  
 بفعله شيان الضمان ويعمل فيه النكول والقطع ولا يثبت به فصار كما اذا شهد عليه رجلان

له قوله والابن حنيفة ان الاطراف الخ الفترى على قول ابي حنيفة لا طلق

في حق ٢٥٨ حيث قال وكفى بنفسه ثلاثة ايام وهو الصحيح (ومثلق الاصح) وحذا مروي عن الامام وهو الصحيح كما في الكافي رتبة ١٢ مجمع الاصح ٢٢

لما عرفت ان مقتضى قوله لا يملك بهامسلك الاموال فيجوز فيها البذل بخلافه لا يملك له لو قال القطع يدي فقطعته لا يجب الضمان وهذا العمل للبذل لا انه لا يباح لعلم الفائق وهذا البذل مفيد لانه فاع الخصومة به فصار كقطع اليد لا لاجل وقلة السن للوجع فاذا امتنع القصاص في النفس واليهن حتى مستحق عليه محبس به كما في القسامة قال واذا قال المدعى لي بيعة حاضرة قبل خصمه اعطه كفايا بنفسك ثلاثة ايام كيلا يغيب نفسه فيضيع حقه ولا يكفاله بالنفس حرة عندنا وقدم من قبل واخذ الكفيل بمجرد الدعوى استحسن عندنا لان فيه نظرا للمدعى وليس فيه كثير ضرر بالمدعى عليه وهذا لان الخصوم مستحق على مجرد الدعوى حتى يعاى عليه كمال بينه وبين اشغال الفصح التكفيل باحضاره والتقية بثلاثة ايام مروي عن ابن حنيفة وهو الصحيح ولا فرق في الظاهر بين الخامل والوجيه المحقير من المال والخطير لا بد من قوله لي بيعة حاضرة للتكفيل ومعناه في المصنف لو قال المدعى لي او شئى غيب لا يكفل لعدم الفائدة قال فان فعلت ولا امرى لازمة كيلا يذهب حقه الا ان يكون غير بافلازم مقدما لمجلس القاضى ولذا لا يكفل الا الى اخر المجلس فالاستثناء منصرف اليهما لان في اخذ الكفيل والملازمة زيادة على ذلك اضرا بامم بعبء عن السفر لاضرر في هذا المقدار اظاهرا وكيفية الملازمة نذكرها في كتاب الحج ان شاء الله تعالى

فصل في كيفية اليمين والاستحلاف قال اليمين بالله دوزخ غير لقوله عليه السلام من كان منك مخالفا فليحلف بالله اولية وقل عليه السلام من حلف بغير الله فقد اشرى وقيل لا بد من كراهة وهو التخليط وذلك في قولنا والى الله الذي هو علم الغيب والشهادة هو الرحمن الرحيم الذي يعلم من الخفاء ما يعلم من العلانية ما فلان عليك لا قبل هذه المال لذم ادعاه وهو كذا وكذا في منقول من يزيد في التخليط على هذا اوله ان ينقص

بذلك بهامسلك الاموال فيجوز فيها البذل بخلافه لا يملك له لو قال القطع يدي فقطعته لا يجب الضمان وهذا العمل للبذل لا انه لا يباح لعلم الفائق وهذا البذل مفيد لانه فاع الخصومة به فصار كقطع اليد لا لاجل وقلة السن للوجع فاذا امتنع القصاص في النفس واليهن حتى مستحق عليه محبس به كما في القسامة قال واذا قال المدعى لي بيعة حاضرة قبل خصمه اعطه كفايا بنفسك ثلاثة ايام كيلا يغيب نفسه فيضيع حقه ولا يكفاله بالنفس حرة عندنا وقدم من قبل واخذ الكفيل بمجرد الدعوى استحسن عندنا لان فيه نظرا للمدعى وليس فيه كثير ضرر بالمدعى عليه وهذا لان الخصوم مستحق على مجرد الدعوى حتى يعاى عليه كمال بينه وبين اشغال الفصح التكفيل باحضاره والتقية بثلاثة ايام مروي عن ابن حنيفة وهو الصحيح ولا فرق في الظاهر بين الخامل والوجيه المحقير من المال والخطير لا بد من قوله لي بيعة حاضرة للتكفيل ومعناه في المصنف لو قال المدعى لي او شئى غيب لا يكفل لعدم الفائدة قال فان فعلت ولا امرى لازمة كيلا يذهب حقه الا ان يكون غير بافلازم مقدما لمجلس القاضى ولذا لا يكفل الا الى اخر المجلس فالاستثناء منصرف اليهما لان في اخذ الكفيل والملازمة زيادة على ذلك اضرا بامم بعبء عن السفر لاضرر في هذا المقدار اظاهرا وكيفية الملازمة نذكرها في كتاب الحج ان شاء الله تعالى

له قوله والتعدي بثلاثة ايام مروي عن ابن حنيفة الخ العتوى على قول ابن حنيفة كما اشار اليه صاحب مدق الحجر وشرحه مجمع الاصح





(لقية ٢٠٤) وهوان المدعى عليه لوانكر السبب يحلف على السبب، ولو قال ما على ما يريه  
يحلف على الأصل قال قاضيخان وقضا احسن الا ما يدل عند وعليه (لقية ٢٠٩)



إلى النفي تأكيداً وإلا صحح الافتصا على النفي لأن إيماناً على ذلك ووضعت على البيع حديث القسامة بالله ما قلته  
 ولا علم له فإنا لا قال فاختلاف في القاضى البيع بينهما وهذا يدل على أنه يفسخ بنفسه لا يفسخ لغيره  
 ما إذا عاه كل واحد منهما في بيع مجهول فيفسخه القاضى قطعاً للمنازعة أو يقال إذا لم يثبت للبائع  
 يبقى بيعاً بلا دليل وهو فاسد ولا بد من الفسخ في البيع الفاسد قال وإن كل واحد منهما لم يمين  
 لزمه دعوى لا خلافه جعله لا فلا يبق دعواه معارضاً لدعوى الآخر فزعم القول بشيئ قال إن  
 اختلاف في أجل وفي شرط الخيار أو في استيفاء بعض الثمن فلا تخالف بينهما لأن هذا الاختلاف في غير  
 المعقود عليه والمعقود به فاشبهه الاختلاف في الخط والأبراء وهذا لأن بائعاً أمه لا يمتثل ما به  
 قوام العقد بخلاف الاختلاف في وصف الثمن أو جنسه حيث يكون بمنزلة الاختلاف في القدر  
 في جريان التحالف لأن ذلك يرجع إلى نفس الثمن فإن الثمن دين وهو يعرف بالوصف ولا كذلك  
 أجل لا يفسر بوصف الأثر لأن الثمن موجود بعد مضيه قال والقول قول من ينكر الخيار  
 والأجل مع يمينه لأنها يشبهان بعرض المشروط والقول لمنكر العوارض قال فإن هلك المبيع ثم اختلفا  
 لم يتخالفأ عند أبي حنيفة وأبي يوسف رة والقول قول المشتري وقال محمد رة يتخالفان فيفسخ البيع  
 على قيمة الهالك وهو قول الشافعي رة وعلى هذا إذا أخرج المبيع عن ملكه أو صار بحال لا يقدر  
 على رة بتعيب لهما أن كل واحد منهما يدعى غير العقد الذي يده عليه صاحبه والآخر ينكره وأنه  
 يفيد دفع زيادة الثمن فثبتا لأن كما إذا اختلفا في جنس الثمن بعد هلاك السلعة ولا ي حنيفة  
 وأبي يوسف رة أن التخالف بعد القبض على خلاف القياس لما أنه سلم للمشتري مما يده عليه وقا رة  
 الشرع به في حال قيام السلعة والتخالف فيه يفسخ إلى الفسخ ولا كذلك بعد هلاكها

[illegible]



ثبتناه بالقياس لأن المسألة مفروضة قبل القبض والقبض انفع على ما هو له من انفعيل لا حاجة على البيع قبل  
 القبض <sup>عنه</sup> <sup>انما هو</sup> <sup>على</sup> <sup>الافادة</sup> <sup>بمد</sup> <sup>البيع</sup> <sup>بالان</sup> <sup>الان</sup> <sup>من</sup> <sup>المبر</sup> <sup>الاول</sup> <sup>الايضا</sup> <sup>نقد</sup> <sup>انما</sup> <sup>ثبتناه</sup> <sup>بالقياس</sup> <sup>ان</sup> <sup>البيع</sup> <sup>في</sup> <sup>يد</sup> <sup>البائع</sup> <sup>غير</sup> <sup>المشتري</sup> <sup>ولو</sup> <sup>قبض</sup> <sup>البائع</sup> <sup>البيع</sup>

بعد الاقالة فلاحا فعنه ابى حنيفة وابى يوسف خلافا للحدیث لا ینبزی النض مع ولا بعد القبض ایضا قال

في باب السلم لا تحتل النقض لا به اسقاط فاليعود السلم بمجرده لا اقالة في المبيع الا يري ان رأس مال السلم

لو كان عرضاً فده بالعيوب هذا قبل التسليم الى رب السالم لا يعو السالم لو كان ذلك في بيع العين يعو

البیوع دل علی الفرق بینہ **قال** واذا اختلف الزوجان فی المهر فادعی الزوج انہ تزوجا باللف و قال تزوجت ای ہذا الذی ذکرنا ای میں نے اس پر لیا ای القدری ای بیچنے

بالفين فإيهما قام البينة تقبل بيته لا نتور دعواه بالحي فان اقاما البينة والبينة بينه المرأة  
 الزوجان ١٣

لأنها شئت الزيادة معناه إذا كان هو مثلها أو لم يمتدحها أو لم يمتدحها أو لم يمتدحها  
أي سمي قوله فالبينة بينة المرأة ١٣  
زوجين ١٢

وَمِنْ أَهْلِ السُّلْطَانِ بَعْضُ النَّاسِ يَفْسُدُونَ عَلَى مَا فِي نَفْسِهِمْ وَلَكِنْ يُحْكَمُ بِهِ الْبَشَرُ فَإِنْ كَانَ مِثْلَ مَا

اعترفه الزوج او اقام قضي بما قال الزوج لان الظاهر شاهد له وان كان مثل ما ادعته المرأة او

[illegible]

فلا تعيده ولو ادعى الزوج النكاح على هذا العبد والمرأة تدعيه على هذه الجارية فهو كالمسألة  
 المتقدمة الا ان قيمة الجارية اذا كانت مثل مهر المثل يكون لها قيمة تارة دون حينها لان تملكها لا يكون لا  
 بالتراضي لم يوجد فوجب القيمة وان اختلفا في الاجارة قبل استيفاء المعقود عليه تحالفا وتراوا معناه  
 اختلاف في البذل وفي المثل لان التحالف في البيع قبل القبض على وفاء القياس على ما هو في الاجارة  
 قبل قبض المنفعة نظير البيع قبل قبض المبيع وكلاهما قبل استيفاء المنفعة فان وقع الاختلاف في  
 الاجارة بيد ابيمين المستاجر لانه منكر لوجوب الاجارة وان وقع في المنفعة بيد ابيمين الموارف فانه  
 نكل لزمه دعوى صاحبه وانما اقام البينة قبلت ولو اقامها قبينة الموارف اولين كان الاختلاف  
 في الاجارة وان كان في المنافع فبينة المستاجر اولي وان كان فيه ما قبلت بينة كل واحد منهما فبما يدعيه  
 من الفضل نحو ان يدعي هذا اشهر بعشرة والمستاجر شهرين بخمسة يقضى بشهرين بعشرة قال  
 ان اختلفا بعد الاستيفاء لم يتحالفا وكان القول قول المستاجر وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف  
 ظاهر لان هلاك المعقود عليه يبيح التحالف عند هلاكه اعل اصل محرم لان الهلاك انما لا يمنع عنه  
 في المبيع لما ان له قيمة تقوم مقامه فيتحالفا عليه ولو جري التحالف ههنا وقسح العقد فلا قيمة لان  
 المنافع لا تقوم بنفسها بل بالعقودتين انما لا عقد واذا امتنع القول للمستاجر مع يمينه لانه هو  
 المستحق عليه وان اختلفا بعد استيفاء بعض المعقود عليه تحالفا وقسح العقد فيما بقي كان القول في  
 الماضي قول المستاجر لان العقد ينقضي ساعة فساعة فيصير في كل جزء من المنفعة كانه ابتداء  
 العقد عليه بخلاف البيع لان العقد فيه دفعة واحدة فلا تدعى رفا البعض تعذر في الكل قالوا اذا  
 اختلف المولى والمكاتب في مال المكتوبة لم يتحالفا عند ابي حنيفة وقالوا لا يتحالفا في مخرج الكتابة  
 والقول المصدق به

المتقدم في البيع قبل القبض على وفاء القياس على ما هو في الاجارة  
 قبل قبض المنفعة نظير البيع قبل قبض المبيع وكلاهما قبل استيفاء المنفعة فان وقع الاختلاف في  
 الاجارة بيد ابيمين المستاجر لانه منكر لوجوب الاجارة وان وقع في المنفعة بيد ابيمين الموارف فانه  
 نكل لزمه دعوى صاحبه وانما اقام البينة قبلت ولو اقامها قبينة الموارف اولين كان الاختلاف  
 في الاجارة وان كان في المنافع فبينة المستاجر اولي وان كان فيه ما قبلت بينة كل واحد منهما فبما يدعيه  
 من الفضل نحو ان يدعي هذا اشهر بعشرة والمستاجر شهرين بخمسة يقضى بشهرين بعشرة قال  
 ان اختلفا بعد الاستيفاء لم يتحالفا وكان القول قول المستاجر وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف  
 ظاهر لان هلاك المعقود عليه يبيح التحالف عند هلاكه اعل اصل محرم لان الهلاك انما لا يمنع عنه  
 في المبيع لما ان له قيمة تقوم مقامه فيتحالفا عليه ولو جري التحالف ههنا وقسح العقد فلا قيمة لان  
 المنافع لا تقوم بنفسها بل بالعقودتين انما لا عقد واذا امتنع القول للمستاجر مع يمينه لانه هو  
 المستحق عليه وان اختلفا بعد استيفاء بعض المعقود عليه تحالفا وقسح العقد فيما بقي كان القول في  
 الماضي قول المستاجر لان العقد ينقضي ساعة فساعة فيصير في كل جزء من المنفعة كانه ابتداء  
 العقد عليه بخلاف البيع لان العقد فيه دفعة واحدة فلا تدعى رفا البعض تعذر في الكل قالوا اذا  
 اختلف المولى والمكاتب في مال المكتوبة لم يتحالفا عند ابي حنيفة وقالوا لا يتحالفا في مخرج الكتابة  
 والقول المصدق به

كتاب الدعوى

المستاجر من المولى (تكملة على ابي السمر) شرح المجلة للمصنف ١١

له قوله لم يتحالفا كان القول الخ ثم اعلم ان كون القول للمستاجر محله فيما اذا كان الاختلاف في الاجارة فلو  
 كان الاختلاف في المدة كان ادعى المستاجر لعبد الاستيفاء مدة اكثر مما ادعاه المولى لا يكون القول



هذا هو الحق لا شك في ذلك لان عقد معاوضة يقبل الفسخ فاشبه البيع والجماع ان لم يوجد عيب لا زائد اينسكه  
 العبد والعبد يدعى استحقاق العتق على عدة اداء القدر الذي يدعي المولى كره فبفتح افكان كما اذا اختلفا في  
 الثمن لا ينفق ثمن البديل بمقابل فيه الجحر في حق المولى المخرج لكال وهو سال للعبد انما يقبل بمقابل  
 للعق عند الاداء فقبل لا مقابلة فقبل خلاف في قدر البديل لا غير فلا يتحقق ان قال اذا اختلف  
 الزوجان في متاع البيت فيم اصيل للرجال فهو للرجل كالعامة لا الظاهر شاكها لا ما يصلح للنساء  
 فهو للمرأة كالوقت لشهادة الظاهر لها وما يصلح كالدنية فهو للرجل لان المرأة ما فيها في الزوج  
 القول في له على لصاحب البيت ما يختص بالانوار في ظاهر اقوى منه لا فرق بين مكان اذا كان الاختلاف  
 في حال قيام النكاح او بعده ما وقع المرفقة فان مات احدهما واختلفت ورثته مع الآخر فما يصلح للرجل و  
 النساء فهو للباقي منها لا نال للرجل والتمت وهذا الذي ذكرناه قول ابى حنيفة روى قال ابو يوسف مرة  
 يدفع الى المرأة ما يجزئها مثلها والباقي للزوج مع مينة لا الظاهر ان المرأة تاتي بالجماع وهذا اقوى في بطن  
 ظاهره الزوج ثم في الباقي لمعارض ظاهره فيعتبر الطلاق والموت سواء لقيام المورث مقام مورثهم  
 وقال محمد ما كان للرجل فهو للرجل وما كان للنساء فهو للمرأة وما يكون لهما فهو للرجل ولو ورثته  
 لما قلنا لا ابى حنيفة روى والطلاق والموت سواء لقيام المورث مقام المورث وان كان احدهما مملوكا  
 فالمتاع للحر في حالة الحيوة لان يد الحر اقوى وللمتعة الممات لا نال ابى حنيفة فخلت به الحجة من المعاذير  
 وهذا عند ابى حنيفة روى وقال العبد المانور له في التجارة والمكاتب بمنزلة الحر لان لهما يد معتبرة في الخصومات  
 فصل فبين لا يكون خصما واذا قال المسمى عليه هذا الشيء او وصية فلان الغائب ورثته عندي  
 او غصبته منه واقام بينة على ذلك فلا يصوم بينه وبين المدعي وكذا اذا قال اجزئني واتم  
 انما هو من قوله لا يكون خصما واذا قال المسمى عليه هذا الشيء او وصية فلان الغائب ورثته عندي

هذا هو الحق لا شك في ذلك لان عقد معاوضة يقبل الفسخ فاشبه البيع والجماع ان لم يوجد عيب لا زائد اينسكه  
 العبد والعبد يدعى استحقاق العتق على عدة اداء القدر الذي يدعي المولى كره فبفتح افكان كما اذا اختلفا في  
 الثمن لا ينفق ثمن البديل بمقابل فيه الجحر في حق المولى المخرج لكال وهو سال للعبد انما يقبل بمقابل  
 للعق عند الاداء فقبل لا مقابلة فقبل خلاف في قدر البديل لا غير فلا يتحقق ان قال اذا اختلف  
 الزوجان في متاع البيت فيم اصيل للرجال فهو للرجل كالعامة لا الظاهر شاكها لا ما يصلح للنساء  
 فهو للمرأة كالوقت لشهادة الظاهر لها وما يصلح كالدنية فهو للرجل لان المرأة ما فيها في الزوج  
 القول في له على لصاحب البيت ما يختص بالانوار في ظاهر اقوى منه لا فرق بين مكان اذا كان الاختلاف  
 في حال قيام النكاح او بعده ما وقع المرفقة فان مات احدهما واختلفت ورثته مع الآخر فما يصلح للرجل و  
 النساء فهو للباقي منها لا نال للرجل والتمت وهذا الذي ذكرناه قول ابى حنيفة روى قال ابو يوسف مرة  
 يدفع الى المرأة ما يجزئها مثلها والباقي للزوج مع مينة لا الظاهر ان المرأة تاتي بالجماع وهذا اقوى في بطن  
 ظاهره الزوج ثم في الباقي لمعارض ظاهره فيعتبر الطلاق والموت سواء لقيام المورث مقام مورثهم  
 وقال محمد ما كان للرجل فهو للرجل وما كان للنساء فهو للمرأة وما يكون لهما فهو للرجل ولو ورثته  
 لما قلنا لا ابى حنيفة روى والطلاق والموت سواء لقيام المورث مقام المورث وان كان احدهما مملوكا  
 فالمتاع للحر في حالة الحيوة لان يد الحر اقوى وللمتعة الممات لا نال ابى حنيفة فخلت به الحجة من المعاذير  
 وهذا عند ابى حنيفة روى وقال العبد المانور له في التجارة والمكاتب بمنزلة الحر لان لهما يد معتبرة في الخصومات  
 فصل فبين لا يكون خصما واذا قال المسمى عليه هذا الشيء او وصية فلان الغائب ورثته عندي  
 او غصبته منه واقام بينة على ذلك فلا يصوم بينه وبين المدعي وكذا اذا قال اجزئني واتم  
 انما هو من قوله لا يكون خصما واذا قال المسمى عليه هذا الشيء او وصية فلان الغائب ورثته عندي

لحقوله وهذا الذي ذكرنا قول ابى حنيفة الخ العتري على قول ابى حنيفة كما اشار اليه محمد بن الاعرج حيث قال لا يورث في  
 ما يقع من لا يقع عامة شروح الجاه وذكر الشخص انه سمع به

٢١٥  
 البينة لا تثبت بالبينة أن يدعى ليست بخصومة وقال ابن شبرمة لا تندفع لانه تعدد اثبات  
 المالك للغائب لعدم الخضم عنه وودفع الخصومة بناء عليه قلنا مقتضى البينة شيان ثبوت المالك  
 للبينة على الطلاق كما بينا من قبل لا تندفع به دون إقامة البينة كما قال ابن أبي ليلى لا يبرأ صاحبها  
 بظاهريه فهو بأقراره يريد أن يتحول حقا مستحقا على نفسه فلا يصح أن لا ينجح كما إذا دعي تحويل  
 الدين عن ذمته إلى فتمه غيره وقال أبو يوسف آخره أن كان الرجل صالحا فاجبا كفلنا وإن كان  
 بالحق لا تندفع عنه الخصومة لأن المحتال في الناقض يدفع ماله إلى سائر يودعها كما في سائر الشهود  
 فيتمالك لأبطال حق غيره فإذا اتهمه القاضى لا يقبل ولو قال الشهود أو دعي على رجل لا نفس لا تندفع عنه  
 لا تخالفاً لأن يكون المودع هو المدعى لأنه ما أحاله إلى عين ليكن المدعى من اتبعه فلو اندفعت  
 لتضر به المدعى لو قالوا انفر بوجهه ولا نعرف باسمه ونسبه فكذا الجواب عنه في الوجه الثاني عند  
 أبي حنيفة تندفع لانه أثبت ببينته أن العين وصل إليه من جهة غيره حيث عرفه الشهود بوجهه  
 بخلاف الفصل الأول فليكن يدعى بخصومة وهو المقصود والمسمى هو الذي أقر نفسه حيث  
 خصمه أو اضرع شهوده دون المدعى عليه وهذه المسألة خمسة كتابا لا ندعى وذكرنا الأقوال  
 الخمسة وإن قالوا بتمتعهم من الغائب فهو خصم لانه لما علمان يده يد ملأ واعتوت بكونه خصما وإن  
 قال المدعى غصبته منى وسرقته منى لا تندفع الخصومة وإن أقام والى البينة على الوديع لا يندفع  
 صار خصما يدعى الفعل عليه لا يبرأ بخلاف دعوى المالك المطلق لا خصم فيه باعتبار يده حتى يصح  
 دعواه على غيره يدعى عليه ويصح دعوى الفعل وإن قال المدعى سرق منى وقال صاحب البند

البينة لا تثبت بالبينة أن يدعى ليست بخصومة وقال ابن شبرمة لا تندفع لانه تعدد اثبات  
 المالك للغائب لعدم الخضم عنه وودفع الخصومة بناء عليه قلنا مقتضى البينة شيان ثبوت المالك  
 للبينة على الطلاق كما بينا من قبل لا تندفع به دون إقامة البينة كما قال ابن أبي ليلى لا يبرأ صاحبها  
 بظاهريه فهو بأقراره يريد أن يتحول حقا مستحقا على نفسه فلا يصح أن لا ينجح كما إذا دعي تحويل  
 الدين عن ذمته إلى فتمه غيره وقال أبو يوسف آخره أن كان الرجل صالحا فاجبا كفلنا وإن كان  
 بالحق لا تندفع عنه الخصومة لأن المحتال في الناقض يدفع ماله إلى سائر يودعها كما في سائر الشهود  
 فيتمالك لأبطال حق غيره فإذا اتهمه القاضى لا يقبل ولو قال الشهود أو دعي على رجل لا نفس لا تندفع عنه  
 لا تخالفاً لأن يكون المودع هو المدعى لأنه ما أحاله إلى عين ليكن المدعى من اتبعه فلو اندفعت  
 لتضر به المدعى لو قالوا انفر بوجهه ولا نعرف باسمه ونسبه فكذا الجواب عنه في الوجه الثاني عند  
 أبي حنيفة تندفع لانه أثبت ببينته أن العين وصل إليه من جهة غيره حيث عرفه الشهود بوجهه  
 بخلاف الفصل الأول فليكن يدعى بخصومة وهو المقصود والمسمى هو الذي أقر نفسه حيث  
 خصمه أو اضرع شهوده دون المدعى عليه وهذه المسألة خمسة كتابا لا ندعى وذكرنا الأقوال  
 الخمسة وإن قالوا بتمتعهم من الغائب فهو خصم لانه لما علمان يده يد ملأ واعتوت بكونه خصما وإن  
 قال المدعى غصبته منى وسرقته منى لا تندفع الخصومة وإن أقام والى البينة على الوديع لا يندفع  
 صار خصما يدعى الفعل عليه لا يبرأ بخلاف دعوى المالك المطلق لا خصم فيه باعتبار يده حتى يصح  
 دعواه على غيره يدعى عليه ويصح دعوى الفعل وإن قال المدعى سرق منى وقال صاحب البند

له قوله وقال أبو يوسف آخره أن كان الرجل صالحا فاجبا كفلنا وإن كان بالحق لا تندفع عنه الخصومة لأن المحتال في الناقض يدفع ماله إلى سائر يودعها كما في سائر الشهود فيتمالك لأبطال حق غيره فإذا اتهمه القاضى لا يقبل ولو قال الشهود أو دعي على رجل لا نفس لا تندفع عنه لا تخالفاً لأن يكون المودع هو المدعى لأنه ما أحاله إلى عين ليكن المدعى من اتبعه فلو اندفعت لتضر به المدعى لو قالوا انفر بوجهه ولا نعرف باسمه ونسبه فكذا الجواب عنه في الوجه الثاني عند أبي حنيفة تندفع لانه أثبت ببينته أن العين وصل إليه من جهة غيره حيث عرفه الشهود بوجهه بخلاف الفصل الأول فليكن يدعى بخصومة وهو المقصود والمسمى هو الذي أقر نفسه حيث خصمه أو اضرع شهوده دون المدعى عليه وهذه المسألة خمسة كتابا لا ندعى وذكرنا الأقوال الخمسة وإن قالوا بتمتعهم من الغائب فهو خصم لانه لما علمان يده يد ملأ واعتوت بكونه خصما وإن قال المدعى غصبته منى وسرقته منى لا تندفع الخصومة وإن أقام والى البينة على الوديع لا يندفع صار خصما يدعى الفعل عليه لا يبرأ بخلاف دعوى المالك المطلق لا خصم فيه باعتبار يده حتى يصح دعواه على غيره يدعى عليه ويصح دعوى الفعل وإن قال المدعى سرق منى وقال صاحب البند

له قوله وقال أبو يوسف آخره أن كان الرجل صالحا فاجبا كفلنا وإن كان بالحق لا تندفع عنه الخصومة لأن المحتال في الناقض يدفع ماله إلى سائر يودعها كما في سائر الشهود فيتمالك لأبطال حق غيره فإذا اتهمه القاضى لا يقبل ولو قال الشهود أو دعي على رجل لا نفس لا تندفع عنه لا تخالفاً لأن يكون المودع هو المدعى لأنه ما أحاله إلى عين ليكن المدعى من اتبعه فلو اندفعت لتضر به المدعى لو قالوا انفر بوجهه ولا نعرف باسمه ونسبه فكذا الجواب عنه في الوجه الثاني عند أبي حنيفة تندفع لانه أثبت ببينته أن العين وصل إليه من جهة غيره حيث عرفه الشهود بوجهه بخلاف الفصل الأول فليكن يدعى بخصومة وهو المقصود والمسمى هو الذي أقر نفسه حيث خصمه أو اضرع شهوده دون المدعى عليه وهذه المسألة خمسة كتابا لا ندعى وذكرنا الأقوال الخمسة وإن قالوا بتمتعهم من الغائب فهو خصم لانه لما علمان يده يد ملأ واعتوت بكونه خصما وإن قال المدعى غصبته منى وسرقته منى لا تندفع الخصومة وإن أقام والى البينة على الوديع لا يندفع صار خصما يدعى الفعل عليه لا يبرأ بخلاف دعوى المالك المطلق لا خصم فيه باعتبار يده حتى يصح دعواه على غيره يدعى عليه ويصح دعوى الفعل وإن قال المدعى سرق منى وقال صاحب البند





من قبضه يد على سبق شئ ولا فلهما استويا في الدلائل فلا ينقض اليد الثابتة بالشك في كذا لو ذكر  
الاخر وقتا لما بينا الا ان يشهد بان شراءه كان قبل شراء صاحبه اليه لان الصريح يفوق الدلالة  
قال وان ادعى احد هما شراء والاخر هبة وقضا معناه من قبل احد واقاما بينة ولا تخرج معهما  
فالشراء اولي لان الشراء اقوى لكونه معاوضة من بجانين ولا يثبت الملك بنفسه والمالك في  
الهبة يتوقف على القبض كذا الشراء والصدقة مع القبض لما بينا والهبة والقبض والصدقة مع  
القبض سواء حتى يقضى بينهما كما استواءهما في وجه التبرع ولا تخرج بالزوجه لان الرجوع الى المال والتبرع  
لمعنى قائم في الحال وهذا انما لا يثبت القسمة صحيح وكذا انما يثبت الهبة عند البعض لان الشئ طار  
وعند البعض لا يصح كانه تنفيذ الهبة في الشائع قال واذا ادعى احد هما الشراء وادعت امرأته انه  
تزوجها عليه فمساواة لا استواءهما في القوة فان كل واحد منهما معاوضة يثبت للمالك بنفسه  
عنه ابي يوسف وقال محمد بن الشراء اولي ولها على الزوج القيمة لانها لم تكن العمل بالبينتين بتقديم  
الشراء اذ الزوج على عين مملوك للغير صحيح ويجب قيمته عند تعذر تسليمه وان ادعى احد هما  
رهنا وقبضا والاخر هبة وقبضا واقاما بينة فالرهن اولي وهذا استحسان وفي القياس الهبة اولي  
لانها تثبت للمالك والرهن لا يثبت فجعل الاستحسان ان المقبوض يحكم بالرهن مضمون بحكم الهبة غير مضمون  
وعقد الضمان اقوى بخلاف الهبة بشرط العوض لا يبيع انتهاء والبيع اولي من الرهن لان عقد ضمان  
يثبت للمالك صورة ومعنى والرهن لا يثبت الا عند الهلاك معناه صورة فكذا الهبة بشرط العوض ولو  
اقام الخارج البينة على الملك والتاريخ فصاحب التاريخ الاقدم ولي لانه ثبت انه اول المالكين  
فلا يثبت للمالك الا من جهته ولا يثبت الاخر منه قال لو ادعى الشري من واحد معناه من غير صا

فانه ثابت بقبضه وقضا معناه من قبل احد واقاما بينة ولا تخرج معهما  
فالشراء اولي لان الشراء اقوى لكونه معاوضة من بجانين ولا يثبت الملك بنفسه والمالك في  
الهبة يتوقف على القبض كذا الشراء والصدقة مع القبض لما بينا والهبة والقبض والصدقة مع  
القبض سواء حتى يقضى بينهما كما استواءهما في وجه التبرع ولا تخرج بالزوجه لان الرجوع الى المال والتبرع  
لمعنى قائم في الحال وهذا انما لا يثبت القسمة صحيح وكذا انما يثبت الهبة عند البعض لان الشئ طار  
وعند البعض لا يصح كانه تنفيذ الهبة في الشائع قال واذا ادعى احد هما الشراء وادعت امرأته انه  
تزوجها عليه فمساواة لا استواءهما في القوة فان كل واحد منهما معاوضة يثبت للمالك بنفسه  
عنه ابي يوسف وقال محمد بن الشراء اولي ولها على الزوج القيمة لانها لم تكن العمل بالبينتين بتقديم  
الشراء اذ الزوج على عين مملوك للغير صحيح ويجب قيمته عند تعذر تسليمه وان ادعى احد هما  
رهنا وقبضا والاخر هبة وقبضا واقاما بينة فالرهن اولي وهذا استحسان وفي القياس الهبة اولي  
لانها تثبت للمالك والرهن لا يثبت فجعل الاستحسان ان المقبوض يحكم بالرهن مضمون بحكم الهبة غير مضمون  
وعقد الضمان اقوى بخلاف الهبة بشرط العوض لا يبيع انتهاء والبيع اولي من الرهن لان عقد ضمان  
يثبت للمالك صورة ومعنى والرهن لا يثبت الا عند الهلاك معناه صورة فكذا الهبة بشرط العوض ولو  
اقام الخارج البينة على الملك والتاريخ فصاحب التاريخ الاقدم ولي لانه ثبت انه اول المالكين  
فلا يثبت للمالك الا من جهته ولا يثبت الاخر منه قال لو ادعى الشري من واحد معناه من غير صا

له قوله اذا ادعى احد هما الشراء وادعت امرأة انه اهل الشري على قول ابي يوسف بان الشراء

والصبر سواء لما اشار اليه مدعي الاجر على هامش مجمع الاخر حيث قال وكذا الشراء والمهر (بقية ٢١٩)





الحقوله ولا بخصنه ان التاريخ ليعاقد الم اربعا عينا مكاملا مطلقا والصي في بر ثالث - ان لم يورج البعض بينهما - ان ارضا ماريجا واحد اقبى بينهما - ومارج اخر هي

[illegible][illegible]

وقال ابو يوسف رحمه الله  
 الزوائد ويرجع الباعة  
 عندها استحقاق المهر  
 والاطلاق يمتثل غير الاكلا  
 من غير الرجوع ١٢  
 عدم التقام فسقطاء  
 الى اقرب لا وقت فيترجم  
 فصاحب اول لان ال  
 وهذه الصريح خالفنا  
 ولو تلقى كل واحد منهما  
 في يد نفسه ولو اقام  
 ان في يد اليد وبينه وبين  
 لان بيته قامت على  
 بين خارجين في بيته  
 يقضه الا ان يعيد بها  
 اي تشارت ١٣  
 بالملك المطلق اذا اقام  
 الاجتهاد قال وكذا  
 اي القدر في حق  
 لا يتكرر له في معنى  
 للخارج بمنزلة الملك  
 الى اهل الخبة لانهم

في وقت اولى وقال محمد وال  
 بعضهم على البعض لا يورث  
 ليتوالى الترجيح باليقين كما  
 ستباركه فصار كما اذا قاما الى  
 جانبها كالتاريخ قال انما  
 البينة قامت على ما لا تدل  
 يقول عيسى بن ابا نره انه  
 الملك من رجل اقام البينة  
 حدها البينة على الملك  
 ولية الملك فلا يثبت للملك  
 لنتاج اولى لما ذكرنا ولو قضى  
 ذوالاليه لان الثالث لم يصح  
 البينة على لنتاج تقبل  
 ملك النسخ في الشيا التي لا  
 لنتاج حكم اللين واتخاذ  
 لطلق وهو مثل الخمر والبنت  
 اعز به فان اشكل عليهم فهو

الذي اطلق اولي لانه ادعى اذ ادعى  
فقد ان التاريخ بوجه الملبس  
و ادعى الشراء والبيع حقيقة  
مينة على ملك مطلق فلو ادعى  
في الخارج صاحب اليد كل  
عليه اليد فاستويا ونزحت  
بتهاتر البينتان وينزك في  
نية على النتائج عند فهو  
والاخر على النتائج فصاحبه  
الاخر لا بالتلق من جهة  
ب النتائج لصاحب اليد ثم  
مقضيًا عليه بتلك القصة  
يقض القضاء به كانه  
نسخ كرامة كغز القطن  
الجبن واللبد والمزغري  
والغرين زراعة الخط  
قضى به الخارج لان القضا

[illegible]

والعهد ولعنه بغير التنازع فكذلك لم يرجع الى الاصل قال وان اقام الخارج البيينة على الملك المطلق  
وصاحب اليد البيينة على الشراء منه كان صاحبه ليد اول لان الاول وان كان يثبت وليت الملك  
فهذا يتلوه منه وفي هذا التنازع فصار كما اذا اقر بالملك ثم ادعى الشراء من قبل قال لان اقام كل واحد  
البيينة على الشراء من الاخر ولا تخرج معهما تهاكت البينتان ويتعلقان في يد ذي اليد قال وهو هذا عند  
ابي حنيفة وابي يوسف وعلى قول محمد يرضى بالبينتين ويكون للخارج لان العمل يمكن فيجعل كانه  
اشترى ذواليد من الاخر قبض ثم باع ولم يسلم لان القبض لا يسبق على ما ذكره يعكس لان  
البيع قبل القبض لا يجوز ان كان في العقار عنده ولهما ان اقام على الشراء اقرار منه بالملك للبائع  
فصار كانهما اقامتا على اقرارين فيه التهاكت لا جاع كذا ههنا ولا سبب يراد بحكمه وهو الملك  
وههنا لا يمكن القضاء لذو اليد لا يملك مستحق بقى القضاء لتجوز السبب لانه لا يفيده ثم لو شهدت  
البينتان على نقد الثمن لا فبالا فقصا ص عنه هما اذا استويا لوجوب قبض مضمون من كل جانب وان  
لم يشهدوا على نقد الثمن فالقصا ص مذهب محمد للوجوب عنه وكوشه بالفرقان بالبيع والقبض  
تها توتا بالاجماع لان الجمع غير ممكن عند محمد يجوز لكل واحد من البيعين بخلاف الاول وان وقتت  
البينتان في العقار ولم يثبتا قبضا وقت الخارج اسبق يقضى لصاحبه ليد عندهما فيجعل كان الخارج  
اشترى ولا تخرج قبل القبض من صاحبه ليد وهو جائز في العقار عندهما عند محمد يقضى للخارج  
لانه لا يصح بيعه قبل القبض فبقى على ملكه وان اثبتا قبضا يقضى لصاحب اليد لان البيعين  
جائزان على القولين واذا كان وقت صاحبه ليد اسبق يقضى للخارج في الوجهين فيجعل كانه اشتراه  
ذواليد وقبض ثم باع ولم يسلم او سلم ثم وصل اليه سبيل قال وان اقام احد المدعين شاهدين  
اي القدر في ثلثي اربعة

الرجحان في كل واحد من البيتين والاعتناء في يد صاحبه لم يترك خارجا يقضى لذو اليد

كتاب الدعوى

من قوله ولا يثبت قبضا وقت الخارج اسبق يقضى لصاحبه ليد عندهما فيجعل كان الخارج  
اشترى ولا تخرج قبل القبض من صاحبه ليد وهو جائز في العقار عندهما عند محمد يقضى للخارج  
لانه لا يصح بيعه قبل القبض فبقى على ملكه وان اثبتا قبضا يقضى لصاحب اليد لان البيعين  
جائزان على القولين واذا كان وقت صاحبه ليد اسبق يقضى للخارج في الوجهين فيجعل كانه اشتراه  
ذواليد وقبض ثم باع ولم يسلم او سلم ثم وصل اليه سبيل قال وان اقام احد المدعين شاهدين  
اي القدر في ثلثي اربعة

له قوله ويترك الدار في يد ذي اليد العتري على قول الشيخين كما اشارت اليه جمعية المجلة في المادة



وعليهم السلام ولا آخر كوز معلق فصاحب الجمل والى لانه هو المنتصر وكذا اذا تنازع في قصير

احدهما لابس والاخر متعلق بكنهه فاللابس ولي لانه اظهرهما صفا ولوتنازعا في بساط احدهما جالس  
اي انتم كمره

عليه الآخر متعلق به فہمینہ بمعناہ لا علی طریق القضاء لان القعود لیس بید علیہ فاستویا

قال واذا كان ثوب في يد رجل وطرف منه في يد آخر فهو بينهما نصفان لان الزيادة من

جنس الحجة فلا يوجب زيادة في الاستحقاق قال واذا كان الصبي في يد رجل وهو  
 لان كل واحد يتكسب باليد الا ان احرارنا انهم يتكسبون باليد ١٢٤

يعتبر عن نفسه فيقال ناخرًا القول قوله لأنه في يده نفسه ولو قال أنا عبد لفلان فهو عبد  
 أي يتكبر ويقتل بالقبول ١٢ حين دعوى رجل أنه عبد ١٢  
 وقال الذي في يده أنه عبد انت غزوي السيد الخميني

للذي في يده لانه اقرب اليه لا يد له حيث اقرب بالرق وان كان لا يعبر عن نفسه فهو عبد

للذي هو فوق يده لا نه لا يد له على نفسه لما كان لا يعبر عنها وهو منزلة متاع بخلاف ما اذا

كان يعتبره قلوباً وادعى الحجة لا يكون القول قوله لانه ظهر الرق عليه في حال صفة قال اذ كان  
 هم

الحائض لرجاء علي جنوع او متصل بيناته ولا الاخر عليه هرا دی فهو صاحب الجنوع والاتصال  
یعنی او الحائض متصل بیناته ۱۲

والله اعلم  
بما  
في  
الغيب

فيها ولا حادها عليه ارجل ولا الاخره من علق والمراد بالاتصال ما يخله كبر جارية فيبوكين هذا في جارية

وقایم سے اتصال برپا ہے وہاں شاہد ظاہر صاحبہ ان بعض نشانیوں پر بعض ہذا الحاظ و قبول الہادی  
ای اتصال ماحضہ کن ۱۱ ای اتصال تربیع ۱۲

لیست بشی می ده علی ندلا اعتبار الهام دی صا و کذا البواری لانا الحاطه لابنیها اصلاحتی لو تنازعا  
من جبر براتر دیا و یار دیا و دایره باری

لی حافظ ولاحد هاعلیه برادی و لیس لاخر علیته فیه بریهما و لوکان لکن واحد منهما علیچہ و ع ثلثه  
 الراجح غیر برادی  
 ولا یخص به صاحب البرادی الاکبر

فهم بينهما لا ستواهما ولا معتبرا لا لثمنها بعد الثلثة وان كان جاعا واحدا فاقبل من قبله

مهر صاحب التلکة والاخر موضع جده فی روایتی و فی روایتی لكل واحد منهما ما یختص به  
 ۱۲۵۱  
 محمد عبید بن جری

وان كانت الاجرة عرة فلهذا كسب البحر الذي هو عليه والباقي للفاقد كذا في الخزيرة ١٣  
الفتاوى العاكية ص ٩٧ ج ٤

٢٠٠٠ مضا اللبيرة كلها قال انه كانت على الابيرة حولة للركاب فالاجل كلها للركاب والافانما حمار

[illegible]



له قوله باب دعوى النسب الخ الدعوى في دعوى استيلاء وهو ان يكون اصل العلوق في ملك المدعى ودعوى تحريم بخله والذل اقول

في دعوى النسب الخ الدعوى في دعوى استيلاء وهو ان يكون اصل العلوق في ملك المدعى ودعوى تحريم بخله والذل اقول

في دعوى النسب الخ الدعوى في دعوى استيلاء وهو ان يكون اصل العلوق في ملك المدعى ودعوى تحريم بخله والذل اقول

ثم قيل ما بين الخشب الى الخشبها وقيل على قدر خشبها والقياس ان يكون بينهما نصفين لانه  
لا معتبر بالكثر في نفس الحجة ووجه الثاني ان الاستعمال من كل واحد بقدر خشبته ووجه الاول ان  
الحاكي يبنى لوضع كثير الجذوع دون الواحد والمثني فكان الظاهر شاهدا لصاحب الكثير لا التبع  
له حق الوضع لان الظاهر ليس بحجة في استحقاق يده ولو كان لاحدهما جذوع وللآخر اتصال  
فالاولى ويرى ان الثاني اولى وجه الاول ان لصاحب الجذوع التصرف ولصاحب الاتصال  
اليه والتصرف اقوى ووجه الثاني ان الحاكيين بالاتصال يصيران كبناء واحد ومن ضمير القضاء  
له بعضه القضاء بملكه ثم يبيع للأخر حق وضع جذوعه لما قلنا وهذه رواية الطحاوي  
وصحها المخرجاني قال واذا كانت دار من هاهنا في يد رجل عشرة ابيات وفي يده  
اخر بيت فالباحة بينهما نصفان لاستوائهما في استعمالها وهو المهر فيها قال واذا ادعى  
الرجلان ارضا يعني يدعى كل واحد منهما انها في يده لم يقض انها في يده واحد منهما  
حتى يقيم البينة انها في ايديهما لان اليد فيها غير مشاهدة لتعدد احضارها وما غاب عن علم  
القاضي فالبينة تثبته وان اقام احدهما البينة جعلت في يده لقيام الحجة لان اليد حق مقصود  
وان اقام البينة جعلت في ايديهما لما بينا فلا تستحق لاحدهما من غير حجة وان كان احدهما  
قد لبن في الارض او بنا وحفر فهي في يده لوجود التصرف والاستعمال فيها  
**باب دعوى النسب**  
قال واذا باع جارية فجاءت بولد فادعاه البائع فان جاءت به لاقل من ستة اشهر من يوم باع  
فهو ابن للبائع وامه ام ولد له وفي القياس هو قول فرو الشافعي دعوى بطلان لان البيع اعتلوه

منه بانهم عبد فكان في دعواه مناقضا ولا نسب بدو ولا دعوى وجب الاستحسان ان اتصال  
 العلوق بملكهم شهادة ظاهرة على كونهم منه لان الظاهر عدم الزنا ومنه النسب على انفسهم في التنا  
 واذا صححت الدعوة استندت الى وقت العلوق فحين انباع ام له ففسخ البيع لان بيع ام الولد لا يجوز  
 ويرد الثمن لانه قبضه بغير حق واذا عاها المشتري مع دعوة البائع او بعده فدعوة البائع اول لانها  
 اسبق لاستنادها الى وقت العلوق وهذه دعوة استيلاء وان جاءت به لاكثر من سنتين من  
 وقت البيع لم يصح دعوة البائع لانه لم يوجد اتصال العلوق بملكه يتقنا وهو الشاهد والحجة الا اذا  
 صدق المشتري فيثبت النسب على استيلاء بالنكاح ولا يبطل البيع لان يتقنا ان العلوق لم يكن  
 في ملكه فلا يثبت حقيقة العلق ولا حقيقة هذه دعوة تحريم وغير ذلك ليس من اهلها وان جاءت به  
 لاكثر من ستة اشهر من وقت البيع ولا قل من سنتين لم تقبل دعوة البائع في ان صدق المشتري لانه  
 احتل ان لا يكون العلوق في ملكه فلم توجد الحجة فلا بد من تصديقه واذا صدق ثبت النسب يبطل  
 البيع والولد حر والام ولد له كما في المسألة الاولى لتصادقهما واحتمال العلوق في الملك قال في زنا  
 فادعاه البائع وقد جاءت به لاقل من ستة اشهر لم يثبت الاستيلاء في الام لانها تابعة للولد ولم يثبت نسب  
 بعد الموت لعدم حاجته الى ذلك فلا يتبعه استيلاء الام وان ماتت الام فدعاه البائع وقد جاءت به  
 لاقل من ستة اشهر يثبت النسب في الولد واخذة البائع لان الولد هو الاصل في النسب فلا يضر فوات  
 النكاح وانما كان الولد اصلا لانها تضاف اليه يقال له الولد وتستفيد الحجة من جهة لقوله عليه السلام  
 اعتقها وله هاو الثابت لها حق الحرة وله حقيقة كولد لا بد من بيع الاعلى وفي الثمن كله في قول ابى حنيفة  
 وقال لا يرث حصة الولد ولا يرث حصة الام لانه تبين انباع ام له وهو ما ليس بغير مقومة عنه في العقد

جاء  
 الدعوى

منه بانهم عبد فكان في دعواه مناقضا ولا نسب بدو ولا دعوى وجب الاستحسان ان اتصال  
 العلوق بملكهم شهادة ظاهرة على كونهم منه لان الظاهر عدم الزنا ومنه النسب على انفسهم في التنا  
 واذا صححت الدعوة استندت الى وقت العلوق فحين انباع ام له ففسخ البيع لان بيع ام الولد لا يجوز  
 ويرد الثمن لانه قبضه بغير حق واذا عاها المشتري مع دعوة البائع او بعده فدعوة البائع اول لانها  
 اسبق لاستنادها الى وقت العلوق وهذه دعوة استيلاء وان جاءت به لاكثر من سنتين من  
 وقت البيع لم يصح دعوة البائع لانه لم يوجد اتصال العلوق بملكه يتقنا وهو الشاهد والحجة الا اذا  
 صدق المشتري فيثبت النسب على استيلاء بالنكاح ولا يبطل البيع لان يتقنا ان العلوق لم يكن  
 في ملكه فلا يثبت حقيقة العلق ولا حقيقة هذه دعوة تحريم وغير ذلك ليس من اهلها وان جاءت به  
 لاكثر من ستة اشهر من وقت البيع ولا قل من سنتين لم تقبل دعوة البائع في ان صدق المشتري لانه  
 احتل ان لا يكون العلوق في ملكه فلم توجد الحجة فلا بد من تصديقه واذا صدق ثبت النسب يبطل  
 البيع والولد حر والام ولد له كما في المسألة الاولى لتصادقهما واحتمال العلوق في الملك قال في زنا  
 فادعاه البائع وقد جاءت به لاقل من ستة اشهر لم يثبت الاستيلاء في الام لانها تابعة للولد ولم يثبت نسب  
 بعد الموت لعدم حاجته الى ذلك فلا يتبعه استيلاء الام وان ماتت الام فدعاه البائع وقد جاءت به  
 لاقل من ستة اشهر يثبت النسب في الولد واخذة البائع لان الولد هو الاصل في النسب فلا يضر فوات  
 النكاح وانما كان الولد اصلا لانها تضاف اليه يقال له الولد وتستفيد الحجة من جهة لقوله عليه السلام  
 اعتقها وله هاو الثابت لها حق الحرة وله حقيقة كولد لا بد من بيع الاعلى وفي الثمن كله في قول ابى حنيفة  
 وقال لا يرث حصة الولد ولا يرث حصة الام لانه تبين انباع ام له وهو ما ليس بغير مقومة عنه في العقد

في الصورتين لاقتصره بانحزام ولده وعليه من الدرر والتنوير وعجالة المواهب ..... فقد علمت ما هو الصحيح فتبصر ١٢  
ملحق الاخير ص ٢٥٢٨٥

غلامان توأمان ولدأعنده فباع أحدهما وأعتقه المشتري ثم ادعى البائع الذي في يده فبها البناء  
 بطل عتق المشتري لأنه لما ثبت نسبه الولد الذي عنده لصا دفة العلوق والدعوة ملكة المسألة مفروضة  
 فيه ثبت به حربة الأصل فيثبت نسبه الآخر حربة الأصل فيه ضرورة لأنها توأمان فثبت أن عتق  
 المشتري وشراءه لا فرق الأصل فبطل بخلافه إذا كان الولد واحد لأن هناك بطل العتق في مقصود  
 محقق دعوى البائع وهما ثابت تبعاً لحربة حربة الأصل فافترا ولو لم يكن أصل العلوق في ملكه ثبت  
 نسبه الولد الذي عنده ولا ينقض البيع فيما باع لأن هذه دعوة تحرير لا تعد أم شاهدة الاتصال  
 فيقتصر على محل ولا يثبت **قال** وإذا كان الصبي في يد رجل فقال هو ابن عبدى فلان الغائب ثم قال  
 هو ابنى لم يكن ابنه أبداً وإن جد العبد أن يكون ابنه وهذا عند أبى حنيفة ره وقال إذا جد العبد  
 فهو ابن المولى وعلى هذه الخلاف إذا قال هو ابن فلان ولده على فراشه ثم ادعى له نفسه لهملان لا قولاً  
 يرتد بجر العبد فصارت أن لم يكن الأقار والقرابة بالنسب يرتد بالرد وإن كان لا يحتمل النقص لا ترى أنهم  
 يعلم فيه إلا كراهة والمفرد فصالح إذا قال المشتري على البائع باعنا المشتري فكذا به البائع ثم قال أنا أعتقته  
 يتحول الولد إليه بخلافه إذا صدق لا يردعى بعد ذلك نسباً كما ثبت من الغير بخلافه إذا المبيعة قولاً  
 يكد به لأنه تعلق بحق المقر له على اعتبار تصديقه فيصير كوله الملاعة لا يثبت نسبه من غير الملاءم  
 لأن له أن يكد بنفسه ولا بى حنيفة ره وإن النسب مما لا يحتمل النقص بعه ثبوت ولا قولاً يثبت لا يرتد  
 بالرد فيقضي فمتنع دعوتهم كمن شهد على رجل نسب صغير فدعى ثم ادعى له نفسه وهذه لأنه  
 تعلق بحق المقر له على اعتبار تصديقه فيصير كوله الملاعة لا يثبت نسبه من غير الملاءم  
 فلا يرتد بقر المقر ومسألة الولاء على هذا الخلاف ولو سلم فالولاء قد يبطل باعتراض الأقوى كجمل الولاء

هذا هو الأصل في دعوى البائع وهو أن يدعى البائع الذي في يده فبها البناء بطل عتق المشتري لأنه لما ثبت نسبه الولد الذي عنده لصا دفة العلوق والدعوة ملكة المسألة مفروضة فيه ثبت به حربة الأصل فيثبت نسبه الآخر حربة الأصل فيه ضرورة لأنها توأمان فثبت أن عتق المشتري وشراءه لا فرق الأصل فبطل بخلافه إذا كان الولد واحد لأن هناك بطل العتق في مقصود محقق دعوى البائع وهما ثابت تبعاً لحربة حربة الأصل فافترا ولو لم يكن أصل العلوق في ملكه ثبت نسبه الولد الذي عنده ولا ينقض البيع فيما باع لأن هذه دعوة تحرير لا تعد أم شاهدة الاتصال فيقتصر على محل ولا يثبت **قال** وإذا كان الصبي في يد رجل فقال هو ابن عبدى فلان الغائب ثم قال هو ابنى لم يكن ابنه أبداً وإن جد العبد أن يكون ابنه وهذا عند أبى حنيفة ره وقال إذا جد العبد فهو ابن المولى وعلى هذه الخلاف إذا قال هو ابن فلان ولده على فراشه ثم ادعى له نفسه لهملان لا قولاً يرتد بجر العبد فصارت أن لم يكن الأقار والقرابة بالنسب يرتد بالرد وإن كان لا يحتمل النقص لا ترى أنهم يعلم فيه إلا كراهة والمفرد فصالح إذا قال المشتري على البائع باعنا المشتري فكذا به البائع ثم قال أنا أعتقته يتحول الولد إليه بخلافه إذا صدق لا يردعى بعد ذلك نسباً كما ثبت من الغير بخلافه إذا المبيعة قولاً يكد به لأنه تعلق بحق المقر له على اعتبار تصديقه فيصير كوله الملاعة لا يثبت نسبه من غير الملاءم لأن له أن يكد بنفسه ولا بى حنيفة ره وإن النسب مما لا يحتمل النقص بعه ثبوت ولا قولاً يثبت لا يرتد بالرد فيقضي فمتنع دعوتهم كمن شهد على رجل نسب صغير فدعى ثم ادعى له نفسه وهذه لأنه تعلق بحق المقر له على اعتبار تصديقه فيصير كوله الملاعة لا يثبت نسبه من غير الملاءم فلا يرتد بقر المقر ومسألة الولاء على هذا الخلاف ولو سلم فالولاء قد يبطل باعتراض الأقوى كجمل الولاء

هذا هو الأصل في دعوى البائع وهو أن يدعى البائع الذي في يده فبها البناء بطل عتق المشتري لأنه لما ثبت نسبه الولد الذي عنده لصا دفة العلوق والدعوة ملكة المسألة مفروضة فيه ثبت به حربة الأصل فيثبت نسبه الآخر حربة الأصل فيه ضرورة لأنها توأمان فثبت أن عتق المشتري وشراءه لا فرق الأصل فبطل بخلافه إذا كان الولد واحد لأن هناك بطل العتق في مقصود محقق دعوى البائع وهما ثابت تبعاً لحربة حربة الأصل فافترا ولو لم يكن أصل العلوق في ملكه ثبت نسبه الولد الذي عنده ولا ينقض البيع فيما باع لأن هذه دعوة تحرير لا تعد أم شاهدة الاتصال فيقتصر على محل ولا يثبت **قال** وإذا كان الصبي في يد رجل فقال هو ابن عبدى فلان الغائب ثم قال هو ابنى لم يكن ابنه أبداً وإن جد العبد أن يكون ابنه وهذا عند أبى حنيفة ره وقال إذا جد العبد فهو ابن المولى وعلى هذه الخلاف إذا قال هو ابن فلان ولده على فراشه ثم ادعى له نفسه لهملان لا قولاً يرتد بجر العبد فصارت أن لم يكن الأقار والقرابة بالنسب يرتد بالرد وإن كان لا يحتمل النقص لا ترى أنهم يعلم فيه إلا كراهة والمفرد فصالح إذا قال المشتري على البائع باعنا المشتري فكذا به البائع ثم قال أنا أعتقته يتحول الولد إليه بخلافه إذا صدق لا يردعى بعد ذلك نسباً كما ثبت من الغير بخلافه إذا المبيعة قولاً يكد به لأنه تعلق بحق المقر له على اعتبار تصديقه فيصير كوله الملاعة لا يثبت نسبه من غير الملاءم لأن له أن يكد بنفسه ولا بى حنيفة ره وإن النسب مما لا يحتمل النقص بعه ثبوت ولا قولاً يثبت لا يرتد بالرد فيقضي فمتنع دعوتهم كمن شهد على رجل نسب صغير فدعى ثم ادعى له نفسه وهذه لأنه تعلق بحق المقر له على اعتبار تصديقه فيصير كوله الملاعة لا يثبت نسبه من غير الملاءم فلا يرتد بقر المقر ومسألة الولاء على هذا الخلاف ولو سلم فالولاء قد يبطل باعتراض الأقوى كجمل الولاء

من جانب الام الى قوم الاب قد اعترض على الولاء الموقوف ما هو قوي هو دعوى المشتري فبطل بمخلاف  
النسب على ما في هذا ايضا فخرج على اصله فمن بيع الولد ونحوه عليه العوة بعد ذلك فيقطع دعواه  
باقراءه بالنسب لغيره قال واذا كان الصبي في يد مسلم ونصراني فقال النصراني هو ابنى وقال المسلم  
هو عبدي فهو ابن النصراني وهو حر لان الاسلام مرجح فيستدعي تعاضلا ولا تعارض لان نظر الصبي في هذا  
او فوله نينال شرف الحرته كما وشرف الاسلام ما لا اذ دل على الوحدة ظاهرة وفي عكسه الحكم بالاسلام  
تبعاً وحرمانه عن الحرته لانه ليس في وسعه اكتسابها ولو كانت دعوتها دعوة النبوة فالمسلم أولى  
ترجيحاً للاسلام وهو اوفر النظرين قال واذا ادعت امرأة صبياً انه ابنها لم يجز دعواها حتى تشهد امرأتان  
على الولادة ومعنى المسألة ان يكون المرأة ذات زوج لانها تدعى بحمل النسب على الغير لئلا تصدق بالانجبة  
بخلاف الرجل لان يحمل نفسه النسب ثم شهادة القابلة كافية فيها لان الحاجة الى تعيين لولدها بالنسب  
يثبت بالفراش القائم وقد صرح الشيخ عليه السلام قبل شهادة القابلة على الولادة ولو كانت معقدة  
فلا بد من حجة تامة عندنا بحقيقة وقدم في الطلاق وان لم تكن منكوبة ولا معقدة قالوا ثبت  
النسب فما بقولها لان في الزامها على نفسها دون غيرها وان كان لها زوج وزعت انه ابنها لم تصدقها  
الزوج فهو ابنها وان لم تشهد امرأة لانه التزم نفسه فاعني الحجة وان كان الصبي في  
ايديها وزعم الزوج انه ابنه من غيرها وزعت انه ابنها من غيره فهو ابنها لان الظاهر انهما لهما  
ايديهما اولى لقيام الفراش بينهما ثم كل واحد منهما يريد ابطال حق صاحبه فلا يصح وعليه هو نظير ثوب في  
يد رجلين يقول كل واحد منهما هو بيني وبين رجل اخر غير صاحبه يكون الثوب بينهما لان هذا لا يدخل  
المقر له فنصيب المقر لان الحمل محتمل الشره وهما لا يدخلان النسب لا محتملها قال من اشترى حارية

من جانب الام الى قوم الاب قد اعترض على الولاء الموقوف ما هو قوي هو دعوى المشتري فبطل بمخلاف  
النسب على ما في هذا ايضا فخرج على اصله فمن بيع الولد ونحوه عليه العوة بعد ذلك فيقطع دعواه  
باقراءه بالنسب لغيره قال واذا كان الصبي في يد مسلم ونصراني فقال النصراني هو ابنى وقال المسلم  
هو عبدي فهو ابن النصراني وهو حر لان الاسلام مرجح فيستدعي تعاضلا ولا تعارض لان نظر الصبي في هذا  
او فوله نينال شرف الحرته كما وشرف الاسلام ما لا اذ دل على الوحدة ظاهرة وفي عكسه الحكم بالاسلام  
تبعاً وحرمانه عن الحرته لانه ليس في وسعه اكتسابها ولو كانت دعوتها دعوة النبوة فالمسلم أولى  
ترجيحاً للاسلام وهو اوفر النظرين قال واذا ادعت امرأة صبياً انه ابنها لم يجز دعواها حتى تشهد امرأتان  
على الولادة ومعنى المسألة ان يكون المرأة ذات زوج لانها تدعى بحمل النسب على الغير لئلا تصدق بالانجبة  
بخلاف الرجل لان يحمل نفسه النسب ثم شهادة القابلة كافية فيها لان الحاجة الى تعيين لولدها بالنسب  
يثبت بالفراش القائم وقد صرح الشيخ عليه السلام قبل شهادة القابلة على الولادة ولو كانت معقدة  
فلا بد من حجة تامة عندنا بحقيقة وقدم في الطلاق وان لم تكن منكوبة ولا معقدة قالوا ثبت  
النسب فما بقولها لان في الزامها على نفسها دون غيرها وان كان لها زوج وزعت انه ابنها لم تصدقها  
الزوج فهو ابنها وان لم تشهد امرأة لانه التزم نفسه فاعني الحجة وان كان الصبي في  
ايديها وزعم الزوج انه ابنه من غيرها وزعت انه ابنها من غيره فهو ابنها لان الظاهر انهما لهما  
ايديهما اولى لقيام الفراش بينهما ثم كل واحد منهما يريد ابطال حق صاحبه فلا يصح وعليه هو نظير ثوب في  
يد رجلين يقول كل واحد منهما هو بيني وبين رجل اخر غير صاحبه يكون الثوب بينهما لان هذا لا يدخل  
المقر له فنصيب المقر لان الحمل محتمل الشره وهما لا يدخلان النسب لا محتملها قال من اشترى حارية

من جانب الام الى قوم الاب قد اعترض على الولاء الموقوف ما هو قوي هو دعوى المشتري فبطل بمخلاف  
النسب على ما في هذا ايضا فخرج على اصله فمن بيع الولد ونحوه عليه العوة بعد ذلك فيقطع دعواه  
باقراءه بالنسب لغيره قال واذا كان الصبي في يد مسلم ونصراني فقال النصراني هو ابنى وقال المسلم  
هو عبدي فهو ابن النصراني وهو حر لان الاسلام مرجح فيستدعي تعاضلا ولا تعارض لان نظر الصبي في هذا  
او فوله نينال شرف الحرته كما وشرف الاسلام ما لا اذ دل على الوحدة ظاهرة وفي عكسه الحكم بالاسلام  
تبعاً وحرمانه عن الحرته لانه ليس في وسعه اكتسابها ولو كانت دعوتها دعوة النبوة فالمسلم أولى  
ترجيحاً للاسلام وهو اوفر النظرين قال واذا ادعت امرأة صبياً انه ابنها لم يجز دعواها حتى تشهد امرأتان  
على الولادة ومعنى المسألة ان يكون المرأة ذات زوج لانها تدعى بحمل النسب على الغير لئلا تصدق بالانجبة  
بخلاف الرجل لان يحمل نفسه النسب ثم شهادة القابلة كافية فيها لان الحاجة الى تعيين لولدها بالنسب  
يثبت بالفراش القائم وقد صرح الشيخ عليه السلام قبل شهادة القابلة على الولادة ولو كانت معقدة  
فلا بد من حجة تامة عندنا بحقيقة وقدم في الطلاق وان لم تكن منكوبة ولا معقدة قالوا ثبت  
النسب فما بقولها لان في الزامها على نفسها دون غيرها وان كان لها زوج وزعت انه ابنها لم تصدقها  
الزوج فهو ابنها وان لم تشهد امرأة لانه التزم نفسه فاعني الحجة وان كان الصبي في  
ايديها وزعم الزوج انه ابنه من غيرها وزعت انه ابنها من غيره فهو ابنها لان الظاهر انهما لهما  
ايديهما اولى لقيام الفراش بينهما ثم كل واحد منهما يريد ابطال حق صاحبه فلا يصح وعليه هو نظير ثوب في  
يد رجلين يقول كل واحد منهما هو بيني وبين رجل اخر غير صاحبه يكون الثوب بينهما لان هذا لا يدخل  
المقر له فنصيب المقر لان الحمل محتمل الشره وهما لا يدخلان النسب لا محتملها قال من اشترى حارية

له قوله ونسب الزوج انه ابنه من غير الخ المسئلة هكذا في الفتاوى العالم كبرى في الصفحة  
٤١٢٤٥ ج ٤





فيكون لا بد من البلوغ والعقل لان اقرار الصبي المجنون غير لازم لان عدم اهليته لا التزام الا اذا كان الصبي  
 اي فما ذكر من الحدود والدم ١٢  
 ما ذكرناه من ملحق بالبالغ بحكم الادل وجها لثقه لا يمنع صحة اقراره لان الحق قد يلزمه  
 مجموعا بان اتلف مالا لا يدري قيمته او يخرج جراحة لا يعلم ارشها او يتفق عليه باقية حسا لا يحيط عليه  
 والاقرار اخبار عن شئ الحق فيصح به بخلاف الجهالة في المقر له لان الجهول لا يصلح مستحقا ويقال له  
 بين الجهول لان الجهيل من جهة فصار كما اذا العتق احد عبديه فان لم يبين اجبره القاضي على البيان  
 لانه لزمه الخروج عما لزمه بصحة اقراره وذلك بالبيان قال فان قال لفلان على شئ لزمه ان يبين  
 ماله لانه اخبر عن الوجوب في ماله وما لا قيمة له لا يجب فيها فاذا ايتى غير ذلك يكون رجوعا  
 قال والقول قولهم مع يمين ادعى المقر اكثر من ذلك لانه هو المكلف وكذا اذا قال لفلان على حق  
 لما يتاكدوا لوقال عصبته منه شيئا ويجب ان يبين ما هو ما يجري فيه التامع بتوبلا على العادة  
 ولو قال لفلان على مال فالرجع اليه في بيانه لانه هو المحمل يقبل قوله في القليل والكثير لان كان  
 مال فانه اسم لما يتقبل به لانه لا يصدق في اقل من درهم لانه لا يعد مالا عرفا ولو قال مال عظيم لم يصدق  
 في اقل من مائتي درهم لانه اقرب الى وصف ولا يجوز الغاء الوصف والنصاب كما عظيم حتى اعتباره غنيا  
 في الغنى عظيم عند الناس عن ابن حنيفة لانه لا يصدق في اقل من عشرة دراهم هي نصاب القرض عظيم حيث  
 يقطع باليد المحتومة وعنه مثل جواب الكتاب ما اذا قال من له درهم ما اذا قال من له دينار والتقدير فيهما  
 بالعشرين وفي الابل خمس وعشرين لانه اقل نصابا يجب بغيره من جنسه وفي غير مال الزكاة بقية النصاب ولو  
 قال الاموال عظام فالتقدير ثلثة نصيب من جنس ما سماه اعتبارا لادنى الجمع ولو قال درهم كثير لم يصدق  
 في اقل من عشرة و هذا اعند ابن حنيفة وعنه ما لم يصدق في اقل من مائتين لان نصابا كثر حتى وجب عليه

هذا القول في ان الزكاة لا تكون في النصاب الا اذا كان له مال من جنس ما سماه اعتبارا لادنى الجمع ولو قال درهم كثير لم يصدق في اقل من عشرة و هذا اعند ابن حنيفة وعنه ما لم يصدق في اقل من مائتين لان نصابا كثر حتى وجب عليه

فيكون لا بد من البلوغ والعقل لان اقرار الصبي المجنون غير لازم لان عدم اهليته لا التزام الا اذا كان الصبي  
 اي فما ذكر من الحدود والدم ١٢  
 ما ذكرناه من ملحق بالبالغ بحكم الادل وجها لثقه لا يمنع صحة اقراره لان الحق قد يلزمه  
 مجموعا بان اتلف مالا لا يدري قيمته او يخرج جراحة لا يعلم ارشها او يتفق عليه باقية حسا لا يحيط عليه  
 والاقرار اخبار عن شئ الحق فيصح به بخلاف الجهالة في المقر له لان الجهول لا يصلح مستحقا ويقال له  
 بين الجهول لان الجهيل من جهة فصار كما اذا العتق احد عبديه فان لم يبين اجبره القاضي على البيان  
 لانه لزمه الخروج عما لزمه بصحة اقراره وذلك بالبيان قال فان قال لفلان على شئ لزمه ان يبين  
 ماله لانه اخبر عن الوجوب في ماله وما لا قيمة له لا يجب فيها فاذا ايتى غير ذلك يكون رجوعا  
 قال والقول قولهم مع يمين ادعى المقر اكثر من ذلك لانه هو المكلف وكذا اذا قال لفلان على حق  
 لما يتاكدوا لوقال عصبته منه شيئا ويجب ان يبين ما هو ما يجري فيه التامع بتوبلا على العادة  
 ولو قال لفلان على مال فالرجع اليه في بيانه لانه هو المحمل يقبل قوله في القليل والكثير لان كان  
 مال فانه اسم لما يتقبل به لانه لا يصدق في اقل من درهم لانه لا يعد مالا عرفا ولو قال مال عظيم لم يصدق  
 في اقل من مائتي درهم لانه اقرب الى وصف ولا يجوز الغاء الوصف والنصاب كما عظيم حتى اعتباره غنيا  
 في الغنى عظيم عند الناس عن ابن حنيفة لانه لا يصدق في اقل من عشرة دراهم هي نصاب القرض عظيم حيث  
 يقطع باليد المحتومة وعنه مثل جواب الكتاب ما اذا قال من له درهم ما اذا قال من له دينار والتقدير فيهما  
 بالعشرين وفي الابل خمس وعشرين لانه اقل نصابا يجب بغيره من جنسه وفي غير مال الزكاة بقية النصاب ولو  
 قال الاموال عظام فالتقدير ثلثة نصيب من جنس ما سماه اعتبارا لادنى الجمع ولو قال درهم كثير لم يصدق  
 في اقل من عشرة و هذا اعند ابن حنيفة وعنه ما لم يصدق في اقل من مائتين لان نصابا كثر حتى وجب عليه

فيكون لا بد من البلوغ والعقل لان اقرار الصبي المجنون غير لازم لان عدم اهليته لا التزام الا اذا كان الصبي  
 اي فما ذكر من الحدود والدم ١٢  
 ما ذكرناه من ملحق بالبالغ بحكم الادل وجها لثقه لا يمنع صحة اقراره لان الحق قد يلزمه  
 مجموعا بان اتلف مالا لا يدري قيمته او يخرج جراحة لا يعلم ارشها او يتفق عليه باقية حسا لا يحيط عليه  
 والاقرار اخبار عن شئ الحق فيصح به بخلاف الجهالة في المقر له لان الجهول لا يصلح مستحقا ويقال له  
 بين الجهول لان الجهيل من جهة فصار كما اذا العتق احد عبديه فان لم يبين اجبره القاضي على البيان  
 لانه لزمه الخروج عما لزمه بصحة اقراره وذلك بالبيان قال فان قال لفلان على شئ لزمه ان يبين  
 ماله لانه اخبر عن الوجوب في ماله وما لا قيمة له لا يجب فيها فاذا ايتى غير ذلك يكون رجوعا  
 قال والقول قولهم مع يمين ادعى المقر اكثر من ذلك لانه هو المكلف وكذا اذا قال لفلان على حق  
 لما يتاكدوا لوقال عصبته منه شيئا ويجب ان يبين ما هو ما يجري فيه التامع بتوبلا على العادة  
 ولو قال لفلان على مال فالرجع اليه في بيانه لانه هو المحمل يقبل قوله في القليل والكثير لان كان  
 مال فانه اسم لما يتقبل به لانه لا يصدق في اقل من درهم لانه لا يعد مالا عرفا ولو قال مال عظيم لم يصدق  
 في اقل من مائتي درهم لانه اقرب الى وصف ولا يجوز الغاء الوصف والنصاب كما عظيم حتى اعتباره غنيا  
 في الغنى عظيم عند الناس عن ابن حنيفة لانه لا يصدق في اقل من عشرة دراهم هي نصاب القرض عظيم حيث  
 يقطع باليد المحتومة وعنه مثل جواب الكتاب ما اذا قال من له درهم ما اذا قال من له دينار والتقدير فيهما  
 بالعشرين وفي الابل خمس وعشرين لانه اقل نصابا يجب بغيره من جنسه وفي غير مال الزكاة بقية النصاب ولو  
 قال الاموال عظام فالتقدير ثلثة نصيب من جنس ما سماه اعتبارا لادنى الجمع ولو قال درهم كثير لم يصدق  
 في اقل من عشرة و هذا اعند ابن حنيفة وعنه ما لم يصدق في اقل من مائتين لان نصابا كثر حتى وجب عليه

(لعنة ٢٢٩)











۲۲۵

عبدًا غيرها وفيه المال لازم على المقر لأقراره به عند سلامة العبد له وقد سلم

[illegible]

لقته (١٣٤) من الذئبة من الدوابهم والذئابير فقال: لو قال له ذئبا لها لادبرها او الاقيرا او الامأة جوزه \*



من ثمن متاع او قال اقرضني الف درهم فقال هي بيوت او نهر حرة وقال المقر احمدا لزمه الجهاد في قول  
ابي حنيفة وهو قال ان قال موصولا يصنع وان قال فصولا لا يصنع وقوله في هذا الخلاف اقول  
سئو او رصاصا في هذه اذا قال لا اقرضك الف درهم او الف دينار على الف درهم بيوت من ثمن متاع  
لهم انه بيان في جميع بشرط الوصل كالشرط والاستثناء وهذه لان اسم له اهرم يحتمل الزبيوت  
بحقيقةه والستوة بجازه الا ان مطلقه ينص الى الجهاد فكان بيان غير من هذا الوجه صار كما  
اذا قال لا انها وزن خمسة ولا في حنيفة رة اذ ارجوع لان مطلق العقد يقتضيه صفة السلامة  
عن العيب والزينة عيب وصعوى العيب عن بعض موصو كما اذا قال بعثك معي بوقت ك  
للمشترى بعثته سليما قال قول للمشتري لما بينا والستوة ليست من الاثمان والبيع في محل الثمن  
فكان رجوعا وقوله لا انها وزن خمسة يصح استثناءه لانه مقدر اختلاف الجودة لان استثناء  
الوصف لا يجوز كاستثناء البناء في الما اختلاف ما اذا قال على كسخطه من ثمن عبد لا انها ردية  
لان الرداء نوع لا عيب فمطلق العقد لا يقتضي السلامة عنها وعن ابي حنيفة في غير رتبة الاصول  
انه يصح في الزبيوت اذا وصل الى القرض وجب رد مثل القروض فيكون في كمال الغصب وجوب  
الظاهر ان التعامل بالجهاد فأنصر مطلقا اليه ولو قال الفلان على الف درهم فمير في بيع كسر البيع  
القرض قبل يصنع بالاجماع لان اسم له اهرم يتناولها وقيل لا يصح لان مطلق الاقرض ينصرف  
الى العقود لتعيينها مشروحة لا الى الاستحالة او المحرمة ولو قال اقرضني الف درهم او قال اقرضني الف درهم  
زبيوت او نهر حرة فصولا فصل لان الانبياء انفسهم يبيعون ما يملكه من ثمن في الجهاد  
ولا تعامل فيكون بيان النوع فيصيح وان فصل له الوعاء راء الغصوب والوديعة

قوله في الجهاد في قول المقر احمدا لزمه الجهاد في قول  
ابي حنيفة وهو قال ان قال موصولا يصنع وان قال فصولا لا يصنع وقوله في هذا الخلاف اقول  
سئو او رصاصا في هذه اذا قال لا اقرضك الف درهم او الف دينار على الف درهم بيوت من ثمن متاع  
لهم انه بيان في جميع بشرط الوصل كالشرط والاستثناء وهذه لان اسم له اهرم يحتمل الزبيوت  
بحقيقةه والستوة بجازه الا ان مطلقه ينص الى الجهاد فكان بيان غير من هذا الوجه صار كما  
اذا قال لا انها وزن خمسة ولا في حنيفة رة اذ ارجوع لان مطلق العقد يقتضيه صفة السلامة  
عن العيب والزينة عيب وصعوى العيب عن بعض موصو كما اذا قال بعثك معي بوقت ك  
للمشترى بعثته سليما قال قول للمشتري لما بينا والستوة ليست من الاثمان والبيع في محل الثمن  
فكان رجوعا وقوله لا انها وزن خمسة يصح استثناءه لانه مقدر اختلاف الجودة لان استثناء  
الوصف لا يجوز كاستثناء البناء في الما اختلاف ما اذا قال على كسخطه من ثمن عبد لا انها ردية  
لان الرداء نوع لا عيب فمطلق العقد لا يقتضي السلامة عنها وعن ابي حنيفة في غير رتبة الاصول  
انه يصح في الزبيوت اذا وصل الى القرض وجب رد مثل القروض فيكون في كمال الغصب وجوب  
الظاهر ان التعامل بالجهاد فأنصر مطلقا اليه ولو قال الفلان على الف درهم فمير في بيع كسر البيع  
القرض قبل يصنع بالاجماع لان اسم له اهرم يتناولها وقيل لا يصح لان مطلق الاقرض ينصرف  
الى العقود لتعيينها مشروحة لا الى الاستحالة او المحرمة ولو قال اقرضني الف درهم او قال اقرضني الف درهم  
زبيوت او نهر حرة فصولا فصل لان الانبياء انفسهم يبيعون ما يملكه من ثمن في الجهاد  
ولا تعامل فيكون بيان النوع فيصيح وان فصل له الوعاء راء الغصوب والوديعة

قوله في الجهاد في قول المقر احمدا لزمه الجهاد في قول  
ابي حنيفة وهو قال ان قال موصولا يصنع وان قال فصولا لا يصنع وقوله في هذا الخلاف اقول  
سئو او رصاصا في هذه اذا قال لا اقرضك الف درهم او الف دينار على الف درهم بيوت من ثمن متاع  
لهم انه بيان في جميع بشرط الوصل كالشرط والاستثناء وهذه لان اسم له اهرم يحتمل الزبيوت  
بحقيقةه والستوة بجازه الا ان مطلقه ينص الى الجهاد فكان بيان غير من هذا الوجه صار كما  
اذا قال لا انها وزن خمسة ولا في حنيفة رة اذ ارجوع لان مطلق العقد يقتضيه صفة السلامة  
عن العيب والزينة عيب وصعوى العيب عن بعض موصو كما اذا قال بعثك معي بوقت ك  
للمشترى بعثته سليما قال قول للمشتري لما بينا والستوة ليست من الاثمان والبيع في محل الثمن  
فكان رجوعا وقوله لا انها وزن خمسة يصح استثناءه لانه مقدر اختلاف الجودة لان استثناء  
الوصف لا يجوز كاستثناء البناء في الما اختلاف ما اذا قال على كسخطه من ثمن عبد لا انها ردية  
لان الرداء نوع لا عيب فمطلق العقد لا يقتضي السلامة عنها وعن ابي حنيفة في غير رتبة الاصول  
انه يصح في الزبيوت اذا وصل الى القرض وجب رد مثل القروض فيكون في كمال الغصب وجوب  
الظاهر ان التعامل بالجهاد فأنصر مطلقا اليه ولو قال الفلان على الف درهم فمير في بيع كسر البيع  
القرض قبل يصنع بالاجماع لان اسم له اهرم يتناولها وقيل لا يصح لان مطلق الاقرض ينصرف  
الى العقود لتعيينها مشروحة لا الى الاستحالة او المحرمة ولو قال اقرضني الف درهم او قال اقرضني الف درهم  
زبيوت او نهر حرة فصولا فصل لان الانبياء انفسهم يبيعون ما يملكه من ثمن في الجهاد  
ولا تعامل فيكون بيان النوع فيصيح وان فصل له الوعاء راء الغصوب والوديعة

[illegible][illegible]

والله اعلم  
بما في  
القلوب



حجۃ  
الاقراء  
کتاب





١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠

وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ كَثِيرٌ

ان يوده ١١٠٠  
اقرار بالادلة والدين  
على غير موضع  
في حيا

من هو اذا لم يكن ذات نفعي ولا يضرني  
ان اقره بالمرأه بالوالد الميراث

مطابقاً

کتاب ال  
الغنی  
کتاب ال  
کتاب ال  
کتاب ال

تولدندران  
خفای و مولوی دایق علی  
تولد سید سید علی  
تولد سید سید علی

ولكن ان تفتن بك  
مجدد فاما عتبة  
وكن ان تفتن بك  
مجدد فاما عتبة  
وكن ان تفتن بك  
مجدد فاما عتبة

وَمَا أَشْكِرُكَ إِلَّا بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ  
وَمَا أَشْكُرُكَ إِلَّا بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ  
وَمَا أَشْكُرُكَ إِلَّا بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ

الاستشارة  
والأمرين الصديقين بشارا وإبراهيم  
انفس نفوسهم كافي

على نيلان علم الشيخ  
ليشامرك الولاية من الميراث  
بجملته، الله ١٢ مفتح

لأنه لو كان الوارث من غير الوالد...

٢٢٣

قال ومن اقرب نسب من غير الوالد... قال ومن اقرب نسب من غير الوالد...

المال لان رجوعه صحيح لان النسب لم يثبت فبطل الاقرار قال ومن مات ابوه فاقرب باج لم يثبت نسب...

عليه بالثمن ولكنه يقبل في حق العتق قال ومن مات وترك ابنين وله على اخو ما تدر هو فاقتر...

كتاب الصلح

قال الصلح على ثلاثة اصناف صلح مع اقرار صلح مع سكوت وهو ان يقر المدعي عليه ولا ينكره صلح...

(٢٤٤) حقيقة (صلح)

الصلح هو اتفاق بين اثنين...

الصلح هو اتفاق بين اثنين...

لأنه لو كان الوارث من غير الوالد...



[illegible]

۲۴۵

وان كان المدعى عليه يكتبه قال واذا كان الصلح عن اقرار واستحق بعض المصالح عنه حجج المدعى عليه

او انكاف استحق المتنازع فيه المدعى بالخصومة العوض لان المدعى عليه ما يبال العوض لا يدفع

فيسرده وان استحق بعض الشدة حصته ورجع بالخصوص فيه لانه خلا العوض في هذه المقدرة عن

بجسته وان كان الصلح عن انكار وسلوته يرجع الى الدعوى في كل اوقبه واستحق اذا استحق

رجع بالمدى من الدهم على سبع اوراسيا باحى له وده لذلک الصلح لانه يدفع لدفع  
 لابالروس ١٢ الموضع عليه ١٢  
 في

نہ ان کو نہ فرما کہ میں ان کا مال استیفاء کروں گا بلکہ ان کو یہ فرماؤ کہ ان کو جو مال ہے اسے تم کو دے دو اور ان کو یہ فرماؤ کہ ان کو جو مال ہے اسے تم کو دے دو

حقه وهو على دعواه في الباقي والوجه فيه احدا الامر من اما ان سند به كافي بدل

فصل في الصلح جائز بين دعوى لأموال كالتفريق في البيع على ما أمر للمنافعة لأنها ملك يعقد

قوله يا ايها الذين آمنوا اذكروا الله كثيرا

الا على احرم حلالا او احل حراما و ملكتك القلب على مرضى الله تعالى عنه الى ابي موسى

محکم دلائل سے مزین متنوع و منفرد موضوعات پر مشتمل مفت آن لائن مکتبہ

المنافع جائز بالجار

لأن أخذ البعض ممن

وہاں کھڑے تھے جاؤ

الموارث والأوقاف

کتاب

1000

نست ویت من رب الی

۱۱۔ عین وارثت

وہ عرصے کے لئے نفع یابان

والمعنى ايضا يجوز عن

[illegible]

الحمد لله  
من عند الله



له قوله جاز عند أبي حنيفة ألزم الفتوى على قول أبي حنيفة رحمه الله كما أشار إليه صاحب الملتقى في ص ٣١٣ ج ٢ حيث قدم  
قوله الأول ١٢





في يد هـ لان يصح به بطريق الاستقاط ولا فرق في هـ بين ما اذا كان مقبلا ومنكروا ذلك اذا قال صلحنا  
على الفى هذه او على عبدى هذا صلح الصلح ولو تم تسليمه لانه لما اضاف الى كمال نفسه فقد التزم تسليمه  
الصلح وكذلك لو قال على الفى سلم لان التسليم اليه يوجب سلامة العضل فيتم العقد خصوصا  
ولو قال صلحنا على الفى العقد موقوف على اجازة المدين عليه جائز ولو لم يجرى بطلان الصلح لان  
العقد انما هو المدين عليه لان دفع الخصم حاصل له الا ان الفضى يصير اياها بواسطة اضافة الضمان بنفسه  
عاقلة مخرجة المطلوب فيوقف على اجازة قال وجوابه ان يقول صلحنا على هذه الفى او على هذا العبد لم ينسب  
النفس لانه لما عينه للتسليم صار شريكا لسلامته ليقوم بقوله واستحق العبد وجوبه عينا فتره فلا يسيل على  
الصلح لانه التزم الاية من محلي حينئذ لم يلزم شيئا سواه فان سلم المحل لزم الصلح وان لم يسلم لم يرجع عليه شيء  
بخلافه اذا صلح على درهم مائة وضمنها ودفعها ثم استحققت او وجدها في وقت يرجع عليه لانه لم يجعل  
نفسه اصيل في حق الضمان ولهذا يجبر على التسليم فاذا التسليم له ما سلمه يرجع عليه به لانه  
قال وكل شيء وقع عليه الصلح وهو مستحق بعقه الما ينضم محلي على المعاوضة وانما محلي على انه استوفى  
بعض حقه واستقطب باقيه من محلي آخر الفدية فصالح على خمسة مائة ولكن له على آخر الفدية فصالح على  
خمسة مائة يبرون جائز كانه ابراء عن بعض حقه وهذا لان تضرعا على محلي تحريم ما لم يكن ولا وجه  
لتصحيح معاوضة لافضائه الى الربوا فجعل السقطا للبعض في السائله لاوله للبعض والصفه في الثانية  
ولو صلح على الفى وجب له ان يبرأ من نفسه الحق لانه لا يمكن جعله معاوضة لان بيع الدار هربا منها  
نسبة لا يجوز فحملناه على التأخير ولو صلح على تأخير الى شهر لم يجز لان الدنانير غير مستحقة

### باب الصلح في الدين

قال وكل شيء وقع عليه الصلح وهو مستحق بعقه الما ينضم محلي على المعاوضة وانما محلي على انه استوفى  
بعض حقه واستقطب باقيه من محلي آخر الفدية فصالح على خمسة مائة ولكن له على آخر الفدية فصالح على  
خمسة مائة يبرون جائز كانه ابراء عن بعض حقه وهذا لان تضرعا على محلي تحريم ما لم يكن ولا وجه  
لتصحيح معاوضة لافضائه الى الربوا فجعل السقطا للبعض في السائله لاوله للبعض والصفه في الثانية  
ولو صلح على الفى وجب له ان يبرأ من نفسه الحق لانه لا يمكن جعله معاوضة لان بيع الدار هربا منها  
نسبة لا يجوز فحملناه على التأخير ولو صلح على تأخير الى شهر لم يجز لان الدنانير غير مستحقة

كتاب  
الصلح

انما قوله الا ان الفضى المحل اذا صلح الغضولي يعني لو صلح واحد بلا امر من دعوى واقعة بين  
اثنين ضمن بدل الصلح او اضافته الى ماله بقوله على مالى الغلفى اما شارة الى فقود وعروض رقيقه



باب اختيار ارضاء الذي عليه الدين بنصفه من ارضاء اخذ نصف الثمن الا ان المضمن ان يشركه ربع الدين و  
اصل هذه ان الدين المشترك بين اثنين اذا قبض احد هما شيئا منه فله صاحبه ان يشركه في القبض و  
في ارضاء الدين المشترك بينهما

١٥ قوله: والخاص اذا قال ان ادبتم الفقير على قول الطرفين كما اشار اليه صاحب ملحق الامم حيد، قدم #



قوله أيضا ان لم يكن، نعمها ١٢ مذهب الاشعري ١٨ ج ٣ ٢



له قوله فصل في التنازع في الميراث والبراءة في الميراث على اخراج بعضهم عن الميراث بشرط معلوم من التركة وهو جاز عند التراضي فله حصة في التركة وحصة الميراث عن ابن عباس وقوله في الميراث

فصل في التنازع في الميراث والبراءة في الميراث على اخراج بعضهم عن الميراث بشرط معلوم من التركة وهو جاز عند التراضي فله حصة في التركة وحصة الميراث عن ابن عباس وقوله في الميراث

فصل في التنازع في الميراث والبراءة في الميراث على اخراج بعضهم عن الميراث بشرط معلوم من التركة وهو جاز عند التراضي فله حصة في التركة وحصة الميراث عن ابن عباس وقوله في الميراث

على من عليه بذلت فيؤدي الى عود السلم بعد سقوطه قالوا هذه المذاهب اراس المال فان لم يكونا قد خطاه فصل الوجه الاول هو على الخلاف وعلى الوجه الثاني هو على الاتفاق  
**فصل في التنازع قال** ان كانت التركة بين ورثة فاخرجوا احد هم من اهل العترة اياه والتركة عتقه  
لوروض جاز فليلا كان الخطوة لياها او كثيرا لا يمكن تصحيحه بغيره فاشترط ان فانه صالح فاقصر  
الا شعبة امرأة عبد الرحمن بن عوف رضى عن بيع ثمنه على ثمانين الف دينار قال ان كانت التركة فضة  
فاعطوه ذهباً او كان ذهباً فاعطوه فضة فكذلك لا يبيع الجنس بخلاف الجنس فلا يعتبر التساوي  
التقايض في المجلس لا تصرف غير الذي في يده بقية التركة ان كان جازحاً يكفى به لك التقبض لا  
قبض ضمان فيقبض عن قبض الصلح وان كان مقراً لا به من تجديده القبض لا قبض امانة فلا يوجب قبض  
الصلح وان كانت التركة ذهباً وفضة وغير ذلك فصالحه على فضة او ذهباً فلا بد ان يكون ما عطا  
اكثر من نصيبه من ذلك الجنس حتى يكون نصيبه بمثله والزيادة محقة من بقية التركة احترازاً عن الربوا  
ولا بد من التقايض فيما يقابل نصيبه من الذهب الفضة لانه صرف في هذا القدر ولو كان بدل  
الصلح عرضاً جاز مطلقاً لعدم الربوا ولو كان في التركة الدراهم والدنانير وبديل الصلح دراهم  
ودنانير ايضاً جاز الصلح كيف ما كان صرفاً للجنس الى خلاف الجنس كما في البيع لكن يشترط  
التقايض للصرف قال ان كان في التركة دين على الناس فدخل في الصلح على ان يخرج المصالح عنه  
ويكون الدين له فما الصلح باطل لان فيه تمليكاً للدين من غير من عليه هو حصة المصالح وان شرط  
ان يترى الغرماء منه ولا يرجع عليهم بنصيب المصالح فالصلح جائز لانه سقاط وهو تمليك الدين  
من عليه الدين وهو جائز وهذه حيلة الجواز اخرى ان يجملوا قضاء نصيبه متبرعين وفي الوجهين

فصل في التنازع في الميراث والبراءة في الميراث على اخراج بعضهم عن الميراث بشرط معلوم من التركة وهو جاز عند التراضي فله حصة في التركة وحصة الميراث عن ابن عباس وقوله في الميراث

في المصالح والمفاسد...  
 في المصالح والمفاسد...  
 في المصالح والمفاسد...

في المصالح والمفاسد...  
 في المصالح والمفاسد...  
 في المصالح والمفاسد...

# كتاب المضاربة

المضاربة مشتقة من الضرب في الارض...  
 المضاربة مشتقة من الضرب في الارض...  
 المضاربة مشتقة من الضرب في الارض...

(٢٥٩ فقه)

## كتاب المضاربة

في المصالح والمفاسد...  
 في المصالح والمفاسد...  
 في المصالح والمفاسد...

في المصالح والمفاسد...  
 في المصالح والمفاسد...  
 في المصالح والمفاسد...

(بقية ٧٥٥) وزاد المبرور عن عثمان رضي الله تعالى عنه فاندفع الرجل بالأسارىة وهو مستنق من القوم وهو اللطيف فصاحب الماني تسلط هذا القوم على

[illegible][illegible]

كان قضا قال ولا تصح  
بعد اعل مضاربة في ثمنه  
قال له اقض مالي على  
ذمتك حيث لا يصح  
يصح لكن يقع الملك  
بينهما مشاعا لا يستحق  
رب المال والمضارب  
ف عقد الشراكة قال فان  
الشركة في الرمح وهذه  
ملكه وهذه اهلها  
خلا للمجدرة كما بينا في ال  
فان عنه يجب بالتابع  
المنافع والعل وقدره  
فوقها والمال في المضاربة  
مستأجرة في يده  
من الشروط الفاسدة  
قال ولا بد ان يكون  
يده فلا بد من التمسك  
والعمل من الجانبين

[illegible]

١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

من شوطها ان يكون الحق  
 الشرطين هما اولاً بدنها كما  
 لا هذا التقدير في قطع  
 لرب المال لانه ضمه  
 المشروط عند بلوغه  
 لان اجرا الاجير يجب تسليم  
 بأكبر الصيغة مع انها  
 صحيحة ولانه عين  
 المقصود وغير ذلك  
 بعبارة على المضارب  
 فيه لان المال امانة في  
 مضاربته من احد الجانبين  
 من التصرف فيه

٢٤ من المال عن تصرفه وجعل المصروف فيه الى العامل لهذا العقد فسمى به وانما اخترنا اللفظ الاول لانه موافق (تجيه ٢٥٤)



[illegible]



٢٥٩

فان شاء رب المال استسعى الغلام في الف ومئتين وخمسين واشتق اعتق ووجبه ذلك  
 ١٢ مستحقا كونه من الملوك فخرهم عن ان

[illegible]

(لقیہ ۲۵۸) قدما العراق و نزل على ابي موسى رضي الله تعالى عنه فقال لو كان عندى فضل مال لاکرمتمکما ولكن عندى مال<sup>۱</sup>



المضاربة الثانية حتى يرفعها فادفع ضمن الاول لو لم يملك هذه ارواية الحسن عن ابي حنيفة رة وقال اذا  
 عمل به ضمن ربح او لم يربح وهذه اظهر الرواية وقال في ضمنه بالرفع على الاول لم يعمل هو رواية الحسن  
 ابي يوسف لان المملوك لا يدفع على وجه لا يدع وهذا الدفع على وجه المضاربة كما في الدفع ايداع  
 حقيقة وانما يقرر كونه المضاربة بالعلم كان الحال مما عرفت قبله ولا ينفك رة ان الدفع قبل العمل ايداع  
 وبعد ايداع الفعلان يملكنها المضاربة لا يضمن لهما الا انه اذا ربح فقد ثبت له شريك في المال  
 فيضمن كماله وخطئه بغيره وهذا اذا اكلت المضاربة صحيحة فان كانت فاسدة لا يضمنه الاول وان  
 عمل الثاني لا ينجيه فيه وله اجر مثله فلا يثبت الشراكة به ثم ذكر في الكتاب يضمن الاول ولم  
 يذ كر الثاني وقيل ينبغي ان لا يضمن الثاني عند ابي حنيفة رة وعندهما يضمن بناء على الاختلاف  
 في مودع المودع وقيل رب المال بالتحيار ان شاء ضمن الاول وان شاء ضمن الثاني بالاجماع وهو  
 المشهور وهذه عندهما اظهر وكذا عند لا وجه الفرق له بين هذين مودع المودع ان  
 المودع الثاني يقبض منفعة الاول فلا يكون ضامنا اما المضاربة الثاني يعمل فيه لنفع نفسه فجاز  
 ان يكون ضامنا ثم ان ضمن الاول صححت المضاربة بين الاول وبين الثاني كان الربح بينهما على ما  
 شرط لا يظن ان ملكه بالضمان من حين خالف بالدفع الى غيره لاعلى الوجه الذي رضى فصا كما اذا دفع  
 مال نفسه وان ضمن الثاني رجع على الاول العقد لا ينعكس كافي المودع ولا يضر من جهة في ضمن  
 العقد وتصح المضاربة والربح بينهما على ما شرط لان قرار الضمان على الاول فكانت مضاربة بطيب  
 الربح للثاني لا يظن لاعلى لان الاسفل يستحق عمله ولا يثبت في العمل والاعلى يستحق بملكه  
 المستند باداء الضمان فلا يعمى عن نوع خبت قال واذا دفع الميرب المال مضاربة

المضاربة الثانية حتى يرفعها فادفع ضمن الاول لو لم يملك هذه ارواية الحسن عن ابي حنيفة رة وقال اذا  
 عمل به ضمن ربح او لم يربح وهذه اظهر الرواية وقال في ضمنه بالرفع على الاول لم يعمل هو رواية الحسن  
 ابي يوسف لان المملوك لا يدفع على وجه لا يدع وهذا الدفع على وجه المضاربة كما في الدفع ايداع  
 حقيقة وانما يقرر كونه المضاربة بالعلم كان الحال مما عرفت قبله ولا ينفك رة ان الدفع قبل العمل ايداع  
 وبعد ايداع الفعلان يملكنها المضاربة لا يضمن لهما الا انه اذا ربح فقد ثبت له شريك في المال  
 فيضمن كماله وخطئه بغيره وهذا اذا اكلت المضاربة صحيحة فان كانت فاسدة لا يضمنه الاول وان  
 عمل الثاني لا ينجيه فيه وله اجر مثله فلا يثبت الشراكة به ثم ذكر في الكتاب يضمن الاول ولم  
 يذ كر الثاني وقيل ينبغي ان لا يضمن الثاني عند ابي حنيفة رة وعندهما يضمن بناء على الاختلاف  
 في مودع المودع وقيل رب المال بالتحيار ان شاء ضمن الاول وان شاء ضمن الثاني بالاجماع وهو  
 المشهور وهذه عندهما اظهر وكذا عند لا وجه الفرق له بين هذين مودع المودع ان  
 المودع الثاني يقبض منفعة الاول فلا يكون ضامنا اما المضاربة الثاني يعمل فيه لنفع نفسه فجاز  
 ان يكون ضامنا ثم ان ضمن الاول صححت المضاربة بين الاول وبين الثاني كان الربح بينهما على ما  
 شرط لا يظن ان ملكه بالضمان من حين خالف بالدفع الى غيره لاعلى الوجه الذي رضى فصا كما اذا دفع  
 مال نفسه وان ضمن الثاني رجع على الاول العقد لا ينعكس كافي المودع ولا يضر من جهة في ضمن  
 العقد وتصح المضاربة والربح بينهما على ما شرط لان قرار الضمان على الاول فكانت مضاربة بطيب  
 الربح للثاني لا يظن لاعلى لان الاسفل يستحق عمله ولا يثبت في العمل والاعلى يستحق بملكه  
 المستند باداء الضمان فلا يعمى عن نوع خبت قال واذا دفع الميرب المال مضاربة

المضاربة الثانية حتى يرفعها فادفع ضمن الاول لو لم يملك هذه ارواية الحسن عن ابي حنيفة رة وقال اذا  
 عمل به ضمن ربح او لم يربح وهذه اظهر الرواية وقال في ضمنه بالرفع على الاول لم يعمل هو رواية الحسن  
 ابي يوسف لان المملوك لا يدفع على وجه لا يدع وهذا الدفع على وجه المضاربة كما في الدفع ايداع  
 حقيقة وانما يقرر كونه المضاربة بالعلم كان الحال مما عرفت قبله ولا ينفك رة ان الدفع قبل العمل ايداع  
 وبعد ايداع الفعلان يملكنها المضاربة لا يضمن لهما الا انه اذا ربح فقد ثبت له شريك في المال  
 فيضمن كماله وخطئه بغيره وهذا اذا اكلت المضاربة صحيحة فان كانت فاسدة لا يضمنه الاول وان  
 عمل الثاني لا ينجيه فيه وله اجر مثله فلا يثبت الشراكة به ثم ذكر في الكتاب يضمن الاول ولم  
 يذ كر الثاني وقيل ينبغي ان لا يضمن الثاني عند ابي حنيفة رة وعندهما يضمن بناء على الاختلاف  
 في مودع المودع وقيل رب المال بالتحيار ان شاء ضمن الاول وان شاء ضمن الثاني بالاجماع وهو  
 المشهور وهذه عندهما اظهر وكذا عند لا وجه الفرق له بين هذين مودع المودع ان  
 المودع الثاني يقبض منفعة الاول فلا يكون ضامنا اما المضاربة الثاني يعمل فيه لنفع نفسه فجاز  
 ان يكون ضامنا ثم ان ضمن الاول صححت المضاربة بين الاول وبين الثاني كان الربح بينهما على ما  
 شرط لا يظن ان ملكه بالضمان من حين خالف بالدفع الى غيره لاعلى الوجه الذي رضى فصا كما اذا دفع  
 مال نفسه وان ضمن الثاني رجع على الاول العقد لا ينعكس كافي المودع ولا يضر من جهة في ضمن  
 العقد وتصح المضاربة والربح بينهما على ما شرط لان قرار الضمان على الاول فكانت مضاربة بطيب  
 الربح للثاني لا يظن لاعلى لان الاسفل يستحق عمله ولا يثبت في العمل والاعلى يستحق بملكه  
 المستند باداء الضمان فلا يعمى عن نوع خبت قال واذا دفع الميرب المال مضاربة

(بقية ٢٤٠) لما نفع الربح والمسلمين نصفه فاستصوبه عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وعن القاسم بن محمد قال كان لثامان في

[illegible]

(لقية ٢٦١) يرفع مال اليتيم مضاربة على روى محمد رحمه الله تعالى وبدأ به الكتاب عن عبيد بن عبد الله بن عبيد الانصاري عن ابيه عن جده ان عمر رضي الله تعالى عنه اعطاه مال يتيمة مضاربة وقال لا ادري كيف كان الشرط بينهما فعمل به بالعراق وكان بالجواز اليتيم (لقية ٢٦٣)







في ضمن المضارب ما استوفى لا يخذله لنفسه وما اخذه ربح المال محسوب من ربحه واذا استوفى ربح المال فان فضل شيء كان بينهما لا يبيع وان نقص فاضمان على المضارب لما بيننا فلو اقتسم الربح وفسخا المضاربة ثم عقدها فهاك مال لم يتراد الربح الاول لان المضاربة الاولى قد انتهت والثانية عقد جديد فهاك المال في الثاني لا يوجب انتقاض الاول كما اذا دفع اليك

٢٦٥

**فصل في ما يفعله المضارب قال** يجوز للمضارب ان يبيع ويشترى بالنقد والنسيئة لان كل ذلك من صنيع التجار فينظمه اطلاق العقد الا اذا باع الى اجل لا يبيع التجار الى ان له الامر العام المعروف بين الناس لهذه كان له ان يشتري اية للركوب ليس له ان يشتري سفينة للركوب وله ان يستكرها اعتبارا لعادة التجار وله ان يذن لعبه المضاربة في التجارة والرواية للشهوة لا من صنيع التجار ولو باع بالنقد ثم اخر الثمن جازا لاجماع اما عندهما فلان الوكيل يملك ذلك فالمضارب اولى الا ان المضارب لا يضمن لان له ان يقابل ثم يبيع نسيئة ولا كذلك الوكيل لانه لا يملك ذلك اما عند ابي يوسف فلا يملك الاقالة ثم البيع بالنسيئة بخلاف الوكيل لانه لا يملك الاقالة ولو اخطأ بالثمن على الاكثر لا عسر لان المحالة من عادة التجار بخلاف الوصي بمال اليتيم حيث يعتبر في النظر لا تصح مقيد بشرط النظر والاصل ان ما يفعله المضارب بثلاثة انواع يوجب ملكه مطلقا المضاربة وهو يملك من بار المضارب يتوابعها وهو ما ذكرنا ومن جملة التوكيل بالبيع والشراء للحاجة اليه ولا ريب ان الرهن لا ينافي استيفاء الاجارة لا يمتنع ولا يحد اعوان البضائع والمسافر على ما ذكرناه من قبل ونوع لا يملكه مطلق العقد ويملكه اذا قبل له اعمل برباك وهو ما يحتمل ان يلحق به فيلحق عند وجود الدلالة وذلك مثل دفع المال مضاربة او شركة الى غيره وخط مال المضاربة بمال الوكيل

في ضمن المضارب ما استوفى لا يخذله لنفسه وما اخذه ربح المال محسوب من ربحه واذا استوفى ربح المال فان فضل شيء كان بينهما لا يبيع وان نقص فاضمان على المضارب لما بيننا فلو اقتسم الربح وفسخا المضاربة ثم عقدها فهاك مال لم يتراد الربح الاول لان المضاربة الاولى قد انتهت والثانية عقد جديد فهاك المال في الثاني لا يوجب انتقاض الاول كما اذا دفع اليك

(بقيّة ٢٦٤) يستعين به عليه مذكور ذلك فقال له عبد الله رضى الله تعالى عنه خذ رأس مالك ولا تسلمه شيئا مما لنا من الحيوان وفيه دليل جواز المضاربة وفساد السلم وانما اشتد على عتريس بن عرقب لفساد العقد ايضا فلا يلحق به (بقيّة ٢٦٥)

[illegible][illegible]

الملك صلى الله عليه وسلم والناس يتعاملون بالمضاربة بينهم فامرهم على ذلك ١٣

[illegible]

له قوله وعن ابي حنيفة انه يدخل في النفقة الم الفوتى في زواجهما على قول ابي حنيفة لا على قول ظاهر الرواية كما اشار اليه صاحب مجمع الانهر حيث قال ولكن في عادة التجار لا بد منه ليزداد رغبات الناس في معاملتهم.

هذا هو المقال على ما كان عليه من قبل  
 ان يضاف اليه ما زاد من الصنع فيما ولا يضمن  
 عين مال قاتله حتى اذا بيع كان له حصصه الصبع  
 القصار هو الحمل لا يكتسب بعين مال قاتله بل هو  
 صنع المصور واذا صار شركا بالصنع انظر قولنا  
 انك لا تملكه الا انك لا تملكه الا انك لا تملكه

هذا هو المقال على ما كان عليه من قبل  
 ان يضاف اليه ما زاد من الصنع فيما ولا يضمن  
 عين مال قاتله حتى اذا بيع كان له حصصه الصبع  
 القصار هو الحمل لا يكتسب بعين مال قاتله بل هو  
 صنع المصور واذا صار شركا بالصنع انظر قولنا  
 انك لا تملكه الا انك لا تملكه الا انك لا تملكه

فلا يملكه هذا المقال على ما كان عليه من قبل  
 ان يضاف اليه ما زاد من الصنع فيما ولا يضمن  
 عين مال قاتله حتى اذا بيع كان له حصصه الصبع  
 القصار هو الحمل لا يكتسب بعين مال قاتله بل هو  
 صنع المصور واذا صار شركا بالصنع انظر قولنا  
 انك لا تملكه الا انك لا تملكه الا انك لا تملكه

هذا هو المقال على ما كان عليه من قبل  
 ان يضاف اليه ما زاد من الصنع فيما ولا يضمن  
 عين مال قاتله حتى اذا بيع كان له حصصه الصبع  
 القصار هو الحمل لا يكتسب بعين مال قاتله بل هو  
 صنع المصور واذا صار شركا بالصنع انظر قولنا  
 انك لا تملكه الا انك لا تملكه الا انك لا تملكه

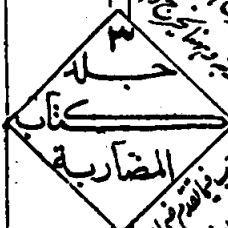
فصل في الخرقا ان كان مفعلا في نصف فاشترى به اربع الفين واشترى به الفين عبدا  
 فلهما بقية ما حتى ما عاين من المال الف الف وخمسة مائة والمضاربة خمسة مائة ويكون ربع العبد للمضارب  
 ثلاثة ارباعه على المضاربة قال في هذه الاصل الذي كثر حاصل الجواب ان الثمن كله على المضارب اذ هو العاقل لا  
 ان له حق الرجوع على مال الف الف وخمسة مائة على ما تبين فيكون عليه في الاصل وجهه انك انظر المال  
 ظهوره وهو خمسة مائة فاذا اشترى به الفين عبدا صار مشتركا بربعه لنفسه وثلاثة ارباعه للمضارب  
 على حساب انقسام الفين واذا ضاععت الفان وجهه عليه الثمن لم يكتسبه وله الرجوع بثلاثة ارباع  
 الثمن على مال الف الف وخمسة مائة من جهة فيخرج نصيب المضارب وهو الربع من المضاربة لانه مضمون  
 عليه مال المضاربة مائة وبقيتها مائة الفان وجهه عليه الثمن لم يكتسبه وله الرجوع بثلاثة ارباع  
 بينا في المضاربة ويكون راس المال الفين وخمسة مائة لانه دفعه في الف الف وخمسة مائة ولا يبيع بغير راحة  
 الاعلى الفين لانه اشتراه بالفين ويظهر لك فيما اذا بيع العبد باربعة الاف فحصة المضاربة

ثلاثة الاف في راس المال ويبقى خمسة مائة فما قال وان كان مفعلا فاشترى به الفين واشترى به الفين عبدا  
 فلهما بقية ما حتى ما عاين من المال الف الف وخمسة مائة والمضاربة خمسة مائة ويكون ربع العبد للمضارب  
 ثلاثة ارباعه على المضاربة قال في هذه الاصل الذي كثر حاصل الجواب ان الثمن كله على المضارب اذ هو العاقل لا  
 ان له حق الرجوع على مال الف الف وخمسة مائة على ما تبين فيكون عليه في الاصل وجهه انك انظر المال  
 ظهوره وهو خمسة مائة فاذا اشترى به الفين عبدا صار مشتركا بربعه لنفسه وثلاثة ارباعه للمضارب  
 على حساب انقسام الفين واذا ضاععت الفان وجهه عليه الثمن لم يكتسبه وله الرجوع بثلاثة ارباع  
 الثمن على مال الف الف وخمسة مائة من جهة فيخرج نصيب المضارب وهو الربع من المضاربة لانه مضمون  
 عليه مال المضاربة مائة وبقيتها مائة الفان وجهه عليه الثمن لم يكتسبه وله الرجوع بثلاثة ارباع  
 بينا في المضاربة ويكون راس المال الفين وخمسة مائة لانه دفعه في الف الف وخمسة مائة ولا يبيع بغير راحة  
 الاعلى الفين لانه اشتراه بالفين ويظهر لك فيما اذا بيع العبد باربعة الاف فحصة المضاربة

ثلاثة الاف في راس المال ويبقى خمسة مائة فما قال وان كان مفعلا فاشترى به الفين واشترى به الفين عبدا  
 فلهما بقية ما حتى ما عاين من المال الف الف وخمسة مائة والمضاربة خمسة مائة ويكون ربع العبد للمضارب  
 ثلاثة ارباعه على المضاربة قال في هذه الاصل الذي كثر حاصل الجواب ان الثمن كله على المضارب اذ هو العاقل لا  
 ان له حق الرجوع على مال الف الف وخمسة مائة على ما تبين فيكون عليه في الاصل وجهه انك انظر المال  
 ظهوره وهو خمسة مائة فاذا اشترى به الفين عبدا صار مشتركا بربعه لنفسه وثلاثة ارباعه للمضارب  
 على حساب انقسام الفين واذا ضاععت الفان وجهه عليه الثمن لم يكتسبه وله الرجوع بثلاثة ارباع  
 الثمن على مال الف الف وخمسة مائة من جهة فيخرج نصيب المضارب وهو الربع من المضاربة لانه مضمون  
 عليه مال المضاربة مائة وبقيتها مائة الفان وجهه عليه الثمن لم يكتسبه وله الرجوع بثلاثة ارباع  
 بينا في المضاربة ويكون راس المال الفين وخمسة مائة لانه دفعه في الف الف وخمسة مائة ولا يبيع بغير راحة  
 الاعلى الفين لانه اشتراه بالفين ويظهر لك فيما اذا بيع العبد باربعة الاف فحصة المضاربة



على الامانة ولا احتراز عن شبهة الخيانة فاعتبر اقل الثمنين فلو اشترى المضارب عبدًا بالقبض بامن  
 رب المال بالقبض ملتين باجماعه بالقبض مائة لا يعتد بعد ما في حق نصف المبيع وهو نصيب رب المال  
 وقدم في البيع قال فان كان معه الف بالنصف فاشترى بها عبد اقيمة الفان فقتل العبد رجلاً  
 خطأ فثلثة ارباع الفداء على رب المال ويحضر على المضارب لان الفداء مؤنة الملك فيقتدر بقدر  
 الملك وقد كان الملك بينهما ارباعاً لانه لما صار المال عيناً واحداً قيمته الفان ظهر المرح وهو الف  
 بينهما والعرب المال برأس ماله لان قيمته الفان واذا فدى يخرج العبد عن المضاربة لما نصيب المضارب  
 فلهما كلاً وما نصيب رب المال لقضاء القاضي بانقسام الفداء عليه كما ان يتضمن قيمة العبد بينهما  
 والمضاربة تنتهي بالقسمه بخلاف ما تقدم لان جميع الثمن فيه على المضارب وان كان له الحق الرجوع  
 فلا حاجة الى القسمه وان العبد كان لرائل عن ملكهما بالاجنابة ودفع الفداء كابتداء الشراء فيكون  
 العبد بينهما ارباعاً على المضاربة بخلاف المضارب يوم ما ورث المال ثلثة ايام بخلاف ما تقدم  
 قال وان كان معه الف فاشترى بها عبد فلم ينقد لها حتى هلكت لا فدية دفع رب المال  
 ذلك الثمن ثم ورثت المال جميع ما دفع اليه رب المال لان المال امانة في يده ولا يستيفه  
 انما يكون بقضض مضمون وحكم الامانة ينافيه فيرجع مرة بعد اخرى بخلاف الوكيل بالشراء  
 اذا كان الثمن مدفوعاً اليه قبل الشراء وهلك بعد الشراء حيث لا يرجع الامور لان امكن  
 جعله مستوفياً لان الوكالة تتجامل مع الضمان كالفاسد اذ توكل ببيع المصوب ثم في الوكالة في  
 هذه الصورة يرجع مرة وفيما اذا اشترى ثم دفع الموكل اليه المال فهلك لا يرجع لانه ثبت له حق  
 الرجوع بنفس المشتري فحجج مستوفياً بالقبض بعده اما المدفوع اليه قبل الشراء امانة في يده



المضاربة بغير ضمان  
 المصاهرة بغير ضمان  
 المصاهرة بغير ضمان  
 المصاهرة بغير ضمان

من وجوبه من كل وجه والاحتراز عن شبهة الخيانة فاعتبر اقل الثمنين فلو اشترى المضارب عبدًا بالقبض بامن  
 رب المال بالقبض ملتين باجماعه بالقبض مائة لا يعتد بعد ما في حق نصف المبيع وهو نصيب رب المال  
 وقدم في البيع قال فان كان معه الف بالنصف فاشترى بها عبد اقيمة الفان فقتل العبد رجلاً  
 خطأ فثلثة ارباع الفداء على رب المال ويحضر على المضارب لان الفداء مؤنة الملك فيقتدر بقدر  
 الملك وقد كان الملك بينهما ارباعاً لانه لما صار المال عيناً واحداً قيمته الفان ظهر المرح وهو الف  
 بينهما والعرب المال برأس ماله لان قيمته الفان واذا فدى يخرج العبد عن المضاربة لما نصيب المضارب  
 فلهما كلاً وما نصيب رب المال لقضاء القاضي بانقسام الفداء عليه كما ان يتضمن قيمة العبد بينهما  
 والمضاربة تنتهي بالقسمه بخلاف ما تقدم لان جميع الثمن فيه على المضارب وان كان له الحق الرجوع  
 فلا حاجة الى القسمه وان العبد كان لرائل عن ملكهما بالاجنابة ودفع الفداء كابتداء الشراء فيكون  
 العبد بينهما ارباعاً على المضاربة بخلاف المضارب يوم ما ورث المال ثلثة ايام بخلاف ما تقدم  
 قال وان كان معه الف فاشترى بها عبد فلم ينقد لها حتى هلكت لا فدية دفع رب المال  
 ذلك الثمن ثم ورثت المال جميع ما دفع اليه رب المال لان المال امانة في يده ولا يستيفه  
 انما يكون بقضض مضمون وحكم الامانة ينافيه فيرجع مرة بعد اخرى بخلاف الوكيل بالشراء  
 اذا كان الثمن مدفوعاً اليه قبل الشراء وهلك بعد الشراء حيث لا يرجع الامور لان امكن  
 جعله مستوفياً لان الوكالة تتجامل مع الضمان كالفاسد اذ توكل ببيع المصوب ثم في الوكالة في  
 هذه الصورة يرجع مرة وفيما اذا اشترى ثم دفع الموكل اليه المال فهلك لا يرجع لانه ثبت له حق  
 الرجوع بنفس المشتري فحجج مستوفياً بالقبض بعده اما المدفوع اليه قبل الشراء امانة في يده

له قوله بخلاف المضارب يوماً الى ذكرنا خيخا ان المضارب ليس له الدفع والفداء وحده لانه ليس من احكامه

المضارب اولى فيما لو قال قسمنا الربح بعد قبضد رأس المال وانكر الآخر فربضه (د) —

# كتاب الوديعة

قال الوديعة امانة في يد المودع اذا ملك المضمنها لقوله علي السلا ليس على المستعير غير المثل  
اي القدر في ١٢

ضمانه ولا على المستودع غير المثل ضمانه وكان بالناس حجة الاستيداع فلو ختمناه بمتنع الناس عن

قبول الودائع فيتعطل مصالحهم قال والمودع ان يحفظها بنفسه ويضمن في عياله لان الظاهر انه

يلتزم بحفظ مال غيره على الوجه الذي يحفظ مال نفسه ولا يملك له ان يبيعها من الوديعة الى غيره

لا يمكنه ملازمة بيتي ولا استحباب الوديعة في خروجه فكان المالك راضيا بما يحفظها بغير

او ادعها غير مضمن لان المالك رضى ببيده لا بيد غيره ولا يدي تختلف في الامانة ولا في

الشي لا يضمن مثله كالوكيل لا يوكل في غيره والوضع في حوزة غيره ايداع الا اذا استأجر المحرر

فيكون حافظا محرز نفسه قال لان ان يقع في حارة حرق فيسلبها الى حارة او يكون في سفينة

فيغرق فيلقها الى سفينة اخرى لا تدع طريقا للحفظ في هذه الحالة فيرضيه المالك

ولا يصح على ذلك لا يبيته لا يبيته على ضرورة مسقط للضمان بعد تحقق السبب كما اذا عصى

في ايداع قال فان طلبها صاحبها فتمسكها وهو يقدر على تسليمها ضمنها لا يضمنه بالتمنع وهذا الا اذا

طالبه لم يكن راضيا بما سأكه بعد فريضتها كجسده عتق قال وان خلطها المودع بما له حتى

لا يتميز ضمنها ثم لا سبيل للمودع طليها عنها في حذيفة هو قال اذا خلطها بجنسها بشرك اشياء مثل ان

يخلط الراح البض بالبيض والشعر بالسود والخطبة بالخطبة والشعر بالشعر لهما ان لا يمكن الوصول

الى عين حقه صورة وامكنه معا بالقسمه معا فكان استهلاكهما من وجوه وجب فيميل الى ايهما

شاء وله ان يستهلك من كل وجه لانه فعل يتعدى به الوصول الى عين حقه ولا معقب بالقسمه

الوديعة امانة في يد المودع اذا ملك المضمنها لقوله علي السلا ليس على المستعير غير المثل اي القدر في ١٢ ضمانه ولا على المستودع غير المثل ضمانه وكان بالناس حجة الاستيداع فلو ختمناه بمتنع الناس عن قبول الودائع فيتعطل مصالحهم قال والمودع ان يحفظها بنفسه ويضمن في عياله لان الظاهر انه يلتزم بحفظ مال غيره على الوجه الذي يحفظ مال نفسه ولا يملك له ان يبيعها من الوديعة الى غيره لا يمكنه ملازمة بيتي ولا استحباب الوديعة في خروجه فكان المالك راضيا بما يحفظها بغير او ادعها غير مضمن لان المالك رضى ببيده لا بيد غيره ولا يدي تختلف في الامانة ولا في الشيء لا يضمن مثله كالوكيل لا يوكل في غيره والوضع في حوزة غيره ايداع الا اذا استأجر المحرر فيكون حافظا محرز نفسه قال لان ان يقع في حارة حرق فيسلبها الى حارة او يكون في سفينة فيغرق فيلقها الى سفينة اخرى لا تدع طريقا للحفظ في هذه الحالة فيرضيه المالك ولا يصح على ذلك لا يبيته لا يبيته على ضرورة مسقط للضمان بعد تحقق السبب كما اذا عصى في ايداع قال فان طلبها صاحبها فتمسكها وهو يقدر على تسليمها ضمنها لا يضمنه بالتمنع وهذا الا اذا طالبه لم يكن راضيا بما سأكه بعد فريضتها كجسده عتق قال وان خلطها المودع بما له حتى لا يتميز ضمنها ثم لا سبيل للمودع طليها عنها في حذيفة هو قال اذا خلطها بجنسها بشرك اشياء مثل ان يخلط الراح البض بالبيض والشعر بالسود والخطبة بالخطبة والشعر بالشعر لهما ان لا يمكن الوصول الى عين حقه صورة وامكنه معا بالقسمه معا فكان استهلاكهما من وجوه وجب فيميل الى ايهما شاء وله ان يستهلك من كل وجه لانه فعل يتعدى به الوصول الى عين حقه ولا معقب بالقسمه

له قوله كتاب الوديعة انما الابداع عقد جاز لان له تصرف من المالك في ملكه وقد يحتاج اليه عند السفر والحاج يحتاج الى الابداع

لا يملك من ماله غير ما كان له من ماله من قبل ولا يملك من ماله غير ما كان له من ماله من قبل ولا يملك من ماله غير ما كان له من ماله من قبل

لا يملك من ماله غير ما كان له من ماله من قبل ولا يملك من ماله غير ما كان له من ماله من قبل ولا يملك من ماله غير ما كان له من ماله من قبل

لا يملك من ماله غير ما كان له من ماله من قبل ولا يملك من ماله غير ما كان له من ماله من قبل ولا يملك من ماله غير ما كان له من ماله من قبل

الوديعة

لا يملك من ماله غير ما كان له من ماله من قبل ولا يملك من ماله غير ما كان له من ماله من قبل ولا يملك من ماله غير ما كان له من ماله من قبل

المعنى قوله ان لا يبرأ من الضمان سواء كان اذ كان من المالك او غيره ١١

فيضمنها فان عاد الى الاعتراف لم يبرأ من الضمان لا ارتفاع العقد اذا المطالب بشئ لا يرفع من جهة والمجود  
فمنع من جهة المودع كحق الوكيل الوكالة وجود احد المتعاقدين البيع فلو رفع او كان المودع يتصرف  
نفسه بمحض من المستودع كالوكيل ملك عزل نفسه بمحض الموكلا اذا ارتفاع لا يعول بالتحديد فلو وجد  
الرد الى نائب المالك بخلاف الحق في المودع الى الوفاء ولو وجد هاهنا غير صاحبها لا يضمنها عندنا بل يبرأ  
خلاف الزور لان الحق عند غيره من باب الحفظ لان فيه قطع طمع الطامعين ولا يملك عزل  
نفسه بغير محض منه او طلبه فبقى الامر بخلاف ما اذا كان محضه قال والمودع ان يسافر بالوديعة  
وان كان لها حمل مؤنة عند ابي حنيفة وقالا ليس له ذلك اذا كان لها حمل ومؤنة وقال  
الشافعي له ليس له ذلك في الوجهين لابي حنيفة اطلاق الامر والمفاضة محل الحفظ اذا  
كان الطريق امنا ولهذا يملكه الاب والوصي في مال المصبي ولهما ان يلمزم مؤنة الرد فيما له  
حمل ومؤنة فالظاهر ان يرضى به فقيهه به والشافعي به يقيده بالحفظ المتعارف هو الحفظ في  
الامصار وصار كاستحفاظه باجر قلنا مؤنة الشريك في ملكه ضرر ومثل امه فلا يباين  
والمتأكد كونهم في المصارح حفظهم ومن يكون في المفاضة يحفظ ما له فيها بخلاف الاستحفاظ باجر  
لانه عقد معاوضة فيقتضى التسليم في مكان العقد واذا انقضى المودع ان يخرج بالوديعة فخرج  
بها ضمن لان التقية مفيدة اذا الحفظ في المصارح فكان صحيحا قال واذا اودع رجلا عنده  
رجل دية فحضر احد ما يطلب نصيبه لم يدفع اليه نصيبه حتى يحضر الآخر عند ابي حنيفة وقالا  
يدفع اليه نصيبه وفي النجاشي الصغير ثلثة استودعوا رجلا الف افخاب اشان فليس للرجل  
ان يأخذ نصيبه عنده وقالا له ذلك والخلاف في المكيل والموزون وهو المراد بالذكور  
المعنى قوله ان لا يبرأ من الضمان سواء كان اذ كان من المالك او غيره ١١

المعنى قوله ان لا يبرأ من الضمان سواء كان اذ كان من المالك او غيره ١١

المعنى قوله ان لا يبرأ من الضمان سواء كان اذ كان من المالك او غيره ١١



في المختص لهما انهما طاليم بدفع نصيبه فيؤمر بالدفع اليه كفا في الدين المشترك وهذه الاية يطالب به  
 بتسليم ما سلم اليه هو النصف لهما ان كان له ان يأخذ فكذا ايقم هو بالدفع اليه ولا يحنق مرة  
 انهما طاليم بدفع نصيبه اليه كفا في الدين المشترك والمفتر المعين يشغل على المحقين  
 ولا يميز حقهم الا بالقسمة وليس للمودع ولاية القسمة ولهذا لا يقع دفعه قسمة بل اجماع بخلاف  
 الدين المشترك لانه يطالب به بتسليم حقه لان الديون تقضى بامثالها وقوله ان يأخذ  
 قلنا ليس من ضرورته ان يجبر المودع على الدفع كما اذا كانت له الفدية رهم وديعت عند انساكن  
 وعليه الفغير فله في ان يأخذ اذا ظفر به وليس للمودع ان يدفعه اليه قال وان اودع رجل  
 عند رجلين شيئا ما يقسم له يحجزان يدفعه احدهما الى الآخر ولكنهما يقتسمانه فيحفظ كل  
 واحد منهما نصفه وان كان ما لا يقسم جازان يحفظ احدهما باذن الآخر وهذا عند ابي حنيفة  
 وكذا لك الجواب عنده في المرتقين والوكيلين بالشراء اذا سلم احدهما الى الآخر وقال لا احدهما ان  
 يحفظ باذن الآخر في الوجوهين لهما انهما رضي بامانة ما فكان لكل واحد منهما ان يسلم الى الآخر  
 ولا يضمنه كفاي ما لا يقسم ولانه رضي بحفظه ولم يرض بحفظ احدهما كماله لان الفعل متواضع  
 الى ما قبل الوصف بالتجزي يتناول البعض والكل فوقع التسليم الى الآخر من غير رضاه المالك  
 فيضمن الدافع ولا يضمن القابض لان مودع المودع عنده لا يضمن وهذا بخلاف ما لا يقسم لانه  
 لما اودعها ولا يمكنها الاجتماع عليه اثناء الليل والنهار وامكنهما اللهاية كان المالك  
 لا ضيا بدفع الكل الى احدهما في بعض الاحوال واذا قال صاحب الوديعة للمودع  
 لا تسلمها الى زوجتك وسلمها اليها لا يضمن وفي الجامع الصغير اذا نهاها ان يدفعها الى احد  
 لا تسلمها الى زوجتك وسلمها اليها لا يضمن وفي الجامع الصغير اذا نهاها ان يدفعها الى احد

(بقية ٢٤٣) ولا حق من ذلك وقال صلى الله عليه وسلم علامة المنافق ثلاث يحدوه كذب واذا ائتمن خان على المودع ان يحترق  
 بما هو من علامة المنافق وقال بان يحفل الوديعة على الوجه الذي يحول به مال نفسه فيضعها في بيته ٣ البسوط ص ١٠٨ ج ١١

من عياله قد فقهها الى من لا بد منه لا يضمن كما اذا كانت للوديعة فقهها عن الدفع الى غلامه كما  
اذا كانت شيئا يحفظ على يد النساء فقهها عن الدفع الى امرأتها وهو محل الاول لانها لا يمكن اقامة  
العمل مع مراعاة هذه الشروط وان كان له من يضمن لان الشرط مفيد  
من العيال من لا يؤتمن على المال وقد امكن العمل مع مراعاة هذه الشروط واعتبر ان قال حفظها في  
هذا البيت فحفظها في بيت اخر من الدار لم يضمن لان الشرط مفيد فان البيتين في واحد لا يتفاوتان  
في الحزن وان حفظها في ارض اخرى ضمن لان الدارين متفاوتان في الحزن فكان مفيد ايصاح التقييد ولو  
كان التفاوت بين البيتين ظاهرا بان كانت الدار التي فيها البيتان عظيمة والبيت الذي فقهها عن الحفظ  
فيه عورة ظاهرة صرح الشرط قال ومن اودع حلا او ديعته فلو عجزا فقهها عنك فله ان يضمن الاول  
وليس له ان يضمن الاخر وهذا عندنا في حنيفة وقالا له ان يضمن ايها شاء فان ضمن الاول لا يرجع  
على الاخر وان ضمن الاخر يرجع على الاول لهما انه قبض المال من يضمن فيضمن كموذع الغنم  
وهذا لان المالك لم يرض بامانة غيره فيكون الاول متعديا بالتسليم والثاني بالتقبض فغير بينهما  
غير انه ان ضمن الاول لم يرجع على الثاني لانه ملكه بالضم ان فقهها عن اودع ملك نفسه وان  
ضمن الثاني رجع على الاول لانه عامل له فيرجع عليه بما لحقه من العمد قوله ان قبض المال من يضمن  
لان بالدفع لا يضمن مالم يفارق كحضوره فلا يضمنه اذا فارق فقد ترك الحفظ الملتزم  
فيضمنه بذلك وما الثاني فمستقر على الحالة الاولى ولم يوجه منه صنع فلا يضمنه كالرجح اذا  
القت في حجر ثوب غيره قال ومن كان في يده الف قادمة عاها رجلان كل واحد منهما  
انها له اودعها اياه واني ان يحلف لهما فالالف بينهما وعليه الف اخرى بينهما وشرح ذلك  
انها لو اودعها اياه واني ان يحلف لهما فالالف بينهما وعليه الف اخرى بينهما وشرح ذلك

الوديعة كتاب

انما في بعض اوصاف المستور ان يشترطها للمستور والكل  
لان شرطها الثاني

له قوله وتالا له ان يضمن ايها شاء الى قدر تحت جمعية المجلة قول الصاحبين ولكن فيه تفصيل لاصطلاح انظر المادة (٧٩٠)  
ليس للمستور ايداع الورقة عند اخر بدون اذن واذا اودعها فقهها عنك صار ضامنا ثم اذا كان هلاكها عند المستور



المنافع بغير عوض وكان الكسح به يقولها بأحالة الانتفاع بما لا ينفك عنها لا باسوة ولا يشترط  
فيضير المدة من الجاهل لا يصح التملك وكذلك يكون في النهر لا يملكه لا جارة من غيره ونحن نقول  
ان يبنى عن التملك فان العارية من العرية وهو العتيق وله ان يعقد بلفظة التملك والمنافع قابلة  
للملك كالعيار والتمليك نوعان بعضه بغير عوض ثم الحكم بان تقبل النوعين فكله المنافع والحق مع  
بينهما دفع الحاجة ولفظة الاحالة استعيرت للتمليك كما في الاجارة وانها تعقد بلفظة الاحالة باحتواهي تملك  
والجاهل لا يقضي المنازعة لعدم اللزوم فلا تكون رضا ولا لان الملك انما يثبت بالقبض وهو الانتفاع  
وعند ذلك لا جهالة والنهر منع عن التحصيل فلا يتحصل المنافع على ملكه ولا يملك الاحالة له دفع زيادة الضرر  
على ان ذكره انشاء الله تعالى قال وضع بقوله عزك لا يصح في طاعتك هذه الارض لا مستعمل  
فيه ومختار هذه الثوب وحلتك على هذه الدابة اذ لم يرد به الهبة لانها تملك العين وعند  
عدم ارادته الهبة يحمل على تملك المنافع مجوزا قال واخذ منك هذا العبة لانه اذن له في  
استخداه وادري انك سكت لان معناه سكنها لك وادري لك عمري سكني لانه جعل  
سكنها له مدة عمره وجعل قوله سكني تفسير القول لك لان يحتمل تملك المنافع فحمل عليه به لانه  
آخوه قال والمعيان يرجع في العارية متشأ لقوله عليا السلام المنحة مردودة والعارية مؤداة  
ولان المنافع تملك شيئا فشيئا على حسب حوثها فالتمليك فيما لم يوجد لم يتصل بالقبض فصح  
الرجوع عنه قال والعارية اما انتان هلك من غير تعدي لم يضمن وقال الشافعي يضمن لانه  
قبض مال غيره لنفسه لانه استحقاق فيضمن والاذن ثبت ضرورة الانتفاع فلا يظن هو فيما وراءه  
ولهذا كان واجبا لرد وصار كالمقبوض على سوم الشرط ان اللفظ لا يبنى عن التزام الضمان

المنافع بغير عوض وكان الكسح به يقولها بأحالة الانتفاع بما لا ينفك عنها لا باسوة ولا يشترط  
فيضير المدة من الجاهل لا يصح التملك وكذلك يكون في النهر لا يملكه لا جارة من غيره ونحن نقول  
ان يبنى عن التملك فان العارية من العرية وهو العتيق وله ان يعقد بلفظة التملك والمنافع قابلة  
للملك كالعيار والتمليك نوعان بعضه بغير عوض ثم الحكم بان تقبل النوعين فكله المنافع والحق مع  
بينهما دفع الحاجة ولفظة الاحالة استعيرت للتمليك كما في الاجارة وانها تعقد بلفظة الاحالة باحتواهي تملك  
والجاهل لا يقضي المنازعة لعدم اللزوم فلا تكون رضا ولا لان الملك انما يثبت بالقبض وهو الانتفاع  
وعند ذلك لا جهالة والنهر منع عن التحصيل فلا يتحصل المنافع على ملكه ولا يملك الاحالة له دفع زيادة الضرر  
على ان ذكره انشاء الله تعالى قال وضع بقوله عزك لا يصح في طاعتك هذه الارض لا مستعمل  
فيه ومختار هذه الثوب وحلتك على هذه الدابة اذ لم يرد به الهبة لانها تملك العين وعند  
عدم ارادته الهبة يحمل على تملك المنافع مجوزا قال واخذ منك هذا العبة لانه اذن له في  
استخداه وادري انك سكت لان معناه سكنها لك وادري لك عمري سكني لانه جعل  
سكنها له مدة عمره وجعل قوله سكني تفسير القول لك لان يحتمل تملك المنافع فحمل عليه به لانه  
آخوه قال والمعيان يرجع في العارية متشأ لقوله عليا السلام المنحة مردودة والعارية مؤداة  
ولان المنافع تملك شيئا فشيئا على حسب حوثها فالتمليك فيما لم يوجد لم يتصل بالقبض فصح  
الرجوع عنه قال والعارية اما انتان هلك من غير تعدي لم يضمن وقال الشافعي يضمن لانه  
قبض مال غيره لنفسه لانه استحقاق فيضمن والاذن ثبت ضرورة الانتفاع فلا يظن هو فيما وراءه  
ولهذا كان واجبا لرد وصار كالمقبوض على سوم الشرط ان اللفظ لا يبنى عن التزام الضمان

المنافع بغير عوض وكان الكسح به يقولها بأحالة الانتفاع بما لا ينفك عنها لا باسوة ولا يشترط  
فيضير المدة من الجاهل لا يصح التملك وكذلك يكون في النهر لا يملكه لا جارة من غيره ونحن نقول  
ان يبنى عن التملك فان العارية من العرية وهو العتيق وله ان يعقد بلفظة التملك والمنافع قابلة  
للملك كالعيار والتمليك نوعان بعضه بغير عوض ثم الحكم بان تقبل النوعين فكله المنافع والحق مع  
بينهما دفع الحاجة ولفظة الاحالة استعيرت للتمليك كما في الاجارة وانها تعقد بلفظة الاحالة باحتواهي تملك  
والجاهل لا يقضي المنازعة لعدم اللزوم فلا تكون رضا ولا لان الملك انما يثبت بالقبض وهو الانتفاع  
وعند ذلك لا جهالة والنهر منع عن التحصيل فلا يتحصل المنافع على ملكه ولا يملك الاحالة له دفع زيادة الضرر  
على ان ذكره انشاء الله تعالى قال وضع بقوله عزك لا يصح في طاعتك هذه الارض لا مستعمل  
فيه ومختار هذه الثوب وحلتك على هذه الدابة اذ لم يرد به الهبة لانها تملك العين وعند  
عدم ارادته الهبة يحمل على تملك المنافع مجوزا قال واخذ منك هذا العبة لانه اذن له في  
استخداه وادري انك سكت لان معناه سكنها لك وادري لك عمري سكني لانه جعل  
سكنها له مدة عمره وجعل قوله سكني تفسير القول لك لان يحتمل تملك المنافع فحمل عليه به لانه  
آخوه قال والمعيان يرجع في العارية متشأ لقوله عليا السلام المنحة مردودة والعارية مؤداة  
ولان المنافع تملك شيئا فشيئا على حسب حوثها فالتمليك فيما لم يوجد لم يتصل بالقبض فصح  
الرجوع عنه قال والعارية اما انتان هلك من غير تعدي لم يضمن وقال الشافعي يضمن لانه  
قبض مال غيره لنفسه لانه استحقاق فيضمن والاذن ثبت ضرورة الانتفاع فلا يظن هو فيما وراءه  
ولهذا كان واجبا لرد وصار كالمقبوض على سوم الشرط ان اللفظ لا يبنى عن التزام الضمان

المنافع بغير عوض وكان الكسح به يقولها بأحالة الانتفاع بما لا ينفك عنها لا باسوة ولا يشترط  
فيضير المدة من الجاهل لا يصح التملك وكذلك يكون في النهر لا يملكه لا جارة من غيره ونحن نقول  
ان يبنى عن التملك فان العارية من العرية وهو العتيق وله ان يعقد بلفظة التملك والمنافع قابلة  
للملك كالعيار والتمليك نوعان بعضه بغير عوض ثم الحكم بان تقبل النوعين فكله المنافع والحق مع  
بينهما دفع الحاجة ولفظة الاحالة استعيرت للتمليك كما في الاجارة وانها تعقد بلفظة الاحالة باحتواهي تملك  
والجاهل لا يقضي المنازعة لعدم اللزوم فلا تكون رضا ولا لان الملك انما يثبت بالقبض وهو الانتفاع  
وعند ذلك لا جهالة والنهر منع عن التحصيل فلا يتحصل المنافع على ملكه ولا يملك الاحالة له دفع زيادة الضرر  
على ان ذكره انشاء الله تعالى قال وضع بقوله عزك لا يصح في طاعتك هذه الارض لا مستعمل  
فيه ومختار هذه الثوب وحلتك على هذه الدابة اذ لم يرد به الهبة لانها تملك العين وعند  
عدم ارادته الهبة يحمل على تملك المنافع مجوزا قال واخذ منك هذا العبة لانه اذن له في  
استخداه وادري انك سكت لان معناه سكنها لك وادري لك عمري سكني لانه جعل  
سكنها له مدة عمره وجعل قوله سكني تفسير القول لك لان يحتمل تملك المنافع فحمل عليه به لانه  
آخوه قال والمعيان يرجع في العارية متشأ لقوله عليا السلام المنحة مردودة والعارية مؤداة  
ولان المنافع تملك شيئا فشيئا على حسب حوثها فالتمليك فيما لم يوجد لم يتصل بالقبض فصح  
الرجوع عنه قال والعارية اما انتان هلك من غير تعدي لم يضمن وقال الشافعي يضمن لانه  
قبض مال غيره لنفسه لانه استحقاق فيضمن والاذن ثبت ضرورة الانتفاع فلا يظن هو فيما وراءه  
ولهذا كان واجبا لرد وصار كالمقبوض على سوم الشرط ان اللفظ لا يبنى عن التزام الضمان

لا يملك المانع غير عوض ولا باحتها والقبض يقع تعديا لكونه ماذوناً في الاذن وان ثبت  
 لاجل الانتفاع فهو ماقضه لا انتفاعه لم يقع تعديا وانما وجب له مؤنة كنفقة المستعير فانها على  
 المستعير لا تقضى القبض المقبوض على يوم الشرع مضمون بالعقلان الاخذ في العقد اجماع العقار على ما  
 في موضع قال ان ليس للمستعير ان يلجأ استعاره فان جرة فعضه من كان الاعارة دون الاعارة  
 والشيء لا يتضمن ما هو فوق ولا ما هو تحته الا ان لا يصح الاعارة لانه حينئذ يكون بتسليم من المعير في وقوع  
 لانها زيادة ضرر بالمعير لانه لا يسترد الى قضاء مدة الاعارة فابطلت الاعارة فان اجرة ضمنه حين  
 سئل لانه اذا امتنك وله العارية كان غصباً وان شاء المعير ضمن لم يستأجر لانه قبضه من المالك لنفسه  
 ثمة ان ضمن المستعير لا يرجع على المستأجر لانه انما هو ان ضمن المستأجر جميع على المولى انما يعلم  
 ان كان عارية في يده ففعل الضرر بخلاف ما اذا علم قال المولى ان يعير اذا كان لا يختلف باختلاف  
 المستعير وقال لسافعي ليس له ان يعيره لانه اباحة المنافع على ما بينا من قبل المباح كالمالك  
 الا باحتواءه لان المنافع غير قابلة للملك لكونها معدومة وانما جعلنا وجوده في الاعارة  
 للضرورة وقد اندفعت بالاحتواء ههنا ونحن نقول هو تملك المنافع على ما ذكرنا في ملك الاعارة  
 كالموكل بالخدمة والمنافع اعتبرت قبله للمالك في الاعارة فتجوز كذلك في الاعارة فدفعنا الى اجرة  
 وانما لا يجزى فيما يختلف باختلاف المستعير فدفعنا الى الضرر عن المعير انما رضى باستعماله باستعمال  
 غيره قال رضي الله عنه وهذا اذا اصدت الاعارة مطلقاً وهي على ربيعة اوصافاً حة هان تكون  
 مطلقة في الوقت والانتفاع فالمستعير في ان يتنفع به اى نوع شاء في اى وقت شاء  
 عملاً بالاطلاق والثاني ان تكون مقيدة فيهما فليس له ان يجاوز فيه ما سماه عملاً

لا يملك المانع غير عوض ولا باحتها والقبض يقع تعديا لكونه ماذوناً في الاذن وان ثبت  
 لاجل الانتفاع فهو ماقضه لا انتفاعه لم يقع تعديا وانما وجب له مؤنة كنفقة المستعير فانها على  
 المستعير لا تقضى القبض المقبوض على يوم الشرع مضمون بالعقلان الاخذ في العقد اجماع العقار على ما  
 في موضع قال ان ليس للمستعير ان يلجأ استعاره فان جرة فعضه من كان الاعارة دون الاعارة  
 والشيء لا يتضمن ما هو فوق ولا ما هو تحته الا ان لا يصح الاعارة لانه حينئذ يكون بتسليم من المعير في وقوع  
 لانها زيادة ضرر بالمعير لانه لا يسترد الى قضاء مدة الاعارة فابطلت الاعارة فان اجرة ضمنه حين  
 سئل لانه اذا امتنك وله العارية كان غصباً وان شاء المعير ضمن لم يستأجر لانه قبضه من المالك لنفسه  
 ثمة ان ضمن المستعير لا يرجع على المستأجر لانه انما هو ان ضمن المستأجر جميع على المولى انما يعلم  
 ان كان عارية في يده ففعل الضرر بخلاف ما اذا علم قال المولى ان يعير اذا كان لا يختلف باختلاف  
 المستعير وقال لسافعي ليس له ان يعيره لانه اباحة المنافع على ما بينا من قبل المباح كالمالك  
 الا باحتواءه لان المنافع غير قابلة للملك لكونها معدومة وانما جعلنا وجوده في الاعارة  
 للضرورة وقد اندفعت بالاحتواء ههنا ونحن نقول هو تملك المنافع على ما ذكرنا في ملك الاعارة  
 كالموكل بالخدمة والمنافع اعتبرت قبله للمالك في الاعارة فتجوز كذلك في الاعارة فدفعنا الى اجرة  
 وانما لا يجزى فيما يختلف باختلاف المستعير فدفعنا الى الضرر عن المعير انما رضى باستعماله باستعمال  
 غيره قال رضي الله عنه وهذا اذا اصدت الاعارة مطلقاً وهي على ربيعة اوصافاً حة هان تكون  
 مطلقة في الوقت والانتفاع فالمستعير في ان يتنفع به اى نوع شاء في اى وقت شاء  
 عملاً بالاطلاق والثاني ان تكون مقيدة فيهما فليس له ان يجاوز فيه ما سماه عملاً

(قوله ٢٤٨) لانه لا يتنفع بها الا باستهلاك المعير فلا تضره النوبة اليه في تلك المعنى لكونه

عارية حقيقة وانما تضره النوبة اليه في مثلها وما يملك الانسان الانتفاع به على ان يكون مثله مضموناً عليه يكون  
 قرناً ١٢ المبسوط لشمس الائمة السرخسي ص ١٢٣ ج ١







قوله كتاب الصبة... (في نسخة ٢٨٢)

قوله كتاب الصبة... (في نسخة ٢٨٢)

قوله كتاب الصبة... (في نسخة ٢٨٢)

قوله كتاب الصبة... (في نسخة ٢٨٢)

مع عبد رب لاية او احيى لان المالك يرضى بالان لا يرضى بالان لو خرة اليه فهو ردة الى عبده وقيل هذا في العبد الذي يقوم على الدواب وقيل في غيره وهو الاحم لان كان لا يدفع اليه ثمنه فليس له ان يملكه وان كان ردها مع اجني ضمن ودلت المسألة على ان المستعير لا يملك الا يده اعقده الحكم قال بعض المشايخ رده وقال بعضهم يملكه لانه دون الاعارة واؤلوا هذه المسألة بانتهاء الاعارة وهو الكرخي وهو الشايع المرقن ١٢ ودوية ١٢

لانقضاء المدة قال ومن عاراضا بضاء للزراعة يكتب انك اطعته عنه ابو حنيفة رة وقالا يكتب انك اعترني لان لفظة الاعارة موضوع تلك الكتابة بالموضوع اولى كما في اعارة الدار وله ان لفظ الاعطام ادل على المراد لانها تختص بالزراعة والاعارة ينظمها وغيرها كالبناء ونحوه فكانت الكتابة بها اولى بخلاف الدار لانها لا تدار الا للسكنى والله اعلم بالصواب

## كتاب الصبة

الهيئة عقد مشروع لقوله عليه السلام تهادوا وتحابوا وعلى ذلك انعقد الاجماع وتصح بالايجاب والقبول والقبض اما الايجاب والقبول فلا ينعقد والعقد ينعقد بالايجاب والقبول والقبض لا به منه لثبوت المالك وقال مالك رة ثبتت الملك في قبض القبض اعتبارا بالبيع وعلى هذه المخلاف الصدة ولنا قوله عليه السلام لا يجوز الصبة الا مقبوضة والمراد نقل الملك لان الجواز به وثبتا ولا ينعقد تبرع وفي اثبات الملك قبل القبض لزوم المتبرع شيئا لم يتبرع به وهو التسليم فلا يخلاف الوصية لان اوان ثبوت الملك فيها بعد الموت ولا الزام على المتبرع لعدم اهلية اللزوم وحق الوارث متأخر عن الوصية فلم يملكها فان قبضه الموهوب له في المجلس بغير امر الواهب جاز استحسانا وان قبض بعد الافتراق لم يجز الا ان يأذن الواهب في القبض

قوله كتاب الصبة... (في نسخة ٢٨٢)

﴿ بطريق الهبة دليل جواز الهبة، والسنة حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم (أقيد ٢٨٣)

١٢٢٤٨ هـ المسير ط الشرحى ص ١٢٢٤٨

من البيع والفساد والعرض والفساد  
فان البيع والفساد والعرض والفساد  
من البيع والفساد والعرض والفساد  
من البيع والفساد والعرض والفساد

لان العارية محكمة في تملك المنفعة والهبه تحتلها وتحتل تملك العين فيقول الحق على الحكم وكذا اذا  
قال عمر بن الخطاب او تملك سكنى وسكنى صدقة او صدقة عارية او عارية فقهية لما قدمناه ولو قال  
هبة تسكنها فقهية لان قوله تسكنها مشورة وليست تفسيرية وهو تنبيه على المقصود بخلاف  
قوله هبة سكنى لانه تفسير له قال ولا يجوز الهبة فيما يقسم الا يجوز مقسومة وهبة  
المشاع فيما لا يقسم جاز وقال الشافعي في المحرمين لان عقد تملك فيصح في المشاع  
وغيره كالبيع بانواعه وهذا لان المشاع قابل للحكم وهو الملك فيكون محلا له وكونه تبرعا  
لا يبطله الشيوع كالقرض والوصية ولنا ان القبض منصوب عليه في الهبة فيشتط  
كماله والمشاع لا يقبله الا بضم غير اليهود لا غير موهوب وكان في تحريم الزامه شيئا  
لم يلتزمه وهو الفسقة ولها امتنع جواز قبيل القبض كيكال يلزمه التسليم بخلافه لا يقسم

فان العارية محكمة في تملك المنفعة والهبه تحتلها وتحتل تملك العين فيقول الحق على الحكم وكذا اذا  
قال عمر بن الخطاب او تملك سكنى وسكنى صدقة او صدقة عارية او عارية فقهية لما قدمناه ولو قال  
هبة تسكنها فقهية لان قوله تسكنها مشورة وليست تفسيرية وهو تنبيه على المقصود بخلاف  
قوله هبة سكنى لانه تفسير له قال ولا يجوز الهبة فيما يقسم الا يجوز مقسومة وهبة  
المشاع فيما لا يقسم جاز وقال الشافعي في المحرمين لان عقد تملك فيصح في المشاع  
وغيره كالبيع بانواعه وهذا لان المشاع قابل للحكم وهو الملك فيكون محلا له وكونه تبرعا  
لا يبطله الشيوع كالقرض والوصية ولنا ان القبض منصوب عليه في الهبة فيشتط  
كماله والمشاع لا يقبله الا بضم غير اليهود لا غير موهوب وكان في تحريم الزامه شيئا  
لم يلتزمه وهو الفسقة ولها امتنع جواز قبيل القبض كيكال يلزمه التسليم بخلافه لا يقسم

من البيع والفساد والعرض والفساد  
فان البيع والفساد والعرض والفساد  
من البيع والفساد والعرض والفساد  
من البيع والفساد والعرض والفساد

قالوا لا يجوز الهبة فيما يقسم الا يجوز مقسومة وهبة  
المشاع فيما لا يقسم جاز وقال الشافعي في المحرمين لان عقد تملك فيصح في المشاع  
وغيره كالبيع بانواعه وهذا لان المشاع قابل للحكم وهو الملك فيكون محلا له وكونه تبرعا  
لا يبطله الشيوع كالقرض والوصية ولنا ان القبض منصوب عليه في الهبة فيشتط  
كماله والمشاع لا يقبله الا بضم غير اليهود لا غير موهوب وكان في تحريم الزامه شيئا  
لم يلتزمه وهو الفسقة ولها امتنع جواز قبيل القبض كيكال يلزمه التسليم بخلافه لا يقسم





لا يبدل له  
غيره ولا  
له وكذا  
بين الـ  
الاولو  
امه خفا  
لا يبقى  
فان خفا  
يد امغ  
وان قبـ  
وهبال  
مخلاف  
فانه قبل الـ  
لا يملكو  
لا بتغو  
جمله وهـ  
وقالا  
دارا والـ  
صبر ولا  
للهم

(بقية ٢٨٤) وأمره بالحصاد والجزاز والنزع والنقش والكيل وفعل صح  
استحسانا ويحصل كانه وهبه بعد الجزاز والحصاد ونحوها وان لم يأذن له  
بالقبض وفعل ضمن كذا في الكافي ١٢ القناري العالمية ص ٤٣٨٠



(فقهاء ٢٨٦) الحصة: تمليك مال الآخر بلا عرض ويقال لفاعله وأصعب ولذا لا المال موهوب ولن قبله موهوب له، و  
الانتهاب لمعنى قبول الحصة أيضا (مادة ٨٣٣) مجلة الأحكام العدلية -

قوله لا يصح الرجوع الا بتراضيه...  
قوله لا يصح الرجوع الا بتراضيه...  
قوله لا يصح الرجوع الا بتراضيه...

معنى لصلح وان عتض اجتنى عن الموهوب له متبرعا فقبض الواهب العوض بطل الرجوع لان العوض

لا سقاط الحق فيصح من الاجتناء لخلع والصلح واذا استحق نصف الهبة رجع نصف العوض لانه

لم يسلم اليها مقابل نصفه وان استحق نصف العوض لم يرجع في الهبة الا ان رجع وقال فريده

يرجع بالنصف اعتبارا بالعوض لا خوفا ان يصح عوضا للكل في الاستدعاء وبكاستحقاق ظهر انه

لا عوض الا هو الا ان يغير لانه ما سقط حقه في الرجوع الا يسلم له كل العوض فليس له ان يردّه

قال ان وهب دارا فعوضه من نصفها رجع الواهب في النصف لانه لم يعرض لان المانع خسر النصف

قال ولا يصح الرجوع الا بتراضيه ما او حكم الحاكم لانه يختلف بين العلماء وفي اصله وهاء وفي حصول

المقصود وعدمه خفاء فالأيد من الفصل بالرضا او بالقضاء حتى لو كانت الهبة عبدنا فاعتقه

قبل القضاء نفذ ولو منع فذلك لا يضمن لقيام ملكه في ذلك اذا هلك في يده بعد القضاء

لان اول القبض غير مضمون وهذا ادوام عليه لان يمتعه بعد طلبه لانه تعذر واذ رجع بالقضاء

او بالتراضي يكون فسحا من الاصل حتى يشترط قبض الواهب ويصح في الشائع لان العقد وقع

بائنا موجبا حق الفسخ من الاصل فكان بالفسخ مستوفيا حقا ثابتا لغيره على الاطلاق بخلاف

الشرط العيب بعد القبض لان الحق هناك في وصف السلامة لا في الفسخ فافتراقا قال ذاتلفت

العين الموهوبة فاستحقها مستحق وضمن الموهوب له لم يرجع على الواهب بشئ لانه عقد

تبرع فلا يستحق فيه السلامة وهو غير عامل له والغرور في ضمن عقد المعاوضة

سبب الرجوع لاني ضمن غيره قال واذا وهب بشرط العوض اعتبر التقاض في المجلس في

الرجوع لاني ضمن غيره قال واذا وهب بشرط العوض اعتبر التقاض في المجلس في

الرجوع لاني ضمن غيره قال واذا وهب بشرط العوض اعتبر التقاض في المجلس في

الرجوع لاني ضمن غيره قال واذا وهب بشرط العوض اعتبر التقاض في المجلس في

الرجوع لاني ضمن غيره قال واذا وهب بشرط العوض اعتبر التقاض في المجلس في

قوله لا يصح الرجوع الا بتراضيه...  
قوله لا يصح الرجوع الا بتراضيه...  
قوله لا يصح الرجوع الا بتراضيه...

قوله لا يصح الرجوع الا بتراضيه...  
قوله لا يصح الرجوع الا بتراضيه...  
قوله لا يصح الرجوع الا بتراضيه...



العوضين ويبطل بالشروع لانه هبة ابتداء فان تقابضا صح العقد وصار في حكم البيع  
يرد بالعيب وخيار الروية ويستحق فيه الشفعة لانه بيع انتهائى وقال زهرى  
الشافعى مائة هو بيع ابتداء وانتهائى لان فيه معنى البيع وهو التملك بعوض والعبرة في  
العقود للعانى ولهذا كان بيع العبد من نفسه اعتقا وتنا انما شتم على جهتين فيجمع  
بينهما كما يمكن عملا بالشهرين وقد امكن لان الهبة من حكمها تقرر المالك الى القبض  
قد يتراخي عن البيع الفاسد والبيع من حكمه اللزوم وقد تقلب الهبة لانه بالتعويض فيها  
بينما يخالف بيع نفس العبد منه لانه لا يمكن اعتبار البيع فيه اذ هو لا يصلح ما لك لنفسه  
فصل في ركن ومن وهب جارية لاجلها صحت الهبة وبطل الاستثناء لان الاستثناء لا يعمل الا في  
يعمل في العقد والهبة لا تعمل في المثل لكونه صفا على ما بيناه في البيع فاقبلت طافسا والهبة لا تبطل  
بالشرط الفاسد وهذا هو الحكم في النكاح والخلع والصلح عن دم العمة لانها لا تبطل  
بالشرط الفاسد بخلاف البيع والاجارة والرهن لانها تبطل بها ولو اعتق ما في بطنها ثم وهبها جاز  
لانهم يبقون الجنتين على ملكه فاشبه الاستثناء ولو دبرها في بطنها ثم وهبها لم يجز لان الحمل حق على ملكه  
فلم يكن شبه الاستثناء ولا يمكن تنفيذ الهبة فيه لمكان التدبير في حق هبة المشاع وهبة شيء هو  
مشغول بملك المالك فان وهبها لعل ان يرد لها على ان يقرها او يقرها لها ثم ولد او وهب له دارا  
او تصدق عليه به ارجل ان يرد عليه شيئا منها او يعوضه شيئا منها فالهبة جائرة والشرط باطل  
لان هذه الشروط تقتضي العقد فكانت فاسدة والهبة لا تبطل بها الا ترى  
ان النبي عليه السلام اجاز العمرى وابطل شرط المعسر بخلاف البيع لانه عليه السلام نهى عن  
المعسر

فيما لا يحل لانه هبة ابتداء فان تقابضا صح العقد وصار في حكم البيع  
يرد بالعيب وخيار الروية ويستحق فيه الشفعة لانه بيع انتهائى وقال زهرى  
الشافعى مائة هو بيع ابتداء وانتهائى لان فيه معنى البيع وهو التملك بعوض والعبرة في  
العقود للعانى ولهذا كان بيع العبد من نفسه اعتقا وتنا انما شتم على جهتين فيجمع  
بينهما كما يمكن عملا بالشهرين وقد امكن لان الهبة من حكمها تقرر المالك الى القبض  
قد يتراخي عن البيع الفاسد والبيع من حكمه اللزوم وقد تقلب الهبة لانه بالتعويض فيها  
بينما يخالف بيع نفس العبد منه لانه لا يمكن اعتبار البيع فيه اذ هو لا يصلح ما لك لنفسه  
فصل في ركن ومن وهب جارية لاجلها صحت الهبة وبطل الاستثناء لان الاستثناء لا يعمل الا في  
يعمل في العقد والهبة لا تعمل في المثل لكونه صفا على ما بيناه في البيع فاقبلت طافسا والهبة لا تبطل  
بالشرط الفاسد وهذا هو الحكم في النكاح والخلع والصلح عن دم العمة لانها لا تبطل  
بالشرط الفاسد بخلاف البيع والاجارة والرهن لانها تبطل بها ولو اعتق ما في بطنها ثم وهبها جاز  
لانهم يبقون الجنتين على ملكه فاشبه الاستثناء ولو دبرها في بطنها ثم وهبها لم يجز لان الحمل حق على ملكه  
فلم يكن شبه الاستثناء ولا يمكن تنفيذ الهبة فيه لمكان التدبير في حق هبة المشاع وهبة شيء هو  
مشغول بملك المالك فان وهبها لعل ان يرد لها على ان يقرها او يقرها لها ثم ولد او وهب له دارا  
او تصدق عليه به ارجل ان يرد عليه شيئا منها او يعوضه شيئا منها فالهبة جائرة والشرط باطل  
لان هذه الشروط تقتضي العقد فكانت فاسدة والهبة لا تبطل بها الا ترى  
ان النبي عليه السلام اجاز العمرى وابطل شرط المعسر بخلاف البيع لانه عليه السلام نهى عن  
المعسر

فيما لا يحل لانه هبة ابتداء فان تقابضا صح العقد وصار في حكم البيع  
يرد بالعيب وخيار الروية ويستحق فيه الشفعة لانه بيع انتهائى وقال زهرى  
الشافعى مائة هو بيع ابتداء وانتهائى لان فيه معنى البيع وهو التملك بعوض والعبرة في  
العقود للعانى ولهذا كان بيع العبد من نفسه اعتقا وتنا انما شتم على جهتين فيجمع  
بينهما كما يمكن عملا بالشهرين وقد امكن لان الهبة من حكمها تقرر المالك الى القبض  
قد يتراخي عن البيع الفاسد والبيع من حكمه اللزوم وقد تقلب الهبة لانه بالتعويض فيها  
بينما يخالف بيع نفس العبد منه لانه لا يمكن اعتبار البيع فيه اذ هو لا يصلح ما لك لنفسه  
فصل في ركن ومن وهب جارية لاجلها صحت الهبة وبطل الاستثناء لان الاستثناء لا يعمل الا في  
يعمل في العقد والهبة لا تعمل في المثل لكونه صفا على ما بيناه في البيع فاقبلت طافسا والهبة لا تبطل  
بالشرط الفاسد وهذا هو الحكم في النكاح والخلع والصلح عن دم العمة لانها لا تبطل  
بالشرط الفاسد بخلاف البيع والاجارة والرهن لانها تبطل بها ولو اعتق ما في بطنها ثم وهبها جاز  
لانهم يبقون الجنتين على ملكه فاشبه الاستثناء ولو دبرها في بطنها ثم وهبها لم يجز لان الحمل حق على ملكه  
فلم يكن شبه الاستثناء ولا يمكن تنفيذ الهبة فيه لمكان التدبير في حق هبة المشاع وهبة شيء هو  
مشغول بملك المالك فان وهبها لعل ان يرد لها على ان يقرها او يقرها لها ثم ولد او وهب له دارا  
او تصدق عليه به ارجل ان يرد عليه شيئا منها او يعوضه شيئا منها فالهبة جائرة والشرط باطل  
لان هذه الشروط تقتضي العقد فكانت فاسدة والهبة لا تبطل بها الا ترى  
ان النبي عليه السلام اجاز العمرى وابطل شرط المعسر بخلاف البيع لانه عليه السلام نهى عن  
المعسر

بما هو المصموم ذكره ان يرجع في السنة فذلك في الصدقة ولكننا نقول ان ذكره في الصدقة لا يدل على انه لم يصد الخوض - مراعاة لظنهم

لحقوله والرقب بالطة الذ القترى على قول الطرفين كالتا اليه سليم رستم بن مرق الجلبصق  
نال اما الرقب فباطلة ناذ قفها كانت عارية بن يده لانها ما حوز من الاثر ناذ

في نفس الزوال انما قول  
 المسيح بالحق خلا الشك عن الحق في  
 متفق لا صمد او الحق عليه وهو من  
 اهل الاختلاف وذلك ليس الا بوجه  
 قول ابراهيم ان قول الحق  
 الدين من غير الصلح والسلام فان  
 متفق بين الدين من  
 الدين اذا لم يكون منه  
 او مبرور له وقت على ان  
 بان توقف على ذلك من حيث ان  
 بل ان حيث اوجب انفسا في  
 الفصل الثاني في الحق والحق  
 في نفس الحق والحق والحق  
 في نفس الحق والحق والحق

**فصل في الصدقة قال والصدقة كالهبة لا تصح إلا بالقبض** لا تبيع كالهبة فلا تصح  
 أي القدر في أي معنى ١٢  
 أي لا تبيع الملك إلا بالقبض ١٢  
 في مشاع يحتمل القسمة كما بينا في الهبة ولا رجوع في الصدقة لأن المقصود هو الثواب وقد  
 من أن الشيوع يمنع تمام القبض المشروط ١٤  
 وكذلك إذا تصدق على غفلة استحسن أن لا تصدق بالصدقة على الغفلة الثواب وقد جحد  
 والقياس أن يرجع لأن الصدقة في حق الله بجهة ١٢  
 أي لا يرجع ١٢  
 وكذلك إذا هب لفقيه لأن المقصود هو الثواب حصل قال ومن نذر أن يتصدق بمال يتيقن  
 من الهبة للفقيه ١٢  
 أي لا يرجع ١٢  
 بمنس ما يجب فيه الزكوة ومن نذر أن يتصدق بملك لزمه أن يتصدق بالجميع ويروى أنه إذا  
 أي القدر في أي معنى ١٢  
 أي لا يتيقن ١٢  
 سواء وقد ذكرنا الفرق ووجه الروايتين في مسائل القضاء ويقال للمسيك ما تنفق على نفسك  
 في مسائله إلى صدقة على المسكين ١٢  
 أي لا يتيقن ١٢

[illegible]

له قوله كتاب الاجارات الخ والعقد على المنافع شرعاً نزعاً عن احدھا للغير عوض كالعارية والوصية بالخدمة والاخر بعوض<sup>أ</sup>

[illegible][illegible]

بہارِ احکام و تقیہ علیہ

[illegible]

تصير معلومة بنفسه كمن استاجر جلا على صبح ثوبه وخياطة واستاجر خاتمة ليحمل عليها مقداً لمعلوماً  
 او يربكها مسافة سماها لانها اذا بين الثوب ولون الصبغ وقد <sup>اي تسمية الزمان مسافة زمنية</sup> وجنس الخياطة والقدر المحمول  
 وجنس المسافة صارت المنفعة معلومة فصح العقد وربما يقال لا جارة قد يكون عقداً  
 على العمل كاستئجار القضاة والخياطة ولا بد ان يكون العمل معلوماً وذلك في الاجر المشترك  
 وقد يكون عقداً على المنفعة كما في اجير الواحد ولا بد من بيان الوقت قال وتارة تصير المنفعة  
 معلومة بالتعيين والاشارة كمن استاجر جلابان ينقل اليه الطعام الى موضع معلوم  
 لاناء الاسرارة ما ينقله والموضع الذي يحمل اليه كانت المنفعة معلومة فصح العقد

بَابُ الْأَجْرِ مَتَى يُسْتَحَقُّ

[illegible][illegible]

(البقرة ٢٩٢) الدليل على الفساد، وقال صلى الله عليه وسلم أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه فالأمر بإعطاء الأجير دليل صحة العقد







الحقوق وقد مر في الميوس ولا يصح العقد حتى يتم ما ينزع فيها كالأهنا قد تستأجر لزراعة ولغيرها وما ينزع  
في الحقوق <sup>أي عتد استأجر الأرض لزراعة</sup> <sup>الأشجار</sup> <sup>دعوى كاتبا</sup>

فيم ياتفاوت فالابن التعيز كيلا يقع المنازعة او قبول على ان يخرج فيها ما شاء لكنه لما اقرض الخيرة  
لان البعض يقرض البعض الاخر

الياء تقع الجاء المفضية الى المنازعة ويجوز ان يستاجر المساحة ليبني فيها المرفس فيها  
أي الأرض الخالية عن البناء والشجر

نخل الوشم الانها منفعة تقصد بالاراضى ثم اذا انقضت مدة الاجارة لزمه ان يقلع الشجرة  
من قبل عطف العام الى العام ثم لم ينفذ في تسليمها تقصيص

والغرس ويسلمها فإذ غرته لأنه لا نهاية لها فقل بقائها أضرب بصاحب الأرض بخلاف ما إذا

انقضت المدة والزعم بقل حيث تترك باجر المثل الى مان الا ان كان لها نهاية معلومة فاما من غلبة  
 اى مدة الاجارة <sup>سبعة</sup> الارض <sup>١٢</sup> ادرك الشيء رسيد وقت ان وتنتهى شدة من

الجانين قال الا يتخذ صاحب الارض ان يغيرها فتمت ذلك مقلوعا وتقليدا في ذلك وهذا  
اي القدوري يعني

بوضاء صاحب العرس السجدة ان ينقص كل رضى يعلمها باغفر لصلوات ورضى به

حاله فيلون البناء لها والارض لها ان حق الله ان لا يسوفيه قال ولا يجمع الصغير  
 اى مستاجر اى مواجر

انقصت مداد الجارة ولى له نص طيبة فلو لم ينعكس الاضطراب لنهاية لها واسمها السجوان ويرد  
الاعني الى القدر

استنكر الاول والى الكواكب ثم دلتنا الى الكواكب كذا وكذا

[illegible]

ایں عبارت میں ایک کتب خانہ کی طرف اشارہ ہے جس کی طرف سے ایک کتب خانہ کی طرف اشارہ ہے۔

فذكرنا لاطلاق اللفظ وتفاوت النكاح في المجلس وان قال ان يكافؤ ان اولها اثبت

آئی فی علم العموم فلان یلبس می شاد ۱۱

فلان فاکم باغیہ او اللہ غفرہ فوطی کان ضامن لان الناس یتفاوتون فی الکر و اللس فصی

التعيين وليس له اذ يتبعه وكذلك كل ما يختلف باختلاف المستعمل ما ذكرنا فاما العقار وما لا يختلف

بأخلاق المعتدل إذا شرب سكر واحد فله ان يسكن غيره لأن التقية غير مفيدة لعدم التفاوت

دینار صاحب الزرع بالمرکب  
عینی علیہ قولہ لان فی سراج  
یعنی غرض فی المدۃ فیکب علی طین البقا  
والنفس الالوان فی المراد فی قوله  
قوله صاحب الزرع فیکب علی  
للانسان والنفس ینتقل  
فما فی بین سراج و حکم  
قوله و فی الجانح الضیف  
ان المرطبة کلانہ  
قوله مرطبة قال فی الخرب الیہ علی  
الاغست و الخرب و مرطبة  
وان فیض و خفاط

[illegible]

الحقوله رندرن، البير الخ النظر هذا الجف في الصفحه ٨٨ حيث قال بخلاف الايجاب:-

لأنه عند الانتفاع ولا يتحقق إلا به إذا المتأجر المشتري الطريق عادة ولا يستأجره فيدخل تحصيله لأن دائرة المطالبة منه ١٢  
العقابه ج ٣

بعضها بالبناء خارج على ما ذكرناه قال **واشبهه** نوعا وقد راعى ما يحل على المدة بمثل ان يقول  
اشبهه الى قول الله لا يسكن حرا ولا توارثا ولا طلاقا ١٢  
خمس اقفة خطه فله ان يحل ما هو مثل الخط في الضراوق كل الشعيرو المسمو لا دخل  
تحت لادن لعدم التفاوت او لكونه خيرا من الاول وليس ان يحل ما هو من الخط كالخج والجد  
لا فدام الرضا به واستاجرها ليحل عليها فليكن ان يحل عليها كمثل فخره جديدا لان  
ربما يكون اخره للابتداء فان لم يجد في موضع من ظهوره والقطن ينسبط على ظهره قال **ان**  
استاجرها ليحلها فادف مع جلا فطبت ضمن نصف قيمتها ولا معتبرا بالثقل لان الدابة قد يعقها  
بجمل الركاب الخفيف ويخفف عليها اركوب بالثقل على بالفرسية وكان الادنى غير موافق فلا يسكن معرفة  
الوزن فاعتبر عدد الركاب كعدد الجماع في الجنايات واستاجرها ليحل عليها بمقدار من الخط فحل  
عليها اكثر منه فطبت ضمن ما زاد الثقل لانها عطبت بما هو اذن وفيها هو غير ما دون في السبب  
الثقل فنقسم عليها الا اذا كان خطا لا يطبق مثل تلك الدابة فيمنع ضمن كل قيمتها لعدم الاذن فيها  
اصلا كخرجه عن العادة وان كان الدابة يلجأها او ضربها فطبت ضمن عند ابي حنيفة وقالا  
لا يضمن اذا فعلت متعاقلا لان التعاقف مما يهمل تحت مطلق العقد فكان حاصلا لادائه فلا  
يضمن ولا في حنيفة ثم ان الاذن في بطلان السلامة اذ يقع في السوق به ونحوها بالباقة فيقيد بوجوب  
السلامة كالحرر في الطريق واستاجرها الى محبرة فجوز بها الى القادسية ثم هال الى المحبرة  
ثم نفقت فهو ضامن وكذا لك العارية وقيل تاويل هذه المسألة اذا استاجرها ذاهبا لاجابيا  
لينتهي لعقده بالوصول الى المحبرة فلا يصير بالعموم ودالي به المالك معنى اما اذا استاجرها لاجابيا  
وجابيا يكون بمنزلة المودع اذا خالف فعاد الى الوفاق وقيل الجواب مجرى على الاطلاق والفرق

اشبهه نوعا وقد راعى ما يحل على المدة بمثل ان يقول  
اشبهه الى قول الله لا يسكن حرا ولا توارثا ولا طلاقا ١٢  
خمس اقفة خطه فله ان يحل ما هو مثل الخط في الضراوق كل الشعيرو المسمو لا دخل  
تحت لادن لعدم التفاوت او لكونه خيرا من الاول وليس ان يحل ما هو من الخط كالخج والجد  
لا فدام الرضا به واستاجرها ليحل عليها فليكن ان يحل عليها كمثل فخره جديدا لان  
ربما يكون اخره للابتداء فان لم يجد في موضع من ظهوره والقطن ينسبط على ظهره قال **ان**  
استاجرها ليحلها فادف مع جلا فطبت ضمن نصف قيمتها ولا معتبرا بالثقل لان الدابة قد يعقها  
بجمل الركاب الخفيف ويخفف عليها اركوب بالثقل على بالفرسية وكان الادنى غير موافق فلا يسكن معرفة  
الوزن فاعتبر عدد الركاب كعدد الجماع في الجنايات واستاجرها ليحل عليها بمقدار من الخط فحل  
عليها اكثر منه فطبت ضمن ما زاد الثقل لانها عطبت بما هو اذن وفيها هو غير ما دون في السبب  
الثقل فنقسم عليها الا اذا كان خطا لا يطبق مثل تلك الدابة فيمنع ضمن كل قيمتها لعدم الاذن فيها  
اصلا كخرجه عن العادة وان كان الدابة يلجأها او ضربها فطبت ضمن عند ابي حنيفة وقالا  
لا يضمن اذا فعلت متعاقلا لان التعاقف مما يهمل تحت مطلق العقد فكان حاصلا لادائه فلا  
يضمن ولا في حنيفة ثم ان الاذن في بطلان السلامة اذ يقع في السوق به ونحوها بالباقة فيقيد بوجوب  
السلامة كالحرر في الطريق واستاجرها الى محبرة فجوز بها الى القادسية ثم هال الى المحبرة  
ثم نفقت فهو ضامن وكذا لك العارية وقيل تاويل هذه المسألة اذا استاجرها ذاهبا لاجابيا  
لينتهي لعقده بالوصول الى المحبرة فلا يصير بالعموم ودالي به المالك معنى اما اذا استاجرها لاجابيا  
وجابيا يكون بمنزلة المودع اذا خالف فعاد الى الوفاق وقيل الجواب مجرى على الاطلاق والفرق

اشبهه نوعا وقد راعى ما يحل على المدة بمثل ان يقول  
اشبهه الى قول الله لا يسكن حرا ولا توارثا ولا طلاقا ١٢  
خمس اقفة خطه فله ان يحل ما هو مثل الخط في الضراوق كل الشعيرو المسمو لا دخل  
تحت لادن لعدم التفاوت او لكونه خيرا من الاول وليس ان يحل ما هو من الخط كالخج والجد  
لا فدام الرضا به واستاجرها ليحل عليها فليكن ان يحل عليها كمثل فخره جديدا لان  
ربما يكون اخره للابتداء فان لم يجد في موضع من ظهوره والقطن ينسبط على ظهره قال **ان**  
استاجرها ليحلها فادف مع جلا فطبت ضمن نصف قيمتها ولا معتبرا بالثقل لان الدابة قد يعقها  
بجمل الركاب الخفيف ويخفف عليها اركوب بالثقل على بالفرسية وكان الادنى غير موافق فلا يسكن معرفة  
الوزن فاعتبر عدد الركاب كعدد الجماع في الجنايات واستاجرها ليحل عليها بمقدار من الخط فحل  
عليها اكثر منه فطبت ضمن ما زاد الثقل لانها عطبت بما هو اذن وفيها هو غير ما دون في السبب  
الثقل فنقسم عليها الا اذا كان خطا لا يطبق مثل تلك الدابة فيمنع ضمن كل قيمتها لعدم الاذن فيها  
اصلا كخرجه عن العادة وان كان الدابة يلجأها او ضربها فطبت ضمن عند ابي حنيفة وقالا  
لا يضمن اذا فعلت متعاقلا لان التعاقف مما يهمل تحت مطلق العقد فكان حاصلا لادائه فلا  
يضمن ولا في حنيفة ثم ان الاذن في بطلان السلامة اذ يقع في السوق به ونحوها بالباقة فيقيد بوجوب  
السلامة كالحرر في الطريق واستاجرها الى محبرة فجوز بها الى القادسية ثم هال الى المحبرة  
ثم نفقت فهو ضامن وكذا لك العارية وقيل تاويل هذه المسألة اذا استاجرها ذاهبا لاجابيا  
لينتهي لعقده بالوصول الى المحبرة فلا يصير بالعموم ودالي به المالك معنى اما اذا استاجرها لاجابيا  
وجابيا يكون بمنزلة المودع اذا خالف فعاد الى الوفاق وقيل الجواب مجرى على الاطلاق والفرق

اشبهه نوعا وقد راعى ما يحل على المدة بمثل ان يقول  
اشبهه الى قول الله لا يسكن حرا ولا توارثا ولا طلاقا ١٢  
خمس اقفة خطه فله ان يحل ما هو مثل الخط في الضراوق كل الشعيرو المسمو لا دخل  
تحت لادن لعدم التفاوت او لكونه خيرا من الاول وليس ان يحل ما هو من الخط كالخج والجد  
لا فدام الرضا به واستاجرها ليحل عليها فليكن ان يحل عليها كمثل فخره جديدا لان  
ربما يكون اخره للابتداء فان لم يجد في موضع من ظهوره والقطن ينسبط على ظهره قال **ان**  
استاجرها ليحلها فادف مع جلا فطبت ضمن نصف قيمتها ولا معتبرا بالثقل لان الدابة قد يعقها  
بجمل الركاب الخفيف ويخفف عليها اركوب بالثقل على بالفرسية وكان الادنى غير موافق فلا يسكن معرفة  
الوزن فاعتبر عدد الركاب كعدد الجماع في الجنايات واستاجرها ليحل عليها بمقدار من الخط فحل  
عليها اكثر منه فطبت ضمن ما زاد الثقل لانها عطبت بما هو اذن وفيها هو غير ما دون في السبب  
الثقل فنقسم عليها الا اذا كان خطا لا يطبق مثل تلك الدابة فيمنع ضمن كل قيمتها لعدم الاذن فيها  
اصلا كخرجه عن العادة وان كان الدابة يلجأها او ضربها فطبت ضمن عند ابي حنيفة وقالا  
لا يضمن اذا فعلت متعاقلا لان التعاقف مما يهمل تحت مطلق العقد فكان حاصلا لادائه فلا  
يضمن ولا في حنيفة ثم ان الاذن في بطلان السلامة اذ يقع في السوق به ونحوها بالباقة فيقيد بوجوب  
السلامة كالحرر في الطريق واستاجرها الى محبرة فجوز بها الى القادسية ثم هال الى المحبرة  
ثم نفقت فهو ضامن وكذا لك العارية وقيل تاويل هذه المسألة اذا استاجرها ذاهبا لاجابيا  
لينتهي لعقده بالوصول الى المحبرة فلا يصير بالعموم ودالي به المالك معنى اما اذا استاجرها لاجابيا  
وجابيا يكون بمنزلة المودع اذا خالف فعاد الى الوفاق وقيل الجواب مجرى على الاطلاق والفرق

أبواب الألف والصاد من رموز المصنف عليه بالعادة والمعرف كرون هذا السبعين خاض من الألف والصاد

أبواب الألف والصاد من رموز المصنف عليه بالعادة والمعرف كرون هذا السبعين خاض من الألف والصاد

أبواب الألف والصاد من رموز المصنف عليه بالعادة والمعرف كرون هذا السبعين خاض من الألف والصاد

ان المودع ما موريا يحفظ مقصودا فيقبح الامور ما يحفظ بعدا لغو الى الوفاق فحصل السراى به نأشب  
المالك في الاجارة والعافية يصيرها يحفظ ما موريا تبعا للاستعمال لا مقصودا فاذا انقطع الاستعمال  
لم يبق هو نأشب لا يبرأ باللعو وهذا الصرح من اكرى حمالا بصرح فنزعه ذاك السرج واسج بصرح  
بصرح بمثله المحر فلا ضمان عليه لان اذا كان يماثل الاول يتناول له اذن المالك اذا كان في التقية  
بغيره الا اذا كان نأشدا عليه في الوزن فحينئذ يضم الزيادة وان كان لا يصرح بمثله المحر فيضمن لان يمتنأوله  
الاذن من جهة فصا مخالفا وازا كفي با كما لا يوكف بمثله المحر فيضمن لما قلنا في السرج وهذا اول  
ان او كفي با كما لا يوكف بمثله المحر فيضمن عندا في حنفية وقالا لا يضمن بحسبة لانه اذا كان يوكف بمثله المحر  
كان هو السرج سواء غفرك المالك الصا بابه اذا كان نأشدا على السرج في الوزن فيضمن الزيادة لانه  
لم يرض بالزيادة فصا كالزيادة في الحمل السراج اكانت من جنس واحد لا حنفية فزال الا كما وليس من جنس السرج  
لان الحمل والسرج للركوب كذا ينسب طاحدا على ظهره لانه ما لا ينسب على الخفكون مخالفا كما اذا حمل  
الحديد قد شرط له الخط وان استاجر حمارا ليجعل الطعام في طريق كذا فاخذ في طريق غيره يسلكه  
الناس فهاك المتاع فلا ضمان عليه وان بلغ فله الاجر وهذا اذا لم يكن بين الطريقين تفاوت  
لان عند ذلك التقية غير مفيدة اما اذا كان تفاوت فيضمن لصحة التقية فانه تقية مفيدة  
الا ان الظاهر عدم التفاوت اذا كان طريقا يسلكه الناس فلم يفضل ان كان طريقا لا يسلكه الناس  
فهو كضمن لان صرح التقيد فصا مخالفا وان بلغ فله الاجر لانه ارتفع الخلاف معنى وان بقي صوة  
وان حماله في البحر فيما حماله الناس في الرضخ فحش التفاوت بين البر والبحر وان بلغ فله الاجر  
محصول المقصود وارتفاع الخلاف معنى ومن استاجر ارضا للزراعة با خطه فزعمها رطبة ضمن

أبواب الألف والصاد من رموز المصنف عليه بالعادة والمعرف كرون هذا السبعين خاض من الألف والصاد





(تنبه ٢٩٩) الى آخر ما مر من جعل ما عن اسماء الزهري تروا بطلان عليه الفتوى مطلقا هذا ما ظهر لي فليتا من في الفتوى

فيما مر من جعل ما عن اسماء الزهري تروا بطلان عليه الفتوى مطلقا هذا ما ظهر لي فليتا من في الفتوى

فيما مر من جعل ما عن اسماء الزهري تروا بطلان عليه الفتوى مطلقا هذا ما ظهر لي فليتا من في الفتوى

فالعقد صحيح في شهر واحد فاسد في بقية الشهر الا ان يسمى جله الشهر معلومة لان اصل ان كملته  
كل اذا دخلت فيما كملته تنظر الى الواحد لتعلم العمل بالعموم وكان الشهر الواحد معلوما  
فصح العقد فيما اذا تم كان لكل واحد منهما ان ينقض الاجارة لانتهاء العقد الصحيح فلو سمي جله  
شهر معلومة جاز لان المدة صارت معلومة قال فان سكن ساحة من الشهر الثاني صح العقد  
فيه وليس للمواجر ان يخرج به الى ان ينقضي وكذلك كل شهر سكن في قوله لانه تم العقد بتراخيها  
بالسكن في الشهر الثاني لان الذي ذكره في الكتاب هو القياس وقد مال المي بعض المشايخ و  
ظاهر الرواية ان يبقى الخيار لكل واحد منهما في الليلة الاولى من الشهر الثاني ويومها لان في اعتبار  
الاول بعض المحرر وان استاجر اربعة عشر دراهم جاز ان لم يبين قسط كل شهر من الاجرة  
لان المدة معلومة به دون التقسيم فصار كاجارة شهر واحد فانه جاز ان لم يبين قسط كل يوم  
ثم يعتبر ابتداء المدة مما سمي وان لم يسم شيئا فهو من الوقت الذي استاجر له لان اوقات كلها في حق  
الاجارة على السواء فاشبه الممن بخلاف الصوم لان الليالي ليست بحال ثم ان كان العقد صحيحا  
يحل الهلاك فهو السنة كلها بالاهلة لانها هي الاصل وان كان في اثناء الشهر هلك الايام  
عنه ابي حنيفة وهو رواية عن ابي يوسف وقوة محمد وهو رواية عن ابي يوسف الاول اياها  
والباقي بالاهلة لان الايام يصار اليها ضرورة وهي في الاول منها وله انه متى تم الاول ايام  
ابتدأ الثاني بالايام ضرورة فهكذا الى اخر السنة وتطير العدة وقد مر في الطلاق قال ويجوز اخذ  
اجرة الحتام والاحتكام فاما الحتام فلتعارف الناس لم يعتبر الجهالة لاجماع المسلمين قال علي السلام  
ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن وما اكرهوا فلهما كرهى الله عليه السلام اجرة الحتام لاجرة  
الاحتكام



الزوني جاوا البوره تابعه على ذلك ونقول، وهو طاعة بل كثير منكم قالوا ان الفتوى على صحة الاستتجار  
على الطاعات ولطلقون العبارة ويقولون انه مذهب المتأخرين ..... (فتية ٣٠٣)

الاجل ايضا مع بيان القدر الجسدي لا ينما يصير في المدة اذا صار مبيعاً وانما يصير مبيعاً عند  
 الاجل كما في السلم قال وليس المستأجر ان يمنع زوجها من وطئها لان الوطئ حق الزوج فلا  
 يتمكن من ابطال حقه الا ترى ان له ان يفسخ الاجارة اذا العلم بصيانة الحق الا ان المستأجر يمنع  
 عن غشيانها في منزله لان المنزل حقه فان حبلت كان لهما ان يفسخوا الاجارة اذا خافوا على  
 من لبنها لان لبن الحامل نفسه الصبي فلهذا كان لهم الفسخ اذا مرضت ايضا وعليها ان تصلح  
 طعام الصبي لان العمل عليها واذا حصل انه يعتبر لا يصح عليه العرف في مثل هذا الباء فيمجرى به  
 العرف من غسل ثياب الصبي واصلاح الطعام وغير ذلك فهو على الظن ما الطعام فعلى والد الولد  
 وما ذكره من ان له هن والرحمان على الظن ذلك من عادة اهل الكوفة وان ارضعت في المدة  
 بلين شاة فلا اجر لها لانها لم تأكل مستحق عليها وهو الارضاع فان هذا الجار وليس بارضاع  
 فانما لم يجز الاجر لهذا المعنى انه اختلف العمل قال ومن رفع الى حائك غزاة لينسج بالنصف فلم يجز  
 مثله هكذا اذا استأجر حمارا يحمل عليه طعاما بقبضه منه فالاجارة فاسدة لانه جعل الاجر بعض ما  
 يخرج من عمله فيصير في معنى قبض الطعام وقد نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن وهو ان يستأجر  
 ثورا ليحمله حطة بقبضه من دقيقه وهذه الصل كبريعه بفساد كثير من الاجارات لاسيما في  
 ديارنا والمعنى فيه ان المستأجر اجز عن تسليم الاجر وهو بعض النسيج او المحمول وحصوله بفعل  
 الاجير فلا يباعه هو قاصر بقدرة غيره وهذه اختلف ما اذا استأجر ليجمل نصف طعامه  
 بالنصف الاخر حيث لا يحمل الاجر لان المستأجر ماله الاجر في الحال بالتجمل فصار مشتركا  
 بينهما ومن استأجر رجلا يحمل طعاما مشترك بينهما لا يجب الاجر لان ما من جزء يحمل الا وهو

الاجل ايضا مع بيان القدر الجسدي لا ينما يصير في المدة اذا صار مبيعاً وانما يصير مبيعاً عند  
 الاجل كما في السلم قال وليس المستأجر ان يمنع زوجها من وطئها لان الوطئ حق الزوج فلا  
 يتمكن من ابطال حقه الا ترى ان له ان يفسخ الاجارة اذا العلم بصيانة الحق الا ان المستأجر يمنع  
 عن غشيانها في منزله لان المنزل حقه فان حبلت كان لهما ان يفسخوا الاجارة اذا خافوا على  
 من لبنها لان لبن الحامل نفسه الصبي فلهذا كان لهم الفسخ اذا مرضت ايضا وعليها ان تصلح  
 طعام الصبي لان العمل عليها واذا حصل انه يعتبر لا يصح عليه العرف في مثل هذا الباء فيمجرى به  
 العرف من غسل ثياب الصبي واصلاح الطعام وغير ذلك فهو على الظن ما الطعام فعلى والد الولد  
 وما ذكره من ان له هن والرحمان على الظن ذلك من عادة اهل الكوفة وان ارضعت في المدة  
 بلين شاة فلا اجر لها لانها لم تأكل مستحق عليها وهو الارضاع فان هذا الجار وليس بارضاع  
 فانما لم يجز الاجر لهذا المعنى انه اختلف العمل قال ومن رفع الى حائك غزاة لينسج بالنصف فلم يجز  
 مثله هكذا اذا استأجر حمارا يحمل عليه طعاما بقبضه منه فالاجارة فاسدة لانه جعل الاجر بعض ما  
 يخرج من عمله فيصير في معنى قبض الطعام وقد نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن وهو ان يستأجر  
 ثورا ليحمله حطة بقبضه من دقيقه وهذه الصل كبريعه بفساد كثير من الاجارات لاسيما في  
 ديارنا والمعنى فيه ان المستأجر اجز عن تسليم الاجر وهو بعض النسيج او المحمول وحصوله بفعل  
 الاجير فلا يباعه هو قاصر بقدرة غيره وهذه اختلف ما اذا استأجر ليجمل نصف طعامه  
 بالنصف الاخر حيث لا يحمل الاجر لان المستأجر ماله الاجر في الحال بالتجمل فصار مشتركا  
 بينهما ومن استأجر رجلا يحمل طعاما مشترك بينهما لا يجب الاجر لان ما من جزء يحمل الا وهو

الاجل ايضا مع بيان القدر الجسدي لا ينما يصير في المدة اذا صار مبيعاً وانما يصير مبيعاً عند  
 الاجل كما في السلم قال وليس المستأجر ان يمنع زوجها من وطئها لان الوطئ حق الزوج فلا  
 يتمكن من ابطال حقه الا ترى ان له ان يفسخ الاجارة اذا العلم بصيانة الحق الا ان المستأجر يمنع  
 عن غشيانها في منزله لان المنزل حقه فان حبلت كان لهما ان يفسخوا الاجارة اذا خافوا على  
 من لبنها لان لبن الحامل نفسه الصبي فلهذا كان لهم الفسخ اذا مرضت ايضا وعليها ان تصلح  
 طعام الصبي لان العمل عليها واذا حصل انه يعتبر لا يصح عليه العرف في مثل هذا الباء فيمجرى به  
 العرف من غسل ثياب الصبي واصلاح الطعام وغير ذلك فهو على الظن ما الطعام فعلى والد الولد  
 وما ذكره من ان له هن والرحمان على الظن ذلك من عادة اهل الكوفة وان ارضعت في المدة  
 بلين شاة فلا اجر لها لانها لم تأكل مستحق عليها وهو الارضاع فان هذا الجار وليس بارضاع  
 فانما لم يجز الاجر لهذا المعنى انه اختلف العمل قال ومن رفع الى حائك غزاة لينسج بالنصف فلم يجز  
 مثله هكذا اذا استأجر حمارا يحمل عليه طعاما بقبضه منه فالاجارة فاسدة لانه جعل الاجر بعض ما  
 يخرج من عمله فيصير في معنى قبض الطعام وقد نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن وهو ان يستأجر  
 ثورا ليحمله حطة بقبضه من دقيقه وهذه الصل كبريعه بفساد كثير من الاجارات لاسيما في  
 ديارنا والمعنى فيه ان المستأجر اجز عن تسليم الاجر وهو بعض النسيج او المحمول وحصوله بفعل  
 الاجير فلا يباعه هو قاصر بقدرة غيره وهذه اختلف ما اذا استأجر ليجمل نصف طعامه  
 بالنصف الاخر حيث لا يحمل الاجر لان المستأجر ماله الاجر في الحال بالتجمل فصار مشتركا  
 بينهما ومن استأجر رجلا يحمل طعاما مشترك بينهما لا يجب الاجر لان ما من جزء يحمل الا وهو

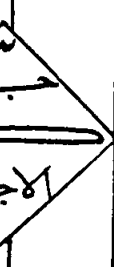
(لجته ٣٠٢) وقد اتفقت النقول عن ائمتنا الثلاثة اي حنيفة واهل يونسف ومحمد ان الاستئجار على المطاعات باطل  
 لكن جاء من بعدهم من المجتهدين الذين هم اهل الترجيح والتخير فافتر البصحة على تعليم القرآن للضرورة فانه كان



فقد لا يجازى بالاجر  
فقد لا يجازى بالاجر  
فقد لا يجازى بالاجر  
فقد لا يجازى بالاجر  
فقد لا يجازى بالاجر  
فقد لا يجازى بالاجر  
فقد لا يجازى بالاجر  
فقد لا يجازى بالاجر  
فقد لا يجازى بالاجر  
فقد لا يجازى بالاجر

عامل النفس في فلا يتحقق تسليم المعقود عليه ولا يجاوز بالاجر قفيزا لانه لما فسدت تاجارة قالوا  
الاجارة ما سمي من اجل المثل لا من اجل الزيادة وهذا بخلاف ما اذا اشتراك في الاحتياط بحيث يجازى  
بالغاما بلغ عنده محمد لان المسألة هنا لا غير معلوم فالصحيح ان من استاجر رجلا ليخبره  
العشرة الخاتم اليوم هم فهو فاسد وهذا عندنا في حنفية وقال ابو يوسف في الاجارات هو جائز  
لان تجعل المعقود عليه عملا ويجعل ذكر الوقت للاستعمال تصحيحا للعقد فترفع الجهالة ولا ان المعقود  
عليه محمول لان ذكر الوقت يوجب كون المنفعة معقودا عليه او ذكر العمل يوجب كون المعقود اعلية ولا  
ترجح ونفع المستاجر في الثاني ونفع الاجير في الاول فيفضله الى المنازعة وعن ابي حنيفة من ان يصح  
الاجارة اذا قال في اليوم وقد سمي عملا لانه للظرف فكان المعقود عليه العمل بخلاف قوله اليوم وقد مر  
مثله في الطلاق قال ومن استاجر ارضا على ان يكرها وينزعها ويسقيها فهو جائز لان الزراعة  
مستتقة بالعقد ولا يشترط الزراعة الا بالسقي والكراب فكان كل واحد منهما مستحقا لكل شرط هذه  
صفته يكون من مقتضيات العقد فذكر لا يوجب الفساد فان شرط ان يكرها او يسقيها  
انها رها او ينزعها فهو فاسد لانه يبقى اثره بعد انقضاء المدة وانه ليس من مقتضيات العقد  
وفيه منفعة لاحد المتعاقدين وما هذا احال يوجب الفساد ولا ان مواعيد الارض يصير مستأجرا  
منافع الاجير على وجه يبقى بعد المدة فيصير صفتان في صفقة وهو منهي عنه ثم قيل  
المراد بالتثنية ان يردها مكرمة ولا شبهة في فسادها وقيل ان يكرها مكرمتين وهذا في  
موضع يخرج الارض الربيع بالكراب مرة والمدة سنة واحدة وان كانت ثلث سنين  
لا يبق من نفعها وليس المراد بكري الانهار الجداول بل المراد منها الانهار العظام هو الصحيح  
اي منفعة الكراب الثاني

فقد لا يجازى بالاجر  
فقد لا يجازى بالاجر  
فقد لا يجازى بالاجر  
فقد لا يجازى بالاجر  
فقد لا يجازى بالاجر  
فقد لا يجازى بالاجر  
فقد لا يجازى بالاجر  
فقد لا يجازى بالاجر  
فقد لا يجازى بالاجر  
فقد لا يجازى بالاجر



(بقية ج ٣) فصحوا الاستحجار عليها للضرورة ايضا فخذ اما اختم به المتأخرون





في كل واحد من العبادتين نوعين نوع يبيح له كونه كونه التفرع عن السبب لا يبيح على وجه الطبائع وضعها في عمل لا يمكن التقييد بالمصلحة من العمل ولا كذا للعدو في الثوب نحو مما قد مناه لان قوة الثوب ورقته تعزيب الاجتهاد فامكن القول بالتقييد قال ولا جبر الخاص الذي يستحق الاجرة بتسليم نفسه في المدة وان لم يعمل كمن استوجر شهر الخدمه او كمن غلبه وانما سمي اجيرا لانه لا يمكن ان يعمل لغيره لان منافعه في المدة صارت مستحقة له والاجر مقابل بالنفع ولهذا ايقع الاجر مستحقا وان نقص العمل قال ولا ضمان على الاجير الخاص فيما تلف في يده ولا ما تكلف من عمله اما الاول فلان العين امانة في يده لانه قبض باذن ربه وهذا ظاهر عنده وكذا عند هاهنا تضييع الاجير المشترك نوع استحسان عند المصنات اموال الناس واجير الواحد لا يشيل الاعمال فيكون السلامة غالبا فيؤخذ فيه بالقياس واما الثاني فلان المنافع متصارت مملوكة للمستاجر فاذ المعرة بالتصرف ملك جميع ويصير ثابتا كمن يبيع فصار فعله منقول اليه فيعمل بنفسه فله الايضه والله اعلم

وفي كل واحد من العبادتين نوعين نوع يبيح له كونه كونه التفرع عن السبب لا يبيح على وجه الطبائع وضعها في عمل لا يمكن التقييد بالمصلحة من العمل ولا كذا للعدو في الثوب نحو مما قد مناه لان قوة الثوب ورقته تعزيب الاجتهاد فامكن القول بالتقييد قال ولا جبر الخاص الذي يستحق الاجرة بتسليم نفسه في المدة وان لم يعمل كمن استوجر شهر الخدمه او كمن غلبه وانما سمي اجيرا لانه لا يمكن ان يعمل لغيره لان منافعه في المدة صارت مستحقة له والاجر مقابل بالنفع ولهذا ايقع الاجر مستحقا وان نقص العمل قال ولا ضمان على الاجير الخاص فيما تلف في يده ولا ما تكلف من عمله اما الاول فلان العين امانة في يده لانه قبض باذن ربه وهذا ظاهر عنده وكذا عند هاهنا تضييع الاجير المشترك نوع استحسان عند المصنات اموال الناس واجير الواحد لا يشيل الاعمال فيكون السلامة غالبا فيؤخذ فيه بالقياس واما الثاني فلان المنافع متصارت مملوكة للمستاجر فاذ المعرة بالتصرف ملك جميع ويصير ثابتا كمن يبيع فصار فعله منقول اليه فيعمل بنفسه فله الايضه والله اعلم

باب الاجارة على احد الشرطين

واذا قال المخطاط ان خطت هذه الثوب فارسيه رهن وان خطته رهنيا فيه رهنين جاز وان عمل هذين العاملين عمل استحق الاجر وكذا اذا قال للصباغ ان صبغت بعصفره رهن وان صبغت برقعان فيه رهنين وكذا اذا خيره بين شيئين بان قال جرتك هذه الاشره رهنيا وكذا اذا خيره بين مسكتين مختلفتين بان قال جرتك هذه الدابة الى الكوفة بكذا الوالي لسطبك وكذا اذا خيره بين ثلثة اشياء وان خيره بين اربعة لم يجز والعبر في جميع ذلك البيع والجماع دفع الحاجة غير انه لا بد من اشتراط الخيار في البيع وفي الاجارة لا يشترط ذلك

باب الاجارة على احد الشرطين

باب الاجارة على احد الشرطين

باب الاجارة على احد الشرطين

في مقابلة الذكر يمنع استحقات الثواب ومثله في فتح القدير في اخذ المؤذن الاجر ولو علم انه لا ثواب له لم يدفع (بقية ٣٠٩)





قال الامام ابو حنيفة في قوله تعالى وان استاجرها الى الحيرة على انه  
 ان حل عليها كتر شعير فبصرف درهم وان حل عليها كتر حنطة فبصرف درهم فهو جائز في  
 قول ابى حنيفة وقوله لا يجوز وجه قولها ان العقود على مجهول وكذا الاجراءات الشايين وهو  
 مجهول والجهالة توجب الفساد بخلاف الحياطة الرسمية والفارسية لان الاجرة يجب بالعل  
 وعنده يرتفع الجهالة اما في هذه المسائل مجمل الاجرة التحلية والتسليم فيبقى الجهالة وهذا  
 المحذور هو الاصل عندنا ولا يبي حنيفة رة انه خيرة بين عقدين صحيحين مختلفين فيصح كما في  
 مسألة الرومية والفارسية وهذا لان سكاها بنفسه يخالف اسكانه اجماع الاخرى  
 انه لا يدخل ذلك في مطلق العقد وكذا في اخواتها والاجارة تعقد للاتفاق وعند  
 يرتفع الجهالة ولو احتج بالاجاب بمجرد التسليم يجب اقل الاجرين للثيق به

## باب اجارة العبد

ومن استاجر عبدا ليخدمه فليس له ان يسافر به الا ان يشترط ذلك في اخيرة السفر  
 اشقت على زيادة مشقة فاليتنظم بالاهلاق وله ان جعل السفر عند رافلا من اشترطه  
 كاسكان الخاد والقصار في الدار ولان التفاوت بين الخدمتين ظاهر فاذا تعينت الخدمة في  
 الحضرة يبيع غيره داخل في الكرم ومن استاجر عبدا محجيا عليه شرا واعطاه الاجر فليس المستاجر  
 ان ياخذ منه الاجر واصله ان الاجارة صحيحة استحيانا اذا فرغ من العمل والقياس ان لا يجوز  
 لان اذن المولى وقام المحضر كما اذا هلك العبد وجب له استحقاق ان التصرف نافع على اعتبار  
 الفراغ سالما ضار على اعتبار هلاك العبد والنافع ما ذور في قبول الهبة واذا اجاز ذلك

قال الامام ابو حنيفة في قوله تعالى وان استاجرها الى الحيرة على انه  
 ان حل عليها كتر شعير فبصرف درهم وان حل عليها كتر حنطة فبصرف درهم فهو جائز في  
 قول ابى حنيفة وقوله لا يجوز وجه قولها ان العقود على مجهول وكذا الاجراءات الشايين وهو  
 مجهول والجهالة توجب الفساد بخلاف الحياطة الرسمية والفارسية لان الاجرة يجب بالعل  
 وعنده يرتفع الجهالة اما في هذه المسائل مجمل الاجرة التحلية والتسليم فيبقى الجهالة وهذا  
 المحذور هو الاصل عندنا ولا يبي حنيفة رة انه خيرة بين عقدين صحيحين مختلفين فيصح كما في  
 مسألة الرومية والفارسية وهذا لان سكاها بنفسه يخالف اسكانه اجماع الاخرى  
 انه لا يدخل ذلك في مطلق العقد وكذا في اخواتها والاجارة تعقد للاتفاق وعند  
 يرتفع الجهالة ولو احتج بالاجاب بمجرد التسليم يجب اقل الاجرين للثيق به

واجتماع النساء والمردان وغير ذلك من المنكرات الفظيعة كما اوضحت ذلك كله بعسط النقول (بقية ٣١١)

الغاصب لا يملك ما غصبه من غيره... لا يجوز له ان يبيع ما غصبه... لا يجوز له ان يهبه... لا يجوز له ان يهبه...

الغاصب لا يملك ما غصبه من غيره... لا يجوز له ان يبيع ما غصبه... لا يجوز له ان يهبه... لا يجوز له ان يهبه...

الغاصب لا يملك ما غصبه من غيره... لا يجوز له ان يبيع ما غصبه... لا يجوز له ان يهبه... لا يجوز له ان يهبه...

لم يكن المستاجر ان ياخذ منه الاجر من غصبه... فاكله فاضمان عليه... قد صحت على ما قبل ان الضمان... الغاصب لان العبد لا يحرز نفسه... لان وجه عين ماله... الفراغ على ما مر من استاجر عبد... منها ما ربيعة لان الشهر المذكور... الثاني الى ما قبل الاول ضرورة... الشهر وهو ابق او مرض فقال... الا قبل ان تأتيني بساعة... اخلفا في محتمل فيخرج حكم الحال... لم يصلح حجة في نفسه... باب الاختلاف... قال واذا اخلفا تخياط ورب الثوب... او قال صاحب الثوب للصباغ امرتك... فالقول لصاحب الثوب لان الاذن... فكذا اذا انكر صفة لكن يخلف لانه...

الغاصب لا يملك ما غصبه من غيره... لا يجوز له ان يبيع ما غصبه... لا يجوز له ان يهبه... لا يجوز له ان يهبه...

الغاصب لا يملك ما غصبه من غيره... لا يجوز له ان يبيع ما غصبه... لا يجوز له ان يهبه... لا يجوز له ان يهبه...

الغاصب لا يملك ما غصبه من غيره... لا يجوز له ان يبيع ما غصبه... لا يجوز له ان يهبه... لا يجوز له ان يهبه...

الغاصب لا يملك ما غصبه من غيره... لا يجوز له ان يبيع ما غصبه... لا يجوز له ان يهبه... لا يجوز له ان يهبه...



« في طريق مكة فانه لا تنفخ حتى يبلغ مأذنة الازفة كالتفخ بالاذن بالاعذار ١٣ ملحق الاخير ص ٢٢٤١ له قوله لم تنفخ مثل الوكيل والوصى الخيرية (٣١)

4





الجمع بين العلمين اما هما العالم شمسك فامكنهما ومن استاجر غلاما ليخدمه في البصر ثم سافر فهو  
عذر له لا يبرأ من الزام ضرر زائد لان خدمة السفر شق وفي المنع من السفر ضرر وكل ذلك يستحق بالعقد  
فيكون عذرا وكذا اذا اطلق لما طرأ به بغيره فاما اذا اخرج غلاما فله عذر لا يبرأ من الزام ضرر اذا المستاجر  
يمكنه استيفاء المفعول من كعقود عليه بعد غيبته حتى لو اراد المستاجر السفر فهو عذر لما فيه من المنع  
من السفر والزام الاجر بدون السكن وذلك ضرر مسائل منثورة قال ومن استاجر رضا  
او استعارها فاحرقها فاحرق شي في ارض خري فلا ضمان عليه لانه غير متعه في هذا التسبب  
فأشبهه حافر البئر في دار نفسه وقيل هذا اذا كانت الرياح هادنة ثم تغيرت اما اذا كانت مضطربة  
يضمن لان موقد النار يعلم انها لا تستقر في ارضه قال واذا اقعده الجحاش او الصباغ في حانوته من  
يطرح عليه العمل بالنصف فهو جائز لان هذه شركة الوجهة في الحقيقة فهذه ابوجهاته يقبل وهذا  
نحو اقله يعمل فينتظمه لك المصلحة فلا تضرة الجاهل فيما يحصل قال ومن استاجر جحلا  
يحمل عليه محملا وراكبين الى مكة جازوله الحمل المعتاد وفي القياس لا يجوز وهو قول المشافعي  
للجهالة وقد يغضى ذلك الى المنازعة توجه الاستحسان ان المقصود هو الراكب وهو معلوم  
والحمل تابع وما فيه من الجهالة يرتفع بالصرف الى المتعارف فلا تضرة الى المنازعة وكذا اذا لم  
الوطاء والله عز قال وان شاهد الجمال الحمل فهو احول لانه انفى للجهالة واقرب الى تحقيق  
الرضاء قال وان استاجر بعير ليحمل عليه مقدرا من الزاد فاكل منه في الطريق  
جائزا بزيده عوض ما اكل لانه استحق عليه حمل مستحق في جميع الطريق فله ان يستوفيه وكذا غير  
الزاد من المكبل والموزون ورد الزاد معتاد عنه البعض كخ الماء فلا مانع من العمل بالاحلاق

العلمين اما هما العالم شمسك فامكنهما ومن استاجر غلاما ليخدمه في البصر ثم سافر فهو عذر له لا يبرأ من الزام ضرر زائد لان خدمة السفر شق وفي المنع من السفر ضرر وكل ذلك يستحق بالعقد فيكون عذرا وكذا اذا اطلق لما طرأ به بغيره فاما اذا اخرج غلاما فله عذر لا يبرأ من الزام ضرر اذا المستاجر يمكنه استيفاء المفعول من كعقود عليه بعد غيبته حتى لو اراد المستاجر السفر فهو عذر لما فيه من المنع من السفر والزام الاجر بدون السكن وذلك ضرر مسائل منثورة قال ومن استاجر رضا او استعارها فاحرقها فاحرق شي في ارض خري فلا ضمان عليه لانه غير متعه في هذا التسبب فأشبهه حافر البئر في دار نفسه وقيل هذا اذا كانت الرياح هادنة ثم تغيرت اما اذا كانت مضطربة يضمن لان موقد النار يعلم انها لا تستقر في ارضه قال واذا اقعده الجحاش او الصباغ في حانوته من يطرح عليه العمل بالنصف فهو جائز لان هذه شركة الوجهة في الحقيقة فهذه ابوجهاته يقبل وهذا نحوه اقله يعمل فينتظمه لك المصلحة فلا تضرة الجاهل فيما يحصل قال ومن استاجر جحلا يحمل عليه محملا وراكبين الى مكة جازوله الحمل المعتاد وفي القياس لا يجوز وهو قول المشافعي للجهالة وقد يغضى ذلك الى المنازعة توجه الاستحسان ان المقصود هو الراكب وهو معلوم والحميل تابع وما فيه من الجهالة يرتفع بالصرف الى المتعارف فلا تضرة الى المنازعة وكذا اذا لم الوطاء والله عز قال وان شاهد الجمال الحمل فهو احول لانه انفى للجهالة واقرب الى تحقيق الرضاء قال وان استاجر بعير ليحمل عليه مقدرا من الزاد فاكل منه في الطريق جائزا بزيده عوض ما اكل لانه استحق عليه حمل مستحق في جميع الطريق فله ان يستوفيه وكذا غير الزاد من المكبل والموزون ورد الزاد معتاد عنه البعض كخ الماء فلا مانع من العمل بالاحلاق

٢٢٤٠٢ ص ١٢ ملحق الاجازات

له قوله فاحرق شي في ارضه فلا ضمان عليه لانه غير متعه في هذا التسبب

له كتاب المكاتب الخ الكتابة لغة هو الضم والجمع يقول كتب البغلة اذ اجمع بين سفرهما بجلقة ومنه فعل الكتابة لما فيها من الضم والجمع بين الحروف فسمى العقد الذي يجري بين المولى وعبد بطريق المعاوضة كتابة اما لانه لا يخلو (بقية ٣١٤)

كتاب المكاتب  
قال واذا كاتب عبده او امته على مال شرط عليه قبل العبد ذلك صار مكاتباً اما الحق ان  
فلقوله تعالى فكاتبوهن علمتم فيهم خيراً وهذا ليس امر ايجاباً بل امر بين الفقهاء وانما هو امر ندب  
هو الصحيح في الحمل على الاباحة الغاء الشرط اذ هو مباح به ونه اما الدنية فمعلقة في المردا بخير  
المذكور على ما قيل ان لا يضرب المسلمين بعد العتق فان كان يضربهم فلا فضل ان لا يكتبه وان كان  
يبيع لوفقه واما اشتراط قبول العبد فلا نه مال يلزمه فلا بد من التزامه لا يعتق الا باء اكل المبدل  
لقوله عليه السلام اتباعه كوتب على مائة دينار فاذا اها الا عشرة دنانير فهو عبد وقال عليه السلام المكاتب  
عبد ما بقي عليه وهو وقبه اخلاف الصحاب رضوا لله عنهم وما اخترناه قول زيد رضي الله عنه ويق  
بادائه وان لم يقل المولى اذ ادته فان كانت حران موجباً للعقد ثبت من غير ان تصرح به كافي البيع ولا  
يجب حط شيء من المبدل اعتباراً بالبيع قال ويجوز ان يشترط المالك حلاً ويجوز مؤجلاً ومبهما وقال  
الشافعي لا يجوز حله ولا بد من تجزئته لا بد من عاجز عن التسليم في زمان قليل لعدم الاهلية قبله  
للمرق بخلاف التسليم على اهله لانه اهل الملك فكان احتمال القدر ثباته في كل الاحكام على العقد عليه  
فتثبت به ولما كان هو ما تلوناً من غير شرط التجزئ ولا عقد معاوضة والمبدل معقوده فاشبهه  
الغنم في البيع في عدم اشتراط القدر مرة عليه بخلاف السلم على اصله لان السلم فيه معقود  
عليه فلا بد من القدر مرة عليه ولا من مبدل الكتابة على المساهلة فمعهله المولى ظاهر بخلاف  
السلم لان مبداه على المضائق في الحال كما امتنع من الاداء يرد الى الرق وتجن  
كتابة العبد الصغير اذ كان يعقل البيع والشراء لتحقق الايجاب والقبول اذ العاقل من اهل القبول

# كتاب المكاتب

قال واذا كاتب عبده او امته على مال شرط عليه قبل العبد ذلك صار مكاتباً اما الحق ان  
فلقوله تعالى فكاتبوهن علمتم فيهم خيراً وهذا ليس امر ايجاباً بل امر ندب  
هو الصحيح في الحمل على الاباحة الغاء الشرط اذ هو مباح به ونه اما الدنية فمعلقة في المردا بخير  
المذكور على ما قيل ان لا يضرب المسلمين بعد العتق فان كان يضربهم فلا فضل ان لا يكتبه وان كان  
يبيع لوفقه واما اشتراط قبول العبد فلا نه مال يلزمه فلا بد من التزامه لا يعتق الا باء اكل المبدل  
لقوله عليه السلام اتباعه كوتب على مائة دينار فاذا اها الا عشرة دنانير فهو عبد وقال عليه السلام المكاتب  
عبد ما بقي عليه وهو وقبه اخلاف الصحاب رضوا لله عنهم وما اخترناه قول زيد رضي الله عنه ويق  
بادائه وان لم يقل المولى اذ ادته فان كانت حران موجباً للعقد ثبت من غير ان تصرح به كافي البيع ولا  
يجب حط شيء من المبدل اعتباراً بالبيع قال ويجوز ان يشترط المالك حلاً ويجوز مؤجلاً ومبهما وقال  
الشافعي لا يجوز حله ولا بد من تجزئته لا بد من عاجز عن التسليم في زمان قليل لعدم الاهلية قبله  
للمرق بخلاف التسليم على اهله لانه اهل الملك فكان احتمال القدر ثباته في كل الاحكام على العقد عليه  
فتثبت به ولما كان هو ما تلوناً من غير شرط التجزئ ولا عقد معاوضة والمبدل معقوده فاشبهه  
الغنم في البيع في عدم اشتراط القدر مرة عليه بخلاف السلم على اصله لان السلم فيه معقود  
عليه فلا بد من القدر مرة عليه ولا من مبدل الكتابة على المساهلة فمعهله المولى ظاهر بخلاف  
السلم لان مبداه على المضائق في الحال كما امتنع من الاداء يرد الى الرق وتجن  
كتابة العبد الصغير اذ كان يعقل البيع والشراء لتحقق الايجاب والقبول اذ العاقل من اهل القبول

كتاب المكاتب  
قال واذا كاتب عبده او امته على مال شرط عليه قبل العبد ذلك صار مكاتباً اما الحق ان  
فلقوله تعالى فكاتبوهن علمتم فيهم خيراً وهذا ليس امر ايجاباً بل امر ندب  
هو الصحيح في الحمل على الاباحة الغاء الشرط اذ هو مباح به ونه اما الدنية فمعلقة في المردا بخير  
المذكور على ما قيل ان لا يضرب المسلمين بعد العتق فان كان يضربهم فلا فضل ان لا يكتبه وان كان  
يبيع لوفقه واما اشتراط قبول العبد فلا نه مال يلزمه فلا بد من التزامه لا يعتق الا باء اكل المبدل  
لقوله عليه السلام اتباعه كوتب على مائة دينار فاذا اها الا عشرة دنانير فهو عبد وقال عليه السلام المكاتب  
عبد ما بقي عليه وهو وقبه اخلاف الصحاب رضوا لله عنهم وما اخترناه قول زيد رضي الله عنه ويق  
بادائه وان لم يقل المولى اذ ادته فان كانت حران موجباً للعقد ثبت من غير ان تصرح به كافي البيع ولا  
يجب حط شيء من المبدل اعتباراً بالبيع قال ويجوز ان يشترط المالك حلاً ويجوز مؤجلاً ومبهما وقال  
الشافعي لا يجوز حله ولا بد من تجزئته لا بد من عاجز عن التسليم في زمان قليل لعدم الاهلية قبله  
للمرق بخلاف التسليم على اهله لانه اهل الملك فكان احتمال القدر ثباته في كل الاحكام على العقد عليه  
فتثبت به ولما كان هو ما تلوناً من غير شرط التجزئ ولا عقد معاوضة والمبدل معقوده فاشبهه  
الغنم في البيع في عدم اشتراط القدر مرة عليه بخلاف السلم على اصله لان السلم فيه معقود  
عليه فلا بد من القدر مرة عليه ولا من مبدل الكتابة على المساهلة فمعهله المولى ظاهر بخلاف  
السلم لان مبداه على المضائق في الحال كما امتنع من الاداء يرد الى الرق وتجن  
كتابة العبد الصغير اذ كان يعقل البيع والشراء لتحقق الايجاب والقبول اذ العاقل من اهل القبول

مردود ریاضی

(بقية ٣١٦) عن كنيسته الوثيقة عادة ولقد اُسعى مكتوبة على ميزان المفاعلة لان العبد يكتب لمولاه كما يكتب المولى لعبده

[illegible][illegible]

فصل في الكتاب الثاني  
 في بيان ما كان عليه  
 من النقص والزيادة  
 في بعض النسخ  
 من الكتابين  
 في بيان ما كان عليه  
 من النقص والزيادة  
 في بعض النسخ  
 من الكتابين  
 في بيان ما كان عليه  
 من النقص والزيادة  
 في بعض النسخ  
 من الكتابين

**فصل في الكتابة الفاسدة قال** إذا كتبت المسلم عبده على خمار أو خنزير أو على قيمته أو الكفاية فاسدة لها

الاول فلان الخروا الخنزير لا يستحقه السلوة لانه ليس بكال فحقه فلا يصلح بدلا فيفسد التقى واما الثاني  
اي ما اذا كان صاحب مملو من غير اخنزير؟  
اي ليس بجل تنقوم كمال السلام عليه  
الامر مما عطفه الجواب ان نصا في نسخة  
ع

فلا قيمة لمحملة قدر او جنسا ووصفا فتفا حشدا لجنسها لوصار كما اذا كاتب علي توب او دابة و كان له  
 في نفسه انفسه ففحش لجنسها لانه  
 في نفسه انفسه ففحش لجنسها لانه

تنصيص على ما هو موجب العقد الفاسد لانه موجب للقيمة قال فان دى خمر عرق وقال زفره يعق  
 اى الله دى عيشه دانغز بركه دى اوزان

١ لا باد اقية الخمر لان البدل هو القيمة وعن ابى يوسف انه يعتق باءاء الحكم لا بد من صلح <sup>قوله</sup> <sub>قوله</sub> <sup>اسمى في الكتاب الفاسد ١٣٥</sup>

بإدعاء القيمة أيضاً لأنه هو البذل معنى عن ابن حنيفة رحمه الله لما يفتق بإدعاء عين الحمره أقل من أديتها

فانت حراً لم حينئذ يلدون العتق بالشرح لا بعقل الكتاب وصار ما اذا كان على مية او دية او نصيب  
 اى يحصل شرط العتق بالعتق ١٢

ظاهر الرواية ووجه الفرق بينهما وبين لم يسه ان يحرموا خبريهم ما في الجملة فامتنع عن اعتبار بعض النسخة  
 انحراف الخبرية

وموجبه الحق عند ذاء العوض المسترط واما المية فليس بمان عند من ليس عبداً منى لست

[illegible]

بقره عن المسعودي و زاد عليه لانه عقد فاسد في القبة عندها لا كالمبدل بالغلة ما بلغت كـ

وَالسُّعْءُ الْفَاسِدُ وَهَذَا لِأَنَّ الْمَوْلَى مَارِضٌ بِالنَّقْصَانِ وَالْعَدْرُضِيُّ بِالزِّيَادَةِ كَيْلَا يَبْطُلَ حَقُّهُ فِي

العتق: اصلا فتحى القيمة بالغة ما بلغت وفيما اذا كتبه على قيمته يعق باداء القيمة لانه هو البذل

١٥٥  
٥١٦  
٥١٧  
٥١٨  
٥١٩  
٥٢٠  
٥٢١  
٥٢٢  
٥٢٣  
٥٢٤  
٥٢٥  
٥٢٦  
٥٢٧  
٥٢٨  
٥٢٩  
٥٣٠  
٥٣١  
٥٣٢  
٥٣٣  
٥٣٤  
٥٣٥  
٥٣٦  
٥٣٧  
٥٣٨  
٥٣٩  
٥٤٠  
٥٤١  
٥٤٢  
٥٤٣  
٥٤٤  
٥٤٥  
٥٤٦  
٥٤٧  
٥٤٨  
٥٤٩  
٥٥٠  
٥٥١  
٥٥٢  
٥٥٣  
٥٥٤  
٥٥٥  
٥٥٦  
٥٥٧  
٥٥٨  
٥٥٩  
٥٦٠  
٥٦١  
٥٦٢  
٥٦٣  
٥٦٤  
٥٦٥  
٥٦٦  
٥٦٧  
٥٦٨  
٥٦٩  
٥٧٠  
٥٧١  
٥٧٢  
٥٧٣  
٥٧٤  
٥٧٥  
٥٧٦  
٥٧٧  
٥٧٨  
٥٧٩  
٥٨٠  
٥٨١  
٥٨٢  
٥٨٣  
٥٨٤  
٥٨٥  
٥٨٦  
٥٨٧  
٥٨٨  
٥٨٩  
٥٩٠  
٥٩١  
٥٩٢  
٥٩٣  
٥٩٤  
٥٩٥  
٥٩٦  
٥٩٧  
٥٩٨  
٥٩٩  
٦٠٠  
٦٠١  
٦٠٢  
٦٠٣  
٦٠٤  
٦٠٥  
٦٠٦  
٦٠٧  
٦٠٨  
٦٠٩  
٦١٠  
٦١١  
٦١٢  
٦١٣  
٦١٤  
٦١٥  
٦١٦  
٦١٧  
٦١٨  
٦١٩  
٦٢٠  
٦٢١  
٦٢٢  
٦٢٣  
٦٢٤  
٦٢٥  
٦٢٦  
٦٢٧  
٦٢٨  
٦٢٩  
٦٣٠  
٦٣١  
٦٣٢  
٦٣٣  
٦٣٤  
٦٣٥  
٦٣٦  
٦٣٧  
٦٣٨  
٦٣٩  
٦٤٠  
٦٤١  
٦٤٢  
٦٤٣  
٦٤٤  
٦٤٥  
٦٤٦  
٦٤٧  
٦٤٨  
٦٤٩  
٦٥٠  
٦٥١  
٦٥٢  
٦٥٣  
٦٥٤  
٦٥٥  
٦٥٦  
٦٥٧  
٦٥٨  
٦٥٩  
٦٦٠  
٦٦١  
٦٦٢  
٦٦٣  
٦٦٤  
٦٦٥  
٦٦٦  
٦٦٧  
٦٦٨  
٦٦٩  
٦٧٠  
٦٧١  
٦٧٢  
٦٧٣  
٦٧٤  
٦٧٥  
٦٧٦  
٦٧٧  
٦٧٨  
٦٧٩  
٦٨٠  
٦٨١  
٦٨٢  
٦٨٣  
٦٨٤  
٦٨٥  
٦٨٦  
٦٨٧  
٦٨٨  
٦٨٩  
٦٩٠  
٦٩١  
٦٩٢  
٦٩٣  
٦٩٤  
٦٩٥  
٦٩٦  
٦٩٧  
٦٩٨  
٦٩٩  
٧٠٠  
٧٠١  
٧٠٢  
٧٠٣  
٧٠٤  
٧٠٥  
٧٠٦  
٧٠٧  
٧٠٨  
٧٠٩  
٧١٠  
٧١١  
٧١٢  
٧١٣  
٧١٤  
٧١٥  
٧١٦  
٧١٧  
٧١٨  
٧١٩  
٧٢٠  
٧٢١  
٧٢٢  
٧٢٣  
٧٢٤  
٧٢٥  
٧٢٦  
٧٢٧  
٧٢٨  
٧٢٩  
٧٣٠  
٧٣١  
٧٣٢  
٧٣٣  
٧٣٤  
٧٣٥  
٧٣٦  
٧٣٧  
٧٣٨  
٧٣٩  
٧٤٠  
٧٤١  
٧٤٢  
٧٤٣  
٧٤٤  
٧٤٥  
٧٤٦  
٧٤٧  
٧٤٨  
٧٤٩  
٧٥٠  
٧٥١  
٧٥٢  
٧٥٣  
٧٥٤  
٧٥٥  
٧٥٦  
٧٥٧  
٧٥٨  
٧٥٩  
٧٦٠  
٧٦١  
٧٦٢  
٧٦٣  
٧٦٤  
٧٦٥  
٧٦٦  
٧٦٧  
٧٦٨  
٧٦٩  
٧٧٠  
٧٧١  
٧٧٢  
٧٧٣  
٧٧٤  
٧٧٥  
٧٧٦  
٧٧٧  
٧٧٨  
٧٧٩  
٧٨٠  
٧٨١  
٧٨٢  
٧٨٣  
٧٨٤  
٧٨٥  
٧٨٦  
٧٨٧  
٧٨٨  
٧٨٩  
٧٩٠  
٧٩١  
٧٩٢  
٧٩٣  
٧٩٤  
٧٩٥  
٧٩٦  
٧٩٧  
٧٩٨  
٧٩٩  
٨٠٠  
٨٠١  
٨٠٢  
٨٠٣  
٨٠٤  
٨٠٥  
٨٠٦  
٨٠٧  
٨٠٨  
٨٠٩  
٨١٠  
٨١١  
٨١٢  
٨١٣  
٨١٤  
٨١٥  
٨١٦  
٨١٧  
٨١٨  
٨١٩  
٨٢٠  
٨٢١  
٨٢٢  
٨٢٣  
٨٢٤  
٨٢٥  
٨٢٦  
٨٢٧  
٨٢٨  
٨٢٩  
٨٣٠  
٨٣١  
٨٣٢  
٨٣٣  
٨٣٤  
٨٣٥  
٨٣٦  
٨٣٧  
٨٣٨  
٨٣٩  
٨٤٠  
٨٤١  
٨٤٢  
٨٤٣  
٨٤٤  
٨٤٥  
٨٤٦  
٨٤٧  
٨٤٨  
٨٤٩  
٨٥٠  
٨٥١  
٨٥٢  
٨٥٣  
٨٥٤  
٨٥٥  
٨٥٦  
٨٥٧  
٨٥٨  
٨٥٩  
٨٦٠  
٨٦١  
٨٦٢  
٨٦٣  
٨٦٤  
٨٦٥  
٨٦٦  
٨٦٧  
٨٦٨  
٨٦٩  
٨٧٠  
٨٧١  
٨٧٢  
٨٧٣  
٨٧٤  
٨٧٥  
٨٧٦  
٨٧٧  
٨٧٨  
٨٧٩  
٨٨٠  
٨٨١  
٨٨٢  
٨٨٣  
٨٨٤  
٨٨٥  
٨٨٦  
٨٨٧  
٨٨٨  
٨٨٩  
٨٩٠  
٨٩١  
٨٩٢  
٨٩٣  
٨٩٤  
٨٩٥  
٨٩٦  
٨٩٧  
٨٩٨  
٨٩٩  
٩٠٠  
٩٠١  
٩٠٢  
٩٠٣  
٩٠٤  
٩٠٥  
٩٠٦  
٩٠٧  
٩٠٨  
٩٠٩  
٩١٠  
٩١١  
٩١٢  
٩١٣  
٩١٤  
٩١٥  
٩١٦  
٩١٧  
٩١٨  
٩١٩  
٩٢٠  
٩٢١  
٩٢٢  
٩٢٣  
٩٢٤  
٩٢٥  
٩٢٦  
٩٢٧  
٩٢٨  
٩٢٩  
٩٣٠  
٩٣١  
٩٣٢  
٩٣٣  
٩٣٤  
٩٣٥  
٩٣٦  
٩٣٧  
٩٣٨  
٩٣٩  
٩٤٠  
٩٤١  
٩٤٢  
٩٤٣  
٩٤٤  
٩٤٥  
٩٤٦  
٩٤٧  
٩٤٨  
٩٤٩  
٩٥٠  
٩٥١  
٩٥٢  
٩٥٣  
٩٥٤  
٩٥٥  
٩٥٦  
٩٥٧  
٩٥٨  
٩٥٩  
٩٦٠  
٩٦١  
٩٦٢  
٩٦٣  
٩٦٤  
٩٦٥  
٩٦٦  
٩٦٧  
٩٦٨  
٩٦٩  
٩٧٠  
٩٧١  
٩٧٢  
٩٧٣  
٩٧٤  
٩٧٥  
٩٧٦  
٩٧٧  
٩٧٨  
٩٧٩  
٩٨٠  
٩٨١  
٩٨٢  
٩٨٣  
٩٨٤  
٩٨٥  
٩٨٦  
٩٨٧  
٩٨٨  
٩٨٩  
٩٩٠  
٩٩١  
٩٩٢  
٩٩٣  
٩٩٤  
٩٩٥  
٩٩٦  
٩٩٧  
٩٩٨  
٩٩٩  
١٠٠٠

يعتق بآداب انوارك فلا يوقف فيه على مراد العاقل لاختلاف اجناس الثوب فلا يثبت العتق بدون ارادة

قال وكذلك ان كاتبه على شيء بعينه لغیر لم یحز لأنه لا یقدر علی تسلیمه وقراده شیء متعین

الفرق في علمي نقصان الخ ١٢ القلبي قلبي لا اقدم فيها فيسبب في التوفيق في ذلك في في

[illegible]

العبد يدأني لنفسه وكسبه لان المالكية عبارة عن ضرب قوة وقد ثبتت له هذه القوة بنفسه

وَمَا سَبَّهَ وَيُضَعِّبُ لِلتَّجَارَةِ حَيْثُ شَاءَ وَلِهَذَا لَا يَنْعِيهِ الْمَوْلَى مِنْ الْخُرُوجِ لِلسَّفَرِ (بَيْدٌ ٩)





فتبطل منها حصّة العبد فيكون مكاتباً بما بقي لأن العبد المطلق يصلح بدل الكتابة وينصرف إلى  
الوسط فكذا يصلح مستثنى منه وهو الأصل في البذل والعقد ولهما أنه لا يستثنى العبد من  
الدائير وإنما يستثنى قيمته والقيمة لا تصلح بدلاً فكذا لك مستثنى قال وإذا كاتبه على حيوان  
غير موصوف فالكتابة جائزة استحساناً ومعناه أن يبين الجنس ولا يبين النوع والصفة  
ويتصرف إلى الوسط ويجبر على قبول القيمة وقد مر في النكاح أما إذا لم يبين الجنس مثل  
أن يقول دابة لا يجوز لأنه يشمل جنساً مختلفاً فيتفكحشاً بالجهالة وإذا بين الجنس كل لعبه  
والوصيف فالجهالة يسيرة ومثلها يتحل في الكتابة فيعتبر جهالة البدل بالجهالة الأجل فيه  
وقال المشافعي لا يجوز وهو القياس لأنه معاوضة فاشبه البيع ولنا أنه معاوضة مال بغير  
مال أو بمال لكن على وجه يسقط للمالك فيه فاشبه النكاح والجماع أنه يبتنى على المسامحة بخلاف  
البيع لأن مبناه على الماكسة قال وإذا كاتبه النصراني عبداً على خمر فهو جائز معناه إذا كان  
مقدار معلوماً والعبد كافراً لأنها مال في حقهم بمنزلة الخمر في حقنا وأما أسلم فللولى قيمة بخمر  
لأن المسلم ممنوع عن قتلها بخمر وملكها وفي التسليم ذلك إذا خمر غير متعين فيخرج عن تسليم  
ألبه لي فيجب عليه قيمته وهذه الخلاف ما إذا تابع الذميان خمر أسلم أحدهما حيث يفسد  
البيع ما قاله البعض لأن القيمة تصلح بدلاً في الكتابة في المحل فأنه لو كاتب على صيف وأتى القيمة  
يجبر على القبول فجاز أن يبقى العقد على القيمة أما البيع لا ينعقد صحيحاً على القيمة فافترق قال  
واذا قبضه باعتق لأن في الكتابة معنى المعاوضة فاذا وصل أحد العوضين إلى المولى سلم  
العوض الآخر للعبد وذلك بالعق بغير خلاف ما إذا كان العبد مسلماً حيث لم يجز

المكتبة لا تملك المسلم ليس من أهل التزام أخم ولو أدها عتق وقد بيناه من قبل والله أعلم على الخمر

**باب ما يجزئ للمكاتب أن يفعل**

قال ويجزئ للمكاتب البيع والشراء والسفر من موجب المكتبة أن يصير خرايا وذالك واليك التصر

أى القدرى ١١

مستبابة تصفها بوصوله إلى مقصوده وهو نيل الحرية بأداء البذل والبيع والشراء من هذا

أى القدرى ١٢

القبيل وكذا السفر للتجارة وما يتفق في الحضر فحتاج إلى المسافة ويمالك البيع بالحاجة كالمين

أى قبيل السفر ١٣

صنيع التجار أن التاجر قد يما في صفقة ليرج في أخرى قال فان شرط عليه أن لا يخرج من الكوفة فله أن يخرج استحسانا لأن هذا الشرط مخالف لمقتضى العقد وهو ما كيت اليد على جهة الاستبداد وشيئ الاختصاص ظل الشرط صحيح العقد لا بشرط لم يتمكن في صلب العقد ومثله لا نفسه المكتبة وهذه المكتبة تشبه البيع وتشبه النكاح فالحقها بالبيع في شرط تمكن في صلب العقد كذا شرط خدمة مجرول كونه في البذل والنكاح في شرط لم يتمكن في صلبه أهو الأصل ونقول أن المكتبة في جنب العبد اعتاق لا يسقط الملك وهذا الشرط ينحل العبد فاعتبر اعتاقا في حق هذه الشرط والاعتاق لا يبطن بالشرط الفاسدة قال ولا يزوج إلا بأذن المولى لأن المكتبة فالحج مع قيام الملك ضرورة التوسل إلى المقصود والتزوج ليس سيلة اليه ويجوز بأذن المولى لأن الملك له ولا يجب له لا يصدق إلا بالشئ اليسير لأن الهبة والصدقة تبرع وهو خير مما لك يملكه إلا أن الشئ اليسير من ضرورات التجارة لأنه لا يجد بدلا من ضيافة وأعاره ليجمع عليه الجاهزون ومن ملك شيئا يملك ما هو من ضروراته وتوابعه ولا يتكفل لا نزلت برع خص فليس من ضرورات التجارة ولا اكتساب فلا يملكه نوعي نفسه وما كان كل ذلك تبرع

أى القدرى ١٤

أى القدرى ١٥

أى القدرى ١٦

أى القدرى ١٧

أى القدرى ١٨

أى القدرى ١٩

أى القدرى ٢٠

أى القدرى ٢١

أى القدرى ٢٢

أى القدرى ٢٣

أى القدرى ٢٤

أى القدرى ٢٥

أى القدرى ٢٦

أى القدرى ٢٧

أى القدرى ٢٨

أى القدرى ٢٩

أى القدرى ٣٠

أى القدرى ٣١

أى القدرى ٣٢

أى القدرى ٣٣

أى القدرى ٣٤

أى القدرى ٣٥

أى القدرى ٣٦

أى القدرى ٣٧

أى القدرى ٣٨

أى القدرى ٣٩

أى القدرى ٤٠

أى القدرى ٤١

أى القدرى ٤٢

أى القدرى ٤٣

أى القدرى ٤٤

أى القدرى ٤٥

أى القدرى ٤٦

أى القدرى ٤٧

أى القدرى ٤٨

أى القدرى ٤٩

أى القدرى ٥٠

أى القدرى ٥١

أى القدرى ٥٢

أى القدرى ٥٣

أى القدرى ٥٤

أى القدرى ٥٥

أى القدرى ٥٦

أى القدرى ٥٧

أى القدرى ٥٨

أى القدرى ٥٩

أى القدرى ٦٠

أى القدرى ٦١

أى القدرى ٦٢

أى القدرى ٦٣

أى القدرى ٦٤

أى القدرى ٦٥

أى القدرى ٦٦

أى القدرى ٦٧

أى القدرى ٦٨

أى القدرى ٦٩

أى القدرى ٧٠

أى القدرى ٧١

أى القدرى ٧٢

أى القدرى ٧٣

أى القدرى ٧٤

أى القدرى ٧٥

أى القدرى ٧٦

أى القدرى ٧٧

أى القدرى ٧٨

أى القدرى ٧٩

أى القدرى ٨٠

أى القدرى ٨١

أى القدرى ٨٢

أى القدرى ٨٣

أى القدرى ٨٤

أى القدرى ٨٥

أى القدرى ٨٦

أى القدرى ٨٧

أى القدرى ٨٨

أى القدرى ٨٩

أى القدرى ٩٠

أى القدرى ٩١

أى القدرى ٩٢

أى القدرى ٩٣

أى القدرى ٩٤

أى القدرى ٩٥

أى القدرى ٩٦

أى القدرى ٩٧

أى القدرى ٩٨

أى القدرى ٩٩

أى القدرى ١٠٠

[illegible]

ولا يقْرَضُ لانه تبرع ليس من توابع الاكتساب فان وهب على عوض لم يصح لانه تبرع ابتداءً فان خروج  
الاقرار ١٢

امته جاز لان اكتساب المال فانه يتملك به المهرقة خل تحت العقد **قال** وكذا لك ان كاتب عبادة  
فيه خل  
اي يجوز ١٢

والقياس ان لا يمتزج وهو قول زفر الشافعي لان ماله العتق والمكاتب ليس من اهله كما لا يعتد به

ماكل وجه الاستحسان ان عقده اكتساب المال فيلده كزوج الامه وكالبيع وقد يكون هو انفع لمن  
عقده كتابه ١٢ اى كالميل تزويج امته ١٣

البيع لأنه لا يزيل الملك إلا بعد وصول البدل إليه البيع يزيل قبله إذا أتممت له بغيره  
الكتاب: البيع

فان اذ تم الثاني قبل ان يعتق الاول فولد له الليل له فنفذ عمله وصبح اضاقة الاعتناق اليه في

الجملة فاذا تعد اضافة الى مباشر العقدة بعد الاهلية اضعيف اليه كما في العبد اذا اشترى شيئا

يُثَبِّتُ الْمَلِكُ لِلْعَوْلِ قَالَ فُلُوَادِي الْأَوَّلُ بَعْدَ ذَلِكَ وَعَقَّقَ لَا يَنْتَقِلُ الْوَلَاءُ إِلَيْكَ إِلَّا بِالْمَلِكِ الْمَوْجِبِ

معتقا والولاء لا ينتقل من المتيق وان ادى الثاني بعد عتق الاول فولأوه <sup>الاول</sup>  
باشرة <sup>المباينة</sup>

ثبوت اللواع وهو الاصل في ثبوت له قال وان اعتق عليه على مال وباع عن نفسه او تزوج عبدا  
 العاقدة ١٢ الولاد ١٣ اي نحو ١٤ اي ١٥ المكاتب ١٦ اي باع المكاتب لغير العبد من نفسه ١٧ اي تزوج نفسه

لنحجز لان هذه الاشياء ليست من الكسب ولا من تواجد اما الاول فلانه اسقاط الملك

عن رقبته وأتت بالبين في دمه المفسد شبه النمرال بغير عوض وكذا الثاني لا تعانوا

على ما في الحقيقة واما الثالث واربعة فليس للشيخ تعيب له ووسائل حبيبها  
 اى وان كان بها صوره  
 الزينة فمناوذة وبيع الامت لان الكتاب لا يستفاد منه الا على ما مر قال

وكان ذلك لا يفي الوصي في رقيق الصغير من ذل الكاتب لا ينما يلكان لا اكتساب كالمكاتب ولا

في تزويج الامه والكنابة نظر الله ولا نظر فيما سواهما والولاية نظرية قالا لا ماذون

عرب ۱۲  
۱۱  
۱۰  
۹  
۸  
۷  
۶  
۵  
۴  
۳  
۲  
۱

[illegible]

وإذا تم الملك للولي بالقبض تتم الملكية للعبد أيضاً وتام الملكية لا يكون إلا بانعتق  
ة فخره من هذا العقد شتم بالنصر، قال الله تعالى والذين يبتغون الكتاب مما رغبة ٣

[illegible]

(بقية ٣٢١) ضعيقة ايضا ثم اذاتم الملك للمولى بالقبض تتم المالكية للعبد ايضا وتام المالكية لا يكون الا بانعتق  
فيعتق لضرورة اتمام المالكية ثم جاز هذا العقد ثبت بالنص قال الله تعالى والذين يتبعون الكتاب مما (بقية ٣٢٣)

فلان ينجي من ذلك عنه ابى حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف له ان يزوج أمته على هذا  
اي ما اذا كان على مال لا يزوج الا بغيره ولا يزوج المهر ولا الشاهدا  
الخلاف المضارب في المفاوضة الشريك عنان هو قاسم على الكائن اعتبره بالاجارة  
ان الماذون له ملك التجارة وهذه الدين تجارة فاما المكتبة فملك الا كتاب وهذا كتاب لا يملكه  
الملك بغير المال فمعتبر بالكتابة دون الاجارة اذ هي مبادلة المال بالمال فملكه هو الذي  
كاهم تزوج العبد **فصل** اذا اشترى المكتبة لبله او امته دخل في كتابته لانهم اهل  
ان يكتبوا ان لم يكن من اهل الاعاق فيجعل مكاتباً لتحقيق الصلة بقدر الامكان لا تولى  
ان المحترق كان يملك الاعاق يعتق عليه وان اشترى ارحم محرم منه لا ولد له لم يدخل  
في كتابته عنه ابى حنيفة وقال لا يدخل اعتبارا بقرابة الولاد اذ وجوب الصلة ينتظمها وهذا  
لا يفتقن في المحترق في حق الحرية ولان للمكاتب كسباً لا ملكاً غير ان الكسب يكتسب للصلة في  
الولد حتى ان القادر على الكسب مخاطب بنفقة الوالد والولد ولا يكتسب في غيرهما كسب  
نفقة الاخر الا على الموصى لان هذه قوائم توسطت بين بني الاعام وقراءة الولاد فالحقناها  
اي قوائم ذوي محرم غير الولاد

فلان ينجي من ذلك عنه ابى حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف له ان يزوج أمته على هذا  
اي ما اذا كان على مال لا يزوج الا بغيره ولا يزوج المهر ولا الشاهدا  
الخلاف المضارب في المفاوضة الشريك عنان هو قاسم على الكائن اعتبره بالاجارة  
ان الماذون له ملك التجارة وهذه الدين تجارة فاما المكتبة فملك الا كتاب وهذا كتاب لا يملكه  
الملك بغير المال فمعتبر بالكتابة دون الاجارة اذ هي مبادلة المال بالمال فملكه هو الذي  
كاهم تزوج العبد **فصل** اذا اشترى المكتبة لبله او امته دخل في كتابته لانهم اهل  
ان يكتبوا ان لم يكن من اهل الاعاق فيجعل مكاتباً لتحقيق الصلة بقدر الامكان لا تولى  
ان المحترق كان يملك الاعاق يعتق عليه وان اشترى ارحم محرم منه لا ولد له لم يدخل  
في كتابته عنه ابى حنيفة وقال لا يدخل اعتبارا بقرابة الولاد اذ وجوب الصلة ينتظمها وهذا  
لا يفتقن في المحترق في حق الحرية ولان للمكاتب كسباً لا ملكاً غير ان الكسب يكتسب للصلة في  
الولد حتى ان القادر على الكسب مخاطب بنفقة الوالد والولد ولا يكتسب في غيرهما كسب  
نفقة الاخر الا على الموصى لان هذه قوائم توسطت بين بني الاعام وقراءة الولاد فالحقناها  
اي قوائم ذوي محرم غير الولاد

فلان ينجي من ذلك عنه ابى حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف له ان يزوج أمته على هذا  
اي ما اذا كان على مال لا يزوج الا بغيره ولا يزوج المهر ولا الشاهدا  
الخلاف المضارب في المفاوضة الشريك عنان هو قاسم على الكائن اعتبره بالاجارة  
ان الماذون له ملك التجارة وهذه الدين تجارة فاما المكتبة فملك الا كتاب وهذا كتاب لا يملكه  
الملك بغير المال فمعتبر بالكتابة دون الاجارة اذ هي مبادلة المال بالمال فملكه هو الذي  
كاهم تزوج العبد **فصل** اذا اشترى المكتبة لبله او امته دخل في كتابته لانهم اهل  
ان يكتبوا ان لم يكن من اهل الاعاق فيجعل مكاتباً لتحقيق الصلة بقدر الامكان لا تولى  
ان المحترق كان يملك الاعاق يعتق عليه وان اشترى ارحم محرم منه لا ولد له لم يدخل  
في كتابته عنه ابى حنيفة وقال لا يدخل اعتبارا بقرابة الولاد اذ وجوب الصلة ينتظمها وهذا  
لا يفتقن في المحترق في حق الحرية ولان للمكاتب كسباً لا ملكاً غير ان الكسب يكتسب للصلة في  
الولد حتى ان القادر على الكسب مخاطب بنفقة الوالد والولد ولا يكتسب في غيرهما كسب  
نفقة الاخر الا على الموصى لان هذه قوائم توسطت بين بني الاعام وقراءة الولاد فالحقناها  
اي قوائم ذوي محرم غير الولاد

فلان ينجي من ذلك عنه ابى حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف له ان يزوج أمته على هذا  
اي ما اذا كان على مال لا يزوج الا بغيره ولا يزوج المهر ولا الشاهدا  
الخلاف المضارب في المفاوضة الشريك عنان هو قاسم على الكائن اعتبره بالاجارة  
ان الماذون له ملك التجارة وهذه الدين تجارة فاما المكتبة فملك الا كتاب وهذا كتاب لا يملكه  
الملك بغير المال فمعتبر بالكتابة دون الاجارة اذ هي مبادلة المال بالمال فملكه هو الذي  
كاهم تزوج العبد **فصل** اذا اشترى المكتبة لبله او امته دخل في كتابته لانهم اهل  
ان يكتبوا ان لم يكن من اهل الاعاق فيجعل مكاتباً لتحقيق الصلة بقدر الامكان لا تولى  
ان المحترق كان يملك الاعاق يعتق عليه وان اشترى ارحم محرم منه لا ولد له لم يدخل  
في كتابته عنه ابى حنيفة وقال لا يدخل اعتبارا بقرابة الولاد اذ وجوب الصلة ينتظمها وهذا  
لا يفتقن في المحترق في حق الحرية ولان للمكاتب كسباً لا ملكاً غير ان الكسب يكتسب للصلة في  
الولد حتى ان القادر على الكسب مخاطب بنفقة الوالد والولد ولا يكتسب في غيرهما كسب  
نفقة الاخر الا على الموصى لان هذه قوائم توسطت بين بني الاعام وقراءة الولاد فالحقناها  
اي قوائم ذوي محرم غير الولاد

بقية ٣٢٢ ملكك ايمانكم كما تبرم ان علمتم نعيم خيرا وبظواهر الآية يقول داود ومن تابعه اذا طلب العبد من مولاه ان يكاتبه



والعادة ان المولى انما يكاتب عبده اذا علم فيه خيرا ولكن هذا اصغيف نانه اذا حمل على هذا لم يكن مفيدا (بقية ٣٢٥)

والعادة ان المولى انما يكاتب عبده اذا علم فيه خيرا ولكن هذا اصغيف نانه اذا حمل على هذا لم يكن مفيدا (بقية ٣٢٥)

والعادة ان المولى انما يكاتب عبده اذا علم فيه خيرا ولكن هذا اصغيف نانه اذا حمل على هذا لم يكن مفيدا (بقية ٣٢٥)

والعادة ان المولى انما يكاتب عبده اذا علم فيه خيرا ولكن هذا اصغيف نانه اذا حمل على هذا لم يكن مفيدا (بقية ٣٢٥)

५२५

از بهشت حرام نشین و طی مکتب بهر مولا؟

جمله  
کتاب  
المکاتب

(بقية ٣٢٤) شيئاً وكلام الله تعالى منزّه عن هذا..... فنقول الامر قد يكون للندب والاباحة ثابتة بدون هذا الشرط والندب متعلق بهذا الشرط فانما ندب المولى الى ان يعاتبه اذا علم فيه خيراً المبسوط ص ٣ ج ٨









لو ادعى الحر البذل لا يرجع على العبد لأنه متبرع قال اذا كان العبد عن نفسه عن عبد آخر لولا له وهو غائب فان ادعى الشاهد والغائب عتقا ومعناه المسألة ان يقول العبد كاتبة بالفرد ثم على نفسه وعلى فلان الغائب وهذه الكتابة جائزة استحسانا وفي الغياص يصح على نفسه لولاية عليها ويتوقف حق الغائب على الولاية عليه وجه الاستحسان ان الحاضر يضاف للعقار النفس كمن بارع عبده وعبد غيره ١٢

ابتهاء جعل نفسه فيه اصلا والغائب تبعا والكتابة على هذا الوجه مشروطة بكونه اذ كان في دخل ولا دها في كتابتها تبعا كمن عتقا اباهما وليس عليهم من البذل شيء واذا امكن تصحيحه على هذا الوجه يتفرع بالحاضر فلان يأخذ بكل البذل لان البذل عليه كونه اصيلا فيكون على الغائب من البذل شيء لا يتبرع فيه قال وايضا ادعى عتقا ويحجر الولي على القبول ما الحاضر فلان البذل عليه اما الغائب فلان يتألف بشيخ الحجة وان لم يكن البذل عليه بصار كعبد اخر من اذا ادعى لدين يحجر المهر من على القبول يحاجته الى استخلاص عينه وان لم يكن الدين عليه قال ايما ادعى يرجع على صاحبه لان الحاضر قف دينا عليه والغائب متبرع عنه غير خاضع اليه قال وليس للمولى ان يأخذ العبد الغائب بئس لما بينا فان قبل العبد الغائب ولم يقبل فليس له ادمنه بئس والكتابة لازمة للشاهد لان الكتابة نافذة عليه من غير قبول الغائب فلا يتغير بقبولكم كفل من غيره بغير مرة فبلغه فاجازة لا يتغير حكمه حتى لو ادعى يرجع عليه كذا هذا قال اذا كانت الامتعة نفسها وعن اثنين لها صغيرين فهو جائز ويحكم اي على القبول عنه ١٢

ادى لم يرجع على صاحبه يحجر المولى على القبول ويعتقون لانها جعلت نفسها اصيلا في الكتابة واولادها تبعا على ما بينا في المسألة الاولى وهي ولي بذل من لا يجنب

لو ادعى الحر البذل لا يرجع على العبد لأنه متبرع قال اذا كان العبد عن نفسه عن عبد آخر لولا له وهو غائب فان ادعى الشاهد والغائب عتقا ومعناه المسألة ان يقول العبد كاتبة بالفرد ثم على نفسه وعلى فلان الغائب وهذه الكتابة جائزة استحسانا وفي الغياص يصح على نفسه لولاية عليها ويتوقف حق الغائب على الولاية عليه وجه الاستحسان ان الحاضر يضاف للعقار النفس كمن بارع عبده وعبد غيره ١٢

كتاب

٥٢٧٧

(فرع) كاتب نصف عبده نادى بالكتابة عتق نصفه وسعى في بقية قيمته وقال العبد كله مكاتب على ذال المال وبذناخذ

١٠٦٥ - الفقهية : آباءنا من بني أمية ، الذين قسّموا البلاد للامراء ، هم الذين أضعفوا في تقويمهم البلاد ، وادّيانا لم يكن الولد متعلّماً على الصغار ، فكان جراً بالقسمة ، مع

[illegible][illegible][illegible]

جلد ۳  
کتاب  
المکتب

له قوله ومن قول محمد بن الخ فتمنى على قول محدث اخر صاحب الهداية دليله وقراه بالعلة المعقولة فيقول

له قوله وتالا لا يرجع ليلا في هذه المسئلة ايضا الفتوى على قولها لما علمت من صنيع المصنف حيث اخذ دليلها وسلك فيها مسلك القدمين فنفى بقولها ۱۱

لانه يتجرى عنده ولكن يفسد به نصيب شريكه فله ان يضمته قيمة نصيبه وخيار  
 العتق والاستسعاء ايضا كما هو منه هبه ويضمته قيمة نصيبه مدبر لان الاعتاق  
 صادف المدبر فقل قيمة المدبر تعرف بتقويم المقومين وقيل يجب ثلث قيمته  
 وهو حق لان المنافع انواع ثلثة البيع واشباهه والاستخدام وامثالها واعتاق  
 وتوابعه والفاكت البيع فيسقط الثلث واذا ضمته لا يملكه بالضممان لانه لا يقبل  
 الانتقال من ملك الى ملك كما اذا غصب مدبر فابق وان اعتقه احدهما  
 او لا كان للاخر الخيارات الثلث عنده فاذا ادبره لم يبق له خيار التضمن وينق  
 خيار الاعتاق والاستسعاء لان المدبر يعتق ويُسْتَسْعَى وقال ابو يوسف  
 ومحمد اذا ادبره اجه هما فعتق الاخر باطل لانه لا يتجرى عندها فبعتك نصيب  
 صاحبه بالمدبر ويضمن نصف قيمته موصرا كان او معسرا لانه ضمان تملك  
 فلا يختلف باليسار ولا عسار ويضمن نصف قيمته قتلا لانه صادف المدبر وهو حق  
 وان اعتقه احد هما فقتل المدبر باطل لان الاعتاق لا يتجرى فيعتق كله فلم يصح  
 التدبير الملك وهو بعتة ويضمن نصف قيمته ان كان موصرا او بيع العبد في ذلك  
 ان كان معسرا لان هذا اضمن الاعتاق فيختلف ذلك باليسار ولا عسار عندهما

### باب موت المكاتب وعجزه وموت السولى

قال واذا عجز المكاتب عن فم نظر الحاكم في حاله فان كان له دين يقضيه او ما يقبل عليه لم يجعل تجزئه  
 وانظر عليه يومين والثلثة نظر للجانبين الثلثة هي اربعة الضرب لا بد له الاعذار كما هو الحكم

لكن نصيبه لا يتجرى عنده ولكن يفسد به نصيب شريكه فله ان يضمته قيمة نصيبه وخيار العتق والاستسعاء ايضا كما هو منه هبه ويضمته قيمة نصيبه مدبر لان الاعتاق صادف المدبر فقل قيمة المدبر تعرف بتقويم المقومين وقيل يجب ثلث قيمته وهو حق لان المنافع انواع ثلثة البيع واشباهه والاستخدام وامثالها واعتاق وتوابعه والفاكت البيع فيسقط الثلث واذا ضمته لا يملكه بالضممان لانه لا يقبل الانتقال من ملك الى ملك كما اذا غصب مدبر فابق وان اعتقه احدهما او لا كان للاخر الخيارات الثلث عنده فاذا ادبره لم يبق له خيار التضمن وينق خيار الاعتاق والاستسعاء لان المدبر يعتق ويُسْتَسْعَى وقال ابو يوسف ومحمد اذا ادبره اجه هما فعتق الاخر باطل لانه لا يتجرى عندها فبعتك نصيب صاحبه بالمدبر ويضمن نصف قيمته موصرا كان او معسرا لانه ضمان تملك فلا يختلف باليسار ولا عسار ويضمن نصف قيمته قتلا لانه صادف المدبر وهو حق وان اعتقه احد هما فقتل المدبر باطل لان الاعتاق لا يتجرى فيعتق كله فلم يصح التدبير الملك وهو بعتة ويضمن نصف قيمته ان كان موصرا او بيع العبد في ذلك ان كان معسرا لان هذا اضمن الاعتاق فيختلف ذلك باليسار ولا عسار عندهما

والاستسعاء والاستسعاء ايضا كما هو منه هبه ويضمته قيمة نصيبه مدبر لان الاعتاق صادف المدبر فقل قيمة المدبر تعرف بتقويم المقومين وقيل يجب ثلث قيمته وهو حق لان المنافع انواع ثلثة البيع واشباهه والاستخدام وامثالها واعتاق وتوابعه والفاكت البيع فيسقط الثلث واذا ضمته لا يملكه بالضممان لانه لا يقبل الانتقال من ملك الى ملك كما اذا غصب مدبر فابق وان اعتقه احدهما او لا كان للاخر الخيارات الثلث عنده فاذا ادبره لم يبق له خيار التضمن وينق خيار الاعتاق والاستسعاء لان المدبر يعتق ويُسْتَسْعَى وقال ابو يوسف ومحمد اذا ادبره اجه هما فعتق الاخر باطل لانه لا يتجرى عندها فبعتك نصيب صاحبه بالمدبر ويضمن نصف قيمته موصرا كان او معسرا لانه ضمان تملك فلا يختلف باليسار ولا عسار ويضمن نصف قيمته قتلا لانه صادف المدبر وهو حق وان اعتقه احد هما فقتل المدبر باطل لان الاعتاق لا يتجرى فيعتق كله فلم يصح التدبير الملك وهو بعتة ويضمن نصف قيمته ان كان موصرا او بيع العبد في ذلك ان كان معسرا لان هذا اضمن الاعتاق فيختلف ذلك باليسار ولا عسار عندهما

كتاب  
المكاتب

لكن نصيبه لا يتجرى عنده ولكن يفسد به نصيب شريكه فله ان يضمته قيمة نصيبه وخيار العتق والاستسعاء ايضا كما هو منه هبه ويضمته قيمة نصيبه مدبر لان الاعتاق صادف المدبر فقل قيمة المدبر تعرف بتقويم المقومين وقيل يجب ثلث قيمته وهو حق لان المنافع انواع ثلثة البيع واشباهه والاستخدام وامثالها واعتاق وتوابعه والفاكت البيع فيسقط الثلث واذا ضمته لا يملكه بالضممان لانه لا يقبل الانتقال من ملك الى ملك كما اذا غصب مدبر فابق وان اعتقه احدهما او لا كان للاخر الخيارات الثلث عنده فاذا ادبره لم يبق له خيار التضمن وينق خيار الاعتاق والاستسعاء لان المدبر يعتق ويُسْتَسْعَى وقال ابو يوسف ومحمد اذا ادبره اجه هما فعتق الاخر باطل لانه لا يتجرى عندها فبعتك نصيب صاحبه بالمدبر ويضمن نصف قيمته موصرا كان او معسرا لانه ضمان تملك فلا يختلف باليسار ولا عسار ويضمن نصف قيمته قتلا لانه صادف المدبر وهو حق وان اعتقه احد هما فقتل المدبر باطل لان الاعتاق لا يتجرى فيعتق كله فلم يصح التدبير الملك وهو بعتة ويضمن نصف قيمته ان كان موصرا او بيع العبد في ذلك ان كان معسرا لان هذا اضمن الاعتاق فيختلف ذلك باليسار ولا عسار عندهما



الحكم والشرع في الجور والظلم على من لا يملك القوة والقدرة على التغيير والاعتقاد بالكتاب والشرع

الكتاب والشرع في الجور والظلم على من لا يملك القوة والقدرة على التغيير والاعتقاد بالكتاب والشرع

الحكم والشرع في الجور والظلم على من لا يملك القوة والقدرة على التغيير والاعتقاد بالكتاب والشرع



(تقيده ۳۳۵) ان يعجز نفسه عن سائر الدين، فسوى الكاتبة ثم الكاتبة بعد ذلك فان ادب حكم جبريته والباني صراف بينه والده ولطلت وصياياه لانه تبرع وقد بينا ان استناد المعنى الغايظ في حكم الكاتبة

(تقيده ۳۳۵) ان يعجز نفسه عن سائر الدون، فسوى الكائنة ثم الكائنة بعد ذلك فان ادب حكم جبريته والباطني صرات بينه اولاده ولطلت وصايا لانه تبرع وقد بينا ان استناد المعتنى اغاير نظهر في حكم الآلية

[illegible][illegible]

لا تتركه لا خبث في نفس الصدقة وانما الخبث في فعل الاخذ لكونه لا لاله فلا يحل ذلك للغير  
 من غير حاجة ولها شبه لزيادة حرمة الاخذ لم يوجد من المولى فصار كمين السبيل اذا  
 وصل الى مطنه الفقير اذا استغنى وقد بقي في يده ما اخذ من الصدقة حيث يطيب لهما  
 وعلى هذا اذا اعتق المكاتب واستغنى يطيب له مكنته من الصدقة حتى يده **قال** اذا اخذ العبد  
 فكاتبه مولاة ولم يعلم بالحاجة تم عجز فانه يده فم او يغدو لان هذا موجب بحياة العبد في  
 الاصل لم يكن عالما بالحاجة عند الكتابة حتى يصير مختارا للغداء الا ان الكتابة مانعة  
 من الدفع فاذا زال عاد الحكم الاصل وكذلك اذا جنى المكاتب لم يقض حتى عجز لما قلنا من المانع  
 وان قضى به عليه في كتابته لم عجز فهو دين يسلم فيه لا انتقال الحق من الرقبة الى قيمته  
 بالقضاء وهذا قول ابي حنيفة ومحمد وقد رجع ابو يوسف اليه وكان يقول ولا يكسبه فيه  
 وان عجز قبل القضاء وهو قول زفره لان المانع من الدفع وهو الكتابة قائم وقت الجناية فكما  
 وقت انعقدت موجبة للقيمة كما في جناية المهر ولم الولد قلنا ان المانع قابل للزوال بل قد  
 ينبت الانتقال في الحال فيتوقف على القضاء والرضا فصار كالعبد المبيع اذا بنى قبل القبض  
 يتوقف الفسخ على القضاء لتردده واحتمال عودته كما انه بخلاف التبدير والاستيلاء لانها  
 لا يقبلان الزوال بحال **قال** اذا مات مولى المكاتب لم تنضم الكتابة كيلا يؤدي الى بطلان حق  
 المكاتب في الكتابة سبب المحنة وسبب حق الرعقة وقبل له ان المال الى ورثة المولى على نحو  
 لان استحق المحنة على هذا الوجه السبب انفسا كذلك فيبقى هذه الصفة ولا يتغير الا ان لو  
 يخلفونه في الاستيفاء فان اعتقه احد الورثة لم ينفذ عتقه لانه عليه هذه الا ان المكاتب

لا تتركه لا خبث في نفس الصدقة وانما الخبث في فعل الاخذ لكونه لا لاله فلا يحل ذلك للغير  
 من غير حاجة ولها شبه لزيادة حرمة الاخذ لم يوجد من المولى فصار كمين السبيل اذا  
 وصل الى مطنه الفقير اذا استغنى وقد بقي في يده ما اخذ من الصدقة حيث يطيب لهما  
 وعلى هذا اذا اعتق المكاتب واستغنى يطيب له مكنته من الصدقة حتى يده **قال** اذا اخذ العبد  
 فكاتبه مولاة ولم يعلم بالحاجة تم عجز فانه يده فم او يغدو لان هذا موجب بحياة العبد في  
 الاصل لم يكن عالما بالحاجة عند الكتابة حتى يصير مختارا للغداء الا ان الكتابة مانعة  
 من الدفع فاذا زال عاد الحكم الاصل وكذلك اذا جنى المكاتب لم يقض حتى عجز لما قلنا من المانع  
 وان قضى به عليه في كتابته لم عجز فهو دين يسلم فيه لا انتقال الحق من الرقبة الى قيمته  
 بالقضاء وهذا قول ابي حنيفة ومحمد وقد رجع ابو يوسف اليه وكان يقول ولا يكسبه فيه  
 وان عجز قبل القضاء وهو قول زفره لان المانع من الدفع وهو الكتابة قائم وقت الجناية فكما  
 وقت انعقدت موجبة للقيمة كما في جناية المهر ولم الولد قلنا ان المانع قابل للزوال بل قد  
 ينبت الانتقال في الحال فيتوقف على القضاء والرضا فصار كالعبد المبيع اذا بنى قبل القبض  
 يتوقف الفسخ على القضاء لتردده واحتمال عودته كما انه بخلاف التبدير والاستيلاء لانها  
 لا يقبلان الزوال بحال **قال** اذا مات مولى المكاتب لم تنضم الكتابة كيلا يؤدي الى بطلان حق  
 المكاتب في الكتابة سبب المحنة وسبب حق الرعقة وقبل له ان المال الى ورثة المولى على نحو  
 لان استحق المحنة على هذا الوجه السبب انفسا كذلك فيبقى هذه الصفة ولا يتغير الا ان لو  
 يخلفونه في الاستيفاء فان اعتقه احد الورثة لم ينفذ عتقه لانه عليه هذه الا ان المكاتب

لا تتركه لا خبث في نفس الصدقة وانما الخبث في فعل الاخذ لكونه لا لاله فلا يحل ذلك للغير  
 من غير حاجة ولها شبه لزيادة حرمة الاخذ لم يوجد من المولى فصار كمين السبيل اذا  
 وصل الى مطنه الفقير اذا استغنى وقد بقي في يده ما اخذ من الصدقة حيث يطيب لهما  
 وعلى هذا اذا اعتق المكاتب واستغنى يطيب له مكنته من الصدقة حتى يده **قال** اذا اخذ العبد  
 فكاتبه مولاة ولم يعلم بالحاجة تم عجز فانه يده فم او يغدو لان هذا موجب بحياة العبد في  
 الاصل لم يكن عالما بالحاجة عند الكتابة حتى يصير مختارا للغداء الا ان الكتابة مانعة  
 من الدفع فاذا زال عاد الحكم الاصل وكذلك اذا جنى المكاتب لم يقض حتى عجز لما قلنا من المانع  
 وان قضى به عليه في كتابته لم عجز فهو دين يسلم فيه لا انتقال الحق من الرقبة الى قيمته  
 بالقضاء وهذا قول ابي حنيفة ومحمد وقد رجع ابو يوسف اليه وكان يقول ولا يكسبه فيه  
 وان عجز قبل القضاء وهو قول زفره لان المانع من الدفع وهو الكتابة قائم وقت الجناية فكما  
 وقت انعقدت موجبة للقيمة كما في جناية المهر ولم الولد قلنا ان المانع قابل للزوال بل قد  
 ينبت الانتقال في الحال فيتوقف على القضاء والرضا فصار كالعبد المبيع اذا بنى قبل القبض  
 يتوقف الفسخ على القضاء لتردده واحتمال عودته كما انه بخلاف التبدير والاستيلاء لانها  
 لا يقبلان الزوال بحال **قال** اذا مات مولى المكاتب لم تنضم الكتابة كيلا يؤدي الى بطلان حق  
 المكاتب في الكتابة سبب المحنة وسبب حق الرعقة وقبل له ان المال الى ورثة المولى على نحو  
 لان استحق المحنة على هذا الوجه السبب انفسا كذلك فيبقى هذه الصفة ولا يتغير الا ان لو  
 يخلفونه في الاستيفاء فان اعتقه احد الورثة لم ينفذ عتقه لانه عليه هذه الا ان المكاتب

كتاب  
 المكاتب

٢٤٢٣٣

فرع مكاتب تحت امة طلقها ثنتين ثم ملكها لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره كالحرة ١٢ ملتقى الاجم على هامش

عليه السلام المال بيننا نصفين ۱۱۰ عناية ۱۲۱  
 ۱۲۲ قوله لا طلاق الا كذا يعني تو اريد الاستلام  
 العوازل عن العنق واما كذا من الممنوعين ۱۲۳ عناية ۱۲۴  
 قوله لا تبايعوه ببيعته اي لا تبايعوه ببيعته الذي لا يربطه بيني  
 معتق من سلب الجري ودر سب كل درهم اي عني قوله فاشترطوا بالصلح ۱۲۵

[illegible][illegible]

لا يملك بسائر اسما  
بدل الكتابة لانه  
اي لا  
عن بدل الكتابة يعصم  
لا نأخذ به امر اذ  
الاعتاق ١٣  
لا في بعضه ولا في  
قال الولاء نوعان  
اي المصنف ١٢ عيني  
عليه بالوراثة كان  
والحكم ايضا فال  
تنصرهم بالولاء  
مولى المولاة لا فله  
عليه السلام المولاة  
ويصير المولى كالولد  
حزقها وعن ابن  
وبغيره لا طلاق منه  
الاستيذان في بدل الكتابة

[illegible][illegible][illegible]

عنده  
 كتاب  
 سيبه  
 كتاب  
 سلم  
 قوسيه  
 الاله  
 سلام  
 يف  
 قوله  
 فغيره  
 عينة  
 كمال  
 لان  
 بين  
 حياه  
 في  
 وع  
 لان

أقول كتاب الولاء إنما اخترنا هذه العبارة اقتدار بكتاب الله تعالى إذ نقول للذي انعم الله عليه الفتح عليه أي  
انعم الله عليه بالاسلام والغت عليه بالعنق والآية في زيد بن حارثة مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم (بغية ٣٣٩)







في حكم الكفاءة والعقل لما ان تناصرهم بها فانت عن الولاء قال رسول الله عنه الخ لا وفي  
مطلق المعتقد والوضع في معتق العرب قه اتفاقا وفي اجماع الصغير بنط كافر بوج معتق قوم  
اسلم النبط ووال رجال ثم ولدت اولاد اقل ابو حنيفة ومحمد موال لهم موال امير وقال  
ابو يوسف موال لهم موالى ابيهم لان الولاء وان كان اضعف فهو من جانب الاب فصار  
كأن لو د بين واحد من الموال وبين العربية ولهما كان ولاء الموالاة اضعف حتى يقبل الفسخ  
ولاء العتاقة لا يقبله والضعيف لا يظهر في مقابلة القوى ولو كان الابوان معتقين  
فالنسبة الى قوم الاب لانها استويا والترجيح لكانه لشبهه بالنسب اولان النصرة  
به اكثر قال ولواء العتاقة تعصيب وهو احق بالميراث من العمة والحالة لقوله  
عليه السلام الذي اشترى عبدا فاعقته هو اخوك ومولاك ان شكرك فهو خير  
وشركك وان كفرك فهو خير لك وشركه ولو مات ولم يترك وارثا كنت انت عصبته وورث  
ابنة حمزة على سبيل العصبية مع قيام وارث واذا كان عصبته بعد م على ذوى  
الارحام وهو المولى عن علي فان كان للمعتق عصبته من النسب فهو اول من المعتق لان  
المعتق اخر العصبات وهذه لان قوله عليه السلام ولم يترك وارثا قالوا المراد منه وارث  
هو عصبته بدليل الحديث الثاني فتاخر عن العصبه دون ذوى الارحام قال فان  
كان للمعتق عصبته من النسب فهو اول منه لما ذكرنا وان لم يكن له عصبته من النسب  
فميراثه للمعتق تاويله اذ لم يكن هناك صاحب فرض وحال اما اذا كان فليد الباقي بعد فرضه  
لانه عصبته على ما روينا وهذه لان العصبه من يكون التناصير بلبيت النسبة وبالموال

كتاب  
الولاء

له قوله ولواء العتاقة تعصيب الخ فمنها ان الارث به عندهم سبب ثبوته وشرطه من طرف التعصيب ويكون  
المعتق آخر عصبات العتق بعدما على ذوى الارحام وعلى اصحاب الفرائض من استحقاق ما فضل عن سواهم



[illegible][illegible]

له قوله كتاب الاكراه الخ ثم في الاكراه يعبر معنى في المكروه ومعنى في المكروه ومعنى فيما اكراه عليه ومعنى فيما اكراه به فالعبر





فجوز لا أن لا يقطع به حق استرداد البائع وان تده اوله لا يده في لم يرض البائع به لا بخلاف  
بالحال من البائع فان المفسد في باقي اربع  
سائر البائع عات الفاسدة لان الفساد فيها محي الشرع وقاته تعلق بالبائع الثاني حق العيب وحققه  
محاجته ما هنا الرد محي العيب وهما سواء فلا يبطل حق الاول محي الثاني قال رضي الله عنه  
ومن جعل البائع المحاضر المعتاد بيعا فاسدا يجعله كبيع المكره حتى ينقض بيع المشتري من غير ان  
الفساد لغوات الرضاء ومنهم من جعله هنا القصد المتعاقدين ومنهم من جعله باطلا اعتبارا  
لما هانل في مشايخ سمرقند جعلوه بيعا جازا مفيد البعض الاحكام على ما هو المعتاد للحاجة اليه  
قال فان كان قبض الثمن طوعا قهرا جاز البائع لا دليل الاجارة كما في البيع الموقوف كذا اذا سلم  
طائفا بان كان الاكره على البيع لا على الدفع لا دليل الاجارة بخلاف اذا اكره على البيع لا على  
الدفع فوهو دفع حيث يكون باطلا لان مقصود المكره الاستحقاق لا جرح اللفظ وذلك الهبة  
الدفعة في البيع بالعقد على ما هو الاصل في دفع الموقوف كذا اكره على البيع وقبضه  
مكرها فليس لك باجارة وعليه انه ان كان قائما في يده ففساد العقد قال ان هذا البيع  
في المشتري هو غير مكره ضمن قيمته للبائع معناه والبائع مكره لان مضمون عليه يحكم  
بقائه فاسدا وللمكره ان يضمن المكره ان شاء لا نية له في ارجع الالات فكانه دفع البائع  
المشتري فضمن انما شاء كالفاسد فغاصب الفاسد فلو ضمن المكره رجوعه على المشتري بالقبض  
بما هو مقام البائع وان ضمن المشتري فانه كل شراء كان بعد شرائه لو تسامحت العقود لا يملكه  
ضمن فظهر انه باع ملكه ولا ينفذ ما كان قبله لان الاستناد الى وقت قبضه بخلاف اذا  
كان لا ملك المكره عقبة منها حيث يجوز ما قبله وما بعده لا يفسد حقه هو البائع فاد اكل  
من الشك

فصل في الجواز والله اعلم فصل وان اكره على ان يأكل الميتة او يشرب الخمر فأكراه على ان يجلس في  
أوقية لم يجز الا ان يكره ما كان فضله على نفسه او على عضو من أعضائه فماذا خاف على ذلك وسعته  
ان يقامه على ما كرهه عليه كما علم على هذا الأمر ولما كان من تناول هذه المحرمات تأملياً سرعاناً المضرة  
بما في حالة الشخص من قيام المحرم فإما راعها ولا ضرورة الا اذا خاف على النفس او على العضو حتى لو خيف على  
ذلك بالضرر الشديداً وغلب عليه طمأنينة ذلك لا يسع ان يصبر على ما كرهه عليه فان صبر  
حتى او قوا به لم يأكل فهو آمن لأنه لا يجوز ان يكون بالامتناع معاً وتلغيره على هلاك نفسه فيتم كما في  
حالة الشخص من وعن ابى بسفك انه لا يأكله لا لخصه اذا لم يمتدح فاما كان له في حاله  
الاضطرار مستثنى من الضرر هو تكلم بالحاصل بعد الشبهة فلا محرم فكان ابا حنيفة لا يكرهه الا أنه  
انما يأثم اذا علم بالاحتمال في هذه الحالة لان في انكشاف المحرم خفاء فيعذر بما جهل في الجهل  
بالخطأ في اول الاسلام وفي ارا الحرج قال ان اكره على الكفر بالله تعالى والعبادة  
بالله او بسب سول الله صلى الله عليه وسلم بغيره او بحبس او ضرب لم يكن ذلك اكرهاً حتى  
يكره بامر محرم ومنه على نفسه او على عضو من أعضائه لان الاكره بهذه الاشياء ليس باكره  
في شرعنا كما مر في الكفر فحرمته اشد او الخمر قال فاذا خاف على ذلك وسعته ان يضطر امره  
ويؤثر في ان يظهر ذلك قلب مطمئن بالايمان فلا اثم عليه حديث عثمان بن ياسر حين بيحوق قال  
للهي عليه السلام كيف وجدت قلبك قال مطمئناً بالايمان فقال عليه السلام فان عادوا فاد  
وفيزل قوله تعالى الا من اكره وقلبه مطمئن بالايمان الآية ولان هذه الاظهار لا يقوت الايمان  
حقيقة لقيام التصديق وفي الامتناع فوث النفس حقيقة فليست الميل اليه قال فان صبر  
فصل في الجواز والله اعلم فصل وان اكره على ان يأكل الميتة او يشرب الخمر فأكراه على ان يجلس في  
أوقية لم يجز الا ان يكره ما كان فضله على نفسه او على عضو من أعضائه فماذا خاف على ذلك وسعته  
ان يقامه على ما كرهه عليه كما علم على هذا الأمر ولما كان من تناول هذه المحرمات تأملياً سرعاناً المضرة  
بما في حالة الشخص من قيام المحرم فإما راعها ولا ضرورة الا اذا خاف على النفس او على العضو حتى لو خيف على  
ذلك بالضرر الشديداً وغلب عليه طمأنينة ذلك لا يسع ان يصبر على ما كرهه عليه فان صبر  
حتى او قوا به لم يأكل فهو آمن لأنه لا يجوز ان يكون بالامتناع معاً وتلغيره على هلاك نفسه فيتم كما في  
حالة الشخص من وعن ابى بسفك انه لا يأكله لا لخصه اذا لم يمتدح فاما كان له في حاله  
الاضطرار مستثنى من الضرر هو تكلم بالحاصل بعد الشبهة فلا محرم فكان ابا حنيفة لا يكرهه الا أنه  
انما يأثم اذا علم بالاحتمال في هذه الحالة لان في انكشاف المحرم خفاء فيعذر بما جهل في الجهل  
بالخطأ في اول الاسلام وفي ارا الحرج قال ان اكره على الكفر بالله تعالى والعبادة  
بالله او بسب سول الله صلى الله عليه وسلم بغيره او بحبس او ضرب لم يكن ذلك اكرهاً حتى  
يكره بامر محرم ومنه على نفسه او على عضو من أعضائه لان الاكره بهذه الاشياء ليس باكره  
في شرعنا كما مر في الكفر فحرمته اشد او الخمر قال فاذا خاف على ذلك وسعته ان يضطر امره  
ويؤثر في ان يظهر ذلك قلب مطمئن بالايمان فلا اثم عليه حديث عثمان بن ياسر حين بيحوق قال  
للهي عليه السلام كيف وجدت قلبك قال مطمئناً بالايمان فقال عليه السلام فان عادوا فاد  
وفيزل قوله تعالى الا من اكره وقلبه مطمئن بالايمان الآية ولان هذه الاظهار لا يقوت الايمان  
حقيقة لقيام التصديق وفي الامتناع فوث النفس حقيقة فليست الميل اليه قال فان صبر

فصل في الجواز والله اعلم فصل وان اكره على ان يأكل الميتة او يشرب الخمر فأكراه على ان يجلس في  
أوقية لم يجز الا ان يكره ما كان فضله على نفسه او على عضو من أعضائه فماذا خاف على ذلك وسعته  
ان يقامه على ما كرهه عليه كما علم على هذا الأمر ولما كان من تناول هذه المحرمات تأملياً سرعاناً المضرة  
بما في حالة الشخص من قيام المحرم فإما راعها ولا ضرورة الا اذا خاف على النفس او على العضو حتى لو خيف على  
ذلك بالضرر الشديداً وغلب عليه طمأنينة ذلك لا يسع ان يصبر على ما كرهه عليه فان صبر  
حتى او قوا به لم يأكل فهو آمن لأنه لا يجوز ان يكون بالامتناع معاً وتلغيره على هلاك نفسه فيتم كما في  
حالة الشخص من وعن ابى بسفك انه لا يأكله لا لخصه اذا لم يمتدح فاما كان له في حاله  
الاضطرار مستثنى من الضرر هو تكلم بالحاصل بعد الشبهة فلا محرم فكان ابا حنيفة لا يكرهه الا أنه  
انما يأثم اذا علم بالاحتمال في هذه الحالة لان في انكشاف المحرم خفاء فيعذر بما جهل في الجهل  
بالخطأ في اول الاسلام وفي ارا الحرج قال ان اكره على الكفر بالله تعالى والعبادة  
بالله او بسب سول الله صلى الله عليه وسلم بغيره او بحبس او ضرب لم يكن ذلك اكرهاً حتى  
يكره بامر محرم ومنه على نفسه او على عضو من أعضائه لان الاكره بهذه الاشياء ليس باكره  
في شرعنا كما مر في الكفر فحرمته اشد او الخمر قال فاذا خاف على ذلك وسعته ان يضطر امره  
ويؤثر في ان يظهر ذلك قلب مطمئن بالايمان فلا اثم عليه حديث عثمان بن ياسر حين بيحوق قال  
للهي عليه السلام كيف وجدت قلبك قال مطمئناً بالايمان فقال عليه السلام فان عادوا فاد  
وفيزل قوله تعالى الا من اكره وقلبه مطمئن بالايمان الآية ولان هذه الاظهار لا يقوت الايمان  
حقيقة لقيام التصديق وفي الامتناع فوث النفس حقيقة فليست الميل اليه قال فان صبر

(بقية ٣٢٥) على ما حكى عن ابن سبابة

كتاب الاكره

رحمته تعالى قال لما صنف محمد رحمه الله تعالى هذا الكتاب سعى به بعض حساده الى الخليفة

فقال انه صنف كتاباً سماه فيه لصاً غالياً ما غناظ لذلك وامر باحضاره وانه الشخص (بقية ٣٢٤)

[illegible]

(بقية ٣٢٨) فاجب من الدار لان الشرط اطلوا بالدار قبل خرجه فصار موضع حتى دخلوا وجميع كتبه التي دار الخليفة بالمرور من وفتشوها فلم يجدوا شيئاً مما ذكره السامعي لهم فندم الخليفة على ما صنع به (التيق ٣٢٩)

[illegible][illegible]



(بقية ٣٢٥) لأن ماء هاتدين غير نزل الحاصل

لأن ماء هاتدين غير نزل الحاصل (بقية ٣٢٥)

في أحد د قال إذا أكره على الردة لم ين مراثة منه لأن الردة تتعلق بالاعتقاد لا ترى أنه  
لو كان قلبه مطمئناً بالإيمان لا يكفر وفي اعتقاده الكفر شك فلا يثبت البيهونة بالشك  
فإن قالت المرأة قد بنت منك وقال هو قد أظهر ذلك وقلبه مطمئن بالإيمان فالقول قول  
استحسانا لأن اللفظ غير موضوع للفرقة وهي بتبديل الاعتقاد ومع الكراهة لا يدل على  
التبديل فكان القول قولاً بخلافه كراه على الإسلام حيث يصير مسلماً لا محققاً  
وتحتمل الإسلام في الحالين لأنه يعلم ولا يعلم هذا بيان الحكم ما فهمت فيه الله تعالى أنه يعتقد  
فليس مسلم ولو أكره على الإسلام حتى حكم بالإسلام ثم رجعه لم يقتل لكن الشهادة وهي دية للقتل  
ولو قال الذي كرهه على إجراء كراهة الكفر خبرت عن مواضع لم أكرهت بآنت منه حكماً لا دية لأنه  
أقر أنه طاعة بآنتان ما لم يكره عليه حكم هذه الطاعة ما ذكرناه ولو قال أكرهت ما طلبتني وقد خطر  
بآل الخبر عما مضى بآنت ديانة وقضاء لا نأقر إن مبتدأ بالكفر هازل به حيث علم  
لنفسه كحاصاً غيره وعلى هذا إذا أكره على الصلوة للصليب سبب جهل الشبهة عليه السلام ففعل  
وقال نوبت بصلوة الله تعالى جهلاً بغير الشبهة عليه السلام بآنت منه قضاء لا ديانة  
وكوصل للصليب سبب جهل الشبهة عليه السلام وقد خطر بآله الصلوة لله تعالى سبب غير الشبهة  
عليه السلام بآنت منه ديانة وقضاء لما روقه فرناه زيادة على هذه أفكاهية المنتهى الله علم  
**كتاب الحج**  
**قال** الأسباب السجدة للحج ثلاثة الصغر والرق والجحوظ فلا يجوز قصر الصغير إلا إذا زولت  
ولا قصر العبد إلا إذا كان سيده ولا يجوز قصر الجحوظ إلا إذا زال الغلو محالاً الصغر فليقتصر  
ولا قصر العبد إلا إذا كان سيده ولا يجوز قصر الجحوظ إلا إذا زال الغلو محالاً الصغر فليقتصر  
ولا قصر العبد إلا إذا كان سيده ولا يجوز قصر الجحوظ إلا إذا زال الغلو محالاً الصغر فليقتصر

(بقية ٣٢٨) واعتذر إليه ورده بجمل فلما كان بعد أيام أراح محمد ربه الله تعالى أن يصير تصنيف الكتاب فلم

«الظهر» فعدهذا من مناقب محمد وما يستدل به على صحة تقريره لمسائل هذا الكتاب ١٢ المبسر لشمس الأئمة السرخسي  
ص ٢٤ ج ٤٠



الحال ان اول احوال البلوغ قد لا يفارق السفها اعتبارا لثبوتها بغيرها كقوله في حقه فاذ استمر الزمان فظهرت الخمر والتجربة لم يبق اثر الصبا وحده من الرشد لا محالة حال كمال له ان كان

ان كان حاله في اول احوال البلوغ قد لا يفارق السفها اعتبارا لثبوتها بغيرها كقوله في حقه فاذ استمر الزمان فظهرت الخمر والتجربة لم يبق اثر الصبا وحده من الرشد لا محالة حال كمال له ان كان

وهذا لان في سلب ولايته هذا اذ ميتة بالحاقة بالبهائم وهو انه ضامن التبذير  
فلا يتحمل الا على دفعه لادنى حتى لو كان في محجر دفعه ضامرا عما كان محجرا على المتطهر الجاهل والمفتة  
المأخوذ في المكاري المفسد من قبايرى عند هود دفعه ضامرا لا على بالادنى ولا يصح القياس  
على منعه المالك لان المحجر انفع منه في العقوبة ولا على الصبي لانه عاجز عن النظر لنفسه فاذ  
عليه نظره الشرع مرة باعطاء القادة والمجرى على خلافه لئلا يختاره ومنع المالك عنه  
لان غالب السفه في الهذات والتبرعات والصدقات وذلك يقف على اليد قال واذا حجر  
القاضي عليه فرفع الى قاض اخر فابطل حجه واطلق عنه جازان المحجر منه قوتى ليس بقضيه  
الا يرى انه لم يوجه المقضيه والمقضى عليه لو كان قضاء ففس القضاء مختلف فلا بد من القضاء  
حتى لو دفعه بغيره بحجر الى القاضي المحجر او الى غيره ففقه بطلان تصرفه ثم رفع القاضي

ان كان حاله في اول احوال البلوغ قد لا يفارق السفها اعتبارا لثبوتها بغيرها كقوله في حقه فاذ استمر الزمان فظهرت الخمر والتجربة لم يبق اثر الصبا وحده من الرشد لا محالة حال كمال له ان كان

اخر فقه ابطاله لا اتصال له مضاعفة فلا يقبل النقص بعد ذلك ثم عنه ابي حنيفة اذا بلغ  
العلام غير رشيد لم يسلم اليه الا حتى يبلغ خمس وعشرين سنة فان تصرفه فيه قبل ذلك نقذ  
تصرفه فاذ بلغ خمس وعشرين سنة يسلم اليه وان لم يؤنس منه الرشد وقالا لا بد من دفع الماله  
اياه حتى يؤنس منه ولا يجوز تصرفه فيكون عالة المنع السفه فيبقى ما بقى العلة وصار كالصبا  
ولا يحنقه ان منع المالك عن بطون الناديه ولا ينادى به اظهرا وغالبا الا ترى انه  
قد يصير في هذه السن فلا فائدة للسنة فلزم الدفع ولا ان المنع باعتبار الصبا وهو في اوائله

ان كان حاله في اول احوال البلوغ قد لا يفارق السفها اعتبارا لثبوتها بغيرها كقوله في حقه فاذ استمر الزمان فظهرت الخمر والتجربة لم يبق اثر الصبا وحده من الرشد لا محالة حال كمال له ان كان

ان كان حاله في اول احوال البلوغ قد لا يفارق السفها اعتبارا لثبوتها بغيرها كقوله في حقه فاذ استمر الزمان فظهرت الخمر والتجربة لم يبق اثر الصبا وحده من الرشد لا محالة حال كمال له ان كان

ان كان حاله في اول احوال البلوغ قد لا يفارق السفها اعتبارا لثبوتها بغيرها كقوله في حقه فاذ استمر الزمان فظهرت الخمر والتجربة لم يبق اثر الصبا وحده من الرشد لا محالة حال كمال له ان كان

ان كان حاله في اول احوال البلوغ قد لا يفارق السفها اعتبارا لثبوتها بغيرها كقوله في حقه فاذ استمر الزمان فظهرت الخمر والتجربة لم يبق اثر الصبا وحده من الرشد لا محالة حال كمال له ان كان

الكتاب في حقه فاذ استمر الزمان فظهرت الخمر والتجربة لم يبق اثر الصبا وحده من الرشد لا محالة حال كمال له ان كان

- قول ابن يوسف<sup>١٢</sup> شرح المجلة ص ٥٣٨ -

(بقية ٣٥٢) كما قدمنا في أول هذا الفصل ..... وفيه اختلف في الجبر بسبب السفه وقال أبو يوسف<sup>٢</sup> انه لا يثبت الا بقضاء القاضي وقال محمد يثبت الجبر بنفس السفه ولا يترفع على القضاء اهـ قلت وظاهر هذا المادة اختيار



المولى جيلانه باقى على ملكه واذا مات ولم يؤنس منه لرسده في قيمته مبررا لان عمق بئوته وهو  
 مبر فصار كما اذا اعتقه بعد الذب وولوا جاءت جارية بولده فادعاه ثبت نسب منه وكان  
 الولد حرا او تجاريا ام ولد له لانه محتاج الى ذلك لابقاء نسله فالحق بالمصلي في حقه وان لم يكن  
 معها ولد وقال هذه ام ولد كى كنت بمنزلة ام الولد لا يقدر على بيعها وان ماتت سعت في جميع قيمتها  
 لانه كما لا قرار بالحجة اذ ليس لها شهادة الولد بخلاف الفصل الاول لان الولد شاهدا ونظيره  
 المريض اذا ادعى له تجاريا فهو على هذه التفصيل قال ان تزوج امرأة جانتها كما لا يوثق  
 فياخذ من حوائجها اصلية وان سمى لها مهر اجاز منه مقدار مهرها لانه من ضرورتها  
 النكاح فبطل الفضل لانه لا ضرورة فيه وهو التزام بالتسمية ولا نظره فيه فلم يصح ان ياد فصار  
 كالمريض مرض الموت ولو طلقها قبل الدخول بها وجب لها النصف في مال لان التسمية صحيحة  
 مقدار مهر الثلث كذا اذا تزوج باربع نسوة او كل يوم واحدة لما بينا قال يخرج الزكاة من بالسفينة  
 لانها واجبة عليه يتفق على اولاده وزوجته ومن يجب نفقته عليه من ام حامة لا زجاء  
 ولده وزوجته من حوائجها لانفاق على ذى الرحم واجبة عليه حال الفاقة والسفينة لا يبطل حقوق الناس  
 الا ان الفاقه يدفع قدر الزكاة اليه يصرفها الى مصرفها لانه لا بد من نيتها كونه عابدة لكن بيعت  
 امينا معه كذا يصرف في غيره وفي النفقة في غير امين ليصرفها لانها ليست بعبادة  
 فلا محتاج الى نيتها هذه بخلاف ما اذا احلف او نذر او ظاهرا حيث لا يلزمه المال  
 بل يكفر عينه وظهاره بالصوم لانه مما يجب بفعله ولو فتنها به الباطنية راعوا هذا الطريق  
 ولا كذا كما يجب عليه ان يغير فعله قال فان اراد حجة الاسلام لم يمنع منها لانها واجبة

وله نفقة بامر والقوى على قولها في بيع ماله لامتناعه اختاره في الاختيار وصح في تصحيحه القدوري  
وعليه التوقيع ١٧ ملتقى الاجم على هامش جميع الاخر ص ٢٤٤٣ ج ٢

२००

١٠  
١١  
١٢  
١٣  
١٤  
١٥  
١٦  
١٧  
١٨  
١٩  
٢٠  
٢١  
٢٢  
٢٣  
٢٤  
٢٥  
٢٦  
٢٧  
٢٨  
٢٩  
٣٠  
٣١  
٣٢  
٣٣  
٣٤  
٣٥  
٣٦  
٣٧  
٣٨  
٣٩  
٤٠  
٤١  
٤٢  
٤٣  
٤٤  
٤٥  
٤٦  
٤٧  
٤٨  
٤٩  
٥٠  
٥١  
٥٢  
٥٣  
٥٤  
٥٥  
٥٦  
٥٧  
٥٨  
٥٩  
٦٠  
٦١  
٦٢  
٦٣  
٦٤  
٦٥  
٦٦  
٦٧  
٦٨  
٦٩  
٧٠  
٧١  
٧٢  
٧٣  
٧٤  
٧٥  
٧٦  
٧٧  
٧٨  
٧٩  
٨٠  
٨١  
٨٢  
٨٣  
٨٤  
٨٥  
٨٦  
٨٧  
٨٨  
٨٩  
٩٠  
٩١  
٩٢  
٩٣  
٩٤  
٩٥  
٩٦  
٩٧  
٩٨  
٩٩  
١٠٠

البورغ في اللغة الاصل وفي  
 الاصطلاح انتهى الصغر منها كان  
 احد اسباب خروج من بيت  
 انتهى هذا الفصل لسانه في بيان  
 انه قد اتم ما كان في هذا  
 من الامور

له قوله وقالوا اذاتم للغلام والجارية فقال في الفتوى على قول الصحابين لا على قول الامام الاعظم واليه اشار

وَيَمْلِكُ لَهُ ثَمَانِيَةَ عَشْرَ سَنَةٍ فَلَا اخْتِلَافَ فِيهِ قِيلَ فِي اخْتِلَافِ الرِّوَايَةِ لِأَنَّهُ ذَكَرَ فِي بَعْضِ النُّسخِ حَتَّى  
يُسْتَكْمَلُ نِسْمُ عَشْرٍ سَنَةٍ أَمَّا الْعِلَامَةُ فَلَا نِزَالَ بِلَوْغٍ بِالْأَنْزَالِ حَقِيقَةً وَالْحَبْلُ وَالْأَحْبَالُ لَا يَكُونُ  
الْأَمْرُ الْأَنْزَالُ كَذَا الْحَبْلُ فِي وَأَنْ الْحَبْلُ فَعَلْ كُلُّ ذَلِكَ عِلَامَةُ الْبُلُوغِ وَادْنَى الْمَدَّةِ لِلذَّكَاءِ فِي  
حَقِّ الْعِلَامَةِ اثْنَا عَشْرَ سَنَةً وَفِي حَقِّ الْحَبْلِ ثَمَنَ سَنِينَ أَمَّا السِّنُّ فَلَمْ يَلْعَاقُ الْفَاسِقُ فِي أَنْ  
الْبُلُوغُ لَا يَتَأَخَّرُ فِيهَا عَنْ هَذِهِ الْمَدَّةِ وَلَهُ قَوْلُ الْعَالِمِ حَتَّى يَبْلُغَ مُدَّةً وَأَشَدُّ الصَّبْرِ ثَمَانِيَةَ عَشْرَ سَنَةً مَكَانَ  
قَالَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ وَتَابِعُهُ الْقُتَيْبِيُّ هَذَا أَقْلٌ مَا قَبِلَ فِيهِ فَنَبِيٌّ يُحْكَمُ عَلَيْهِ لِلْيَقِينِ بِهِ غَيْرَ أَنْ لَا نَاسَ  
لِشَوْهِهِمْ إِنْ أَدْرَاكَ أَنَّ أَمْرَهُمْ فَنَقَضْنَا فِي حَقِّهِمْ سَنَةً لَا شَهَادَةَ عَلَيْهَا عَلَى الْفُصُولِ الْأَرْبَعَةِ الَّتِي يُوَافِقُ وَاحِدَ  
مِنْهَا الْمَرْجَحُ لَا عَمَلَةَ قَالَ وَإِذَا رَأَى الْعِلَامَةَ وَالْحَبْلَ بِمَا يَحْكُمُ وَاشْكَلَ أَمْرُهُ فِي الْبُلُوغِ فَقَالَ  
قَدْ بَلَغْتُ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ وَاحْكُمُوهُ أَحْكَامُ الْبَالِغِينَ لِأَنَّهُ مَعْنَى لَا يُعْرَفُ إِلَّا مِنْ جِهَتِهِمَا  
ظَاهِرًا فَإِذَا اخْبَرَا بِهِ وَلَمْ يَكُنْ لَهَا الظَّاهِرُ قَبْلَ قَوْلِهَا فِيهِ كَمَا يَقْبَلُ قَوْلُ الْمَرْأَةِ فِي الْحَبْلِ  
بَابُ الْحَجْرِ سَبَبُ الدِّينِ

وَيَمْلِكُ لَهُ ثَمَانِيَةَ عَشْرَ سَنَةٍ فَلَا اخْتِلَافَ فِيهِ قِيلَ فِي اخْتِلَافِ الرِّوَايَةِ لِأَنَّهُ ذَكَرَ فِي بَعْضِ النُّسخِ حَتَّى  
يُسْتَكْمَلُ نِسْمُ عَشْرٍ سَنَةٍ أَمَّا الْعِلَامَةُ فَلَا نِزَالَ بِلَوْغٍ بِالْأَنْزَالِ حَقِيقَةً وَالْحَبْلُ وَالْأَحْبَالُ لَا يَكُونُ  
الْأَمْرُ الْأَنْزَالُ كَذَا الْحَبْلُ فِي وَأَنْ الْحَبْلُ فَعَلْ كُلُّ ذَلِكَ عِلَامَةُ الْبُلُوغِ وَادْنَى الْمَدَّةِ لِلذَّكَاءِ فِي  
حَقِّ الْعِلَامَةِ اثْنَا عَشْرَ سَنَةً وَفِي حَقِّ الْحَبْلِ ثَمَنَ سَنِينَ أَمَّا السِّنُّ فَلَمْ يَلْعَاقُ الْفَاسِقُ فِي أَنْ  
الْبُلُوغُ لَا يَتَأَخَّرُ فِيهَا عَنْ هَذِهِ الْمَدَّةِ وَلَهُ قَوْلُ الْعَالِمِ حَتَّى يَبْلُغَ مُدَّةً وَأَشَدُّ الصَّبْرِ ثَمَانِيَةَ عَشْرَ سَنَةً مَكَانَ  
قَالَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ وَتَابِعُهُ الْقُتَيْبِيُّ هَذَا أَقْلٌ مَا قَبِلَ فِيهِ فَنَبِيٌّ يُحْكَمُ عَلَيْهِ لِلْيَقِينِ بِهِ غَيْرَ أَنْ لَا نَاسَ  
لِشَوْهِهِمْ إِنْ أَدْرَاكَ أَنَّ أَمْرَهُمْ فَنَقَضْنَا فِي حَقِّهِمْ سَنَةً لَا شَهَادَةَ عَلَيْهَا عَلَى الْفُصُولِ الْأَرْبَعَةِ الَّتِي يُوَافِقُ وَاحِدَ  
مِنْهَا الْمَرْجَحُ لَا عَمَلَةَ قَالَ وَإِذَا رَأَى الْعِلَامَةَ وَالْحَبْلَ بِمَا يَحْكُمُ وَاشْكَلَ أَمْرُهُ فِي الْبُلُوغِ فَقَالَ  
قَدْ بَلَغْتُ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ وَاحْكُمُوهُ أَحْكَامُ الْبَالِغِينَ لِأَنَّهُ مَعْنَى لَا يُعْرَفُ إِلَّا مِنْ جِهَتِهِمَا  
ظَاهِرًا فَإِذَا اخْبَرَا بِهِ وَلَمْ يَكُنْ لَهَا الظَّاهِرُ قَبْلَ قَوْلِهَا فِيهِ كَمَا يَقْبَلُ قَوْلُ الْمَرْأَةِ فِي الْحَبْلِ  
بَابُ الْحَجْرِ سَبَبُ الدِّينِ

قَالَ ابْنُ أَبِي حَتْمَةَ لَا حَجَرَ فِي الدِّينِ وَإِذَا أُوجِبَتْ دِيُونٌ عَلَى رَجُلٍ طَلَبَ غُرَاةً حَلَسَةً وَالحَجْرُ عَلَيْهِ  
لَمْ يَحْجَرْ عَلَيْهِ لَنْ فِي الْحَجْرِ هَذَا أَهْلِيَّةٌ فَلَا يَحْجُزُ لَهُ فَعَضْرُ خَاصٌ فَإِنْ كَانَ لَعَالٍ لَمْ يَصْرِفْ الْحَاكِمُ  
لَا نَوْعَ حَجْرٍ وَلَا نَبِيَّاهُ لَا عَنْ رَاضٍ فَيَكُونُ بَاطِلًا بِالنَّصِّ وَلَكِنْ يَحْسَبُ بَدَأَ حَتَّى يَبْعَثَ دِينَهُ  
إِبْقَاءً لِحَقِّ الْفَرَاءِ وَدَفْعًا لظُلْمٍ قَالَا إِذَا طَلَبَ غُرَاةً مَاءَ الْفَيْسِ لِحَجْرِ عَلَيْهِ لِحَقِّ الْقَاضِي عَلَيْهِ وَمَنْعُهُ  
مِنَ الْبَيْعِ وَالنَّصْرِ وَالْإِقْرَارِ حَتَّى لَا يَصْرُ الْفَرَاءُ لَنْ الْحَجْرُ عَلَى السَّفِيهِ تَأْجُوزُ نَاهُ نَظَرًا لِي فِي هَذَا  
الْحَجْرُ نَظَرُ الْفَرَاءِ لِأَنَّهُ عَسَاهُ أَنْ يَحْتَجَّ مَا لَهُ فَيَفُوتَ حَقُّهُمْ وَمَعْنَى قَوْلِهَا مَنَعَهُ مِنَ الْبَيْعِ أَنْ يَكُونَ بَاقِلًا مِنْ غَيْرِ  
بَابُ الْحَجْرِ سَبَبُ الدِّينِ

قَالَ ابْنُ أَبِي حَتْمَةَ لَا حَجَرَ فِي الدِّينِ وَإِذَا أُوجِبَتْ دِيُونٌ عَلَى رَجُلٍ طَلَبَ غُرَاةً حَلَسَةً وَالحَجْرُ عَلَيْهِ  
لَمْ يَحْجَرْ عَلَيْهِ لَنْ فِي الْحَجْرِ هَذَا أَهْلِيَّةٌ فَلَا يَحْجُزُ لَهُ فَعَضْرُ خَاصٌ فَإِنْ كَانَ لَعَالٍ لَمْ يَصْرِفْ الْحَاكِمُ  
لَا نَوْعَ حَجْرٍ وَلَا نَبِيَّاهُ لَا عَنْ رَاضٍ فَيَكُونُ بَاطِلًا بِالنَّصِّ وَلَكِنْ يَحْسَبُ بَدَأَ حَتَّى يَبْعَثَ دِينَهُ  
إِبْقَاءً لِحَقِّ الْفَرَاءِ وَدَفْعًا لظُلْمٍ قَالَا إِذَا طَلَبَ غُرَاةً مَاءَ الْفَيْسِ لِحَجْرِ عَلَيْهِ لِحَقِّ الْقَاضِي عَلَيْهِ وَمَنْعُهُ  
مِنَ الْبَيْعِ وَالنَّصْرِ وَالْإِقْرَارِ حَتَّى لَا يَصْرُ الْفَرَاءُ لَنْ الْحَجْرُ عَلَى السَّفِيهِ تَأْجُوزُ نَاهُ نَظَرًا لِي فِي هَذَا  
الْحَجْرُ نَظَرُ الْفَرَاءِ لِأَنَّهُ عَسَاهُ أَنْ يَحْتَجَّ مَا لَهُ فَيَفُوتَ حَقُّهُمْ وَمَعْنَى قَوْلِهَا مَنَعَهُ مِنَ الْبَيْعِ أَنْ يَكُونَ بَاقِلًا مِنْ غَيْرِ  
بَابُ الْحَجْرِ سَبَبُ الدِّينِ

قَالَ ابْنُ أَبِي حَتْمَةَ لَا حَجَرَ فِي الدِّينِ وَإِذَا أُوجِبَتْ دِيُونٌ عَلَى رَجُلٍ طَلَبَ غُرَاةً حَلَسَةً وَالحَجْرُ عَلَيْهِ  
لَمْ يَحْجَرْ عَلَيْهِ لَنْ فِي الْحَجْرِ هَذَا أَهْلِيَّةٌ فَلَا يَحْجُزُ لَهُ فَعَضْرُ خَاصٌ فَإِنْ كَانَ لَعَالٍ لَمْ يَصْرِفْ الْحَاكِمُ  
لَا نَوْعَ حَجْرٍ وَلَا نَبِيَّاهُ لَا عَنْ رَاضٍ فَيَكُونُ بَاطِلًا بِالنَّصِّ وَلَكِنْ يَحْسَبُ بَدَأَ حَتَّى يَبْعَثَ دِينَهُ  
إِبْقَاءً لِحَقِّ الْفَرَاءِ وَدَفْعًا لظُلْمٍ قَالَا إِذَا طَلَبَ غُرَاةً مَاءَ الْفَيْسِ لِحَجْرِ عَلَيْهِ لِحَقِّ الْقَاضِي عَلَيْهِ وَمَنْعُهُ  
مِنَ الْبَيْعِ وَالنَّصْرِ وَالْإِقْرَارِ حَتَّى لَا يَصْرُ الْفَرَاءُ لَنْ الْحَجْرُ عَلَى السَّفِيهِ تَأْجُوزُ نَاهُ نَظَرًا لِي فِي هَذَا  
الْحَجْرُ نَظَرُ الْفَرَاءِ لِأَنَّهُ عَسَاهُ أَنْ يَحْتَجَّ مَا لَهُ فَيَفُوتَ حَقُّهُمْ وَمَعْنَى قَوْلِهَا مَنَعَهُ مِنَ الْبَيْعِ أَنْ يَكُونَ بَاقِلًا مِنْ غَيْرِ  
بَابُ الْحَجْرِ سَبَبُ الدِّينِ

إله قوله وهذا عند أبي حنيفة استحسان الخ القترى على الاستحسان كما علمت في عقود رسم المفتى.

حاجتنا الأصلية مقدمة على حق الغرماء ولا نحق ثأب لغيره فلا يطل العجز لهذا الوزن وج

امراة كانت في مقدار مهر مثلها أسوة للغرماء قال فان لم يعرف للفلس مال وطلب  
 بما بها ١٢ اى القدر على ١٢ عيني ان معلوم بنود

غماؤه حبسه وهو يقول لا مال لي حبسه الحاكم في كل حين التزمه بعقد كالمهر والكفالة  
وفي كل دين لومه بلا عن مال حصل في يده كشن البيع ١٢

وقد ذكرنا هذه الفصل بوجوه في كتاب ادب القاضى من هذه الكتاب فلا نعيد ها  
 اى البداية ١٢

الان قال وكذلك ان اقام البينة انه لا مال له يعني خلع سبيل الوجوب النظر الى الميزة  
 او مديون مديون  
 فان وادان ١٢

وَلَوْ رَضِيَ الْحَبِيسُ بِمَقَرِّ فِيهِ أَنْ كَانَ لَخَادِمٍ يَقُومُ بِعَمَلِ الْجَنَّةِ وَأَنْ لَمْ يَكُنْ أَخْرَجَهُ مَخْرَجَ أَهْلِ الْجَنَّةِ

والحزوفية لا يمين من الاشتغال العمل هو يحكم ليصبح قلبه فينبعث على قضاء دينه بخلاف  
 أي عامل الذي يعمل في هذا العمل  
 أي عامل الذي يعمل في هذا العمل

ما اذا كانت له جارية وفيه موضع يملكه فيه وطبها لا يمنع عنه لانها فضله احدى السبعين  
 حبس ١٦  
 العبدان ٥٤  
 النفس ١١

هیئتار بعضاء الاخرى **قال** ولا يحول بينه وبين عذر ما به بعد رجوع  
 اى يقاس ١٢ ٩٩ شهرة البطن اى القدرى اعني اى پردہ نہ شود کہ علت دراز الودقنى فی شہادت

الحبس بل يلازم موته و ٨ يدعو له من المصري واسم مولاه عليه السلام رضا جى  
 القدرى ١٢  
 ٥

یہ دوسری اردو باتیہ امیر و مدبر و نساں النفا کے قیام یا حیات میں سب سے پہلے  
 حضرت امیر و مدبر و نساں النفا کے قیام یا حیات میں سب سے پہلے  
 دیکھ کر ان کا دل بے اختیار ہل گیا اور ان کے دل میں ایک عجیب و غریب  
 جذبہ پیدا ہو گیا۔

ان يقيم السنة ان لا مال الا لان القضاء بالافلاس عنها يصح فثبت العسرة ويستحق النظر

الْبَيْتِ وَعِنْدَ ابْنِ حَنِيفَةَ لَا يَتَحَقَّقُ الْقَضَاءُ إِلَّا فَلَا سَبِيلَ مَالٍ لِلَّهِ تَعَالَى وَلَا يَرْجُو

وقوف الشهود على عدم المال لا يتحقق الاظهار افيصله لا دفعه لا باطل حوالا لازمة وقوله

ای خود شاهان مریون و بینه داس ای شاهان  
الا ان یقیمو البینة امارة الى ان بینه السار تخرج على بینه الاعسار لانها اکثر ابنا اذا اصل

هو العسرة وقوله في الملازمة لا يمنعونه من النصر والسفر ليل على انه يذره مع ابناء دار ولا

[illegible][illegible]

له قوله وتذكرنا هذا الفصل بوجه الخ انظر هذا البحث في الهداية في ١٣٦ ج ٣ حيث قال فان امتنع حبسه في كل دين لزمه بدلا عن مال حصل في يده كتمن المبيع او التزمه لجعد كالمهر والكفالة»



لا تجلس في موضع لا يحبس فيه ولو دخل في داره كما جئته لا يتبعه بل يجلس على باب داره الى  
اي موضع معين  
ميرن ١٢ كذا في رواية ١٢  
فلا تجلس في موضع لا يحبس فيه ولو دخل في داره كما جئته لا يتبعه بل يجلس على باب داره الى  
اي موضع معين  
ميرن ١٢ كذا في رواية ١٢

يجلس في موضع لا يحبس فيه ولو دخل في داره كما جئته لا يتبعه بل يجلس على باب داره الى  
اي موضع معين  
ميرن ١٢ كذا في رواية ١٢  
ان يجرح لان الانسان لابد ان يكون له موضع خلوة ولو اختار المطلب والحبس والطالب  
الملازمة فاختار الى الطالب لانه ان لم يحصل المقصود لاختياره الاضيق عليه الا اذا  
علم القاض ان يدخل عليه بالملازمة مضرباً بين بان لا يمكنه من دخوله داره فحينئذ  
يجب فعلاً الضرر عنه ولو كان الدين للرجل على المرأة لا يلازمها لافيها من الخلو بالاجنية  
ولكن يبعث امرأة امينة فلازمها قال ومن افلس عند متاع رجل بعينه ابتاعه منه  
فصاحب المتاع اسوة الغرماء فيه قال الشافعي بمجر القاض على المشتري بطلبه ثم للبائع  
خيار الفسخ لانه عجز المشتري عن ايفاء الثمن فيوجب له حق الفسخ كعجز البائع عن تسليم البع  
وهذا لانه عفا معارضة وقضيته المساواة وصار كالسالم فلان الا فلازم مع العجز عن  
تسليم العين فهو غير مستحق بالعقد فلا يشترط الفسخ باعتباره وانما المستحق وصف الزمة  
اعنه الدين ويقض العين فيحقق بينهما مبادلة هذا هو الحقيقة فيجب احتسابها  
الا في موضع التعذر كالسالم لان الاستبداد مستنع فاعطى للعين حكم الدين والله اعلم

كتاب المأذون

الاذن هو اعلام لغته في الشرع فاشاء المحر واسقاط الحق عندنا والعبد بعد ذلك ينضم  
لنفسه باهليته لانه بعد الرق بقا اهلا للضر بلسانه الناطق وعقله المميز وانجازه عن الضر  
لحق المولى لانه ما عهد تصرفه الا موجبا لتعلق الدين برقبته او كسبه وذلك مال المولى فلا  
من اذنه كيلا يبطل حكمه من غير رضاه وهذه الاية ترجع على العتق على المولى وله  
من اذنه كيلا يبطل حكمه من غير رضاه وهذه الاية ترجع على العتق على المولى وله

لا تجلس في موضع لا يحبس فيه ولو دخل في داره كما جئته لا يتبعه بل يجلس على باب داره الى  
اي موضع معين  
ميرن ١٢ كذا في رواية ١٢  
ان يجرح لان الانسان لابد ان يكون له موضع خلوة ولو اختار المطلب والحبس والطالب  
الملازمة فاختار الى الطالب لانه ان لم يحصل المقصود لاختياره الاضيق عليه الا اذا  
علم القاض ان يدخل عليه بالملازمة مضرباً بين بان لا يمكنه من دخوله داره فحينئذ  
يجب فعلاً الضرر عنه ولو كان الدين للرجل على المرأة لا يلازمها لافيها من الخلو بالاجنية  
ولكن يبعث امرأة امينة فلازمها قال ومن افلس عند متاع رجل بعينه ابتاعه منه  
فصاحب المتاع اسوة الغرماء فيه قال الشافعي بمجر القاض على المشتري بطلبه ثم للبائع  
خيار الفسخ لانه عجز المشتري عن ايفاء الثمن فيوجب له حق الفسخ كعجز البائع عن تسليم البع  
وهذا لانه عفا معارضة وقضيته المساواة وصار كالسالم فلان الا فلازم مع العجز عن  
تسليم العين فهو غير مستحق بالعقد فلا يشترط الفسخ باعتباره وانما المستحق وصف الزمة  
اعنه الدين ويقض العين فيحقق بينهما مبادلة هذا هو الحقيقة فيجب احتسابها  
الا في موضع التعذر كالسالم لان الاستبداد مستنع فاعطى للعين حكم الدين والله اعلم

له قوله كتاب المأذون الزم الدليل على جواز الاذن للعبد في التجارة شرعا الا تارة التي بدأ بها الكتاب فمن ذلك  
حديث ابراهيم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يهكب الحمار ويحجبه ب دعوة المملوك وفيه دليل على



(بقية ٣٩٠) وفي لسان الناس ركوب الفرس عن ركوب الخيل كمال وركوب البغل مكرمة وركوب الحمار

ربّه ولان يشاركه عنان ويدفع المال مضاربة ويأخذ ما لا من عارة التجار وله  
اي السهم تقلى  
ان يواجر نفسه عنه اخلافا للشاكة وهو يقول لا يملك العتق على نفسه فكل اعله مضاه  
لا تها نابعة لها ولنا انفسه اسر له في ملك النضر فيها الا اذا كان يتضمن ابطال الاذن  
اي القرون في نفسه  
كما بيع لان ينجح والرهن لان ينجح به فلا يحصل مقصود المولى ما الاجارة لا ينجح به  
عبدان ١٢ ادها رهن  
ويحصل به المقصود وهو الرهن في ملك قال فان اذن له في نوع منها دون غيره فهو ما ذون  
الاجارة ١٢ اي القرون في نفسه  
في جميعها وقال ان في الشاكة لا يكون ما ذون الا في خلاف النوع وعلى هذا الخلاف اذا اناه  
اي في جميع انواع التجارة  
عن النضر في نوع اخرهما ان الاذن توكل وانا نابة من المولى لان يستفيد الولاية من  
اي لان العهد المأذون ١٢  
جهنم ثبت الحكم هو الملك له وزله ولهذا يملك حجرة فيتخصص بما خصه كالمضارب  
ولما انه اسقاط الحق وفك الحجز على ما بيناه وعند ذلك يظهر الكيفية العبد فلا  
في اول كتاب المأذون مع اسقاط  
يتخصص دون نوع بخلاف الوكيل لان يتصرف في مال غيره فتثبت له الولاية من  
جهنم حكم النضر وهو الملك واقعه للعبد حتى كان لان يصرف الى قضاء الدين والنقص  
اي ملك اليد ١٢  
وما استغنى عنه بخلافه لما في قال ان اذن له في شيء بعينه فليس يذون ولا  
اي حيز  
استخدام ومعناه ان يأمره بشراء ثوب للكسوة او طعاما من قالا له هذا  
اي حيز  
لانه لو صار ما ذوننا يملكه عليه بالاستخدام بخلاف ما اذا قال دال الغلة كل شهر  
اي حيز  
كذا او قال دال الفلانة تحرك لا نطلب منه المال ولا يحصل الا بالكسب قاله اقدم  
اي حيز  
صباغا او قهرا لان اذن بشراء ما لا به من لها وهو نوع فيصير ما ذون في انواع قال  
اي حيز  
واقرا المأذون بالديون والنصوب جائز وكذا بالولاية لان الاقرار من ابي التجار اذ لو لم

كتاب المأذون

الان اذن له في شيء بعينه فليس يذون ولا استخدام ومعناه ان يأمره بشراء ثوب للكسوة او طعاما من قالا له هذا لانه لو صار ما ذوننا يملكه عليه بالاستخدام بخلاف ما اذا قال دال الغلة كل شهر كذا او قال دال الفلانة تحرك لا نطلب منه المال ولا يحصل الا بالكسب قاله اقدم صباغا او قهرا لان اذن بشراء ما لا به من لها وهو نوع فيصير ما ذون في انواع قال واقرا المأذون بالديون والنصوب جائز وكذا بالولاية لان الاقرار من ابي التجار اذ لو لم

بدون اذن المولى فثبت بهذا الحديث جواز الاذن في التجارة وان ما يلبسه العبد الاذن حلال والله  
لا بأس (بقية ٣٦٣)

ولا كذلك الحيازة في الاستدعاء لانه قد يحتاج اليها على ما بيناه ولان يؤجل في ذنبه وجب له لانه  
 من عادة التجار قال ودونهم متعلقة برقبته يستلزم الغرماء لان يغتصب المولى وقال في  
 والشافعي لا يبيع ويشتري دينه بالاجماع لما ان غرض المولى من كذا ان يحصل له لم يكن  
 لا تقويتا لانه قد كان في ذلك تعليق الدين بكسبه اذا فضل شيء منه الدين يحصل له بالافقية  
 بخلافه في الاستدعاء لانه نوع جناية واستهلاك الرقبة بالجناية لا يتعلق بالاذن قلنا  
 ان الواجب في ذمة العبد ظهر جوارحه في حق المولى فيتعلم برقبته استيفاء كذا الاستدعاء والجماع  
 دفع الضرر عن الناس من ان يسيب التجارة وهي اخذت من كذا ان تغلق الدين برقبته استيفاء  
 حاكم على العالم من هذا الوجه صرح المولى في غرضه المولى في غرضه المولى في غرضه المولى في غرضه  
 وتعلقه بالكسب في غرضه المولى في غرضه المولى في غرضه المولى في غرضه المولى في غرضه  
 الغرماء وابقاء بقصد المولى عند انعدامه يستوفى من الرقبة وقوله في الكتاب ديونه  
 المراد منه دين وجب بالتجارة او بما هو في معناه كالبيع والشراء والاجارة والاستيلاء  
 المتصور والودائع والامانات اذا احمها وما يحجب من العقوبات المستدعاة بعد استيفاء  
 الاستدعاء الى الشراء فيقول يقال ويقسم منه بينهم بالخصص لتعلق حقهم بالرقبة  
 فصار كعلقها بالتركة فان فضل شيء من دينه طولب به بعد الحق لتقرر الدين في ذمته  
 وعدم وفاء الرقبة ولا يباع ثانيا كيلا يمنع البيع او دفع الضرر عن المشتري  
 ويتعلق دينه بكسبه سواء حصل قبل محو الدين او بعده ويتعلق بما يقبل من الصبغة  
 لان المولى لما تخلف في الملك بعد فراغه عن حاجة العبد لم يفرغ ولا يتعلق بما انتزع المولى

قوله لا كذلك الحيازة في الاستدعاء لانه قد يحتاج اليها على ما بيناه ولان يؤجل في ذنبه وجب له لانه  
 من عادة التجار قال ودونهم متعلقة برقبته يستلزم الغرماء لان يغتصب المولى وقال في  
 والشافعي لا يبيع ويشتري دينه بالاجماع لما ان غرض المولى من كذا ان يحصل له لم يكن  
 لا تقويتا لانه قد كان في ذلك تعليق الدين بكسبه اذا فضل شيء منه الدين يحصل له بالافقية  
 بخلافه في الاستدعاء لانه نوع جناية واستهلاك الرقبة بالجناية لا يتعلق بالاذن قلنا  
 ان الواجب في ذمة العبد ظهر جوارحه في حق المولى فيتعلم برقبته استيفاء كذا الاستدعاء والجماع  
 دفع الضرر عن الناس من ان يسيب التجارة وهي اخذت من كذا ان تغلق الدين برقبته استيفاء  
 حاكم على العالم من هذا الوجه صرح المولى في غرضه المولى في غرضه المولى في غرضه المولى في غرضه  
 وتعلقه بالكسب في غرضه المولى في غرضه المولى في غرضه المولى في غرضه المولى في غرضه  
 الغرماء وابقاء بقصد المولى عند انعدامه يستوفى من الرقبة وقوله في الكتاب ديونه  
 المراد منه دين وجب بالتجارة او بما هو في معناه كالبيع والشراء والاجارة والاستيلاء  
 المتصور والودائع والامانات اذا احمها وما يحجب من العقوبات المستدعاة بعد استيفاء  
 الاستدعاء الى الشراء فيقول يقال ويقسم منه بينهم بالخصص لتعلق حقهم بالرقبة  
 فصار كعلقها بالتركة فان فضل شيء من دينه طولب به بعد الحق لتقرر الدين في ذمته  
 وعدم وفاء الرقبة ولا يباع ثانيا كيلا يمنع البيع او دفع الضرر عن المشتري  
 ويتعلق دينه بكسبه سواء حصل قبل محو الدين او بعده ويتعلق بما يقبل من الصبغة  
 لان المولى لما تخلف في الملك بعد فراغه عن حاجة العبد لم يفرغ ولا يتعلق بما انتزع المولى





بلايت دنا وكنا ان الظاهر انه يحسنه بعد الولادة فيكون دلالة الحجة عادية بخلافه ابتداء لان  
الصريح قاض على الدلالة وتضمن للمولى قيمته ان يكتبها ديون لا تافه محال لتعلق بيعه الغرماء  
اذ به يمنع البيع ويقتضى حقه من قال ان الاستدانة لامة المان دون لها اكثر من قيمتها بترها  
المولى في ما دون لها على حاله لعدم دلالة الحجة العادة ما جرت تصحين المدة  
ولا منافاة بين حكميهما ايضا والمولى ضامن لقيمة الماقرنة في المولد قال في ذاجع الماقر  
فاقره جاز في يده من المال عند ابى حنيفة وهو معناه ان يقر ما في يده انا امانة لغيره او  
غصب منه او يقر يدين عليه فيقتضيه ما في يده وقال ابو يوسف ومحمد لا يجوز اقراره لهما ان  
المصحح لا قاره ان كان هو الاذن فقد نزل ان كان اليد فالحج ابطاله لان يده المحج غير  
معتبر وصار كما اذا اخذ المولى كسبه من يده قبل اقراره او ثبت حجة بالبيع من غيره وله الا  
يصح اقراره في حق الرقبة بعد الحج لانه ان المصحح هو اليد وله الا يصح اقرار المان دون فيما اخذه  
المولى من يده واليه باقية حقيقة وشروط بطلانها بالبحر حكما فوافر اعراضا جازية وقاره دليل تحقيقها  
بخلاف ما اذا انتزعه المولى من يده قبل اقراره لان يده المولى ثابتة حقيقة وحكما فلا تبطل  
باقراره وكذا املكه ثابت في رقبته فلا يبطل باقراره من غير رضا وهذا بخلاف ما  
اذا باعه لان العبا قد تبدل بتبدل الملك على ما عرفت فلا يبقى ما ثبت بحكم الملك  
ولهذا لم يكن خصما فيما باشره قبل البيع قال واذا الزمته ديون تحيط بماله ورقبته  
لم يملك المولى ما في يده ولو اعترق من كسبه عبدا لم يعتق عبدا حنيفة روقا لا يملك ما في يده  
ويبقى وعليه قيمة لا يوجب سببا لملك في كسبه هو ملك الرقبة وله ان يملك اعتاقه

الظاهر ان الظاهر انه يحسنه بعد الولادة فيكون دلالة الحجة عادية بخلافه ابتداء لان  
الصريح قاض على الدلالة وتضمن للمولى قيمته ان يكتبها ديون لا تافه محال لتعلق بيعه الغرماء  
اذ به يمنع البيع ويقتضى حقه من قال ان الاستدانة لامة المان دون لها اكثر من قيمتها بترها  
المولى في ما دون لها على حاله لعدم دلالة الحجة العادة ما جرت تصحين المدة  
ولا منافاة بين حكميهما ايضا والمولى ضامن لقيمة الماقرنة في المولد قال في ذاجع الماقر  
فاقره جاز في يده من المال عند ابى حنيفة وهو معناه ان يقر ما في يده انا امانة لغيره او  
غصب منه او يقر يدين عليه فيقتضيه ما في يده وقال ابو يوسف ومحمد لا يجوز اقراره لهما ان  
المصحح لا قاره ان كان هو الاذن فقد نزل ان كان اليد فالحج ابطاله لان يده المحج غير  
معتبر وصار كما اذا اخذ المولى كسبه من يده قبل اقراره او ثبت حجة بالبيع من غيره وله الا  
يصح اقراره في حق الرقبة بعد الحج لانه ان المصحح هو اليد وله الا يصح اقرار المان دون فيما اخذه  
المولى من يده واليه باقية حقيقة وشروط بطلانها بالبحر حكما فوافر اعراضا جازية وقاره دليل تحقيقها  
بخلاف ما اذا انتزعه المولى من يده قبل اقراره لان يده المولى ثابتة حقيقة وحكما فلا تبطل  
باقراره وكذا املكه ثابت في رقبته فلا يبطل باقراره من غير رضا وهذا بخلاف ما  
اذا باعه لان العبا قد تبدل بتبدل الملك على ما عرفت فلا يبقى ما ثبت بحكم الملك  
ولهذا لم يكن خصما فيما باشره قبل البيع قال واذا الزمته ديون تحيط بماله ورقبته  
لم يملك المولى ما في يده ولو اعترق من كسبه عبدا لم يعتق عبدا حنيفة روقا لا يملك ما في يده  
ويبقى وعليه قيمة لا يوجب سببا لملك في كسبه هو ملك الرقبة وله ان يملك اعتاقه

والله الذي  
أعطى الدنيا دخول الجنة  
فلا تخلفني فلا تبت في الملك  
تأمل يا محمد

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم  
موسى بن جعفر عليه السلام  
الذي كان من قبله موسى بن جعفر  
عليه السلام

بسم الله الرحمن الرحيم  
 في هذا كتابي الذي قد كتبت  
 بانه من موهبت الله لي  
 في هذا الكتاب الذي قد كتبت  
 بانه من موهبت الله لي  
 في هذا الكتاب الذي قد كتبت  
 بانه من موهبت الله لي

المسألة الأولى في بيان ما هو المقصود من هذا الكتاب

قوله في كتابه  
بعض الذين كان  
الان في بعض  
توكل على نفسه  
لبان تاسي  
قوله

جان ایسا خوش کامان الغنایا دیر ایدر ایدر ایدر  
 سیدان نوبل الغنایا دیر ایدر ایدر ایدر  
 فانی الغنایا دیر ایدر ایدر ایدر

من المأذون انه لا يخلف الميعاد كتاب المبسوط لشمس الأئمة المصنف في ٢٥٢٤

كتاب المأذون

بشبهتي العتي في الدنيا والمخبرة في الآخرة قد انجز لي اصداء وانا اعلم انه لا يخفى

من المأذون انه لا يخلف الميعاد كتاب المبسوط لشمس الأئمة المصنف في ٢٥٢٤

بالبسيرة ما تزددين التبرع والبيع له الخ والتحت تقويم المقومين فاعتبرنا في البيع مع  
 المولى للمهمة غير تزع في حق الاجنبي نعدامها وتختلف اذا باع من الاجنبي بالكثير من الحباة حيث  
 لا ينجز صلا عنه هو من المولى ينجز ويؤمر بالان الحباة لان الحباة لا تجوز من العبد المأذون على  
 اصلها الا باذن المولى الاذن في البيع مع الاجنبي هو اذن بمباشرة بنفسه غير اذ ان الحباة  
 بحق الغرماء وهذا الفرقان على اصلها قال ان باع المولى شيئا بمثل القيمة او اقل جاز البيع  
 لان المولى اجنبي عن كسبه اذا كان عليه دين على ما بينا ولا لاهمة في هذا البيع ولا نه مفيد فانه  
 يدخل في كسب العبد ما لم يكن في يده من المولى من اخذ الثمن بعد ان لم يكن له هذا التمكن  
 صحة التصرف تتبع الفائدة فان سلم المولى قبل قبض الثمن بطل الثمن لان حق المولى في العين من  
 حيث الحبس ولو بقي بعد سقوطه بيق في الدين ولا يستوجه المولى عليه عتق او ما اذا كان  
 الثمن عرضا لانه يتعين وجاز ان يبيع حقه متعلقا بالعين قال وان امسكه في يده لا حجة  
 يستوفي الثمن جاز لان البائع له حق الحبس في البيع وله ان كان اخفق من سائر الغرماء وجاز  
 ان يكون للمولى حق في الدين اذا كان يتعلق بالعين ولو باع باكثر من قيمة ياراة الحباة  
 او ينقض البيع كما بينا في جانب العبد لان الزيادة تعلق بها حق الغرماء قال اذا اعتق المولى  
 المأذون محليهم بون فعقده جائز لان ملكه في يده والمولى ضامن لقيمتهم للغرماء لانه  
 اتلف ما تعلق به حقه مبيعاً واستيفاء من ثمنه وما بقي من الدين يطالب به بعد العتق  
 لان الدين في ذاته وما اقره المولى لا يقدم ما اتلفه من ثمنه في الباقي عليه كما كان اقل  
 من قيمته ضمن الدين لا غير لان حقه مبيعاً بخلاف ما اذا اعتق المأذون وارق الواله المأذون لها

من المأذون انه لا يخلف الميعاد كتاب المبسوط لشمس الأئمة المصنف في ٢٥٢٤

من المأذون انه لا يخلف الميعاد كتاب المبسوط لشمس الأئمة المصنف في ٢٥٢٤

[illegible]

لَقَوْلِهِ رَفِيعًا عِنْدَ حُصَيْنَةَ وَ مُحَمَّدٌ بْنُ الْفَرَجِ عَلَى قَوْلِ الطَّرَفِيِّنَ لِلْعَلِمَاءِ قَوْلُ أَبِي يُونُسَ

فان لم يكن من ولدك في البيت فليكن من ولدك في البيت  
فان لم يكن من ولدك في البيت فليكن من ولدك في البيت  
فان لم يكن من ولدك في البيت فليكن من ولدك في البيت



قال ومن قدم مصرا فقال ناعب لفلان فاشترى باع لوصه كل شيء من التجارة انما خبر  
بالاذن فالاخبار دليل عليه ان المتخير فصرح بان اذ الظاهر ان المحو يجرى على موجب حجة  
والعمل بالظاهر هو الاصل في المعاملات كمال يضيّق الامر على الناس الا ان يباع حتى يضره  
لا يملك قبل قوله الرقبة لانها خالص حق المولى بخلاف الكسب لا حق العبد على ما يشاء فان خبر  
وقال هو ما دون بيع في الدين لانه ظهر الدين في حق المولى وان المحو والقول قوله لانه متمسك بالاصل  
فصل واذا اذن ولي الصبي للبيع في التجارة فهو في البيع والشراء كالعبد الماذون اذا كان  
يعقل البيع والشراء حتى ينفذ تصرفه وقال الشافعي لانه لا ينفذ لان جبره لصبا فيبقى بقاءه  
ولا يملك مولى عليه حتى يملك المولى التصرف عليه بملك جبره فلا يكون والسا للمنافاة فصاكا والطلاق والعقار  
بخلاف الصور والصلوة لانه لا يقيم بالولي وكذا تلك الوصية على صل فحققت الضرر الى تنفيذه  
منه اما البيع والشراء يتولاها الولي فلا ضرورة ههنا ولما كان التصرف المشرع صدر من اهله  
في محله عن ولاية شرعية فوجب تنفيذه على ما عرفه في خلافات والصبا سلب خبر  
لعله الهداية لانه اتم وقد ثبتت نظر الى ذن الولي وبقائه ولا يملكه نظر الصبي لاستيفاء  
المصلحة بطريقتين واحتمال تبدل المحل بخلاف الطلاق والعقار لانه ضار محض لم يؤول له  
والنفع المحض لقبول الهبة والضد يؤول به قبل اذن ذن والبيع والشراء دائرين النفع والضرر  
يُجعل اهله بعد الاذن لا قبله لكن قبل الاذن يكون موقفا منه على اجازة الولي لاحتمال  
قوعه نظرا وصحة التصرف في نفسه وذكر المولى في الكتاب ينظمه الا انما يجد عند عدمه  
والوصية والقاضي والوالي بخلاف صاحب الشرع لانه ليس اليه تفصيل القضاة  
اي عمل بالظاهر

قال ومن قدم مصرا فقال ناعب لفلان فاشترى باع لوصه كل شيء من التجارة انما خبر  
بالاذن فالاخبار دليل عليه ان المتخير فصرح بان اذ الظاهر ان المحو يجرى على موجب حجة  
والعمل بالظاهر هو الاصل في المعاملات كمال يضيّق الامر على الناس الا ان يباع حتى يضره  
لا يملك قبل قوله الرقبة لانها خالص حق المولى بخلاف الكسب لا حق العبد على ما يشاء فان خبر  
وقال هو ما دون بيع في الدين لانه ظهر الدين في حق المولى وان المحو والقول قوله لانه متمسك بالاصل  
فصل واذا اذن ولي الصبي للبيع في التجارة فهو في البيع والشراء كالعبد الماذون اذا كان  
يعقل البيع والشراء حتى ينفذ تصرفه وقال الشافعي لانه لا ينفذ لان جبره لصبا فيبقى بقاءه  
ولا يملك مولى عليه حتى يملك المولى التصرف عليه بملك جبره فلا يكون والسا للمنافاة فصاكا والطلاق والعقار  
بخلاف الصور والصلوة لانه لا يقيم بالولي وكذا تلك الوصية على صل فحققت الضرر الى تنفيذه  
منه اما البيع والشراء يتولاها الولي فلا ضرورة ههنا ولما كان التصرف المشرع صدر من اهله  
في محله عن ولاية شرعية فوجب تنفيذه على ما عرفه في خلافات والصبا سلب خبر  
لعله الهداية لانه اتم وقد ثبتت نظر الى ذن الولي وبقائه ولا يملكه نظر الصبي لاستيفاء  
المصلحة بطريقتين واحتمال تبدل المحل بخلاف الطلاق والعقار لانه ضار محض لم يؤول له  
والنفع المحض لقبول الهبة والضد يؤول به قبل اذن ذن والبيع والشراء دائرين النفع والضرر  
يُجعل اهله بعد الاذن لا قبله لكن قبل الاذن يكون موقفا منه على اجازة الولي لاحتمال  
قوعه نظرا وصحة التصرف في نفسه وذكر المولى في الكتاب ينظمه الا انما يجد عند عدمه  
والوصية والقاضي والوالي بخلاف صاحب الشرع لانه ليس اليه تفصيل القضاة

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم  
موسى عليه السلام  
الذي جاء به موسى عليه السلام  
الذي جاء به موسى عليه السلام

[illegible]

يا ايها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة عن تراضٍ منكم ..... وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يحل مال امرء مسلم الا بطيب نفس منه ١٢ المبسوط ص ٤٩ ج ١١

وانما ينتقل الى القيمة بالانقطاع فيعتبر قيمته يوم الانقطاع ولا يثبت حنيقة رة ان النقل لا يثبت  
بمجرد الانقطاع ولهذا لو صبر الى ان يوجد جنسه له ذلك وانما ينتقل بقضاء القاضى  
فيعتبر قيمته يوم الخصومة والقضاء بخلافه كما مثله لانه مطالب بالقيمة باصل السبب  
كما وجد فيعتبر قيمته عند ذلك قال وملا مثله فغلبه قيمته يوم غضبه معناه  
العدديات المتفاوتة لانه لما تعدد مراعاة الحق في الجنس فيراعى في المالكية وحدها  
دفعاً للضرر بقدر ما كان اما العددي المتقارب فهو كالمكمل حتى يجب مثله لقللة التفاوت  
وفي البر المخلوط بالشعير القيمة لانه لا مثله له قال وعلى الغاصب العين المغصوبة ومعناه  
ما دام قائماً لقوله عليه السلام على اليد ما اخذت حتى ترذوق قال عليه السلام لا يحمل احد  
ان يأخذ متاع اخيه لاعباً ولا جاذافاً فان اخذه فلا ردة عليه ولا ان اليد حق مقصود  
وقد فوته عليه فيجب اعادة ثوبه بالشرائه وهو الموجب لاصلة على قالوا وذا القيمة مخلفاً  
لانه قاصر اذ الكمال في رد العين والمالية وقيل الموجب لاصلة القيمة وذا العين مخلص  
ذلك في بعض الاحكام والواجب الشر في المكان الذي غصبه لتفاوت القيم بتفاوت الاماكن  
فان ادعى هلاكها حبسها الحاكم حتى يعلم انها لو كانت بآلية لا ظهرها او تقوم بيته ثم قضى  
عليه ببذلها لان الواجب رد العين والهالك بعرض فهو يدعى امرأه اذا خلاها لظاهر  
فلا يقبل قوله كما اذا ادعى فلاس وعليه من متاع فيحبس الحان يعلم ما ينعى فاذا علم الهالك  
سقط عنه رده فليزعم رده له وهو القيمة قال والغصب فيما ينقل يجوز لان الغصب  
بحقيقته يتحقق فيه بخلاف غيره لان الزنا لا يثبت بالنقل واذا غصب ثوباً فله ان يرد  
بجقيقته يتحقق فيه بخلاف غيره لان الزنا لا يثبت بالنقل واذا غصب ثوباً فله ان يرد

والا فله ان يرد به قيمته يوم الخصومة والقضاء بخلافه كما مثله لانه مطالب بالقيمة باصل السبب  
كما وجد فيعتبر قيمته عند ذلك قال وملا مثله فغلبه قيمته يوم غضبه معناه  
العدديات المتفاوتة لانه لما تعدد مراعاة الحق في الجنس فيراعى في المالكية وحدها  
دفعاً للضرر بقدر ما كان اما العددي المتقارب فهو كالمكمل حتى يجب مثله لقللة التفاوت  
وفي البر المخلوط بالشعير القيمة لانه لا مثله له قال وعلى الغاصب العين المغصوبة ومعناه  
ما دام قائماً لقوله عليه السلام على اليد ما اخذت حتى ترذوق قال عليه السلام لا يحمل احد  
ان يأخذ متاع اخيه لاعباً ولا جاذافاً فان اخذه فلا ردة عليه ولا ان اليد حق مقصود  
وقد فوته عليه فيجب اعادة ثوبه بالشرائه وهو الموجب لاصلة على قالوا وذا القيمة مخلفاً  
لانه قاصر اذ الكمال في رد العين والمالية وقيل الموجب لاصلة القيمة وذا العين مخلص  
ذلك في بعض الاحكام والواجب الشر في المكان الذي غصبه لتفاوت القيم بتفاوت الاماكن  
فان ادعى هلاكها حبسها الحاكم حتى يعلم انها لو كانت بآلية لا ظهرها او تقوم بيته ثم قضى  
عليه ببذلها لان الواجب رد العين والهالك بعرض فهو يدعى امرأه اذا خلاها لظاهر  
فلا يقبل قوله كما اذا ادعى فلاس وعليه من متاع فيحبس الحان يعلم ما ينعى فاذا علم الهالك  
سقط عنه رده فليزعم رده له وهو القيمة قال والغصب فيما ينقل يجوز لان الغصب  
بحقيقته يتحقق فيه بخلاف غيره لان الزنا لا يثبت بالنقل واذا غصب ثوباً فله ان يرد  
بجقيقته يتحقق فيه بخلاف غيره لان الزنا لا يثبت بالنقل واذا غصب ثوباً فله ان يرد

له قوله ولا بحنيقة ان النقل الخ وعلى قول ابي حنيفة مشيت المترون وهو الاحصاء كما في الخزانة وهو الصحيح كما في الخفة

وَقَضَا  
الزَّادَ مَا يَبْلُغُ نَبِيَّةَ  
وَلَهُ مِنَ الْوَنِّ مَا يَبْلُغُ كَرَامَتُكَ عَارِ  
تَتَبَّانَ فَانْصَبْ فِي كِبَرِ الْوَنِّ فَتُفَضِّلَ الْخَائِبِ  
قَدَرُ قِيَمَةِ تَفَضُّلِ الْخَائِبِ

[illegible][illegible]

الانفصال في دال نقص الخ في قوله "انفصال"  
او كانت ثباته في ان كان ثباته

هذه التي من فاكهه شها اولم كن  
 غدا انما غيب عيدا ام فاكهه  
 فاكهه انما غيب عيدا ام فاكهه  
 فاكهه انما غيب عيدا ام فاكهه

النقصان  
بوجوه من الزيادة  
نقصان من الزيادة  
نقصان من الزيادة

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل في كل شيء  
دلالة على قدرته وجلاله  
والعظمة والجلال  
والعظمة والجلال  
والعظمة والجلال

(بقية ٣٤١) وعليه التقوى كما في ذخيرة التفاريقي وبه أفى كثير من النحاة كذا في الدرر وحواشيه ..... وقد علمت أن كلامي هذه الأقوال

أما إذا كان الغصب من غير النقصان...  
 وإذا كان الغصب من غير النقصان...  
 وإذا كان الغصب من غير النقصان...

الغصب...  
 النقصان...  
 إذا كان الغصب من غير النقصان...  
 وإذا كان الغصب من غير النقصان...  
 وإذا كان الغصب من غير النقصان...

أصله في قوله تعالى...  
 وإذا كان الغصب من غير النقصان...  
 وإذا كان الغصب من غير النقصان...  
 وإذا كان الغصب من غير النقصان...  
 وإذا كان الغصب من غير النقصان...

أما إذا كان الغصب من غير النقصان...  
 وإذا كان الغصب من غير النقصان...  
 وإذا كان الغصب من غير النقصان...







[illegible][illegible][illegible]

للقاصب قال لا يملكها الغاصب وعليه مثلها لا يحدث صنعة معتبرة صيرت حتى المالك  
 حال كامن وجه الا ترى انه كسره وفات بعض المقاصد لا يصح راس المال في المضاربات  
 والشركات والمضروب يصلح لذلك وله ان العين باق من كل وجه الا ترى ان المالك لا يملكها  
 الاصل الثنية وكونه موزونا وان باق حتى يجري فيه الربو با اعتباره وصلاحيته لراس المال من  
 احكام الصنعة دون العين وكذا الصنعة فيها غير متقومة مطلقا لانه لا قيمة له عند المقت  
 بمنسها قال ومن غصب ساجدة فبني عليها زال ملك المالك عنها ولزم الغاصب قيمتها  
 وقال الشافعي رة للمالك اخذها والوجه عن المجانبين قد مناه ووجه اخر لانه فيه اثم  
 فيما ذهب اليه اضرا بالغاصب بنقض بناءه الحاصل من غير خلف وضرا للمالك فيما  
 ذهبنا اليه مجبور بالقيمة فصارك اذا خاط باخط المغصوب بطريق جاريته او عبدا او اخل  
 اللوح المغصوب في سفينة ترقى قال الكرخي والفقهاء ابو جعفر الهندواني رة انما لا  
 ينقض اذا بنى في حوالى الساجدة اما اذا بنى على نفس الساجدة ينقض لانه متعدي فيه  
 وجواب الكتاب ورد ذلك وهو الاصح قال ومن ذبح شاة غيره فمالها بالخيار ان شاء ضمنه  
 قيمتها وسلموا اليه وان شاء ضمنه نقصانها وكذا الحزور وكذا اذا قطع يدها هذا هو ظاهر  
 الرواية ووجه ابطالها من وجه باعتبار قوت بعض الاغراض من الحمل واللدن والنسل بقاء  
 بعضها وهو اللحم فصارك الحرق الفاحش في المثلوق لو كانت اللابة غير مأكول اللحم فقطع الغاصب  
 طرفها للمالك ان يضمنه جميع قيمته بالوجود والاستهلاك من كل وجه بخلاف قطع طرف المملوك  
 حيث يأخذ مع ارض المقطوع لان الادمى يبقى متغاب بعد قطع الطوق قال ومن خرق ثوب  
 غاصب

[illegible]

من منافعه ويبقى لبعض العين وبعض المنفعة ٢: مج ٤٦٢ ص ٢٢





قوله ولما ان العصب اثبات اليد الخ اقول ذكرنا الهندية نقله عن محيط السر حسي ان الناصب لو استعمل الزوائد المتصلة في غير الآدمي لا يضمن الزيادة عنده خلافا لها وهو الصحيح ١٢ شرح المجلة لمجر خالص ٣٦ ج ٣

[illegible][illegible]

اذ الظاهر عدم المنع حتى لو منع الولد بعد طليعه ضمنه وكذا اذا تعدي فيه كما قال في الكتاب في ذلك  
 بان ائلفه او ضمنه فاكله او باعه وسلمه وفي الظبية المحرجة لا يضمن ولدها اذا هلك قبل  
 التكمين من الارسال لعدم المنع وانما يضمنه اذا هلك بعده لوجود المنع بعد طلب صاحب  
 الحق وهو الشرع على هذا اكثر مشايخنا وكما اطلق الجواب فهو ضمان جنائيه وله ايتكره  
 بتكرها ويجب بالاعانة والاشارة فلان يجب بها هو فوقها وهو اثبات اليد على مستحق الامن  
 اولى واحرى قال وما نقصت الجارية بالولادة فضمن الغاصب فان كان في قيمة الولد وفاء به  
 جبر النقصان بالولد وسقط ضمانه عن الغاصب وقال زفر الشافعي لا ينبغي النقصان  
 بالولد لان الولد ملكه فلا يصلح جابر المملوكه كما في ولدا الظبية وكما اذا هلك الولد قبل  
 الرث لومات الاقرب بالولد وفاء وصار كما اذا جرت شاة غيره او قطع قوائم شجرة غيره  
 او خصي عبد غيره او علم الحرفة فاضناه التعليم ولنا ان سبب الزيادة والنقصان احد  
 وهو الولادة او العلوق على ما عرف وعند ذلك لا بعد نقصاننا فلا يوجب ضمانا وصار  
 كما اذا غصب جارية سمية فهزلت ثم سميت او سقطت ثنتها ثم نبتت  
 وقطع يدها المصوب في يدها واخذها شهوا واداه مع العبد يحتسب عن نقصان القطة  
 وولد الظبية ممنوع وكذا اذا ماتت الام وتخرج الثانية ان الولادة ليست بسبب ولدت  
 الام اذ الولادة لا يقضيه اليه غلبا وتجاوز ما اذا مات الولد قبل الرث لانه لا بد  
 من رث اصله للبراءة فكلنا لا بد من رث خلفه وانحصر لا بعد زيادة لانه  
 اذ الظاهر عدم المنع حتى لو منع الولد بعد طليعه ضمنه وكذا اذا تعدي فيه كما قال في الكتاب في ذلك

لنقول له ان مسبب الزيادة والنقصان الخ القنوى على قولنا كما علمت من صنع الهداية حديث اخر دليلنا وذكر وجه القوة و  
فرع عليهما وذا العلامة الرجوع ١٣









فيما انما صاحب جواز فيماليه ليس كذلك ١٢ مع ذلك توعد على ابناءنا ومن الطريق الى ابي صفيته ولها جسي في استملاك قبل هذا ١٣ غايه البيان

الحج ونبينا محمد وآله وسلم القيتهم جميعا في الملك والبلد من جملة الخلق في صورة تعدد

الغضب

[illegible]

عند أبي حنيفة مرة وقت لا يضمن المجلد مدبوخاً ويعطى ما زاد الدباغ فيه ولو هلك في يد غيره لا يضمنه بالاجتماع أما المخل فلأنه لما بقي على ملك مالكه وهو مال متقوم ضمه بالالتلاف ويجب مثله لأن المخل من ذوات الإمثال وأما المجلد فلهما أنه باق على ملك المالك حتى كان له أن يأخذه وهو مال متقوم فيضمنه مدبوخاً بالاستهلاك ويعطيه المالك ما زاد الدباغ فيه كما إذا غصب ثوباً فغصبه ثم استهلكه يضمنه ويعطيه المالك ما زاد الصبغ فيه ولأنه واجب الرد فإذا فوته عليه بخله قيمته كما في المستعار وبعد فارق الهلاك بنفسه وقولهما يعطى ما زاد الدباغ فيه محمول على اختلاف الجنس أما عند اتحادهم يطرح عنه ذلك القدر ويؤخذ منه الباقي لعدم الفائدة فان تعاقبوا يضمن بالشيء في الأسواق ويبيع المالك أي عن ضمان المجلد ١٢

في الأخذ منه نظر الرد عليه وله أن تقوم حصل بصنع الغاصب وصنعتهم متقومة لاستكمال ما لا متقوماً في هذه الأقسام كان له أن يجلسه حتى يستوفي ما زاد الدباغ فيه وكان خيراً من المجلد تبع له في حق التقوم ثم الأصل وهو الصنعة غير مضمون عليه فكذلك التابع كما إذا هلك من غير صنعه بخلاف وجوب الرد حال قيامه ببيع الملك والمجلد غير تابع للصنعة في حق الملك لثبوت قبلها وإن لم يكن متقوماً بخلاف الذئب والثوب لأن التقوم فيهما كان ثابتاً قبل الذئب والصبغ فلم يكن تابعا للصنعة ولو كان قائماً فأراد المالك أن يتركه على الغاصب في هذا الوجه ويضمنه قيمته قيل ليس ذلك المجلد المدبوخ بالمرءية ١٢

لأن المجلد لا قيمة له بخلاف صنغ الثوب لأن له قيمة وقيل ليس له ذلك عند أبي حنيفة مرة وعندهما إذا ذك ذلك لا يتركه عليه وضمنه عجز الغاصب عن جرة فصار كالاستهلاك وهو على هذا الخلاف على ما بيناه ثم قيل يضمنه قيمة جلده مدبوخاً ويعطيه ما زاد الدباغ فيه كما في

[illegible]

۲۸۵

٢٠ فان ذكيا نله قبة يرم غصبه وان ميتة فلا شئ عليه لانه استهلاك اسماء وموت

أقول قيل في دبح الجلد الخ كفن في المنع عن التثمة لجعل الجلد بما انقطع حتى المالك هكذا نقل الباقين والشر منبذلية و ابن المالك عن النخاية اما لجعله الفاصلة بعد دبحه اذ بما اوردوا ودفنوا ارض ما اودفوا وانقطع حتى المالك \*

له الخلاصة والصيادين والدف الذي يباح ضربه في العرس فمضمون اتفاقاً ١٢  
الدرا المختار على هامش رد المختار ص ٥١٤٩  
ربنا انما في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقناع ذنوبنا ، يارب صل وسلم دائماً ابداً + على حبيبك خير الخلق كلهم -